صنع الحضارة العربية

في القرن الحادي والعشرين

الكتاب

صنع الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين

تأليف

رائد قاسم

الطبعة

الأولى، 2009

عدد الصفحات:
427

القياس:

24-17

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

1430هـ . 2009م

إخراج فني:

علي أحمد البحراني

fajr0101@yahoo.ca

صنع الحضارة العربية

في القرن الحادي والعشرين

رائد قاسم

٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل من ضحى في سبيل نهضة البشرية وتقدمها...

إلى كل من فقد حياته من اجل سمو الإنسانية وازدهارها...

إلى رواد النهضة العربية في مختلف العصور..

أهديكم جميعا هذه الصفحات...

المؤلف

تمهيد

تعاني امتنا العربية منذ حو ٨٠٠ عام نكسة حضارية رهيبة، أخرجتها من عداد الأمم المتقدمة وتحولت بموجبها إلى امة متخلفة تقوم على الاستهلاك وتمارس حياتها وفق أنماط غير مؤهلة للحاق بركب الأمم والشعوب المتقدمة والمتطورة، بدأت هذه النكسة الخطيرة منذ سقوط الحواضر العربية الإسلامية الرئيسية في بغداد والقاهرة وقرطبة، واستمرت الظلامية في الوطن العربي حتى يومنا هذا، ورغم أن الدول العربية قامت على أنقاض ومخلفات الاستعمار ورفعت شعارات التحرر والرقي والنهضة، إلا إنها لم تتمكن من الخروج من بوتقة التخلف والانهيار والتصدع، ورغم خروج عشرات التيارات والتنظيمات النهضوية التي طرحت مشاريع الإصلاح، وقامت بعض أنظمة الحكم العربية على شعاراتها إلا إنها جميعا لم تتمكن من القيام بمشاريع ملموسة والسير في طريق النهضة والخروج من النفق المظلم، ويكمن الخلل الرئيسي من وجهة نظرنا في البيئة التي يجب إعادة تأهيلها وتحديثها وتطويرها وتجسيد نتاج الفكر الإنساني والعلم البشري في مكوناتها حتى تتمكن كافة القوى والتنظيمات من تطبيق مشاريعها في نطاقها الحيوي الخاص، وصولا بالنطاق العام الشامل، إذا ما حققت نجاحا فعليا في مراحل تطبيقها المختلفة.

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يصب في هذا المعترك المهم والخطير،

فالنهضة تحتاج إلى تضافر مختلف الجهود القومية والوطنية وتوحيد الصفوف لا تنازعها وشتاتها، تحتاج النهضة العربية إلى وحدة تقوم على التعددية والتنوع والاختلاف، حتى يمكن النظر بمنظار واحد لواقع الأمة ومرحلتها الراهنة وواقعها المعاصر، كي تتمكن من بلورة رؤية موحدة متفق عليها في سبيل الخروج من المأزق وتكوين إستراتيجية عمل من اجل غد واعد ومرتقب.

لقد وصل اليأس بنسبة غير قليلة من مفكري الأمة ومثقفيها بان البعض منهم بدؤوا يرفضون مبدأ الانتماء لوطنهم العربي واعتباره قادرا على النهوض بالأمة بل على العكس من ذلك فقد اعتبروا إن القيم القومية ضربا من الأحلام الوردية اللاواقعية، وذلك بسبب ما ينخر الواقع العربي من التمزق والتناحر، من ناحية أخرى تطرح هذه النخب والفئات شعارات ورؤى وأفكار تصب في صالح الانتماءات المذهبية والقبلية والعرقية، بعيدا عن الانتماء القومي والوطني الجامع لها والحاضن لكافة تياراتها وتنظيماتها الاجتماعية والفكرية والسياسية، وهذا ما يؤجج دون شك خطر الانقسامات والصراعات ويساهم في تأصيل التخلف والانحطاط الحضاري والإنساني الذي تسبح في مياهه الأمة العربية منذ مئات السنوات.

ونعتقد انه يجب على الكتاب والمفكرين العرب أن يبحثوا عن النظام الجامع التوافقي الشامل في الإطار الوطني والقومي الذي من خلاله يجتمع العرب سواء كانوا مسلمين ومسيحيين، سنة وشيعة، رجالا ونساء، إسلاميين وعلمانيين من مختلف الاتجاهات والمشارب، ذلك أن لملمة الشتات وتوحيد القوى ورسم خريطة ائتلافية تتجاوز الإرث التاريخي بكافة معطياته وتشعباته هو السبيل الوحيد للنهضة، سواء على الصعيد القومي أو الوطني، وقد جاءت فكرة هذا الكتاب بفصوله وبحوثه المختلفة والمتنوعة لمعالجة هذا المحاور المركزية التي من دونها لا يمكن إيجاد حلول تمكننا من الخروج من بوتقة التخلف والانهيار التي نعيشها كأمة ودول ومجتمعات.

لقد جاء الفصل الأول ليعالج موقع الدين في المجتمع البشري، والفصل الثاني

يعالج موقع القيم الإنسانية من حركة الأعمار البشري، أما الثالث فكان عبارة عن رؤية لتطوير البيئة العربية وتحديث أنظمتها المركزية، بهدف إيجاد دور حقيقي للدين والقيم الإنسانية وتأصيلها في البيئة العربية، بما يحقق من وجهة نظرنا وضع خطة واقعية مبنية على أسس علمية من شانها تشييد صرح حضاري عربي قائم على المصالحة بين التراث والحداثة وتجديد للبيئة العربية وأنظمتها المركزية.

لقد تطور الغرب لأنه عمل بالأسباب والسنن والنواميس التي وضعها الخالق سبحانه وتعالى، وهذه السنن هي النظم والقوانين الحاكمة لنظام الكون باجمعه، والعرب في أوج نهضتهم وحضارتهم عندما عملوا بالأسباب والسنن والنواميس تطوروا وازدهروا، وقد كان الدين نظاما من ضمن أنظمة كان لها دور بارز في النهضة العربية دون شك، لأنه كان يحتوي على تعاليم وأسس عامة قابلة للتطبيق وصالحة لحياة المجتمع البشري، إلا انه لم يكن النظام الوحيد الذي نهل منه العرب، لأنهم انفتحوا على مختلف الأمم والشعوب واقتبسوا منها ما بلغوه من علم ومعارف ومدنية، ولعل اشد فترات ازدهار الدولة العباسية كان في زمن الخليفة المأمون الذي شجع المذهب ألمعتزلي القائم على التفكير العقلي والبعد عن التقليد، كما راجت التيارات الفكرية والدينية في أواخر العهد الأموي بسبب ضعف السلطة، ما أدى إلى حرية طرح الأفكار وشيوع مذاهبها الدينية والمذهبية والفلسفية التي أغنت الفكر العربي والإسلامي، وهكذا فان الدين لم يكن سوى نظام من ضمن أنظمة يؤدي دوره في إطار صرح حضاري متكامل، ولم يكن النظام الوحيد للحضارة العربية أو غيرها من الحضارات، إذ انه من الممكن أن يعتنق سكان حاضرة دين ما ويتمسكوا به بشدة بحيث يعرفوا بأنهم متدينين ولكنهم رغم ذلك يعيشون في فقر وفاقة وتخلف على جميع الأصعدة، ذلك أن الدين يؤدي دورا معنويا وتشريعيا في نطاق يظل محدودا، ولا يمكنه أن يكون الأساس والمصدر الوحيد للحياة الإنسانية فالخالق سبحانه وتعالى وضع لنا سنن ونواميس يجب إتباعها والعمل بناء عليها، قال تعالى : ﴿**لَا الشَّمْسُ**

﴿يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ يس/ ٤٠، فايما امة اتبعت السنن والقوانين فإنها ستصل إلى بناء صرحها الحضاري وستبني قوة وتشيد مجدا وستصل إلى أعلى درجات التطور والرقي، وتراجعها وانهيارها مرهون أيضا بمدى تمسكها بهذه النواميس والسنن، وهذا يعتمد على مدى قدرتها على تشخيص واقعها ومرحلتها الراهنة ومكامن الخلل والضعف في كيانها، وكذلك إيجاد السبل الصحيحة والقواعد السليمة للعمل وفقا للنواميس والسنن للخروج الفعلي من واقع الضعف الذي يسيطر عليها، فالإنسان إذا ما بلغ مرحلة معينة من التقدم ثم أصابه انهيار جزئي أو كلي فان إتباعه للسنن والنواميس يختلف في أصوله وقواعده عن المرحلة الحضارية السابقة التي قطعها، وثمة اختلاف جزئي كذلك في الأتباع المطلوب للسنن والنواميس من امة لأخرى، فعلم الله لامتناهي، وكل مرحلة يقطعها الإنسان في نطاق نهله من علم الله الغير محدود يحتاج إلى تشخيص مختلف للوصول إلى السنن المطلوب العمل بها لمواصلة بناء الصرح الحضاري، وهذا ما أخفقت فيه الأمم السابقة فتراجعت وانهارت في نهاية الأمر، وهذا ما تعاني منه امتنا العربية، فهي ما بين تيارات تنادي بالعودة إلى ما كان عليه السلف بشكل مطلق، وما بين تيارات تدعوا إلى التغريب وإسقاط التراث من معادلة الإصلاح والتعمير بشكل مطلق أيضا، وما هو مطلوب بكل تأكيد هو تشخيص أكثر واقعية وموضوعية لواقع الأمة، وإيجاد منظومة تعايش ما بين التراث والحداثة، ما بين الموروث والنتاج الفكري الإنساني في مختلف حقوله، لكي يتم إصلاح البيئة العربية وتجاوز كافة معوقات نهضتها والبدء ببناء الصرح الحضاري العربي الجديد في القرن الجديد والألفية لثالثة، وهذا ما هدفت إليه من خلال هذا الكتاب.

إن التطور الذي يعيشه المجتمع الدولي ليس سوى جزء بسيط من علم الله اللامتناهي، وحتى يمكننا تحويله إلى واقع ايجابي مثمر في حياتنا كأمة ودول وشعوب يجب أتباع السنن والنواميس التي وضعها الخالق سبحانه وتعالى في هذه الأرض، قال

تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ سورة الرعد آية ١١، إن هذه الآية ليست مقتصرة على المسلمين أو أتباع الديانات التوحيدية بل إنها تشمل كافة الأمم والشعوب دون استثناء وهي سنة من سنن الله عز وجل، وايما شعب اتبع السنن وانطلق في ميادين التغيير والإصلاح والحضارة نهض وقوي وانتصر، فإسرائيل مثلا دولة متفوقة على كافة الدول العربية وانتصرت عليها في معظم الحروب التي خاضتها معهم، وكل ذلك بأتباعها للسنن والنواميس، وكذلك تطور الغرب ونهض لأتباعه السنن أيضا، رغم أن الغرب وإسرائيل لا يؤمنون بالقران ولا بالنبي ولا بالإسلام، ذلك أن الدين نظام من بين أنظمة مركزية تدير الحضارة بمقوماتها وعواملها، وليس سببا مباشرا لنشوء الحضارة واكتساب القوة والمجد.

إن المطلوب في هذه المرحلة المصيرية من عمر امتنا العربية هو فهم أصيل للدين (كما هو مطلوب تحديث الأنظمة المركزية الأخرى) ليقوم كلا بدوره المرسوم ويكون أداة من أدوات النهضة ومفتاح من مفاتيح التقدم والازدهار والرخاء.

في هذا الكتاب محاولة من اجل تحقيق هذا الهدف الشامل، تحديث البيئة العربية وتجديد أنظمتها المركزية وإدخال النتاج الفكري الإنساني عليها وتحويل القيم الإنسانية إلى قيم حية وفاعلة، ليتمكن الوطن العربي من تجاوز محنته والخروج من النفق المظلم الذي يعيشه أبنائه منذ مئات السنين، ليبدئوا بتشييد صرح الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، ليصبح للعرب دور ريادي في أعمار الأرض وتقدم البشرية ونهضتها وبناء الحياة الإنسانية ورفدها بكل ما يعزز ويؤصل لخلافة الإنسان وأحقيته في السيادة على الأرض وتحوله إلى مخلوق من أعظم وأرقى وأفضل المخلوقات العاقلة التي خلقها الله سبحانه وتعالى في هذا الوجود.

رائد قاسم

١/ مايو/٢٠٠٩

الفصل الأول

الدين بين حكم اللّه والاجتهاد البشري

منذ أن وجد الإنسان على الأرض وهو يواجه الكثير من المشاق والصعوبات والأخطار، وكان من أبرزها في عصر الإنسان الأول، حيث واجهته معضلة التعامل مع بيئته الطبيعية القاسية، ولقد اتجه الإنسان إلى الترحال والتنقل المستمر بحثا عن حاجاته الأساسية من الماء والغذاء والأمن، فقد كان يعيش في الكهوف هربا من الطقس المتقلب والحيوانات المفترسة، وبسبب ضعفه وبدائية أدواته العلمية والتكنولوجية وانعدام مهاراته التقنية فقد اضطر إلى التكيف مع أوضاع بيئته الطبيعية التي كانت ذات عطاء محدود رغم إمكانياتها الهائلة، لكنه بعد نجاحه في تدجين بعض الحيوانات واكتشاف دورة حياة النبات وتطوير الزراعة أصبح قادراً على التعامل مع بيئته الطبيعية بكفاءة عالية أكثر من السابق، وذلك من خلال فلاحة الأرض وإنتاج حاجته من الغذاء، واستخدام الحيوانات في صناعة ونقل الغذاء واستخدامها كوسيلة للمواصلات، ثم استقر الإنسان وبنا بيوت أكثر أمناً ومقاومة ورفاه.

وبعد الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة اتجه الإنسان إلى العمل على تكييف بيئته الطبيعية والسيطرة عليها لتتوافق مع احتياجاته ورغباته في حياة أكثر أمنا واستقرارا ورفاهية، وقد استوجب هذا التوجه قيام الإنسان بتطوير أسباب عمل

وأنماط إنتاج جديدة وأدوات تكنولوجية وعلوم مبتكرة لزيادة عطاء الجنس البشري وعطاء الأرض والنبات والحيوان على حد سواء، وإدارة أوجه الحياة المختلفة خاصة الاقتصادية بمرونة وكفاءة، إن الإنسان الأول عندما بدا صراعه مع بيئته الطبيعية اكتشف بسرعة إن عليه التعامل أيضا مع غيره من الناس من دون التعرض للمخاطر وبما يزيد من فاعلية الانتماء هم، الأمر الذي أدى إلى نشوء الثقافات وتبلورها ببطء على شكل عادات وتقاليد وأعراف وقيم وعلاقات اجتماعية ساهمت البيئة الطبيعية والجغرافيا في تشكيلها وتحديد عناصرها الأساسية، ومع تأمين الغذاء واستقرار الحياة الاجتماعية، أصبح بإمكان الإنسان الزراعي توجيه نسبة لا باس بها من وقته للتفكير والتأمل، مما قاده إلى اكتشاف وتطوير الديانات المختلفة، التي حملت للإنسان معتقدات وقيم جديدة قامت بإعادة تشكيل جانب هام من جوانب حياته الاجتماعية والثقافية حتى أصبح الدين جوهر الحياة الثقافة وأساسها.

إن عدم قدرة الإنسان على اكتشاف وتفسير الجزء الأكبر من أسرار الكون والحياة عامة وخوفه من المجهول والموت والطبيعة قاده إلى اكتشاف وخلق واعتناق أديان مختلفة، ولا يزال الدين يلعب أدوار هامة ومتعددة في حياة الإنسان، وذلك من خلال تقديم تفسيرات شبه منطقية لأسرار الكون والحياة، وإمداد الإنسان بمنظومة شبه متكاملة من القيم والمعتقدات والشرائع المنظمة للسلوك والعلاقات الاجتماعية، وهذا ما جعل حياة الإنسان أكثر أمنا واستقرارا، خاصة من النواحي النفسية، إلى جانب ذلك، قام الدين عامة قبل نشوء الدولة وفي عصور ضعفها وفقدان الثقة بها، بدور القانون الأخلاقي الذي ساهم في تنظيم بعض أوجه الحياة في المجتمع وساعد على الحدّ من الفقر والجريمة والانحراف، وحيث أن الديانات جميعها تقول بأنها تمتلك حقائق أزلية من صنع آلهة عظيمة ذات قدسية فان القيم والمعتقدات والأفكار والتشريعات الدينية أصبحت جوهر الثقافة وبوتقة العلم على مر التاريخ وفي مختلف الأمم والشعوب والحضارات والمدنيات دون استثناء.

لقد كان الدين في كافة ادوار البشرية ومراحلها المتعددة المتعاقبة عامل مهما

وحيويا وأصيلا في معادلة الحياة الإنسانية الفردية والاجتماعية، وقد كان الدين يلبي احتياج مرحلة زمنية معينة وبعد ذلك يفقد فاعليته ويحتاج إلى التجديد في مفاهيمه لدى أجيال أخرى تبعا لذلك، ولعل ذلك يقودنا إلى إمكانية القول إن الدين بفقده الفاعلية وعدم قدرة المجتمع على معالجة ومسايرة مستجدات ومتطلبات واحتياجات الحياة الإنسانية من خلاله دفع ببعض المجتمعات البشرية إلى البحث عن نظم وقوانين وقيم معينة لتحقيق أهداف وغايات تتطلبها المرحلة الحاضرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وقوانين ونظم جديدة تلبي حاجة المجتمع وتنظيم حياته بشكل ايجابي، الأمر الذي حتم ظهور نظام ديني آخر جديد يمكنه معالجة القضايا والمتطلبات بشكل جزئي على الأقل، من ناحية أخرى كان الدين كنظام يقع عادة تحت سيطرة نخبة معينة تسخره لمصالحها على حساب مصالح الطبقات والشرائح الأخرى وتعمل على حفظ مكتسباتها وامتيازاتها، وقد نشى عن ذلك الصراعات المدمرة وظواهر معادية للإنسان كالاستبداد والقمع والطغيان، مما حتم احتياج الحياة البشرية إلى تدخل الهي عبر إرسال الأنبياء والرسل السماويين والأرضيين، ووفقا للعقيدة الإسلامية فقد بعث الله سبحانه وتعالى آلاف الأنبياء على مر آلاف السنين من عمر البشرية من اجل هداية البشر وإرشادهم في رحلة حياتهم الطويلة، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أو المجتمع أو الأمة، وهذا ما جعل عدد الأنبياء وفقا للثقافة الإسلامية يبلغ أكثر من ٢٤ ألف نبي، لم يكشف الله سبحانه وتعالى عنهم جميعا، بل حتى الجن أرسل الله لهم رسل، قال تعالى : ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ**﴾ (الأنعام / ١٣٠)، على كافة الأحوال فان الأنبياء السماويين والأرضيين كانت مهمتهم تجسيد وترسيخ ودعم القيم المتصلة بالذات البشرية والوجود الإنساني كالعدالة والحرية والكرامة والمساواة والقيام بأداء شعائر الشكر لله سبحانه وتعالى، إن رسالات الأنبياء السماويين كما يعالجها القرآن الكريم تقدم مشاريع لإنقاذ الأرض من البوار التام، إذ لو تركت الأقوام الكافرة والعاصية

لآثامها وذنوبها لأكلتها الآفات الأخلاقية، فبعثة النبي لم تكن لمجرد إنقاذ المجتمع من الانحراف العقائدي والعبادي، ولكن لتجديد الإقامة البشرية فوق الأرض وتجنيبها عوامل الفناء الذي ينتجه الانطفاء الأخلاقي والحضاري للمجتمع الإنساني، وذلك بتجسيده للقيم الإنسانية وأداء الشكر لله وحثه على أعمار الأرض وبنائها، وقد تعددت نظم العبادة والتعاليم الروحية وبعض التشريعات المرتبطة بالضمير والعديد من العقائد الموجهة للوجدان حتى ظهور الإسلام الذي كان آخر ديانة سماوية ظهرت في المجتمع البشري، وذلك قبل ١٤٢٩ سنة هجرية، وهي مدة قصيرة نسبية من عمر التاريخ البشري على الأرض، بيد إن عدم ظهور دين سماوي آخر بعد الإسلام يمكن أن يقودنا إلى القول بان الإنسانية وصلت إلى مستوى راقي من النضج والوعي والثقافة بحيث ترسخت فيها قيمها المرتبطة بكينونتها واصل خلقتها، وان ما تبقى من عمرها على الأرض لن يختلف عن طبيعة التكاليف والواجبات والمهام المرتبطة بالدين في عصر نزوله، علاوة على إن ثوابت الإسلام والمسيحية واليهودية مناسبة ومتكيفة بشكل عام مع مختلف العصور، وبالتالي فان البشرية لم تعد بحاجة إلى ظهور دين جديدة، وإنها بعد تعاقب هذه الحضارات المختلفة وبلوغها هذه المرحلة من العلم والتجربة والمهارة قادرة على تسيير شئونها بنفسها بواسطة ما تمتلكه من علوم ومعارف وأسس حضارية ومدنية وقيمية راقية.

إن انقسام الديانات السماوية الثلاث إلى أديان ومذاهب وفرق يمكن اعتباره دليل على كون الدين نظام ضبط وهداية عام من خلال ثوابته وقطعياته لا نظام مركزي مطلق يدير كافة شئون الحياة، فالنظام المركزي هو نظام لا يحتمل الخلاف والاختلاف والانقسام، بيد إن إتباع الديانات ومنهم المسلمين انقسموا وتعددوا واختلفوا وتنازعوا فيما بنيهم، مما يحتم القول بان الدين جاء كعامل من العوامل الأساسية المساهمة في تكوين الحضارة البشرية وليس العامل الوحيد وانه كنظام خاضعا للسنن والنواميس، وفي مقدمتها حتمية فهمه بشكل منسجم مع متطلبات الحياة المعاصرة، التي ترتقي فيها البشرية بعلومها ومعارفها، عبر تجديد وتحديث وتطوير منظومة الاجتهاد والتحليل

ودراسة النصوص الدينية والموروث الديني بشكل عام، حتى يمكن الاستفادة من الدين كنظام مركزي يساهم في رفد الحياة الإنسانية باحتياجاتها الروحية والتشريعية والأخلاقية، فالدين إذا ما كانت أحكامه ثابتة ومطلقة بالنسبة لله عز وجل كمنزل وموجد له، فان الإنسان لن يستطيع معرفة الحكم الإلهي المطلق، سواء كان ثابتا أو متحولا، لذلك فان عليه من جانبه أن يطور منظومة تعامله ونهله واستفادته وتوظيفه للدين حتى يتمكن من جعله عنصر حيويا في معادلة الحياة الإنسانية، يقول السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله): «فمن المتفق عليه بين المسلمين أن القليل من أحكام الشريعة الإسلامية هو الذي لا يزال يحتفظ بوضوحه وضرورته وصفته القطعية، بالرغم من هذه القرون المتطاولة التي تفصلنا عن عصر التشريع، وقد لا تتجاوز الفئة التي تتمتع بصفة قطعية من أحكام الشريعة، الخمسة في المائة من مجموع الأحكام التي نجدها في الكتب الفقهية، والسبب في ذلك واضح، لأن أحكام الشريعة تؤخذ من الكتاب والسنة، أي من النص التشريعي، ونحن بطبيعة الحال نعتمد في صحة كل نص على نقل أحد الرواة والمحدثين، باستثناء النصوص القرآنية ومجموعة قليلة من نصوص السنة التي ثبتت بالتواتر واليقين، ومهما حاولنا أن ندقق في الراوي ووثاقته وأمانته في النقل، فإننا لن نتأكد بشكل قاطع من صحة النص ما دمنا لا نعرف مدى أمانة الرواة إلا تاريخياً، لا بشكل مباشر، وما دام الراوي الأمين قد يخطئ ويقدم لنا النص محرّفاً، خصوصاً في الحالات التي لا يصل لنا النص فيها إلا بعد أن يطوف بعدة رواة، ينقله كل واحد منهم إلى الآخر، حتى يصل لنا في نهاية الشوط، وحتى لو تأكدنا أحياناً من صحة النص، وصدوره من النبي أو الإمام، فإننا لن نفهمه إلا كما نعيشه الآن، ولن نستطيع استيعاب جوّه وشروطه، واستبطان بيئته التي كان من الممكن أن تلقي عليه ضوءاً. ولدى عرض النص على سائر النصوص التشريعية للتوفيق بينه وبينها، قد نخطي أيضاً في طريقة التوفيق، فنقدم هذا النص على ذاك، مع أن الآخر أصح في الواقع، بل قد يكون للنص استثناء في نص آخر ولم يصل لنا الاستثناء، أو لم نلتفت لها خلال ممارستنا للنصوص، فنأخذ بالنص الأول مغفلين استثناءه الذي يفسره

ويخصصه. فالاجتهاد إذن عملية معقدة، تواجه الشكوك من كل جانب ومهما كانت نتيجته راجحة في رأي المجتهد، فهو لا يجزم بصحتها في الواقع، ادام يحتمل خطأه في استنتاجها، إما لعدم صحة النص في الواقع وإن بدأ له صحيحا، أو لخطأ في فهمه، أو في طريقة التوفيق بينه وبين سائر النصوص، أو لعدم استيعابه نصوصاً أخرى ذات دلالة في الموضوع ذهل عنها الممارس أو عاثت بها القرون».[1]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ويطلق الشرع في عرف الناس على ثلاثة معانٍ:

الأول: الشرع المنزل: وهو ما جاء به الرسول وهذا يجب أتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

الثاني: الشرع المؤول: وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه، فهذا يسوغ أتباعه ولا يجب، ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

الثالث: الشرع المبدل: وهو الكذب على الله ورسوله، أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين، فمن قال: إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع، كمن قال: إن الدم والميتة حلال، ولو قال: هذا مذهبي ونحو ذلك».

يقول المفكر الإسلامي المعروف د. علي شريعتي: «أن النبي ﷺ عندما يصف نفسه بأنه خاتم الأنبياء لا يريد القول بان ما قاله يكفي البشرية إلى الأبد، بل مراده من الخاتمية إن الإنسانية كانت إلى ذلك الحين محتاجة إلى هداية من قبل ما وراء الطبيعة والتربية البشرية، أما الآن أي في القرن السابع الميلادي، و بعد ازدهار الحضارة اليونانية والرومانية ومن ثم الإسلامية، وبعد نزول التوراة والإنجيل وعلى إثرهما القرآن، فقد تلقت البشرية ما يكفي من التعاليم الدينية، ولم تعد هناك ضرورة للمزيد من ما وراء الطبيعة، فالإنسان قادرا من الآن فصاعدا وبدون الوحي على سلوك طريقه في الحياة دون الحاجة إلى نبي جديد، وهذا هو معنى الخاتمية، أي انه لا رسل بعد اليوم فانطلقوا

(١) اقتصادنا ص ٤١٨.

بالاعتماد على أنفسكم».[1]

وحيث إن الأحكام الشرعية التي تتصف بالقطع واليقين قليلة ومحدودة في مقابل نسبة غالبة من الأحكام الظنية، التي هي عبارة عن اجتهادات رجال الدين استنادا إلى أحاديث وروايات لا يمكن الجزم بصحتها، عليه يمكن القول بان الدين نظام ضبط وهداية عام وليس بنظام مركزي، خاصة وان شئون الحياة المختلفة كالأنظمة الاجتماعية والحقوقية والسياسية والاقتصادية أصبحت تخصصات علمية مستقلة لها فقهائها ومؤسساتها العملية والبحثية والتي يستحيل على رجال الدين الإلمام بها وإخضاعها لتخصصهم في مجال العلوم الدينية التي تقوم على أسس نظرية صرفة.

ونتيجة لذلك فقد خضعت المدارس الدينية المختلفة في معظم الحقب التاريخية إلى العوامل السياسية والاقتصادية، الأمر الذي كان له الأثر المباشر على تعاليمها وقيمها وأهدافها، علاوة على تضاربها في تفسير النصوص والأوامر والتعاليم الدينية المقدسة، فنشئت العديد من المذاهب والاتجاهات الدينية في مختلف الأديان السماوية والأرضية التي تدعوا أتباعها إلى التأمل في الحياة وليس إلى التجربة العملية لاكتشاف قوانينها، والى التخيل وليس إلى التفكير العملي، والى الخوف من الخطأ وليس إلى التعلم من الخطأ، والى الاستسلام لما بعد الحياة والعقل وليس إلى التمتع بالحياة والاعتماد على العقل، وقادت هذه التعاليم إلى سيطرة الدين على العلم، وإلى خلط العلم والخرافات والأساطير الشعبية والدين بعضها ببعض، وهكذا أصبح من المتعذر، وفي أحيانا كثيرة من المحظور قيام العلم بالبحث عن الحقيقة في ثنايا المفاهيم الغيبية والأساطير الشعبية السائدة، ومع تجذر المعتقد الديني (بما يحوي من خلط وأعراف وتقد وأساطير وخرافات) إلى جانب الدين في المجتمع، وقيامه بدور العنصر المنظم للثقافة أصبح من الصعب على الثقافة والعلم أن يتطورا بالسرعة المطلوبة لمجاراة التطور التكنولوجي الذي يتصف عامة بالحيادية الدينية والثقافية، كذلك أصبح من المحظور على العلم

(١) معرفة الإسلام ص ١٣٢.

والعلماء والمفكرين في الكثير من الأحيان والحالات المغامرة في بحار قد تقودهم إلى اكتشاف أسرار كونية أو إنسانية تتناقض مع المعتقدات الدينية، وقد ترتب على هذا تعثر مسيرة المعرفة العلمية بوجه عام، وتباطؤ عملية التطور التكنولوجي المؤسس على العلم وقوانينه بوجه خاص، وجمود الثقافة والتفكير القائم على العقلانية والنقد، علاوة على ذلك فقد انقسمت الأديان إلى مذاهب وفرق عديدة، متصارعة ومتشاحنة في معظم الأحيان، مما زاد من حيرة البشرية وتفاقم معضلاتها ومآسيها، وعدم قدرتها على تنظيم شئونها وتجاوز معوقات ازدهارها وتسخير الطبيعة وكافة المكتسبات العلمية المتاحة لصالح الكائن الإنساني، فقد انقسمت المسيحية إلى مذاهب وانقسمت مذاهبها إلى فرق، فبلغت أكثر من ٩٠ مذهبا، لكل منها تاريخا وأحداثا ووقائع وأهداف روحية وسياسية [١].

(١) منها على سبيل المثال الأبوليناريّة التي ظهرت في القرن الرابع، أسسها أبوليناريوس أسقف اللاذقية في سوريا (٣١٠م ـ ٣٩٠)، وأنكر عبرها أن للمسيح نفساً بشريّة، وإنَّه قد ظهر على الأرض بجسد روحاني، وقد اعتبرت عقيدته بدعة وأدينت في الكنيسة السينودسينية الرومانية في عام ٣٧٧، وأدينت في مجمع القسطنطينية المسكوني، مع ذلك استمرت هذه العقيدة حتى القرن الخامس الميلادي، ومنها الترويضيّة، أي ممارسة تمارين تقوم على عقاب النفس ونكران الذات وشهوات الدنيا بهدف الوصول لدرجة أعلى من الروحانية ومعرفة الذات، وكان أتباعها يمارسون رياضات روحية عنيفة كالانقطاع عن الطعام والشراب وممارسة الجنس، وفي بعض الأحيان يعرضون أنفسهم للبرد أو للحر الشديدين، وانتشرت الترويضيّة المسيحية في فترة القرون الوسطى وخصوصاً بين الرهبان والمتوحدين الذين كانوا يعتبرونها وسيلة لإماتة رغبات المعصية في النفس والوصول للكمال الروحي.

ومن المذاهب المسيحية المنقرضة «المونطانيّة» وهي حركة زهدية تقشفية نشأت عام ١٧٠م على يد القسيس مونطانس، ناصرته فيها امرأتان (بريسلا وماكسيميلا)، فبشَّروا بها في معظم أنحاء آسيا الصغرى، وجمعوا حولهم عدد من التلاميذ، وقد حافظت هذه الحركة في أوّل أمرها على الإيمان المشترك بالكتب المقدّسة والتمسّك بولاية الكنيسة، لكنّ إدّعاءها أنها الوحيدة التي تجسد الروح القدس وتعاليم المسيح أدى إلى اتخاذ قرار بطردها واتهامها بالزندقة، إلا إن المذهب المونطانّي استمر حتى القرن السادس الميلادي على الأقل.

ومن الحركات الدينية المسيحية «الكنائس العَنصَريّة» وهي عبارة عن فرق مسيحية منتشرة في بلدان عديدة حول العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعود إنشاؤها إلى عام ١٩٠٠ وتنسب إلى قسّيسين أمريكيين، ويؤمن أعضاؤها بأن المسيحي يمكن أن ينعم بخبرة مباشرة للروح القدس مماثلة لتلك التي اختبرها الرسل يوم العنصرة كما هي

مذكورة في الفصل الثاني من كتاب أعمال الرسل، ويمارسون العديد من العبادات الروحية الخاصة، وتتقاسم هذه الكنائس لاهوت الكنائس الميتودية والمعمدانية، وتميل للأصولية في مواقفها، وتعتقد بقرب خروج المسيح والملك الألفي.

وقد انقرضت بطبيعة الحال مذاهب عديدة وظلت أخرى حتى يومنا هذا، ومن أشهر المذاهب المسيحية في هذا العصر «البروتستانتية» وهي المذهب المسيحي الثاني بعد الكاثوليكية، والبروتستانتية مذهب ظهر كردة فعل على استبداد رجال دين الكنيسة، ويعتبر مذهبا إصلاحيا يقوم على رفض السلطة المطلقة لرجال الدين وحصر السلطة بالكتاب المقدس على أن تكون بدافع شخصي مبني على فهم ذاتي وقناعة فردية بما جاء فيه.

بدأت حركة الإصلاح البروتستانتي عندما نشر مارتن لوثر عقيدته في ٩٥ نقطة، وكان أهم ما يميّز هذه العقيدة رفضها النظرة السلبية للطبيعة البشرية والتي تقوم على رفض أي دور للإنسان في الخلاص، وبالنتيجة رفض وساطة الكنيسة بأي شكل من الأشكال، من جهة ثانية كان لوثر يحتجّ على صكوك الغفران التي كانت تُعطى للمتبرعين لبناء كنيسة القديس بطرس في روما.

وعندما رأى لوثر بأن آراءه مرفوضة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، وبأنه يتعرض للاضطهاد والتهميش نتيجة إصراره على مواقفه، لجأ إلى الملك فيديريك الساسوني الذي رأى في العقيدة الجديدة وسيلة ناجحة للانفصال عن روما، فشجّع على انتشارها وحما مارتن لوثر من كل اضطهاد. وانتشرت بذلك العقيدة البروتستانتية في كل أنحاء ألمانيا، كما نشأت في سكاندينافيا كنائس وطنية ذات طابع بروتستانتي.

وقد انقسمت البروتستانتية إلى فرق وتفرعت عنها عدت تيارات، فقد نشأت في زوريخ حركة أصولية قادها هولدريخ زوينكلي الذي قام بتبسيط الليترجيا (تدل كلمة ليترجيا على كل نوع من الخدمة الدينية، وفي تعريف آخر أنها متابعة حقيقية وواقعية لحدث التجسُّد، أي اتحاد الله بالإنسان والإنسان بالله، وهذا «التجسد» كفلسفة وعقيدة هو ما حاولت هذه الحركة تبسيطه وجعله اعتقاد أكثر منطقية) إلى أقصى الحدود، وكان يرفض أسرار الكنيسة كما فهمها لوثر، فكان يقول بأن الإفخارستيا (طقس ديني مسيحي يجتمع فيه المؤمنون المسيحيون ويتناولون الخبز اقتداء بسيرة السيد المسيح عليه السلام قبل صلبه، حيث تناول عشاءه الأخير مع مجموعة من أتباعه قائلا لهم : «خذوا، كلوا منه كلُّكم: هذا هو جسدي الذي يُبذل لأجلكم) هي عبارة عن طقس لا يتعدّى كونه رمزاً، ورغم رفض لوثر لهذه الأفكار فقد انتشر مذهب زوينكلي سريعاً في أنحاء سويسرا.

ومن فرق المذهب البروتستانتي الكنيسة الأنكليكانية التي نشأت في عام ١٥٣٤م بقرار من الملك هنري الثامن القاضي بفصل السلطة الكنسيّة الإنكليزية عن سلطة روما، وبعد ذلك قامت هذه الكنيسة بوضع قانون إيمان خاص بها يتألف من ٣٩ نقطة، يميل إلى البروتستانتية أكثر منه للكاثوليكية، وظهرت في الطائفة البروتستانتية حركة فكرية عقلانية نشئت بسبب تأثير التقدم العلمي ومذهب التنوير، وكانت تدعوا إلى وضع عقائد الإيمان في مختبر العقل والعلم، ومنها نشا مذهب البروتستانتي الذي رفض العقائد الكنسية وأشكال العبادة التي يمارسها أتباعها

وانقسمت اليهودية كذلك إلى مذاهب وفرق[1].

وقال بان الإيمان أمراً يجب أن يكون أقرب للعقل حتى يقبله أكبر عدد من الناس.

وقد تعددت شعب البروتستانتية وفرقها، حتى إن بعضها لا تكاد تبدوا فرعا من مذهب واحد، واستمر انقسام الفرق البروتستانتية حتى أصبح هناك ٢٠٠ فرقة مختلفة ولربما ما تزال هناك فرق جديدة في سبيل الظهور.

والجناح الثاني في الديانة المسيحية هو المذهب الكاثلوكي ويعتبر من أقدمها وأشهرها وأوسعها انتشارا، ومركز المسيحيين الكاثلوكيين في دولة الفاتيكان التي تقع في قلب روما عاصمة ايطاليا، ويعتبر البابا زعيمها الروحي والسياسي والمرشد الروحي للكاثلوكيين في كافة أنحاء العالم، وتعد الكنيسة الكاثوليكية أصلها إلى المسيح والرسل الاثني عشر، وهي تعتبر أساقفة الكنيسة خلفاً للرسل، والبابا بشكل خاص خليفة للقديس بطرس، ورسالة الكنيسة الكاثوليكية الأساسية هي نشر رسالة المسيح الواردة في الأناجيل الأربعة وفي العهد الجديد من التوراة، وإقامة الطقوس الكنسية المعروفة بالأسرار المقدسة، والكنيسة الكاثوليكية هي أضخم الكنائس المسيحية في العالم حيث يبلغ عدد أتباعها ما يقارب من مليار كاثوليكي، وقد انقسم المذهب الكاثلوكي إلى عدة فرق من أشهرها كنيسة الروم الكاثوليك، كنيسة السريان الكاثوليك، الكنيسة المارونية، الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، الكنيسة الكاثوليكية القبطية، كنيسة الأرمن الكاثوليك، كنيسة اللاتين في القدس، كاتدرائية القديس باسيل في موسكو.

ومن المذاهب المسيحية «الأرثوذكسية» وهي مذهب يرجع بجذوره بحسب أتباعه إلى المسيح والخلافة الرسولية والكهنوتية، فقد كانت المسيحية كنيسة واحد حتى الانشقاق الذي حصل بين الكنيسة الغربية (الرومانية الكاثوليكية) والشرقية (الرومية الأرثوذكسية). ومعنى كلمة أرثوذكسية بونانية «الرأي القويم والإيمان المستقيم» والكنائس الأرثوذكسية التقليدية هي الكنائس الشرقية والرومية وتسمى أيضاً يونانية والسلافية، وقد حدث انشقاق الكنيسة بين الغرب (الفاتيكان والمسماة اليوم الرومانية الكاثوليكية) وبين الشرق (اليونانية، والمسماة اليوم بالرومية الأرثوذكسية) وقد استفحل هذا الانشقاق على أيام ميخائيل كيرولارس بطريرك القسطنطينية عام ١٠٥٤م، لأسباب سياسية في الدرجة الأولى، وقد انتشرت الأرثوذكسية الشرقية في روسيا وبلاد البلقان واليونان وعموم الشرق الأدنى أما المسيحيون التابعين للكنيسة الأرثوذكسية والساكنين في البلدان العربية فيطلق عليهم اسم الروم الأرثوذكس لأنهم يمارسون الطقوس الدينية اليونانية، ويبلغ عدد أتباع الكنيسة الأرثوذكسية بشكل عام ٣٠٠ مليون نسمة، وقد انقسمت الأرثوذكسية إلى فرق أيضا من أشهرها : كنيسة السريان الأرثوذكس، وكنيسة الأقباط الأرثوذكس، وكنسية الأرمن الأرثودوكس، وكنيسة اليونان (الروم) الأرثوذكس، وبطريركية أنطاكية الأرثوذكسية، وبطريركية القدس الأرثوذكسية، وبطريركية الإسكندرية الأرثوذكسية، وبطريركية القسطنطينية الأرثوذكسية

(١) من أهمها اليهودية الأرثوذكسية، وهي فرقة تعترف بكل التوراة والتلمود، وتقبل بكافة النواميس التي وردت فيها، وتعتقد أن الله أوحى بذلك كله إلى موسى مباشرة في جبل سيناء.

كما انقسم المسلمون إلى العديد من المذاهب والطوائف.[1]

ومن المذاهب اليهودية المهمة «اليهودية الإصلاحية» وهي فرقة دينية يهودية إصلاحية ظهرت مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، عندما شكك بعض اليهود في كيفية ظهور الكتب المقدسة، وانتهوا إلى الاعتقاد بأن التلمود عمل بشري غير موحى به، وبالتالي فقد ضعفت مصداقيته لديهم، وأصبحوا لا يؤمنون إلا بالتوراة، ويعتقدون بان التعاليم الأخلاقية والسلوكية أهم أجزاء التعاليم اليهودية قاطبة، وان الطقوس اليهودية اقل منها أهمية وقاموا بنبذ الكثير من التقاليد والعادات الدينية الرائجة في المجتمعات اليهودية، ومن الفرق اليهودية المتشددة «الفريسيون» أي المتشددون، ويسمون بالأحبار أو الربانيين، وهم متصوفة رهبانيون لا يتزوجون، لكنهم يحافظون على نسلهم عن طريق التبني، يعتقدون بالبعث والملائكة والعالم الآخر.

ومن الفرق اليهودية أيضا «الصدقيون» ويقوم مذهبهم على إنكار البعث والحساب والجنة والنار، وينكرون كذلك التلمود والملائكة والمسيح المنتظر، ومن الفرق «المتعصبون» وفكرهم قريب من الفريسيين لكنهم اتصفوا بعدم التسامح والعدوانية، إذ قاموا في مطلع القرن الميلادي الأول بثورة قتلوا فيها الرومان وكل من يتعاون معهم من اليهود فأطلق عليهم اسم السفّاكين، ومن الفرق أيضا «الكتبة أو النّساخ» وهم الذين تعرفوا على الشريعة اليهودية من خلال عملهم في النسخ والكتابة، فاتخذوا الوعظ وظيفة لهم، ويسمون بالحكماء وبالسادة، وكذلك من الفرق «القرّاءون» وهم قلة من اليهود ظهروا عقب تدهور الفريسيين وورثوا أتباعهم، وهم لا يعترفون إلا بالعهد القديم، ولا يخضعون للتلمود ولا يعترفون به، ولديهم شروحات خاصة بهم للتوراة، ومن الفرق أيضا «السامريون» وهم طائفة من المتهوّدين الذين دخلوا اليهودية من غير بني إسرائيل، وكانوا يسكنون جِبَالِ بيت المقدس، وأثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام دون نبوة من جاء بعدهم، وقد ظهر فيهم رجل يقال له «الألفان» ادعى النبوة، وذلك قبل بعث المسيح عليه السلام بمائة سنة، وقد تفرقوا إلى دوستانية وهم الألفانية، وإلى كوستانية أي الجماعة المتصوفة. وقبلة صلاتهم باتجاه جبل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس، ولغتهم تختلف عن لغة اليهود العبرانية.

(١) منها ما قد فني، ومنها ما ظل حتى هذا اليوم، ولعل الفرق في الإسلام التي فنيت والباقية منها تزيد جميعها على المائة فرقة، عدا عن الانقسامات داخل الطائفة الواحدة والمذهب الواحد، من أشهر الفرق «الخوارج» وهم الفئة من جيش الإمام علي بن أبي طالب التي خرجت عليه وكفرته، وقد اتصف أتباعها بالانفعال والتطرف في السلوك، والتزمت في الدين والتحجّر في الفكر، وقد انقسموا إلى العديد من الفرق من أشهرها «الازارقة» أسسها نافع بن الأزرق في النصف الثاني من القرن الأول ونسبة إليه، وقد كفر جميع المسلمين ما عدا فرقته، وتقول كتب السير انه كان يختبر الناس في الحكام، فمن والاهم فهو كافر، وكان يقتل الناس وهم يصلون في المساجد، ومن الفرق البائدة « المرجئة « وقد انقسمت إلى ما يربو على اثني عشر فرقة، أشهرهم فرقتان، الأولى : مرجئة الفقهاء، وهم الذين يرون أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالقلب،

كما نشئت العديد من الحركات السياسية والعقائدية والفكرية المتعددة التي تعج بها الساحة الإسلامية والعربية في عصرنا الراهن، ولكل منها نهج متصل ومرتبط بالأسس العقائدية والفقهية والتاريخية لانتمائها الطائفي والمذهبي.

لا يزيد ولا ينقص، والأعمال الصالحة ثمرات الإيمان وشرائعه، وخالفوا بذلك المعتقد الشائع من أن الإيمان إقرار وتصديق وعمل، والثانية مرجئة المتكلمين، من أشهرهم الجهم بن صفوان، ومما يروى عنه انه التقى جماعة من متكلمي الهند يدعون «السمنية» فسألوه عن مصدر المعرفة وكانوا لا يؤمنون إلا بالمحسوس، فقالوا له : صف لنا ربك هذا الذي تعبده يا جهم، و بأي حاسة أدركته من الحواس، أرأيته أم لمسته ـ أم ... الخ ؟! فمكث فترة لا يجيبهم، ثم اخترع قولا في الله أجابهم به، فقال : «هو هذا الهواء مع كل شئ وفي كل شئ و لا يخلو من شئ « ولهم آراء في صفات الله وأسمائه والإيمان به خالفت الآراء السائدة.

ومن الفرق المشهورة في التاريخ الإسلامي وكان لها اثر واسع النطاق على الثقافة الإسلامية والعربية «الاشاعرة وهي فرقة كلامية من أهل السنة ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري، واعتمدت على العقل في تأسيس عقائدها، وتميزت بثرائها الفكري والعلمي، وأطلق عليها المؤرخون مسميات متعددة كالعدلية والموحدة والمفوضة والقدرية والمعطلة وغيرها، ومن المذاهب البائدة أيضا الزرارية والزرينية و الزعفرانية و الزيادية و الحرورية وغيرها الكثير.

والإسلام اليوم منتشرا في اغلب بقاع الأرض ويعتنقه أكثر من مليار إنسان حول العالم، إلا انه يتركز في قارتي آسيا وإفريقيا، وغالبية معتنقيه ينتمون إلى طائفتين كبيرتين في هذا العصر، الأولى الطائفة السنية، وتمثل أغلبية المسلمين، والثانية الطائفة الشيعية، وينقسم السنة إلى ٤ مذاهب فقهية رئيسية، الحنبلي - الحنفي ـ المالكي ـ الشافعي، علاوة على بعض الاتجاهات العقائدية التي نشأت نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية متعددة من أهمها الصوفية (تقوم الصوفية على فكرة تصفية القلب والتعلق بالمعبود، وقد برزت كطريقة وسلوك في أواخر القرن الثاني الهجري، محورها تربية الروح ونبذ حطام الدنيا والاستغراق في الاعتبارات الروحية، وقد نشطت في إطار الإسلام وتطورت حتى اتصلت بآراء فلسفية) والوهابية أو السلفية، وهي فرقة دينية أسسها الشيخ محمد عبد الوهاب في نجد في القرن الثامن عشر، والدعوة المهدية التي ظهرت في السودان، والدعوة السنوسية في تونس.

وينقسم الشيعة إلى عدة مذاهب أهمها الاثنا عشري والزيدية والإسماعيلية، وقد انقسمت جميعها على غرار المذاهب الإسلامية الأخرى إلى فرق عديدة، منهما ما قد فني ومنها ما يزال حيا حتى اليوم، واهم مذهب في الطائفة الشيعية هو الاثنا عشرية أو الامامية، وتتعدد التيارات داخل المذهب الشيعي الامامي الذي يعتنقه أغلبية الشيعة إلى تيارين فقهيين رئيسيين، الأول: التيار الأصولي، وهو الذي يجيز الاجتهاد في فروع الدين والإخباريون الذين يحرمونه، وقد انقسموا إلى مدرستين، الأولى مدرسة أهل العراق، والثانية مدرسة أهل البحرين، وانقسم الأصوليون إلى اتجاهات فقهية وسياسية متعددة، وظهرت فرق عقائدية فرعية في المذهب الامامي كالشيخية والعلوية والحجتية والخوجه، في العراق وسوريا وتركيا وإيران وأفريقيا.

وعلاوة على الأديان السماوية أنتجت البشرية عدد هائل من الأديان الأرضية والعقائد الفلسفية، من أشهرها الشيوعية والرأسمالية، اللتين تحولتا إلى نظامين اقتصاديين نابعين من فلسفات ورؤى وثورات حضارية وسياسية كبرى من أهمها الشيوعية والعلمانية، فالأولى نظرة شمولية للحياة الإنسانية تقوم في سيرتها الأولى على إنكار الأديان السماوية والإيمان بوجود قوة خارقة تدير الكون والوجود، وتقول بان المادة هي أساس كل شيء وتفسر التاريخ بصراع الطبقات والعامل الاقتصادي، ظهرت في ألمانيا على يد كارل ماركس وإنجلز، وتجسدت في الثورة البلشفية التي ظهرت في روسيا سنة ١٩١٧م.

وتأسس بعدها كيان الاتحاد السوفييتي، الذي استمر أكثر من سبعين عاما، وقدمت الشيوعية للبشرية الكثير من الانجازات العلمية والفكرية والفلسفية والاقتصادية التي لا تنكر، إلا إن كيانها السياسي المتمثل بالاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي وحلف وارسو انهار في أوائل تسعينات القرن الماضي وأصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي السائد في العالم والولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة، أما العلمانية فتعني إقامة النظم والتشريعات العامة بمعزل عن التفكير الديني، ويمكن تقسيم العلمانية إلى قسمين، القسم الأول علمانية معتدلة وهي التي تدعوا إلى أن يصبح الدين موجودا في ضمير الأفراد وفيما يرتبط به من مؤسسات، أي أن العلمانية المعتدلة لا تنكر التشريع الديني والمؤسسات الدينية وما يرتبط بها من سلوك وقيم وتعاليم وقوانين ومجموعة من البديهيات الأخلاقية، إلا أنها تحصرها في نطاق محدد من النظام العام للمجتمع، أما العلمانية المتطرفة، فإنها تقوم على نكران الأديان وإقصاءها من المؤسسات العامة وحصرها في ضمائر وعقول الأفراد فقط، بحيث لا يسمح لها بان تصبح جزء من الثقافة العامة وإحدى مكونات المجتمع.

وعلى صعيد الأديان الأرضية ظهرت في بلاد العالم القديم وتحديدا في الهند

وإيران والصين والجزيرة العربية وبلاد الشام وشمال إفريقيا العديد من الديانات.[1]

إن كافة هذه الأديان والمذاهب والفلسفات والعقائد كانت تهدف إلى شي واحد ألا وهو الكمال، حيث أن الدين كان عبارة عن طقوس وتعاليم وواجبات

(١) منها لا الحصر الصابئة المندائية، وهي طائفة الصابئة الوحيدة الباقية إلى اليوم، والتي تعتبر يحيى عليه السلام نبيًّا لها، ويقدّس أصحابها الكواكب والنجوم ويعظمونها، ويعتبر الاتجاه نحو نجم القطب الشمالي وكذلك التعميد في المياه الجارية من أهم معالم هذه الديانة التي يجيز أغلب الفقهاء المسلمين أخذ الجزية من معتنقيها أسوة بالكتابيين من باليهود والنصارى، والهندوسية وتعتبر من أقدم الديانات ويعتنقها منذ قديم الزمان معظم أهل الهند، وهي مجموعة من العقائد والعادات والتقاليد التي تشكلت عبر مسيرة طويلة من القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى وقتنا الحاضر، وهي عبارة عن مجموعة من القيم الروحية والأخلاقية إلى جانب المبادئ القانونية والتنظيمية، وكل منها آلهة متعلقة بها، ولكل عمل أو ظاهرة اله محدد.

و«الكونفوشيوسية» وهي ديانة صينية، ترجع إلى الفيلسوف كونفوشيوس الذي ظهر في القرن السادس قبل الميلاد داعياً إلى إحياء الطقوس والعادات والتقاليد الدينية التي ورثها الصينيون عن أجدادهم مضيفاً لها جانباً من فلسفته وآرائه في الأخلاق والمعاملات والسلوك القويم، وهي تقوم على عبادة إله السماء أو الإله الأعظم، وتقديس الملائكة، وعبادة أرواح الآباء والأجداد.

ومن أهم الأديان الأرضية «البوذية» تنسب إلى الفيلسوف «سذهاتا» والذي أطلق عليه أتباعه اسم «بوذا» أي العارف المستنير، وهي عبارة عن فلسفة انتحلت الصبغة الدينية، وقد ظهرت في الهند بعد الديانة الهندوسية في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت في البداية تناهض الهندوسية وتتجه إلى العناية بالإنسان، كما أن فيها دعوة إلى التصوف والخشونة ونبذ الترف والمناداة بالمحبة والتسامح وفعل الخير، وتعتبر نظاماً أخلاقياً ومذهبا فكرياً مبنياً على نظريات فلسفية، وتعاليمها عبارة عن آراء وعقائد في إطار ديني، وتنقسم إلى مذهبين، الأول : البوذية القديمة، وتقوم على أساس التعاليم الأخلاقية، والثاني البوذية الجديدة وتقوم على تعاليم بوذا بالإضافة إلى آراء فلسفية وقياسات عقلية عن الكون والحياة.

ومن طوائف الهند المهمة «السيخ» وهي جماعة دينية ظهرت في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلاديين،

يقول أتباعها إنها تحتوي على شيئاً من الديانتين الإسلامية والهندوسية تحت شعار «لا هندوس ولا مسلمون»، إلا إنهم اشتهروا عبر تاريخهم بمعاداة المسلمين والهندوس، وقد تسببوا بالكثير من الاضطرابات في الهند الحديثة خلال القرن العشرين، لعل أخطرها مقتل رئيسة الوزراء الهندية الراحلة انديرا غاندي على يد حراسها السيخ.

متصلة بالوجدان والضمير والروح، تؤدي عادة إلى الطمأنينة والراحة والسعادة، وهي علامات يستشعر بها الإنسان رضا الله سبحانه وتعالى، فالدين بأوامره ونواهيه وقوانينه عبارة عن منظومة روحية يتصل بها الإنسان بخالقه، الذي هو الكمال المطلق، والقوة الخارقة المطلقة في الكون والوجود، وهو الذي يرشد الإنسان من خلال التزامه بالدين إلى طريق السمو والكمال الإنساني ليؤدي بذلك رسالته على الأرض، ويسموا في حياته الأخروية.

لقد كانت كافة هذه الأديان والأيدلوجيات تسعى إلى هذا الكمال، وأتباعها يسعون إلى السيادة على الأرض وبلوغ أعلى المستويات في الإنسانية والحضارة والمدنية والتقدم والقوة، كما تجسد كافة هذه الأديان، السماوية منها والأرضية، القيم الإنسانية وتعالجها وتطبقها وتمنهجها عبر أيدلوجيتها وقوانينها الأساسية، فقد كانت كافة القيم الإنسانية كالمحبة والإخاء والتعاون والحرية والعدالة والمساواة والفضيلة حاضرة بقوة في تعاليمها، فعلى سبيل المثال لم تكن الأهداف التي كانت تدعو أليها الاشتراكية من القضاء على الفقر والتمايز الطبقي وصراع الطبقات وتقدم الاقتصاد وشيوع الرخاء والازدهار وسيادة العدالة بمختلفة عن أهداف الرأسمالية، بل كانت كلا الدعوتين ذات أهداف وتطلعات مشتركة، وإنما كانت الأيدلوجية مختلفة فقط، فقد كانت الأولى تدعوا إلى مركزية التخطيط والنشاط الاقتصادي، بينما دعت الثانية إلى هيمنة القطاع الخاص والرأسمال الفردي، وتقليص دور الدولة، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد سوقي حر بعيدا عن التوجيه المركزي.

إن كل دين سماوي يدعي أتباعه بأنهم أصحاب الدين الحق المنزل من السماء، وفي نفس الوقت فان كل مذهب من المذاهب في نطاق كل دين يزعم أتباعه بان مذهبهم هو الممثل الصحيح للدين الحق، وكل فرقة من فرق كل مذهب في أي دين سماوي ادعاء بأنها الفرقة الحقة في المذهب الحق المنتمي للدين الحق، كما إن كافة الفلسفات القديمة منها والحديثة تدعي بدورها أنها الفلسفة التي تقوم عليها الحياة البشرية

بنواميسها وسننها ويبرز هنا السؤال الذي يمكن طرحه بقوة على بساط البحث: «هل خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ليتخبط ما بين الأديان والمذاهب والعقائد والفلسفات ؟ ألا يوجد نهج صحيح يمكن للإنسان أن يسلكه ليصل إلى حكم الله سبحانه وتعالى ليتجنب الشرور والآثام والوقوع كضحية للمذاهب والمعتقدات التي قد يكون منبعها الشيطان والشر ؟

الحقيقة إن الإجابة على هذا السؤال ليس بالأمر السهل إذ إن كل ديانة كانت في الأصل تدعوا إلى عبادة الله وطاعته وتبشر معتنقيها بالأمل والخلاص، إلا إن أتباع كل ديانة سرعان ما ينقسمون على أنفسهم ليظل الإنسان حائرا ما بين المسالك المتعددة والمشارب المتنوعة والأفكار المتنافرة والآراء المتصارعة والمناهج المتشاحنة، وقد جرت على ذلك سيرة البشر منذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا، وتعج المجتمعات البشرية اليوم بمئات الأديان والأيدلوجيات والطوائف والمذاهب التي يدعي معتنقوها بأنهم أتباع المنهج الصحيح والدين الحق وفي مقدمتهم المسلمين، بمذاهبهم وطوائفهم المختلفة، التي بلغت أكثر من ١٠٠ فرقة على مدى أكثر من ١٠٠٠ عام، من ناحية أخرى يدعي كل دين من الأديان السماوية على الأقل بأنه هو الذي سوف يسود على الأرض في نهاية الحياة البشرية، وذلك من خلال عقيدة «المهدوية» الرائجة بين أتباع الأديان السماوية الثلاثة، الإسلام والمسيحية واليهودية، وتعني بأنه في آخر الزمان سوف يظهر منقذ ليظهر الدين على كل الأديان وينصر أتباعه ويجعلهم سادة الأرض ويطهرها من الآثام والشرور.

باعتقادي إن الخالق سبحانه وتعالى لم يترك الإنسان دون نبي يهديه وينير له طريقه، فمثلما بعث الله عز وجل آلاف الأنبياء للبشر، كان آخرهم النبي الكريم محمد ﷺ فانه تبارك وتعالى انزل على الإنسان نبي مطلق سيظل معه إلى الأبد وهو لا يقل أهمية عن بقية الأنبياء والرسل إلا وهو «العقل»، فالطريق إلى الحق، أي إلى حكم الله سبحان وتعالى في كافة الأمور والقضايا بمختلف مساراتها يجب أن تكون خاضعة لنواميس ثابتة وفي

نفس الوقت مرتبطة بمقتضيات ومتطلبات محددة ومؤطرة بالزمان والمكان، وحكم الله سبحانه وتعالى قد يكون في اغلب الأحيان مرتب بطبيعة المكان والزمان والواقع المحيط بالإنسان، وبالتالي فان حكم الله نسبي وخاضع للمقتضيات الحقيقية والملابسات الواقعية التي يحددها ويقدرها النبي المطلق المتمثل بالعقل، من ناحية أخرى علم الله سبحانه وتعالى غير محدود، وما وضعه في الحياة البشرية والكونية متسع ولانهائي، قال تعالى : ﴿**وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ (الإسراء/ ٨٥)، وقال أيضا: ﴿**وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ (النحل ٨).

ويخلق هنا جاءت لتفيد الاستمرارية في الخلق، ومن البديهي إن ما يخلقه الخالق ينتج عنه علم ويحتوي على الكثير من الأسرار التي يجب على الإنسان أن يكتشفها ويتعرف على حيثياتها قبل أن يتمكن من السيطرة عليها والاستفادة منها وتسخيرها لصالحه، ومن هذا الوجه سيبقى بنو البشر يبحثون عن الكمال ويتصارعون حوله وسيظلون يصيبون حكم الله ويخطئونه ولن يتمكنوا من إيجاد الطريق الصحيح المطلق الذي يوصلهم إلى حكم الله وحكمته، لان مفهومنا لحكمه سبحانه وتعالى في كثير من الأحيان نسبي، فقد يكون واجبا أو محرما في مكان أو زمان و حلالا أو حراما أو غير ذلك في مكان وزمان آخر، كما أن منظومة الاتصال الروحي بالله، إن كان ذلك من خلال التعاليم والقوانين أو الطقوس والممارسات الروحانية، والتي من خلالها يصل الإنسان إلى الكمال الروحي ومن تم الكمال المطلق، هو الله سبحانه وتعالى، كل ذلك ليس أكثر من اجتهادات بشرية وضعها العقل البشري لتلبية احتياجات الروح، ولا يمكن الجزم بقطعيتها وحقيقة كونها تلبي احتياجات الذات البشرية وتصل بها حقا وفعلا إلى الله سبحانه وتعالى.

لقد اكتشفت الأديان هذه الحقيقة لهذا قال كل دين بالمهدوية، وان دليل صحته سوف تتجلي قبل نهاية وجود الجنس البشري على الأرض، حيث سيظهر المهدي/ المنتظر/ المصلح / المنقذ / ، الذي سيعليه في الأرض ويظهره على كافة الأديان ويجعل

أتباعه ومعتنقيه سادة بني الإنسان.

إن الإنسان يبحث دائما عن الكمال، ويتجسد ذلك في كل ما أبدعه العقل البشري من اختراعات وتوصل إليه من اكتشافات، وما بلغه من تنظيم وعمران، فالمخترعات العظيمة التي أبدعها الإنسان كالسيارة والطيارة والسفينة والتلفون، وما توصل إليه من اكتشافات مذهلة في الطب والكيمياء والفلك، جميعها ستخضع لسنة التبدل والتطور، أي إن الإنسان في حقيقة أمره ما يزال يبحث عن الكمال، لذلك تظهر كل يوم أصناف جديدة من هذه الاختراعات، وكل يوم يعلن عن سبق علمي في حقل ما، وكل يوم يصل الإنسان إلى اكتشاف أو يبدع اختراعا، عدا ما ينتجه في الحقول النظرية من فلسفة ودراسات انتربيولوجية ولاهوتية وغيرها من أصناف العلوم والمعارف الإنسانية والطبيعية، ولكنه لن ينجح في وصوله إلى الكمال المطلق، لان الكمال مرتبطا بالعلم، والعلم من الله، والعلم لا نفاذ له، فما بلغه الإنسان من علم ليس سوى نظرية تحول بعد ذلك إلى فرضية ومن تم تحول إلى حقيقة نسبية في اغلب الأحيان، وكل يوم تظهر نتائج جديدة وإشكالات معقدة ودقيقة، فعلم الله يتسم بالتجدد اللانهائي، ثم انه إذا وصل الإنسان إلى الكمال (أي الحق المطلق) لم تعد حياته على الأرض دنيا بل جنة ! وهذا ما يخالف ماهية الحياة الأرضية والطبيعة البشرية التي عجنت بها، وانتفت بذلك الكثير من البديهيات في العقائد والفلسفات والماهيات العقلية والطبائع الإنسانية، لذلك اعتقد بان المنهج الروحي والعقلي الذي يتبعه الصوفيون والروحانيون من أتباع الأديان السماوية والأرضية ليس سوى صناعة بشرية لا يمكن على نحو الإطلاق الجزم بصحتها، ويمكن إخضاعها للنقد والتجريح، وتتعرض للتقادم والضعف، لذلك فإننا نعتقد أن مهمة الإنسان على الأرض تكمن في انه خلق ليبحث عن الكمال، وهذا البحث مرتبط بالعلم الذي هو جزء من علم الله الذي لا حدود له، وسوف يظل بنو ادم يبحثون عنه حتى آخر يوم لهم على سطح الأرض، إن هذا هو قدر الإنسان في حياته الأرضية، بيد إن على الإنسان أن يبحث

عنه من خلال النتائج والحيثيات التي يمتلكها ومعظمها نسبي ومحدود وغير مطلق، و يجب على الإنسان في نهاية الأمر أن يخضع كل ما يمتلكه من علوم ونظم للنقد والإصلاح والتجديد ليتمكن من الاستمرار في بناء صرحه الحضاري.

****

في مختلف الأديان السماوية والأرضية أساسيات ثوابت أخلاقية وقيم عليا تشكل ماهية الديانة الجامعة الحاضنة لمختلف مذاهبها وفرقها واتجاهاتها وتياراتها، بيد إن الاختلاف يكون دائما على التفاصيل وبعض العقائد الفرعية التي تعتبر مدخلا لاعتناق هذا المذهب أو ذاك في معظم الأحيان، إلا إن طبيعة العقيدة وسيكولوجية معتنقيها لا تؤهل في معظم الأحيان لنوع من التفاهم بين أتباع الديانة الواحدة، حيث إن العقيدة مفهوم جامد وصلب وهو في اللغة قريب من العقد والتعقيد والعقدة، وجميعها تشير إلى تأصلها في ذات الإنسان بحيث تتحول إلى عقدة دوغمائية مستحكمة في عقل الإنسان وضميره، بحيث لا يرى أي جانب ايجابي ولو جزئي لمخالفي عقيدته، كما إن الدين بطبيعته وسيرته الأولى لا يمتلك وصفة لمعالجة الاختلافات مع الأديان الأخرى، لأنه يمثل الإرادة والحكم الإلهي بطبيعة الحال، وقد أدت هذه التركيبة إلى اشتعال الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية بين أتباع مختلف الأديان السماوية والأرضية، حتى ابتكر الإنسان في أواخر القرن التاسع عشر الفكر الليبرالي الذي ساهم بشكل فعال في تقليص هذه الصراعات وبناء منظومة الدول الدستورية القائمة على واقع التعدد والتنوع وتحييد الأديان والمذاهب بقدر الإمكان وجعلها شان فردي وجماعي، تشكل جزء من النظام العام، لا النظام بحد ذاته، فتمكنت الكثير من الشعوب، خاصة في أوربا وأمريكا، من تجاوز عقبة خطيرة أمام تقدمها وازدهارها الحضاري الإنساني.

إن نسبة ليست بالقليلة من عقائد ومرتكزات الأديان السماوية والأرضية وأحكامها الشرعية مختلف عليها، وما يطلق عليه ثوابت ومسلمات، سواء أيدلوجية

أو أخلاقية أو قانونية، مادية أو معنوية، فردية أو أسرية أو اجتماعية، وسواء شكلت مدخل أساسي أم لا، فهي مختلف عليها أيضا، علاوة على الاختلاف في تفاصيلها.[1]

بعض أوجه الخلاف بين المذاهب المسيحية:

١ـ الإلـه:

تعتقد الأرثوذكسية بإله واحد ذي ثلاثة طبائع متساوية في الجوهر، متميز كل منها بخواص معينة، وتعتقد «شهود يهوه»[2] بان التثليث عقيدة وثنية شابت المسيحية في القرن الثاني، وفرضها قسطنطين بالقوة، وهي بدعة شيطانية ضد الله.

ويرى مذهب «النسطوريين» المنسوب إلى «نسطور» بطريرك القسطنطينية سنة ٤٣١: أن مريم لم تلد إلها بل ولدت عيسى إنسانا غمره اللاهوت فيما بعد فاتحدت فيه طبيعتان الإنسانية واللاهوتية بينما يعتقد المذهب اليعقوبي نسبة إلى داعيته يعقوب البرادعي والذي أخذت به الكنائس الشرقية أن طبيعة المسيح واحدة منذ ولادته فالسيد المسيح ـ في نظرهم اقنوماً إلهياً واحدا اتحد بالطبيعة الإنسانية اتحادا تاما بلا اختلاط ولا امتزاج ولا استحالة.

وعلى أساس هذين القولين وبالتطوير والتغيير فيهما نشأت طوائف أخرى كالملكانية والمارونية

٢ – الابن و لاهوته :

تتفق الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية بأن لاهوت الابن هو لاهوت

---

(١) ففي المسيحية مثلا يدعي الكاثوليك بان كنيستهم أم الكنائس وان بابا الكنيسة يحق له إصدار بابوية، هي ـ في نظرهم ـ إرادات إلهية؛ لأن البابا خليفة بطرس تلميذ المسيح ووصيه، فهو من ثم يمثل الله ؛ لذا كانت إراداته لا تقبل المناقشة أو الجدل، أما البروتستانت فيعتقدون أن إتباع الإنجيل لا يستلزم إتباع احد ما وبالتالي فأنهم لا يعتقدون بالإلهام في رجال الكنيسة أو إلهية أوامرهم وتعمهم.

(٢) إحدى الفرق المسيحية ظهرت في العام ١٨٧٠ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على يد «تشارلز تاز راسل، يعتقد بأنها مؤيدة للحركة الصهيونية، ويقال بأنها معادية بشدة لنظرائها من المذاهب المسيحية.

الأب وأزليته مثله، فهو مولود من الأب ومساوٍ له في الجوهر، أما «الأدفنتست»[1] فتعتقد بأن المسيح هو رئيس الملائكة، لكنه ليس ملاكاً، وليس هو الله بطبيعته، بل كان نائباً عنه في الخلق، وتعتقد شهود يهوه بأن يسوع كان إنساناً كاملاً ولد بشرياً مباشرة من الله.

٣ – الطبيعة والمشيئة:

تعتقد الأرثوذكسية باتحاد الإله مع الابن بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير ؛ إذ لم يعد له طبيعتان منفصلتان بعد الاتحاد، ويختلف الكاثوليك والبروتستانت مع الأرثوذكس فيعتقدان أن الابن له طبيعتان ومشيئتان متميزتان.

٤ – الروح القدس :

تعتقد الأرثوذكسية أنه منبثق من الأب، أما الكاثوليك والبروتستانت فتعتقدان أنه منبثق من الأب والابن.

٥ – الإيمان والأعمال:

يعتقد الأرثوذكس بأن الخلاص بالإيمان بالمسيح رباً ومخلِّصاً، والتوبة عن الخطيئة، والأعمال الصالحة طول العمر، أما البروتستانت فيعتقدون بأن الإيمان يكفي ولا أهمية للأعمال.

٦ – الممارسات الإيمانية:

تعتقد الأرثوذكسية بالمعمودية والتناول والاعتراف كوسائط للخلاص.

أما البروتستانت فيعتقدون بعدم أهمية هذه الممارسات الإيمانية ويتفق معهم الأدفنتست وشهود يهوه والسبتيون.

٧ – الكتاب المقدس :

يعتقد الأرثوذكس بالكتاب المقدس بأسفاره الستة والستين بعهديه القديم

(١)فرقة بروتستانتية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، تؤمن بقرب المجيء الثاني للمسيح.

والجديد مضافاً ها الأسفار القانونية الثانية، أما البروتستانت فلا يؤمنون بقانونية الأسفار الثانية ولا يعتبرونها موحى بها، أما شهود يهوه فيؤمنون بأن جميع الأسفار القانونية الأولى والثانية خاطئة ومحرفة وقد أعادوا طبع الكتاب المقدس بطبعة سموها بالطبعة المنقحة وغيَّروا فيها الكثير عن الكتاب المقدس الذي يؤمن به الأرثوذكس.

٨ – الأسرار:

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بأنها نعم غير منظورة تُعطَى للمؤمنين بواسطة علامات منظورة للخلاص، أما البروتستانت والأدفنتست فيعتقدون بأنه لا أهمية لها ويمكن الخلاص بدونها، أما شهود يهوه فأنهم لا يؤمنون بها على نحو الإطلاق.

٩ – المعمودية:[1]

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بأنها سر مقدس يدخل به الإنسان حظيرة الإيمان، أما البروتستانت فلا يعتبرونها سراً مقدساً.

١٠ – الميرون:[2]

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بأنها سر ينال به المؤمن موهبة الروح القدس، أما البروتستانت والأدفنتست وشهود يهوه فلا يؤمنون به.

١١ – التناول :

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بأنه سر يأكل فيه المسيحي جسد المسيح ويشرب دمه الحقيقي، بتحول الخبز لجسد المسيح والخمر إلى دمه، أما البروتستانت والأدفنتست فلا يعترفان بتحول الخبز والخمر لجسد ودم المسيح.

١٢ – الزواج والطلاق:

تعتقد الأرثوذكسية بأنه لا طلاق إلا لعلة الزنا ولا زواج بالمطلقات أو بمختلفي الديانة أو المذاهب أو الطائفة ولا زواج إلا عن طريق الكاهن ويجوز التفريق بين

---

(١) طقس يغسل فيه المسيحي جسده بالماء طالبا المغفرة والتوبة.
(٢) الميرون زيت يُدهَن به الجسم.

الزوجين إذا خرج أحدهما عن الإيمان بالأرثوذكسية، أما الكاثوليك فيعتقدون بعدم الطلاق حتى لو كان لعلة الزنا، وتكتفي بالتفريق الجسماني بين الزوجين، ويجوز الزواج بين المسيحي وغير المسيحي وبين الكاثوليكي وغيره من المسيحيين، أما البروتستانت فلا يعتبرونه سراً مقدساً بل ارتباط دنيوي ولا علاقة للجسد بالله.

١٣ – الكهنوت:

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بالاعتراف بالكهنوت، أما البروتستانت والأدفنتست وشهود يهوه فلا يعترفون بالكهنوت.

١٤ – العذراء:

يعتقد الأرثوذكس بأنها وُلدت بالخطيئة وتطهرت عند بشارتها بالميلاد وتكرمها الكنيسة وتتشفع بصلواتها وتعيد لها تذكارات عديدة ويعتبرونها أم الله، أما الكاثوليك فيعتقدون أنها وُلدت بلا دنس الخطيئة وتتشفع بقلبها عدة مرات لنيل الغفران، أما البروتستانت فتحتقرها بعض طوائفها، فينكرون عليها لقب «أم الله»، كما ينكرون دوما إنها البتول بعد ولادتها للمسيح، أما شهود يهوه فيعتبرونها امرأة عبرانية وضيعة، وتكريمها تعليم شيطاني وتسميتها بأم الله تجديف ضد الله، ولقب لم يأتي به الوحي الإلهي.

١٥ – الشفاعة :

البروتستانت لا تعترف بشفاعة للعذراء أو الملائكة والقديسين، أما شهود يهوه فيقولون بأن الشفاعة التوسُّلية كفر وتجديف على الله.

١٦ – الصوم:

ليس من تعاليم شهود يهوه مع بعض المذاهب الأخرى فريضة الصوم مطلقا.

١٧ – اليوم المقدس للرب :

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت بأن يوم الأحد هو اليوم المقدس، ويختلف عنهم الأدفنتست فيعتقدون أن السبت هو اليوم المقدس، أما شهود يهوه

فيعتقدون بأن الرب لم يفرض يوما مقدسا لذاته.

١٨ – الصلاة:

يتفق الأرثوذكس والكاثوليك بالقداس الإلهي، أما البروتستانت فيعتقدون بأنه لا قداسات في المسيحية، بل هي صلوات تعبدية بلا رسم للصليب وبدون تقيد نحو الشرق وبغير ترديد للصلاة الربانية، أما شهود يهوه فيمتنعون عن الصلاة ولو على انفراد.

١٩ – نظرة كل طائفة إلى الأخرى:

الأغلب كل طائفة تكفر الأخرى وتصف الأخرى بالزندقة والمروق والخروج من الإيمان !!.

*****

ومن أوجه الخلاف بين المذاهب اليهودية قضية تعدد الزوجات حيث يذهب الأشكناز وهم اليهود الغربيون إلى تحريم تعدد الزوجات، وقد اعتمد الأشكناز في ذلك على فتوى «جرشوم» الحاخام الأشكنازي، الذي ولد وترعرع في ألمانيا، وأما السفارديم وهم اليهود الشرقيون، الذين عاشوا بين المسلمين كيهود الأندلس ومصر واليمن، فيرفضون فتوى الحاخام الألماني، وكان حاخامات السفارديم في الدول العربية يعددون في زواجهم، ومع تأسيس الحاخامية الكبرى وهي المرجعية الدينية لليهود عام ١٩٢١ في فلسطين في عصر الانتداب، تمسك حاخامات الأشكناز بتعليمات الحاخام الألماني «جرشوم» بتحريم تعدد الزوجات، فنصت الشريعة الأشكنازية على عدم منح الترخيص بالزواج من ثانية، إلا بموافقة وتوقيع مائة حاخام من ثلاث دول، إلا أنه بعد قيام الدولة العبرية، ازدادت معارضة الحاخامات السفارد خاصة بعد هجرة مئات الآلاف من يهود السفارد من الدول العربية إلى فلسطين فاقتصر التخويل من حاخامين فقط.

وفي اليهودية ثمة العديد من الفرق التي تختلف فيما بينها على فهم الديانة

وطقوسها وتعمها منها فرقة «الفريسيين» أي المنعزلون والمنشقون كما يطلق عليهم بينما هم يسمون أنفسهم «الأحبار» أو «الأخوة في الله» أو «الربانيون»، ويرى هؤلاء «الفريسيون» أن التوراة بأسفارها الخمسة خلقت منذ الأزل، وكانت مدونة على ألواح مقدسة ثم أوحي بها إلى نبي الله موسى، ويرون أن التوراة ليست هي كل الكتب المقدسة التي يعتمد عليها وإنما هناك بجانبها روايات شفوية ومجموعة من القواعد والوصايا والشروح والتفاسير التي تعتبر توراة شفوية يتناقلها الحاخامات جيلا بعد جيل وهي التي يطلق عليها «التلمود»، وهناك فرقة «الصدوقيون» المنتسبون إلى «صادوق» الكاهن الأعظم في عهد سليمان، أو إلى كاهن آخر بهذا الاسم وجد في القرن الثالث قبل الميلاد، وتنكر هذه الفرقة البعث والحياة الأخرى والجنة والنار والتعاليم الشفوية « التلمود»، ومن فرق اليهودية فرقة «القراؤون» وهم لا يعترفون إلا بالعهد القديم كتابا مقدسا وينكرون «التلمود» ويقولون بالاجتهاد الذي يسمح لهم برفض أو تغيير بعض تعاليم وآراء كبار الحاخامات اليهود، وأيضا هناك فرقة «الكتبة» و«المتعصبون» وغيرها من الفرق التي تعج بها الديانة اليهودية.

*****

أما البوذية فقد انقسمت إلى عدة فرق، ففرقة تقول بوحدانية الله، وانه أوجد أولا عددا محدودا من الأرواح، ثم ترك الإنشاء والتعمير مكتفيا بما وضعه في العالم من قوانين وقوى كالبذور تسير سيرها الطبيعي وهذه الأرواح هي التي تخلق الخير والشر، وفرقة أخرى ترى أنه أودع هذه الأرواح التي أرسلها للعالم قوى تستطيع منها أن تعرف الخير من الشر، ومن أجل ذلك لا يرسل الله رسلاً اكتفاء بذلك، وفرقة ترى أن الله يفرغ الكمالات الإنسانية في كل زمن على إنسان يتجرد لعبادته، ويبتعد عن إرضاء الشهوات الحيوانية، وهذا الإنسان المختار يحل محل الإله في إظهار الرضا عن بعض الناس أو الغضب عليهم، تبعا لما يأتونه من الأعمال، وفرقة أخرى تقول أن الله يحل في أية صورة يختارها من صور أفراد الإنسان حلول تطهير وتكميل لا حلول استقرار.

ومن صميم الديانة البوذية عقيدة «التناسخ»، ولكن مع بعض الاختلاف في التفاصيل فبعض الفرق ترى تناسخ النوع الإنساني مقصورا عليه، وتناسخ الحيوان مقصورا عليه، فلا تنتقل روح من إنسان إلى حيوان أو العكس، وترى فرقة أخرى أن روح العالم لا تنتقل إلا إلى جسد عالم آخر ولا تحل في جسد صانع أو حرفي وهكذا.

****

أما في بعض الأيدلوجيات الوضعية فثمة الكثير من الانقسامات، ففي حياة «كارل ماركس» (١٨١٨ ـ ١٨٨٣ م) انشقت الاشتراكية (التي تعتبر بمثابة الوجه الاقتصادي للشيوعية)[١] على نفسها سنة ١٨٧٣م إلى فريقين، الأول فريق «باكونين» والثاني فريق «كارل ماركس» كان باكونين فوضويا، يرفض مفهوم الدولة والدكتاتورية الثورية ودكتاتورية البروليتاريا التي كان يطرحها ماركس، رغم إقراره بتحليله الطبقي ونظرياته الاقتصادية، وفي عام ١٨٧٢ طرد من الحركة الأممية العالمية بعد هزيمته في التصويت أمام كارل ماركس.

لقد قسم ريمون آرون الماركسية إلى عدة أقسام متباينة، منها ماركسية كنتية (نسبة إلى فلسفة كانت الأخلاقية) وتدعوا إلى إيجاد ضمير أخلاقي تجاه الواقع الرأسمالي، ومنها ماركسية هيجلية تستند خصوصا إلى كتاب «ظاهريات العقل» لهيجل، وتختلف شيوعية الصين التي نشئت على يد ماوتسي تونغ عن شيوعية الاتحاد السوفيتي كما أن الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية تأخذ إلى حد ما منحى مستقلا فكريا وسياسيا عن شيوعية موسكو.

---

(١) إن الاشتراكية على وجه العموم ليست نظاما يمثل الشر المطلق أو الخطأ المطلق فلا توجد حقيقة مطلقة في هذا العالم إلا فيما نذر، فربما تلجا الدولة الرأسمالية إلى التحكم بحركة الاقتصاد والسيطرة على المؤسسات الاقتصادية الضخمة، سواء الزراعية منها أو الصناعية، وتعمد إلى تسعير السلع في بعض الحالات كالحروب والضائقة الاقتصادية الحادة وقد تلجا الدولة إلى تحولها من دولة ديمقراطية إلى دولة شمولية يحكمها قانون الطوارئ الذي يعطل عادة المؤسسات الدستورية والنظام الحقوقي فتعمد السلطات إلى تعطيل الحياة النيابية والسلطات التشريعية والقضائية ومراقبة الصحف والسيطرة على الأعلام، وذلك في اغلب الأحيان في حالات خاصة مدونة في الدساتير عادة.

وتذكر مراجع الأدب الماركسي الكثير من المصطلحات التي تشير إلى مذاهب اشتراكية متعددة في إطار الاشتراكية كنظام اقتصادي مكمل للفكر الشيوعي الذي ساد نصف الكرة الأرضية لنصف قرن على الأقل منها الاشتراكية الإقطاعية والاشتراكية البرجوازية الصغيرة والاشتراكية الألمانية والاشتراكية المحافظة وغيرها.

****

والرأسمالية كنظام اقتصادي أصبح مذاهب متعددة، وذلك بطبيعة الحال وفقا للأسس التي قامت عليها الرأسمالية التجارية التي ظهرت في القرن السادس عشر إثر سقوط الإقطاع، منها الرأسمالية الصناعية التي ساعد على ظهورها الصناعة وظهور الآلة البخارية التي اخترعها جيمس وات سنة ١٧٧٠م والمغزل الآلي سنة ١٧٨٥م مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في إنجلترا أولاً وفي أوروبا عامة إبان القرن التاسع عشر، وتقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل، أي بين الإنسان وبين الآلة، ومنها «نظام الكارتل» الذي يعني اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها، مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الشعوب بحرية تامة، وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان.

ومنها نظام «الترست» الذي يعني تكون شركة من الشركات المتنافسة لتكون أقدر في الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق.

وقد كانت بريطانيا حتى سنة ١٨٧٥م من أكبر البلاد الرأسمالية تقدماً، ولكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت كل من الولايات المتحدة، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اليابان وألمانيا، وازداد عدد الدول الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم باطراد خلال القرن الماضي، بيد إن العديد من الدول أجرت إصلاحات مهمة على نظامها الرأسمالية ولم تتقيد بحرفية وفلسفة الرأسمالية كنظام اقتصادي، ففي عام ١٩٣٢م باشرت الدولة تدخلها بشكل أكبر في إنجلترا، وفي الولايات المتحدة زاد تدخل الدولة ابتداء من سنة ١٩٣٣م، وذلك من اجل المحافظة على استمرارية النظام

الرأسمالي، ويتمثل تدخل الدولة في المواصلات والتعليم ورعاية حقوق المواطنين وسن القوانين ذات الصبغة الاجتماعية، كالضمان الاجتماعي والشيخوخة والبطالة والعجز والرعاية الصحية وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة، وقد اضطرت الأنظمة الرأسمالية إلى هذا التوجه الإصلاحي الجزئي بسبب ظهور العمال كقوة انتخابية في البلدان الديمقراطية وبسبب لجان حقوق الإنسان، ولوقف المد الشيوعي الذي كان يرفع شعارات نصرة العمال والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم.

****

أما في الإسلام فقد اختلف المسلمون فيما بينهم وتنازعوا، فأصول الدين عند أهل السنة تنقسم إلى ثلاثة أصول هي المعاد والنبوة والتوحيد، أما الشيعة فالأصول عندهم خمسة، إذ أضافوا إليها الإمامة والعدل، كما أن المسلون يختلفون في تفاصيل أصول الدين والعديد من العقائد الفرعية المرتبطة بها، فعلى سبيل المثال يرى السنة انه بالإمكان رؤية وجه الله تبارك وتعالى يوم القيامة، بينما لا يرى ذلك الشيعة، وتتفق العقيدتان على عقيدة «المهدوية» ولكن مع اختلاق دقيق، حيث يرى الشيعة بأنه الإمام الثاني عشر في سلسلة أئمتهم، بينما يرى السنة انه سيولد في آخر الزمان، وما بين الطائفتين الكثير من الاختلافات والخلافات الجوهرية، فمثلا يرى السنة أن الحكم شورى بين المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ بينما يرى الشيعة أن النبي أوصى لأهل بيته بالخلافة بعهده، وبينما يقول فقهاء السنة شرعية بعض الحكومات أو النظم السياسة إذا ما وافقت الحدود الدنيا من القواعد والأصول التي تعارف عليها فقهاء المذاهب السنية، لا يرى الشيعة شرعية أية حكومة غير حكومة أهل بيت النبي ﷺ وتحديدا فقهاء أهل البيت كالإمام علي وأبنائه من نسل نجله الحسين كالإمام زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وغيرهم، ويرى بعض أهل السنة كالحنابلة وأتباع مدرسة الشيخ محمد عبد الوهاب عدم جواز التوسل بالأموات بما فيهم الأنبياء وعباد الله الصالحين، وقصد زيارة قبورهم، بينما ترى الكثير من المذاهب الإسلامية

وفي مقدمتهم المذاهب الشيعية جواز ذلك، ويرى أهل السنة عدالة جميع صحابة النبي ﷺ بينما يعتقد الشيعة بأنهم ليسوا كذلك، ويرى الشيعة كما أسلفنا أن الإمامة أصل من الأصول وإنها امتداد للنبوة، بينما يرى السنة بأنها وظيفة دنيوية من فروع الدين، لا تختص بأهل بيت النبي ﷺ، وهناك الكثير من الخلافات والاختلافات العقائدية والسياسية بين الطائفتين تبلورت على مر أكثر من ألف عام من مسيرة الديانة الإسلامية وانبثق عنها الكثير من الصراعات السياسية والمذاهب والفرق، كان بينها الكثير من التجاذبات والصراعات التي ذكرها المؤرخون وقد أوردنا جانبا منها في بعض مؤلفاتنا السابقة.

ولا يشكل الخلاف والاختلاف العقائدي إلا جزءا أصيلا من الخلاف المركزي بين الطائفتين اللتان تشكلان في هذا العصر الديانة الإسلامية التي تعد ثاني اكبر الديانات في العالم بعد المسيحية، إذ يعتنق الإسلام حسب الإحصائيات الأخيرة ١٩٪ من سكان العالم، حيث يختلف المسلمون في طرق ومناهج استنباط الأحكام الشرعية والتعامل مع النصوص الدينية، إذ يختلف كلا الطرفين في كيفية تفسير القران الكريم ومن تم تفسير مئات الآيات القرآنية وما ينشا عنها من أحكام فقهية وعقائدية، فالمفسرون يختلفون في كيفية تفسير الآيات القرآنية ومن البديهي القول إنهم لا يتوافقون على الطريقة الصحيحة لتفسير القران الكريم كما أراده الله سبحانه وتعالى، وبالتالي استنباط الحكم الشرعي الصحيح من القران، ويبدوا أن الاتفاق على منهج موحد يصادق الجميع على صحته ضربا من المستحيل.

على وجه العموم توصل العلماء إلى ابتكار ثلاث أنواع من التفاسير، الأول التفسير بالمأثور، والثاني التفسير بالرأي، والثالث التفسير الإشاري، فالتفسير بالمأثور هو أن يفسر كلام الله بكلامه سبحانه أو بالسنة أو بأقوال الصحابة أو أقوال التابعين، والتفسير بالرأي وهو التفسير بالاجتهاد ويقسم إلى قسمين، الأول تفسير يستند على النقل عن النبي ﷺ أو الصحابة والأخذ بمطلق اللغة وبما يقتضيه الكلام

وتدل عليه مقتضيات القوانين والتعاليم الشرعية، والثاني هو الذي يعتمد فيه المفسر على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد من غير دليل واضح، أو على أدلة غير متواترة، أما التفسير الإشاري فهو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر، وهو تفسير يقوم على الظن والتخمين والحدس من خلال الاستناد على مجموعة من المقاييس في النصوص والقواعد العقلية.

ويختلف أتباع المذاهب في تفاصيل وجزئيات مناهج التفسير، وقد تنازعوا فقهاء المذاهب في شان بعض أنواع التفاسير، فقد رأي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن التفسير الصوفي للقران النظري ليس تفسيرا للقرآن وإنما هو فكر شاذ أريد به الانتشار من خلال التلبس بتفسير القران، أما عن التفسير الإشاري «فالرأي ببطلانه لأنه يعتمد على الوجدان في التفسير».[1]

وقد شارك بعض الفلاسفة كابن عربي وبعض إخوان الصفا في تفسير القران فلابن عربي كتاب في تفسير القران الكريم يسمى «تفسير ابن عربي، وقد رأي بعض العلماء بأنه شطط وإلحاد ظاهر في آيات الله، ذلك بأنه يعتمد ـ من وجهة نظرهم ـ تأويل النص القرآني بما يساير أقوال الفلاسفة، أو شرح النصوص القرآنية بآراء الفلاسفة، ويجعل كلام الفيلسوف هو الأصل المتبوع، وكلام الله هو الفرع التابع، وان هذا النوع من التفاسير قلبا للموازين وإلحاد مبطن.

ويختلف المسلمون في الروايات والأحاديث الصادرة عن النبي ﷺ فلكل مذهب مسلكا مغاير للأخر، تكون عبر مئات السنوات، وإجمالا فان للسنة سفري البخاري ومسلم، ويعتبر جل علماء الطائفة السنية بان الأحاديث الواردة فيهما صحيحة، أما غيرهما من كتب الحديث فلا يعملون بها إلا بعد الفحص والتدقيق وفقا لقواعد وضعوها لهذا الغرض، وقد اختلفوا أيضا في كيفية التعامل مع رواة

(١)انظر الموسوعة القرآنية المتخصصة ص ٢٨٤.

الأحاديث، جاء في سنن الترمذي «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم.[1]

وفي بيان أسباب اختلاف العلماء قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

«اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره، مع قطع النظر عن طريق آخر، سواء كان الصواب معه أو مع غيره، أو معهما عند من يقول : كل مجتهد مصيب؛ ولذلك أسباب : منها : أن يكون المحدث بالحديث يعتقد أحدهما ضعيفا ؛ ويعتقده الآخر ثقة، ومعرفة الرجال علم واسع؛ ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه ؛ لاطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح ؛ إما لأن جنسه غير جارح ؛ أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح.

وهذا باب واسع وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم.

ومنها: ألا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه، وغيره يعتقد أنه سمعه لأسباب توجب ذلك معروفة.

ومنها : أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة، وحال اضطراب ؛ مثل أن يختلط أو تحترق كتبه، فما حدث به في حال الاستقامة صحيح، وما حدث به في حال الاضطراب ضعيف ؛ فلا يدري ذلك الحديث من أي النوعين، وقد علم غيره أنه مما حدث به في حال الاستقامة.

ومنها: أن يكون المحدث قد نسي ذلك الحديث فلم يذكره فيما بعد، أو أنكر أن يكون حدثه معتقدا أن هذا علة توجب ترك الحديث، ويرى غيره أن هذا مما يصح الاستدلال به، والمسألة معروفة... إلى أسباب أخرى غير هذه».[2]

---

(١)سنن الترمذي: (٥ / ٧٥٦).
(٢)مجموع الفتاوى: (٢٠ / ٢٤٠ - ٢٤٢).

واختلف أرباب المذاهب في خبر الآحاد[1] وقد اتفق علماء السنة والشيعة على إمكانية الأخذ بخبر الآحاد و العمل به في العقيدة، ولقد رفضت بعض الفرق كالقادرية والجبائية وجماعة من العقلانيين والمتكلمين من الطائفتين ذلك، وقالوا بأن هناك أحاديث آحاد شاذة لا يؤخذ بها، لان العمل بها يطعن في الثقة في جميع الأحاديث في نفس الرتبة، إضافة إلى احتمال السهو على أحد الرواة، ويجب أن يكون الرواة أكثر بحيث يستحيل كذبهم أو سهوهم، واشترط بعض الامامية في اعتبار خبر الواحد أن يكون جميع رواته أماميين عدول.

ولأتباع المذهب الأباظي مسند يعتمدون عليه بالدرجة الأولى (بالإضافة إلى اعتمادهم على صحيح البخاري وكتب الحديث الأخرى المعتمدة لدى السنة) يدعى مسند الربيع بن حبيب، ويعمل الشيعة بروايات جمعوها في أسفار أربعة هي: الكافي/ من لا يحضره الفقيه / الاستبصار / وسائل الشيعة / بحار الأنوار / ويضيفون الأئمة الاثنا عشر إلى سيرة النبي ﷺ وتقريره وحجيته[2] وقد اختلفوا في منهج الاستنباط من السنة النبوية، فانقسموا إلى فريقين، الأول الإخباريون الذين يقطعون بصحة كل ما جاء في أمهات الحديث الشيعية، والثاني الأصوليون الذين وضعوا منهجا لتصنيفها وقياس مدى صحتها وتطابقها مع الأصول والقواعد التي وضعها المتقدمين من الفقهاء.

قال حسين بن عبد الصمد العاملي في تعريف الحديث الصحيح عند الشيعة: (ما اتصل سنده بالعدل الإمامي الضابط عن مثله حتّى يصل إلى المعصوم من غير شذوذ ولا علة).[3]

وقال الحر العاملي: (الحديث الصحيح هو ما رواه العدل الإمامي الضابط في جميع الطبقات). ثم قال: وهذا يستلزم ضعف كل الأحاديث عند التحقيق، لأن

(١) هو الحديث الذي لم يحز على شروط المتواتر سواء أكان الراوي واحدا أو أكثر.
(٢) كما أضاف علماء السنة حجية عمل الصحابة، لا سيما الشيخين (ابو بكر وعمر).
(٣) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، ط قم : ٩٣.

العلماء لم ينصوا على عدالة أحد من الرواة إلا نادرا، وإنما نصوا على التوثيق وهو لا يستلزم العدالة قطعاً... ودعوى بعض المتأخرين: أن [الثقة] بمعنى [العدل، الضابط] ممنوعة، وهو مطالب بدليلها، كيف ؟! وهم مصرحون بخلافها (أي العدالة) حيث يوثقون من يعتقدون فسقه وكفره وفساد مذهبه)[1] وقال جعفر النجفي - شيخ الشيعة الإمامية ورئيس المذهب في زمنه - عن مؤلفي الكتب الأربعة : (والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض... ورواياتهم بعضها يضاد بعضاً... ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان والزمان».[2]

وأما الموثق والحسن، فالمشهور حجيتهما عند الشيعة الامامية ولكن ظهر من يقول بالخلاف.

وجاء في كتاب قواعد الحديث ما يشير إلى اختلاف علماء الامامية في قواعد وأصول الحديث والسنة النبوية وطرق أثبات نصوصها والعمل بها من عدمه، منها هذا النص : «بنى جماعة من أكابر فقهاء الامامية على قبول كل حديث صح عن احد أصحاب الإجماع، من غير لحاظ حال الواسطة بينه وبين المعصوم فالعبرة بصحة السند من أوله إلى ذلك الراوي، فمسانيده، ومراسيله، ومرافيعه، ومقاطيعه، كلها معدودة من صحاح الأحاديث، تفسيراً لجملة (تصحيح ما يصح عنهم) بذلك، وصرح الشيخ محمد بن إسماعيل المعروف بابي علي في (رجاله): بأن هذا المعنى، والتفسير، هو الظاهر المنساق إلى الذهن من تلك الجملة. ونقل عن أستاذه العلامة أنه اختاره، وعزاه إلى المشهور، كما نقل عن بعض أجلاء عصره دعوى الشهرة عليه، وحكى عن المحقق الداماد في كتابه (الرواشح السماوية) نسبته إلى الأصحاب مؤذناً بدعوى الإجماع عليه كما حكاه عن أمين الدين الكاظمي واختاره الشيخ المامقاني.

ونقل الفيض الكاشاني عن جماعة من المتأخرين: أنهم فهموا من تلك الجملة

(١) وسائل الشيعة، جزء ٣٠، ص٢٦٠.
(٢) كشف الغطاء، ص ٤٠.

الحكم بصحة الحديث المنقول عن احد أولئك الجماعة، إذا صح عنهم، حتى إذا رووا عمن هو معروف بالفسق والوضع فضلاً عما لو أرسلوا الحديث، واختاره الشيخ محمد بن الحسن الحر.

وخالف في ذلك جماعة من المحققين، فقالوا: بعدم الفرق بين أصحاب الإجماع، وغيرهم في لزوم إحراز وثاقة الواسطة بينهم وبين المعصومين عليهم السلام، كما يلزم إحراز وثاقة الواسطة بيننا وبينهم. فلذا اضطررنا إلى تفصيل البحث فنقول.

وبهذا أورد الشيخ يوسف البحراني على حجية الإجماع قائلا: «إن أساطين الإجماع، كالشيخ والمرتضى وابن إدريس واضرابهم، قد كفونا مؤونة القدح فيه، وإبطاله بمناقضاتهم بعضهم بعضاً في دعواه، بل مناقضة الواحد منهم نفسه في ذلك... ولقد كان عندي رسالة، الظاهر أنها لشيخنا الشهيد الثاني ـ قدس سره ـ، كتبها في الاجماعات التي ناقض الشيخ فيها نفسه».[1]

إن مباني الفقهاء مختلفة في العمل بالأخبار:

١ ـ فيرى بعضهم حجية خبر كل مسلم لم يظهر منه فسق وإن لم يوثق أو يمدح، لان عدم الفسق ليس شرطاً في قبول خبر المسلم، وإنما ظهور الفسق يكون مانعاً من قبوله، لقوله تعالى: ﴿**إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾.

ونسب إلى جماعة الاكتفاء في ثبوت العدالة بظاهر الإسلام، ولم يشترطوا ظهورها، وقال الشيخ الأصفهاني في (الفصول) ـ عند البحث عن عدالة الراوي ـ: «الثاني ما حكي عن جماعة من المتقدمين من أنها عبارة عن الإسلام مع عدم ظهور الفسق. وعن (الخلاف) دعوى الإجماع عليه الخ».

ويرى جماعة وجوب العمل بجميع أخبار الكتب الأربعة، بل بجميع أخبار الكتب الموثوق بها حتى ادعى عليه الإجماع، كما سبق ويأتي.

٤ ـ ويرى آخرون عدم احتياج مشائخ الاجازة إلى توثيق، فيعملون بأخبارهم

---

(١) قواعد الحديث، ص ٣١ـ ٣٥.

اجمع وان لم يوثقوا.

وبنا بعضهم على كفاية الظن في باب التوثيق لانسداد باب العلم بعدالة الرواة، كما سيأتي البحث عنه.

٦ ـ وحكي عن احمد بن محمد بن خالد البرقي ووالده وجمع من العامة الاستدلال على حجية الخبر المرسل إذا كان المرسل له ثقة، بان « رواية الفرع عن الأصل تعديل له، لان العدل لا يروي إلا عن العدل وإلا لم يكن عدلا، بل كان مدلساً، وغاشاً »

فلا حاجة بعد ذلك إلى التفتيش عن حال من روى عنه العدل، لثبوت عدالته بروايته عنه.

٧ ـ واعتمد الشيخ الصدوق في تصحيح الأخبار على شيخه محمد بن الحسن بن الوليد، وصرح : بان ما صححه شيخه المذكور هو الصحيح، ومالم يصححه فمتروك، وغير صحيح.

٨ ـ وعمل الشيخ الأنصاري بروايات بني فضال إذا صح السند هم مطلقاً، وان أرسلوا الحديث، فهم بمنزلة أصحاب الإجماع عنده. واستند في ذلك إلى ما رواه الحسين بن روح ـ رضوان الله عليه ـ عن الإمام العسكري عليه السلام : انه سئل عن كتب بني فضال. فقال عليه السلام : خذوا بما رووا، وذروا ما رأوا ». ولذا قال الشيخ الأنصاري ـ عند ذكره لرواية داود بن فرقد الواردة في الأوقات ـ : «وهذه الرواية، وان كانت مرسلة، إلا إن سندها إلى الحسن بن فضال صحيح. وبنو فضال ممن أمر بالأخذ بكتبهم، ورواياتهم الخ».[1]

ويختلف المسلمون حول مصادر التشريع أيضا، إذ يقول السنة بأنها محصورة بالكتاب والسنة والإجماع وقول الصحابي والقياس والاستحسان والعرف وسد الذرائع ومذهب الصحابي، وتختلف المذاهب الأربعة التي تشكل أغلبية أهل السنة في فنون وقواعد ومناهج الاستنباط من هذه المصادر، فبعض المذاهب تعمل بسد

(١) قواعد الحديث ص ٤٥ ـ ٥٥.

الذرائع والعرف وبعض المذاهب لا ترى له أصلا، كما أن هناك ثمة تباين في أصول القياس وقواعد علم الحديث وتفسير آيات القران الكريم، بينما يقول الأصوليون من الشيعة أن مصادر التشريع أربعة هي الكتاب والسنة والعقل والإجماع، بينما يرى الإخباريون أن مصادر التشريع هي القران والسنة فقط، ويتباين المسلمون في الكثير من الأحكام الفقهية والعقائدية، فيقول السنة بان الخمس هو في غنائم الحرب فقط، بينما يقول الشيعة انه في كل ربح يغنمه المسلم، سواء عن طريق الحرب أو التجارة، ويحرم السنة زواج المتعة بينما يقول الشيعة بجوازه، ويرى السنة جواز صلاة النافلة جماعة في رمضان وهي صلاة التراويح ولا يراها الشيعة، وعودة إلى مضمار العقيدة فان المسلمون يختلفون في مسألة عصمة النبي ﷺ، فالشيعة يرونها مطلقة، سواء في شئون التبليغ والرسالة أو الوحي أو غيرها من شئون الدين والدنيا، بينما يرى أهل السنة بان النبي ﷺ معصوما في التبليغ وما يرتبط به فقط.

ويختلفون في التقليد أيضا، فبينما يحصره السنة بالاجتهاد في أئمة المذاهب الأربعة، ثم يقلدون فقهاء المذاهب المعاصرون في المستجدات الذين يفتون فيها وفقا لمناهج الأئمة الأربعة، ينقسم الشيعة إلى فريقين، الأصوليون الذين فتحوا باب الاجتهاد وألزموا أتباعهم بتقليد الفقهاء في المسائل جميعها قديمها وحديثها، وحرموا الرجوع إلى فتاوى الماضيين، أما الإخباريون وهم الأقلية في مذهب الامامية فأنهم يحرمون الاجتهاد على نهج الأصول، ويعتبرون أن الفقيه عليه فقط أن يقف على الرواية فلا يتجاوزها بالإجماع أو إعمال العقل أو القياس أو غير ذلك، ويقولون بجواز الرجوع إلى الفقيه المتوفى في الفتوى لان علمه باقيا ومرتبط بالنص، والنص حي لا يموت، وقواعد الاستنباط من القران والسنة عندهم ترفض العقل والإجماع والقياس والاستحسان، لذلك فان أحكام الفقهاء المتوفين نابعة من علوم لا يعتريها التغيير والنقصان لأنها تعتمد نصوصا حية وخالدة، لذلك يجوز الرجوع إليه لان ما يحمله من علم لا يموت، فالمفتي مهمته نقل مضمون الرواية إلى المكلف ليعمل بها لا

مهمته الاجتهاد فيها.

ومعظم الاستنباطات الشرعية عند الفريقين في نهاية الأمر ليست سوى اجتهاد بشري قابل للنقد والمراجعة، نظرا لتباينه بينهما، فضلا عن تباينه داخل الفريق الواحد والمذهب الفقهي الواحد، ونظرا لاختلاف الفتاوى في بعض الأحيان فان المكلفين يواجهون مشكلة تعددها وتضاربها، يقول الشيخ ابن عثيمين : «وإذا اختلفت العلماء عليه في الفتيا، أو فيما يسمع من مواعظهم ونصائحهم مثلاً : فإنه يتبع من يراه إلى الحق أقرب في علمه ودينه».

ومن الأسئلة التي وجهت إليه في نفس المضمار ما يلي:

«السؤال : إذا كانت هناك مسألة ما، وفيها أكثر من فتوى شرعية، فتوى تقول بالتحليل، وفتوى تقول بالتحريم، وفتوى ما بين، فالمسلم أي شيء يختار، وخاصة في الأمور المستحدثة، والتي يدخل فيها القياس، والاجتهاد، والتي لا نص فيها، مثل : فوائد البنوك، أو أياً كانت المسميات التي يسمونها، بالاستثمار، أو العائد الاستثماري.

وما موقف ما يقول إنها فتوى عالم، وهو المسئول عنها، وإنها معلقة في رقبته ؟

وما موقف من يتتبع رخص العلماء، وتسهيلات العلماء ورخصهم ؟ ويقولون إنهم هم هؤلاء أهل العلم والذكر وهذه فتواهم وهم أعلم منا بذلك، وقد تكون فتواهم معارضة لفتوى شيوخ وعلماء آخرين في نفس الدولة أو في دول أخرى، فأي منهم نتبع ؟ وكيف لنا السبيل أن نعرف الصحيح وغير الصحيح ؟ مع العلم أن عامة الناس ليس لديهم العلم الكافي للحكم على صحة هذه الفتوى التي تصدر من عالم أو مفتي ويعارضها علماء آخرون.

الإجابة: الحمد لله

قبل الجواب على هذا السؤال الهام، لا بد أولاً من بيان الشروط التي يجب أن تتوفر في المفتي حتى يكون من أهل العلم الذين تعتبر أقوالهم، ويعد خلافه خلافا بين العلماء، وهي شروط كثيرة، ترجع في النهاية إلى شرطين اثنين وهما :

١ـ العلم. لأن المفتي سوف يخبر عن حكم الله تعالى، ولا يمكن أن يخبر عن حكم الله وهو جاهل به.

٢ـ العدالة. بأن يكون مستقيما في أحواله، ورعا عفيفا عن كل ما يخدش الأمانة. وأجمع العلماء على أن الفاسق لا تقبل منه الفتوى، ولو كان من أهل العلم. كما صرح بذلك الخطيب البغدادي.

فمن توفر فيه هذان الشرطان فهو العالم الذي يعتبر قوله، وأما من لم يتوفر فيه هذان الشرطان فليس هو من أهل العلم الذين تعتبر أقوالهم، فلا عبرة بقول من عُرف بالجهل أو بعدم العدالة، فما هو موقف المسلم من اختلاف العلماء الذين سبقت صفتهم ؟

إذا كان المسلم عنده من العلم ما يستطيع به أن يقارن بين أقوال العلماء بالأدلة، والترجيح بينها، ومعرفة الأصح والأرجح وجب عليه ذلك، لأن الله تعالى أمر برد المسائل المتنازع فيها إلى الكتاب والسنة، فقال : ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَوْمِ الْآخِرِ**﴾ النساء/ ٥٩. فيرد المسائل المختلف فيها للكتاب والسنة، فما ظهر له رجحانه بالدليل أخذ به، لأن الواجب هو أتباع الدليل، وأقوال العلماء يستعان بها على فهم الأدلة.

وأما إذا كان المسلم ليس عنده من العلم ما يستطيع به الترجيح بين أقوال العلماء، فهذا عليه أن يسأل أهل العلم الذين يوثق بعلمهم ودينهم ويعمل بما يفتونه به، قال الله تعالى : ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾ الأنبياء/ ٤٣. وقد نص العلماء على أن مذهب العامي مذهب مفتيه.

فإذا اختلفت أقوالهم فإنه يتبع منهم الأوثق والأعلم، وهذا كما أن الإنسان إذا أصيب بمرض - عافانا الله جميعا - فإنه يبحث عن أوثق الأطباء وأعلمهم ويذهبه لأنه يكون أقرب إلى الصواب من غيره، فأمور الدين أولى بالاحتياط من أمور الدنيا.

ولا يجوز للمسلم أن يأخذ من أقوال العلماء ما يوافق هواه ولو خالف الدليل،

ولا أن يستفتي من يرى أنهم يتساهلون في الفتوى.

بل عليه أن يحتاط لدينه فيسأل من أهل العلم من هو أكثر علماً، وأشد خشية لله تعالى».[1]

ويقول الشيعة بمثل ذلك، فأنهم مجتهدين ليس إلا، فان أصاب المجتهد الحكم الشرعي الواقعي في علم الله كان له أجر، وان لم يصب كان له أجران، وقد اختلف الاصوليون والإخباريون في صحة الأحكام المستنبطة من خلال المنهج الأصولي، وكان هذا مما عاب به الإخباريون على الأصوليون، وكانت بينهم معارك كلامية وفقهية حامية، يقول الميرزا الاستبردادي احد زعماء المدرسة الإخبارية:»إن له سبحانه في كل واقعة حكما معينا وعليه دليل قطعي عند الأئمة عليهم السلام وانه في هذا يتوجب التوقف والاحتياط فيما لم يرد فيه عنهم عليهم السلام نص بخصوصه أو لم يندرج تحت أصل الفتوى إلينا، وان المفتي بالاجتهاد من غير نص صريح يضمن ويأثم ولا يجوز العمل بالأدلة العقلية الظنية المستندة إلى الرأي والاجتهاد فيما لم يعلم حكمه من جهة الأئمة عليهم السلام بل يجب فيه التوقف عن تعيين الحكم والعمل بالاحتياط، وان المفتي برأيه واجتهاده فيما لم يرد حكمه عنهم عليهم السلام ضامن وعليه وزر من عمل بفتياه»[2] وقد انقسمت المدرسة الإخبارية في العصور المتأخرة إلى مدرستين، الأولى أتباع الميرزا محمد النيسابوري الإخباري، ويمثلون المدرسة الإخبارية التقليدية، والثانية أتباع مدرسة البحرين، التي تطور منهجها الفقهي إلى ما يقرب من منهج الأصوليين، حيث أجازوا الأخذ بظواهر القران مطلقا والقول بالاجتهاد والتقليد وعدم قطعية ما في الكتب الأربعة، إلا إنهم يعملون ببعض قواعد المدرسة الإخبارية التقليدية كوجوب الاحتياط فيما لا نص فيه وثنائية مصادر الفقه.

وقد تنازع الأصوليون أيضا فيما بينهم حول عدد من المسائل، من أهمها ولاية الفقيه، وقامت على إثرها العداوات والمنازعات بينهم، وقد أوردنا شيء منها في بعض كتبنا السابقة، ويسود بينهم أيضا بعض الاختلاف في بعض الأحكام العبادية

(١)الخلاف بين العلماء أسبابه وموقفنا منه للشيخ ابن عثيمين ص: ٢٣.
(٢) هداية الأبرار، ص ١٣٤.

والمعاملاتية، وقد اختلف علماء العراق في الموقف من الاحتلال الأمريكي لهذا البلد، بينما يرى فريقا انه لا بد من النضال المسلح ضد قوات الاحتلال وعدم شرعية العملية السياسية، قال آخرون بان العمل السياسي هو طريق الخلاص من الاحتلال الانجلوامريكي والوصاية الدولية.

وتعج الحوزات الدينية الشيعية بالتيارات العقائدية والفلسفية والفقهية والفكرية المتنازعة والمتضاربة في اغلب الأحيان، على غرار بقية أتباع الأديان والمذاهب حول العالم وعلى مر العصور.

ما هو الدين ؟

سؤال طرحه الكثيرون حول الدين وتعريفه، وأجاب عنه الكثيرون أيضا، فقد جاء في بعض المراجع والمعاجم حول معاني واستعمالات كلمة الدين ما يلي:

* الدين في اللغة هو العادة، والحال والسيرة، والسياسة والرأي والحكم والجزاء، وتفصيله كالتالي:

١ـ الجزاء: وقد استُعملت كلمة «الدين» بمعنى الجزاء في عدة مواضع من القرآن الكريم منها:

قول الله عَزَّ و جَلَّ : ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾، أي مالك يوم الجزاء.

قول الله جَلَّ جَلالُه : ﴿**وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ**﴾.

قوله تعالى : ﴿**أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ**﴾.

واستُعمل «الدين» في الأحاديث النبوية أيضا بمعنى الجزاء في مواضع، منها : «إبن آدم : كن كيف شئت، كما تَدِين تُدان» أي كما تُجازي تُجازى.

٢ـالطاعة: و استُعمل «الدين» بمعنى الطاعة في القرآن الكريم في مواضع منها:

قول الله عَزَّ و جَلَّ : ﴿**وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ**

تَتَّقُونَ﴾.

وقوله تعالى : **﴿قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾**.

وقد استُعملت كلمة الدين في الأحاديث النبوية بمعنى الطاعة في مواضع كثيرة، منها: «العلم دينٌ يُدان به» أي طاعة يُطاع الله به، و دانَ الرَجُلُ بالإسلام ديناً، أي تَعبَّد الرجل بالإسلام و تديّن به.

وعرف العلماء الدينَ بتعاريفٍ مختلفة نشير إلى أهمها فيما يلي :

١ـ «أسم لجميع ما يُعبد به الله».

٢ـ «وضع إلهي لأولي الألباب يتناول الأصول والفروع».

٣ـ «ما يدان به من الطاعات مع اجتناب المحرمات».

٤ـ «وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير بالذات».

٥ـ «وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات قلبياً كان أو قالبياً، كالاعتقاد و الصلاة».

٦ـ «وازع الهي يقذفه الله في القلب فيهدي صاحبه إلى عمل الخير وفعل البر والتقرب إلى الله به، ويصبح على نور وصراط مستقيم والى هذا المعنى يشير قوله تعالى: **﴿أَفَمَن شَرَحَ اللّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾**.

٧ـ «علاقة روحية بين الإنسان المتناهي وقوة عليا لامتناهية يتصورها على طريقته الخاصة ويقر بسلطتها ويطمئن بها أو يخشاها في الأحوال العادية ويستعين بها نفسيا في ألاحوال غير العادية وساعة الشدة».

٨ـ جاء رجل إلى النبي ﷺ وسأله: ما الدين يا رسول الله ؟ فأجابه النبي بقوله:

(الدين حسن الخلق).

٩ـ الشريعة الدينية:

ـ الشريعة من حيث أنها مطاعة تسمى دين.

ـ ومن حيث أنها جامعة تسمى ملة.

ـ ومن حيث أنها يتم الرجوع إليها في الأحكام تسمى مذهباً.

ـ فالدين منسوب لله تعالى.

ـ والملة منسوبة للرسول.

ـ والمذهب منسوب للمجتهد.

٩ـ الدين إذا: «معتقد يتعلق بالله أو آلهة تعبد، عادة ما يعبر عنه من خلال نظام معين أو فرائض» أو «أي معتقد معين أو عبادة».

****

يمكن النظر إلى الدين، لا سيما الإسلام على انه ينقسم إلى جزأين أساسيين :

الجزء الأول / العقيدة والأخلاق : وهي مجموعة من المعتقدات الغيبية في اغلبها، وتشكل مدخلا أساسيا وجوهريا للاعتقاد الديني، وهي في الإسلام والأديان السماوية الإيمان بالله وتوحيده والإيمان برسله وملائكته وكتبه، وان هناك حياة بعد الموت وعقاب وثواب وجنة ونار، ومعظم هذه العقائد آمنت بها معظم الأمم منذ القدم، ولعل الأهرامات المصرية دليلا على ذلك، فقد كان قدماء المصريين يعتقدون بالبعث والحياة بعد الموت، لذلك شيدوا الأهرامات لتوضع فيها جثة الفرعون بعد تحنيطها، وزودوا قبره بما يحتاج إليه من أغراض ومستلزمات في عالمه الآخر، حتى إذا ما جاءت روحه وحلت في جسده المحنط، عاد إلى حياته الأبدية، وقد نقشت جدران المقبرة بالمناظر التي ألفها في الدنيا لتدخل السرور على قلبه.

أما الأخلاق فإنها ما تعارف عليه البشر من طبائع الإنسان وخصاله الحميد

ومقومات حياته المعنوية كالمحبة والصدق والوفاء والإخلاص وحسن الخلق وبر الآخرين.

الجزء الثاني : / التعاليم والقوانين : وتعتبر المكون المفصلي والمركزي لأنها تعتبر مجموع النظم التي من شانها تنظيم حياة الفرد والمجتمع، وتنقسم إلى قسمين، قوانين العبادة الروحية التي يقوم بها الفرد أو المجتمع في بعض حالاتها كالصلاة وبعض الطقوس والشعائر، وقوانين المعاملات المالية والحقوقية والجزائية، كقوانين الزواج والأنساب والوراثة والأموال والممتلكات والتجارة، ومعظمها مختلف عليها بطبيعة الحال ما بين أتباع الدين الواحد فضلا عن المذهب الواحد والفرقة الواحدة.

وتضيق وتتسع مساحة القوانين الدينية المنظمة للحياة الفردية والاجتماعية تبعا للثقافة السائدة، فإذا ما كان المجتمع دينيا اتجه إلى زيادة مساحة الدين ليشمل كافة أوجه النشاط الإنساني، وهو بالتالي بحاجة إلى رجال دين يجتهدون ويفتون فيها، وهذا ما كان من شان المسلمين والمسيحيين في المقام الأول، ما أدى إلى نشوء صراعات مريرة في أوربا استمرت قرونا متتابعة، تراجعت بسببها أوربا إلى مستويات متدنية جدا حضاريا وإنسانيا نتيجة لشيوع الاستبداد الديني والسياسي، حيث نشأت السلطات المركزية على أساس تسلط رجال الكنيسة والطبقات الحاكمة وتسخيرهم للدين والأعراف العامة لأغراضهم الطبقية ولحفظ سلطاتهم ومكتسباتهم، وبما أن الدين المسيحي في جوهره لا يمكن أن يكون المرجع لكافة أوجه النشاط الإنساني لافتقاره كدين لمقومات كثيرة تحاكي مسارات النظام الإنساني، فقد شاع الاستبداد وعم الفقر والتخلف والتهاوي الحضاري حتى عصر النهضة وقيام النظام الليبرالي في معظم أنحاء أوربا.

تأسيسا عل ذلك فإننا نعتقد أن ما تعانيه مجتمعاتنا الإسلامية والعربية في هذا العصر هو بالضبط ما عانته أوربا في عصور الظلام، حيث أن مجتمعاتنا العربية في ثقافتها العامة وتفكيرها الجمعي تنظر إلى الدين كمرجعية وحيدة أو شبه وحيدة للأنظمة

المركزية التي تدير كافة أوجه نشاطها، وبالتالي فهي تحمل الدين ورجال الدين مسئولية التنظير لكافة أوجه جوانب الحياة، بما في ذلك متطلبات النهضة والتقدم الحضاري، ويستفيد من ذلك الكثير من التيارات المنتفعة التي تبث هذه الثقافة الغير واقعية في مسارها التاريخي ونتائجها ومعطياتها الواقعية والبديهية، لأهداف فئوية وتيارية بعيدة عن المصلحة العليا لأي مجتمع، ومن هنا فان المجتمعات العربية تحمل الدين مسئولية لم ينشا لها في الأصل، وتلقي عليه مهام غير متخصص في معالجتها، إذ تجعل القران والسنة معايير للنهضة، بينما هي في الحقيقة إحدى مكونات الدين وركائزه الأساسية، الذي هو جزء من النظام العام وليس النظام المركزي في حد ذاته.

ويذكرني هذا الاعتقاد الجازم بمركزية الدين بالمتطرفين الشيوعيين الذين قالوا بان المحرك الوحيدة للتاريخ هو الاقتصاد، والعالم النمساوي الشهير سيجمند فرويد الذي اعتقد بان كافة أوجه النشاط البشري دافعها الوحيد هو الغريزة الجنسية، أما الدينيين بمختلف انتماءاتهم وتباياناتهم فأنهم يعتقدون أن الدين هو العامل الوحيد للنهضة والتقدم، والمعيار الذي يجب أن يسود كافة الأنظمة والقوانين والتشريعات والتعاليم في حياة المجتمع العربي.

في حقيقة الأمر يحمل الدين في الوطن العربي فوق طاقته ويسخر لإغراض ليست من مسؤولياته، ومن خلال إطلالة سريعة على القران الكريم، وهو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وكتاب المسلمين المقدس، فان مواضيعه اغلبها تنقسم إلى ما يلي :

١ـ قصص الأقوام السابقة عن العرب كقوم هود ولوط وصالح وغيرهم.

٢ـ ذكر كيفية خلقة الكون.

٣ـ بعض أحكام العبادات والمعاملات الفردية والجماعية.

٤ـ بعض العقائد الغيبية كالجنة والنار والملائكة والشيطان.

٥ـ بعض السنن والنواميس الكونية والإنسانية.

٦ـ الحث على الالتزام بالتعاليم الأخلاقية والتدبر والحكمة.

٧ـ بعض التوجيهات والتعاليم الخاصة بالنبي ﷺ.

٨ـ وصف للذات الإلهية وما يرضاه الله ويبغضه من خلقه خلقا وسلوكا ماديا ومعنويا، ظاهرا وباطنا.

****

و عندما نتطلع للإنجيل نرى انه ليس سوى ٦٦ سفراً أو كتابا، ويتضمن:

أسفار الشريعة : مثل اللاويين والتثنيه، أسفار التاريخ مثل عزرا وأعمال الرسل، أسفار الشعر مثل المزامير والجامعة، أسفار النبؤة مثل أشعياء ورؤيا يوحنا، أسفار السير الذاتية مثل متى ويوحنا ورسائل إلى الكنائس مثل الرسالة لتيطس والرسالة إلى العبرانيين، ومن مواضيعه سيرة نبي الله يسوع، وتشمل نسبة ليست بالقليلة من الكتاب، كذلك وصف الجنة والنار، كما يتناول بعض الأحكام الشرعية العبادية والجزائية.

سفر التكوين : وصف الجنة الضائعة، استرداد الإنسان لحقه في الحياة الأبدية من خلال المسيح، انفصال الإنسان عن الله كنتيجة للخطيئة، حث الإنسان على استرداد علاقته مع الله، نبؤات عن حياة المسيح عليه السلام، وصف حياة المسيح كما عاينها تلاميذه والطريقة الصحيحة لأن يستجيب الإنسان لكل ما فعله ومازال يفعله المسيح من اجله.

العهد القديم: أساس تهيئة شعب إسرائيل لمجيء المسيح الذي سيضحي بنفسه من أجل خطاياهم ومن أجل خطايا العالم اجمع.

العهد الجديد: يصف حياة المسيح على الأرض ثم يدقق النظر في ما صنعه المسيح وكيف ينبغي أن يستجيب الإنسان لهبة الحياة الأبدية وأن يعيش حياته مقرا بصنع المسيح ومعروفه، كما يوضح كلا العهدين الطبيعة الذاتية لله.

جاء في بعض شروحات الإنجيل : «ومن خلال العهدين نجد كل ما نحتاجه

لأن نحيا حياة ممجدة وأبدية وجاء عنهما في بعض الكتابات : «وباختصار، يسرد العهد القديم قصة شعب بينما يسرد العهد الجديد قصة شخص، ولقد أستخدم الله ذلك الشعب لكي يأتي من خلاله ذاك الشخص إلى العالم».

«ويصف الكتاب المقدس تأسيس وحفظ شعب إسرائيل، فقد وعد الله باستخدام شعب إسرائيل لمباركة العالم كله، فعند تكوين إسرائيل، أقام الله عائلة ليأتي منها البركة، وهي نسل داوود، ووعد الله أن واحداً من نسل داوود سيأتي بالوعد المبارك».

«ويدلي الكتاب المقدس بتفاصيل مجيء وعد الله للأرض. فأسمه يسوع، وقد أتم نبوءات العهد القديم من خلال حياته التي كانت بلا خطيئة، وكذلك موته لفداء العالم وقيامته من بين الأموات».

يحتوي الإنجيل كذلك في ثناياه على العديد من المواضيع المتعلقة بالحياة الإنسانية والآخرة مثل الذات الإلهية ويسوع والملائكة والجن والشيطان وعالم الغيب والجنة والنار والصلاة والخطيئة وبعض أحكام الزواج والعائلة والأبوة والأمومة واصل خلقة الإنسان، وغيرها من التصورات التي شكلت فيما بعد الحقائق الدينية والنظام الديني لدى المسيحيين.

أما التوراة فتتكون من:

١ـ سفر التكوين.

٢ـ سفر الخروج.

٣ ـ سفر اللاويين.

٤ـ سفر العدد .

٥ـ سفر التثنية.

وهي لا تعتبر نظام تشريعي متكامل أو منظّم بل مجموعة من الخطوط الفلسفية

العريضة، فضلاً عن احتواءها على كثير من القوانين والسنن الواضحة والمحددة التي تحكم تصرّفات البشر عادة، ويرى بعض الباحثين بأنها تتشابه بقوانين عرفتها شعوب الشرق الأدنى القديم.

وتتضمن التوراة العديد من الأحكام والقوانين العبادية المنظمة لشئون الفرد والمجتمع، وبعض الأحكام والجزاءات والحدود، وقد قام اليهود بتفسير كتابهم المقدس في كتابين «المشناة» و«الجمارة»، ويتكون التلمود من أحد هذين الكتابين عند بعض الأحبار، ومنهما معا عند البعض الآخر، ويعتقد الحاخمات بان شريعتهم قسمان: مكتوبة وشفوية، فالمكتوبة هي التوراة بأسفارها الخمسة، أما الشفوية فهي محتويات التلمود.

من شروح الأسفار وآراء كبار رجال الدين اليهودي منذ آلاف السنين، ومن التوراة التي شرحت في التلمود : الزراعات أو نظام الحبوب وتتناول القوانين الدينية المرتبطة بالزراعة، والمواعيد أو الأوقات وهي توضح نظام الأعياد والمواسم وحدود أوقاتها بدءا ونهاية، والنساء، وتبحث في واجبات الرجل والمرأة وأحكام الخطبة والزواج وما يتعلق بها، والجزاءات أو العقوبات، وتبين المحظورات والاعتداءات من شخص أو حيوان كما تبحث في التعويضات عن ذلك.

والخامسة المقدسات، وهي القرابين التي تقدم للهيكل وأنواعها وشروطها، والطهارات، أي طهارة الأجسام والملابس والأوعية وأمتعة المنزل والخيام وغيرها.

أسباب وجود الدين ؟

يقول أحد الفلاسفة إن الإنسان (حيوان يقيني)، أي بمعنى أنه دائم النزوع نحو الاعتقاد بعقيدة ما أو بدين ما، إلى درجة اليقين المطلق به، وهو الاعتقاد الذي يوفر له أماناً روحياً وسبباً مقنعاً ولو شعورياً بحقيقة وجوده في الحياة، ومنذ أن انتصب الإنسان و افترق في طريقه عن الكائنات الحية الأخرى كان الدين يرافقه في طريقه و ذلك بغض النظر عن أشكال هذه الأديان و بغض النظر عن درجة تطورها، وحتى

الآن لم يتفق علماء النفس و الاجتماع والانتربولوجيا على سبب مطلق لنشوء الأديان، وما يطرحه الباحثون ليس سوى نظريات وافتراضات قابلة للطعن والنقد والتجريح، منها أن الأديان نشأت من الخوف، حيث كان الإنسان القديم لا يجد تفسيرا منطقيا للكثير من الظواهر الطبيعية كالرعد والأمطار الشديدة والبحر الهائج والزلازل والبراكين.. الخ.. لذلك كان يخاف منها لأنه يجهلها، ولكي يسكن خوفه ولعجزه القاهر عن بلوغ المعرفة وجهله بتفسير تلك الظواهر، ولكي يأمن من جانبها فانه افترض كائنات حية عاقلة قوية ذات قوة خارقة غير محدودة تتحكم بها، ولكي يقطع بان هذه الظواهر لن تصيبه بسوء فانه عمل على التقرب لهذه القوى المسيطرة عليها من خلال بعض الطقوس والمعتقدات وهي ما جرى التعارف عليه بأنه «الدين».

ومن الآراء الواردة في أسباب وجود الدين هو أن الأديان نشأت من الاحترام، إذ إن هناك بعض الظواهر التي لا تبعث على الخوف وإنما على الاحترام الممزوج بالتبجيل، ومن ذلك توالي الفصول الأربعة، المطر الذي يأتي بعد الجفاف، تعاقب الليل والنهار، والصبح والمساء، أطوار القمر المختلفة و ما شابه، ولم يستطع الإنسان تفسير هذه الظواهر الطبيعية بشكل علمي لذلك قام بتشخيصها وإعادة أسبابها إلى كائنات حية خارقة عاقلة، تتحكم بكافة الظواهر الطبيعية، فعبدها الإنسان وقدم لها الولاء والطاعة من خلال بعض الطقوس والشعائر والمعتقدات التي أطلق عليها في النهاية مسمى العقيدة أو الدين.

ويصح القول أن الأديان التي نشأت نتيجة للخوف أو للاحترام بأنها أديان طبيعية نابعة من فطرة الإنسان واحتياجاته، بيد انه ظهر في التاريخ البشري أديان يمكن أن نطلق عليها مسمى «الأديان الشاذة»، وهي التي نشأت نتيجة للتفكير البشري في الظواهر الغامضة التي لم يتمكن الإنسان من إيجاد تفسير واضح لها، كالأديان التي نشأت من التفكير في العملية الجنسية، فقبل آلاف السنين كان عدد سكان الأرض قليل بشكل عام، ولذلك كان خوف المجتمعات الإنسانية بشكل أساسي من الموت، أي

من قلة عدد السكان، خاصة وان عوامل الموت كانت كثيرة جدا بسبب ضعف النظام الطبي وكثرة الأمراض والأوبئة وعدم إنتاج غذاء كافي، ولذلك كان التفكير بالتكاثر والإنجاب يشكل هما أساسيا في المجتمعات القديمة التي كانت تمارس أنماط قبلية بدائية في اغلب حقب تلك العصور، ورغم عدم المعرفة الدقيقة لأسباب ومسببات الإنجاب وولادة الأطفال بعد تسعة شهور من الحمل، إلا إن الإنسان في عصوره الأولى، تتبع الظواهر الغامضة وتعامل معها بشكل تلقائي، فأضحت العملية الجنسية والتناسلية غريزة وشعور فطري يتسم بالغموض والإعجاز، فتم نسبها لإله عبد وقدس، و هذا ما عاينه خبراء الآثار وعلماء الانتربولوجيا في الكثير من الحضارات القديمة كاليونانية و البابلية، فقد بنيت الكثير من المعابد التي تحتضن الكثير من النساء اللواتي يقدمن أنفسهن لجميع الرجال بدون مقابل، ضمن عملية جنسية تناسلية سميت في التاريخ القديم بـ «البغاء المقدس» أي إن التناسل واجب مقدس أوجبته الآلهة وان الولادات الكثيرة هي بركة وخصوبة وميزة وحسنة إلهية، واعتبرت المقدرة على الإنجاب قدرة إلهية مقدسة اختصت بها الإله بعض الناس دون سواهم.

وقد تساءل الإنسان طوال حياته عن سر الحياة ومغزاها، وعن لماذا يموت في نهاية الأمر؟ وهل الموت هو النهاية أم إن هناك حياة بعده ؟ وهل من المعقول أن ينتهي وجود الإنسان بموته ؟ ونتيجة لهذه التساؤلات ظهر نوعين من الأديان، الأول يقول أن للإنسان فرصة أخرى للعودة إلى الحياة الدنيا من اجل أن يعوض ما فاته في حياته الأولى[1]، وقد يعود الإنسان إلى مستوى أفضل أو أسوأ من حياته الأولى تبعا لأعماله في حياته الأولى، والثاني يقول بحياة أخرى ما بعد الموت، أي حياة في بعد وجودي آخر، وهو ما تطرحه الأديان السماوية[2] مع اختلاف في التفاصيل، حيث يعتقد المسلمون والمسيحيون بوجود عالمين بعد الموت، عالم حياة البرزخ، وعالم الخلود

(١) كالبودية مثلا.

(٢) يذكر أن الديانة اليهودية لا تتحدث عن حياة أخرى بعد الموت أي أنها لم تؤكد وجود هذه الحياة ولكنها في نفس الوقت لم تنفيها.

والقيامة، كما آمنت بالحياة بعد الموت الديانات القديمة أيضا كالمصرية والبابلية.

في نهاية الأمر يمكن القول إن عدم تفسير الإنسان للكثير من الظواهر الطبيعية من حوله، وعجزه أمامها وعدم قدرته على السيطرة على كثير من مجريات حياته المادية والمعنوية، ولشعوره بالوحدة على الأرض في مقابل آلاف المخلوقات، ولخوفه المستحكم من المجهول، ولتفكيره الدائم بكيانه وكينونته الروحية والجسدية وسر وجوده ووجود الكائنات على الأرض، جميعها عوامل أدت بالإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا مسئولة عن إدارة الكون، لذلك اوجب على نفسه مرضاة هذه القوة العليا بطريقة أو بأخرى (عبر الصلوات والأضاحي والطقوس الروحية و ما شابه). ومن هنا نشأ الدين.

آراء في الدين كظاهرة اجتماعية

يطلق على الدين في الفلسفة أنه وضع إلهي يسوق ذوي العقول إلى الخير.

يقول دوركهايم:[1] «إنني أرى الدين على أنه مؤسسة اجتماعية قوامها التفريق بين المقدس والغير مقدس» وبهذا يقسم دوركهايم الدين إلى جانب روحي مؤلف من العقائد والمشاعر الوجدانية، وجانب مادي مؤلف من الطقوس والعادات.

يري د. جواد علي:[2] «الدين هو (إيمان وعمل): أي انه إيمان بوجود قوى فوق طاقة الإنسان، لها تأثيرها في حياته ومقدراته،

وعمل أي أداء طقوس معينة تعين شكلها الأديان للتقرب إلى الآلهة لاسترضائها.

وهنالك رأي آخر يقول أن الدين عبارة عن منظومة تتكون من التصورات والمعتقدات الغيبية والأسطورية والخيالية، بالإضافة إلى عنصر الأمزجة والانفعالات النفسية والعاطفية، إلى جانب الممارسات العملية التي تتجلى من خلال الطقوس

(١) فيلسوف اجتماعي شهير.
(٢) د. جواد علي - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - الجزء السادس.

والشعائر الدينية التي يقوم بها الإنسان المتدين لرب الدين الذي يعتقد به.

ونحن نقول بأن التعريف الأخير هو أقرب لأنه يشرح البنية الداخلية للدين، أي تركيبته الدقيقة ومضامينه الواسعة، والتصورات بأنواعها، التي تساهم في النهاية في تكوين وجهة نظر ومفهوم ما لرؤية العالم من كافة جوانبه.

وكتب إنجلز[1] يقول: (إن الدين قد ولد في عصور بدائية، من تخيلات الناس الجاهلة الغامضة، البدائية عن طبيعتهم ذاتها وعن الطبيعة الخارجية التي تحيط بهم، ولكن كل أيديولوجيا ما أن تنشأ حتى تتطور بالارتباط مع جميع التصورات القائمة وتخضعها للتعديل والتواصل، وإلا لما كانت أيديولوجية، أي أنها ما كانت تواجه الأفكار بوصفها هويات مستقلة تتطور بشكل مستقل وتخضع لقوانينها الخاصة).

وكتب ماركس في سياق رده على فلسفة الحق عند هيجل: إن الإنسان يصنع الدين وليس الدين هو الذي يصنع الإنسان» وفي رسالة بعثها إلى رجيه عام ١٨٤٢ جاء فيها : (الدين لا يعيش في السماء بل على الأرض- انه وعي الذات والشعور بالذات لدى الإنسان الذي لم يجد بعد ذاته، أو الذي فقدها، والدين تحقيق وهمي للكائن الإنساني، لأن الكائن الإنساني لا يملك واقعاً حقيقياً).

كما كتب إنجلز موضحاً الصورة أكثر «إن الإله المسيحي ليس سوى الانعكاس الخيالي للإنسان» أما فيلسوف التنوير والحركة الليبرالية الأوربية فولتير فانه يركز على الجانب الأخلاقي في الدين ويهمل ما عداه من عقائد وطقوس، فالأديان جميعها من وجهة نظره تدعو إلى محبة الآخرين، والصدق، والنزاهة وأتباع مكارم الأخلاق، لكن المشكلة هي إن رجال الدين أول من ينحرف عن هذه المبادئ التي يعظون الناس بها! يضاف إلى ذلك إن الطقوس والشعائر والعقائد اللاهوتية تختلف من دين إلى آخر، لذلك فإن فولتير يقلل من أهميتها ويعتبرها نسبية لا مطلقة على عكس ما يزعم المتدينون من مختلف المذاهب، وبالتالي فالأمر المهم في المسيحية ليس طقوسها، وليس

(١) صديق ماركس وزميله، وشريكه في إنتاج الفكر الماركسي.

عقائدها المضادة للعقل في بعض الأحيان أو كثيرها، وإنما المبادئ الأخلاقية التي نص عليها الإنجيل، وقد عمل فولتير طيلة حياته على دراسة الأديان المختلفة والمقارنة فيما بينها، وقد اكتشف إن ادعاء رجال الدين المسيحيين بان المسيحية هي الديانة الكونية الوحيدة الصحيحة وان غيرها أديان باطلة ادعاء يفتقد إلى الدليل العلمي وتعصب ديني وتطرف غير مقبول، وان كافة الأديان قيمها مشتركة وأصولها واحدة وأهدافها وتطلعاتها غير متباينة.

وعندما لاحظ فولتير أن المتعصبين يؤلبون الناس على بعضهم البعض باسم الدين، أو الاختلاف في المذهب فإنه ثار عليهم، وابتدأت بينه وبينهم حرب شعواء لم تنته إلا بموته، وحاول فولتير طوال حياته نشر قيم التعددية الدينية والمذهبية في مجتمعه، ودعا الناس إلى التسامح مع بعضهم البعض، وان الاختلاف سنة طبيعية ولا يمكن إيجاد مجتمع شامل وحتى لو وجد فان الانقسامات بين أبناءه سوف تحدث على أساس آخر، كالاختلاف في الآراء أو في طريقة تفسير الدين وتأويله، وبالتالي فالتعددية واقع وحتمية (إنسانية وكونية) لا بد من الإقرار بها وتأسيس الحياة البشرية بناء عليها، وقد انتهى الأمر بفولتير إلى حد الدعوة إلى دين بدون عقائد لاهوتية أو معجزات أو طقوس. وقال بأن إي دين يدعو إلى الخير وينهى عن الشر فهو دين صحيح، وأما ما عدا ذلك من طقوس وشعائر شكلية فلا أهمية له، وقد لاحظ أن الكثيرين من المتدينين في عصره، بل وعلى مدار التاريخ البشري، كانوا يمارسون الطقوس والشعائر وفي ذات الوقت يدعون إلى كره أبناء المذاهب الأخرى، بل وحتى قتلهم واستئصالهم لأنهم يمارسون نفس شعائرهم، ولا يشاطرونهم نفس العقائد اللاهوتية، لذلك حاول تنظيف الدين المسيحي من كل الشوائب والقشور والطقوس الخارجية لكي يتحول إلى دين عقلاني فقط، أي دين يأمر بالخير والمعروف وينهى عن المنكر ويجعل من صاحبه مواطنا صالحا في المجتمع، وقد ركز فولتير على ما دعاه هيغل لاحقا بالدين الداخلي النابع من الفطرة والروح لا الدين الخارجي الاستعراضي، وقال بأن المتدين الحقيقي هو ذلك الشخص الذي لا يؤذي جيرانه

ولا يحتد عليهم لمجرد أنهم ينتمون إلى دين آخر غير دينه، أو مذهب آخر غير مذهبه، فإذا كنت صادقا، مستقيم السلوك فعلا لا قولا فقط، فانك مؤمن حقيقي حتى ولو لم تصل في الكنيسة مرة واحدة في حياتك، قال فولتير قبل موته : «أموت و أنا اعبد الله و أَحب أصدقائي ولا اكره أعدائي و ارفض الاضطهاد الذي تمارسه المذاهب الدينية ضد بعضها البعض» ويقول: «لو لم يكن الله موجود لأوجدناه» وفي رسالة بعثها لأحدى أميرات البلاط الملكي التي صارحته بشكوكها حول الدين (ثقي إن الله لابد وأن يكون عادلا، إن الله لابد وأن يثمن نفس الإنسان الثمينة مهما كان إيمان هذا الإنسان، ثقي إن الراهب البوذي المتواضع والولي المسلم العطوف على الأخر يجدان نعمة في عيني الله أكثر مما يجده بابا يلوث الطمع روحه).

يقول عالم السلوك العصبي تود موربي: بأن عامل واحد ساعد في تطوير المعتقدات الدينية وهو التطور السريع الذي طرأ على دماغ الإنسان، فبينما كان يكبر الفص الخلفي والدنيوي من الدماغ ازاد هذا من قدرة الكائن البشري على الاستنباط وتشكيل ذكريات متطورة، يقول: «عندما حصل هذا، امتلكنا نحن مهارات إدراكية متطورة، على سبيل المثال، نحن نستطيع رؤية جسم ميت ورؤية أنفسنا يوما ما في مكان ذاك الجسم، يستطيع الشخص التفكير بأن ذلك الجسم سيكون في وقت ما هو ذلك الوعي الذي امتلكه الإنسان من الموت الوشيك دفعه للسؤال : ماذا نحن هنا ؟ ماذا يحدث عندما نموت». لقد احتاج الإنسان لإجابات لتلك الأسئلة.

هذه الأسئلة ونظائرها دفعت الإنسان للاستغاثة بإجابات غير قطعية، يقول العالم النفساني الأمريكي باسال بوير : «التصقت المعتقدات الدينية بالمجموعات البشرية وشجعتها على إعطاء أجوبة على الأسئلة التي بدورها أصبحت عامل بقاء لتلك المجموعات» ويعتقد البعض بأن الدين كان ناجحا جدا في تحسين فرص بقاء المجموعات البشرية، لذا اعتبر الدين عامل بقاء مهم في تاريخ الإنسان، بينما يعتقد البعض الآخر بأن الدين نظام حديث لم يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التاريخ

البشري إلا في العصور المتأخرة فقط، يقول د. بوير: «ما أجده أكثر معقولية بأنه بدلا من أن الدين يقدم فائدة (أساسية) في عملية التطور، هو إن الدين عبارة عن (ناتج عرضي) من سعة إدراكية أخرى أثناء تطورنا، الذي كان لها فوائد بالفعل» وقد قام الدكتور بوير بإجراء اختبارات نفسية على الأطفال أثبتت الميل الطبيعي في الإنسان للإيمان بالله، يقول د. بوير : «إذا نظرت إلى أطفال بأعمار ما بين ٣ ـ ٥ سنوات، عندما يقومون بعمل شيء مزعج، يخبرهم حدسهم بأن الكل يعلم بأن عملهم هذا كان عمل شقيا بغض النظر عما إذا رأى أو سمع الناس ما قام به أولئك الأطفال، إنه اعتقاد باطل لكنه يكون إعداد جيد للطفل للتخلق ومعرفة كل شيء» ويكمل قائلا: «إن فكرة وجود شيء خفي في بعد افتراضي ويقوم بمراقبتنا في كل وقت يشد انتباهنا بشدة».

يمكن القول أن الدين حالة قلبيه.. شعور بأن هناك قوة خفيه.. حكيمة.. مهيمنة عليا تدبر كل شيء.. إحساس تام بأن هناك ذات عليا تسيطر على الوجود و انه لا مهرب لظالم و لا إفلات لمجرم وان الإنسان حر مسئول لم يولد عبثا و لا يحيا سهوا أو صدفه، وان موته ليس نهايته، وإنما تأتي الطاعات والعبادات والطقوس بعد ذلك شواهد على هذه الحالة القلبية.. ويمكن تعريف الدين بأنه: شعور فطري في الإنسان بوجود قوة عظيمة حاكمة، تهيمن على الكون، وبالتالي يندفع لعبادة هذا المهيمن، من خلال الشعائر الدينية والالتزام بالقوانين التي يعتقد الإنسان إنها من الدين وان المهيمن أمره بها.

إن الإنسان منذ القدم وحتى يومنا هذا عبد آلاف المخلوقات والموجودات، سواء تلك التي رآها في الأرض أو في السماء، ولا يتصور أن أي كائن أو شي لم يعبده الإنسان طوال تاريخه الطويل، فحتى أعضاء الإنسان التناسلية على سبيل المثال اتخذت آلهة، وحتى هذا اليوم ما تزال بعض الأقوام في آسيا تعبد الأعضاء التناسلية البشرية، وقد عبد الإنسان الشمس والقمر والنجوم والكواكب والرياح، وحتى هذا اليوم ما يزال الإنسان يعبد النار والقمر والشمس، يقول القران الكريم واصفا حال نبي الله إبراهيم عليه السلام : ﴿**فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَـذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي هَـذَآ أَكْبَرُ**

فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (سورة الأنعام آية ٧٥ـ ٧٨)، لذلك انزل الله سبحانه وتعالى أنبيائه لإرشاد بني ادم للعبادة ألحقه والدين الحق وانزل معهم المعجزات والكتب، فالدين حالة فطرية عند الإنسان ومعظم سكان الأرض في عصرنا هذا وفيما سبقه من العصور يدينون بدين ما ويعتقدون بوجود قوة لا حدود لها تتحكم بمسار هذا الكون وبمصير الإنسان، وبما إن الدين حالة فطرية فان الإنسان بحاجة إلى قوانين وتعاليم وطقوس وشعائر يتصل بها مع ربه أو آلهته، ليكون التزامه بها معيارا لرضا هذه الإلهة عنه ويتحقق له الاستقرار والراحة في حياته الدنيا والاطمئنان على حياته الآخرة، من هنا تكونت مئات العبادات والشعائر والقوانين الدينية على مر التاريخ البشري، ومن خلال استعراضنا لمحتويات الكتب السماوية المقدسة (القران والإنجيل والتوراة) فانا نلاحظ أنها تركز على الحياة الروحية للإنسان وما يتصل بها من قوانين مادية مرتبطة بها ارتباط وثيقا، ولا تحتوي الكتب السماوية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منظومة واضحة لجوانب حياة الإنسان الأخرى السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والفكرية والاجتماعية والعلمية، وإنما قواعد أخلاقية عامة يمكن توظيفها في شتى مجالات الحياة علاوة على أن اغلبها ذو تطبيقات نسبية رغم كونها مطلقة في مفاهيمها العامة، بمعنى آخر يمكن اعتبار الدين ضابط لحياة الإنسان وجزء من نشاطه الفردي والجماعي العام وليس نظاما في حد ذاته، وإنما يبتكر الإنسان أسس الأنظمة وقواعدها وأصولها بناء على ما بلغه من علم ومعرفة، والدين يقوم بمهمة الضبط في التطبيق، وتوظيف المعطيات والنتائج فيما يحقق الفائدة والمصلحة، ويضيق ويتسع دور الدين بناء على المنظومة الثقافية الحاكمة، فإذا كان الفرد أو المجتمع ناميا كان دور الدين كضابط قويا وفاعلا، كما في المجتمعات العربية والإسلامية، وإذا كان الفرد أو المجتمع متطورا، كما في المجتمعات الأوربية والصناعية كان للدين دور اقل، بيد إن للدين دور ووجود في مختلف أنواع المجتمعات على كل حال، ولكنه لم يكن في يوم ما يشكل قاعدة مركزية وحيدة لأي

امة أو حضارة، وحتى الدول التي يطلق عليها مسمى دول ثيوقراطية، كانت في حقيقة الأمر، من وجهة نظرنا على الأقل، تستعين بنتاج عصرها في مختلف الشئون والقضايا وتقوم بشرعنته لينسجم مع تعاليمها الدينية وتحافظ في نفس الوقت على شرعيتها، أو ضبط نتاج العصر بالتعاليم الدينية وهو ما يسمى بالاجتهاد عند المسلمين.

يمكن القول مبدئيا أن مشكلة مجتمعاتنا العربية في هذا العصر تتمثل في المساحة الممنوحة للدين لكي يهيمن على شئون المجتمع، حيث تجاوزت الأمة الغربية الدين لتحصره في نطاق محدد ومرسوم في نطاق البيئة التي تنبع منها مختلف الأنظمة المركزية المنظومة للحياة العامة بمختلف اتجاهاتها، أما في المجتمعات العربية فان الدين يحتل مساحة واسعة، إلا انه من وجهة نظرنا غير مؤهلا لاحتلال مثل هذه المساحة، وهذا ما أدى للاجتهاد في الدين للبحث عن أجوبة ومبررات ومسوغات وتنظيمات بديلة عن نتاج الحضارة المعاصرة، من خلال مصادر التشريع، المختلف عليها أصلا بين المذاهب المتعددة، علاوة على الاختلاف على تفسير وتطبيق النصوص المقدسة، وكانت النتيجة في نهاية الأمر هيمنة واسعة النطاق للقوى الدينية في المجتمع العربي، ولكن من دون تحقيق أي تقدم حقيقي يساهم في انتشال المجتمع من تخلفه وانحطاطه الحضاري والإنساني، فالنصوص الدينية لا يمكن أن تؤسس لنهضة حضارية أو تقدم أنساني، فحتى العرب في غمرة نهضتهم التي ساهمت دون شك في إثراء النهضة الإنسانية بشكل عام لم يبدأو من الصفر، كما يتوهم الكثيرون، بل ابتدأو من حيث ما انتهت إليه الحضارات الأخرى، ونهلوا من النتاج الحضاري والإنساني للأمم التي سبقتهم والتي عاصروها، كالحضارات الفارسية والرومانية والصينية والهندية، وكانت مهمة الدين هو ضبط الحركة العلمية والنشاط السياسي والاجتماعي وحركة التمدن بشكل عام، ولم يكن الدين بطبيعة الحال مصدرا لها.

إن تحول الدين من جزء من النظام إلى النظام الوحيد أو شبه الوحيد جعل المجتمع العربي يعيش ثقافة معادية للآخر المخالف ولنتاج الحضارة الإنسانية المعاصرة لا سيما في جوانبها الحقوقية والقانونية والسياسية، واعتبر العالم لا سيما الأوربيين

والأمريكيين محتلين لمكانة العرب والمسلمين الذي يستحقونها باعتبارهم خير امة أخرجت لناس (وفقا للثقافة الدارجة) ولذلك تسود ثقافة عقائدية في المجتمع العربي تقول بأنه يجب أن يظل العرب والمسلمين في حالة صراع العرب مع الغرب حتى يلحقوا بهم الهزيمة الحضارية والعسكرية والقيمية والدينية الساحقة ليسترد العرب مكانتهم في هذا العالم، وان العرب والمسلمين لن ينهضوا أبدا إلا بتدمير الحضارة الغربية، لان الغرب يقف بالمرصاد تجاه أي محاولة عربية على مستوى الدولة الوطنية أو الأمة للنهضة والتقدم.

هذه الثقافة العقائدية سائدة بشكل من الأشكال في الغرب أيضا ولعل نظرية «صراع الحضارات» تم تدشينها على هذا الأساس، في الصفحات القادمة إن شاء الله سوف نتطرق لهذه القضية في سياق معالجتنا لقضايا النهضة والتمدن في العالم العربي باعتبارها تشكل عقبة مهمة وخطيرة أمام تقدم الأمة العربية ونهضتها.

ماهية الشخصية الإنسانية

الإنسان هو المخلوق العاقل الوحيد على وجه الأرض، ثمة مخلوقات أخرى عاقلة يعتقد بها الكثير من البشر سيما من أتباع الديانات السماوية الثلاثة، ولكنها غير منظورة ولم يثبت العلم وجودها، كالجن والملائكة، وقد يكون الإنسان أحس بالوحدة فاخترع عدد من المخلوقات العاقلة والكائنات الفضائية، ويعيش على أمل أن يلتقي يوما ما بمخلوقات عاقلة تشاركه طموحاته وآماله، بيد إن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي تمكن بعقله من إنشاء كيان ضخم خاص به يتسم بالقوة والسيطرة والجبروت، تمكن به من السيطرة على الأرض وتسخير المخلوقات والموجودات التي تعيش على سطحها لصالحه، واستطاع الذهاب إلى القمر والعديد من الكواكب السيارة القريبة من الأرض، وأطلق عليها مختلف الأسماء من وحي شخصيته ووجوده، كزحل والمشتري والمريخ وغيرها، إن ميزة الإنسان على باقي المخلوقات قدرته على التفكير والابتكار وهو ما يعبر عنه بالعقل، وهو كائن غير منظور، جاء في الموسوعة الفرنسية

إن العقل هو : «ملكة التفكير التي تتيح للإنسان المعرفة والحكم والعمل طبقا لهما، وقال ابن رشد « العقل ليس شيئا أكثر من إدراك الموجودات بأسبابها، وبه ـ أي بهذا الإدراك ـ يفترق عن سائر القوى المدركة. فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل».

لقد تمكن الإنسان بعقله من تشييد الحضارات بمخترعاتها واكتشافاتها وعلومها، فالأرض مليئة بالأسرار، التي إذا ما تمكن منها الإنسان استطاع تسخيرها واستثمارها لتحقيق أهدافه وطموحاته والتقدم أكثر نحو الكمال بما يشمله من قوة وسيادة وسيطرة، إن هذا الكون بكل ما فيه من مخلوقات تسيطر عليه دون شك قوة خارقة عظيمة جبارة وهي في الأدبيات الدينية «الله سبحانه وتعالى» وعلم الله عز وجل لا ينفد وغير قابل للفناء، لذلك فان الإنسان سيظل يكتشف إلى ما لا نهاية أسرار الطبيعة والكون، إذا ما اتبع السنن والنواميس سواء في الطبيعة والكون من حوله أو في نفسه وذاته وطبيعته الروحانية والبدنية، بكل ما تحمله من غموض وأسرار لم يكتشف منها إلا النزر اليسير حتى الآن، رغم التقدم العلمي الهائل بقياس ما بلغته الحضارات السابقة على الحضارة الإنسانية المعاصرة، قال تعالى : ﴿**مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ**﴾ (الرحمن / ٣٢)، إن الإنسان بعقله تمكن من السيطرة على الأرض وتطور وارتقى بتتابع واستمرارية حتى عصرنا الراهن، فإنسان ما بعد الميلاد أكثر تطورا من إنسان ما قبل الميلاد، وإنسان القرن الخامس الميلادي أكثر تطورا من إنسان القرن الأول، وإنسان القرن العاشر أكثر تطورا من إنسان القرن الخامس، وإنسان القرون الوسطى أكثر تطورا من إنسان الألفية الأولى، وإنسان القرن العشرين أكثر تطورا من إنسان القرون الوسيطة، وإنسان القرن الحادي والعشرين أكثر تطورا من إنسان القرن العشرين، إن كافة المخترعات والاكتشافات التي بلغها ووصل إليها الإنسان موجودة في أصلها في الطبيعة، بيد إن الإنسان تمكن بعقله من الربط بين الموجودات ليصنع منها اختراعات مذهلة، قال تعالى : ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ (النحل/ ٨).

ورغم ذلك فان علم الإنسان ما يزال محدودا قياسا لما تحتويه الطبيعة من أسرار وغوامض، بل إن على الأرض مخلوقات لم يكتشفها الإنسان بعد، فقد نشرت الصحف إن نوع جديد من النمل ثم اكتشافه مؤخرا، وفي استراليا ثم اكتشاف أنواع جديدة من المخلوقات البحرية لم تكن معروفة من قبل، وقبل سنوات اكتشف الأطباء أجزاء في فك الإنسان لم يلتفتوا إليها سابقا، والدماغ البشري لم يستطع العلم حتى الآن معرفة إلا النزر اليسير عنه، من ناحية أخرى اكتشف الأطباء خلال العقود المتأخرة أنواع جديدة من الفيروسات لا احد يعرف كيف تكونت ومن أين جاءت، وتتميز بقدرات تفوق الفيروسات المكتشفة من قبل.

بيد إن ماهية المخلوق البشري لا تقف عند حدودها العلمية الصرفة التي تعتمد على التجربة والبرهان فقط فقد شغلت ماهية الذات الإنسانية العلماء والمفكرين والفلاسفة والمتكلمين والمثقفين على مر الأزمان، ومن شدة شغف الإنسان بمعرفة أسرار ذاته أنشا علما سماه «انتربيولوجيا الإنسان» يهدف إلى دراسة تاريخ الجنس البشري والحياة الإنسانية بمختلف أبعادها وتنوعاتها.

بيد انه على الصعيد الديني كانت الأديان السماوية والأرضية على حد سواء تعتبر العقل مناط التكليف وأساسه، وعلى الصعيد الفلسفي والكلامي ظهر الكثير من الفلاسفة الذين حاولوا رسم صورة واضحة عن الإنسان كمخلوق فريد ومتميز عن باقي المخلوقات، فقال أفلاطون إن الإنسان حيوان عاقل، وكان أرسطو أيضا يرى الإنسان حيوانا عاقلا، فهو حيوان أولا لأنه يشارك الحيوان وظائف الحياة وضروراتها كالتغذية، النمو، التكاثر.. الخ، ولأن قسما من سلوكه ونزعاته تمليها الغريزة، وذهب أبن سينا إلى «أنّ إنّية الإنسان أي ما يمثّل جوهر ذاته تكمن في النّفس المجرّدة التي يمكن أن نتصوّر وجودها ويمكن أن توجد بالفعل دون الجسد وبالانفصال» أمّا ديكارت فالذّات الإنسانيّة بالنّسبة له تكمن في «الجوهر المفكّر، والإنسان ثنائيّة نفس وجسد» يقول ميخائيل نعيمة: «ما أكثر الناس وما أندر الإنسان»! ويقول جاك بول:

«الإنسان كائن عجيب في تناقضه، انه مزيج من ضعف وعظمة، في وسعه أن يسمو إلى أعلى درجات الكمال بمعونة الله، وفي استطاعته أن ينحط إلى أسفل دركات الشر إذا ما ركبه شيطان التمرد والعصيان» وقيل إن أبو تمام قال : (وإنما سميت إنسانا لأنك ناسي)..

لقد برزت تعريفات متعددة تصف الإنسان بأنه حيوان عاقل، أو حيوان واع، أو حيوان حالم، أو حيوان ذو معرفة، وعرفه ابن تيمية بأنه حي حساس متحرك بالإرًادة، وكانت آخر هذه التعريفات تعريف الأستاذ أحمد بهاء الدين، إذ قال بأن الإنسان حيوان ذو تاريخ، وختمها الأستاذ محمد محسن بأن / الإنسان حيوان تلفزيوني.

وقد احتار المفكرين والفلاسفة في ميزة الإنسان عن الحيوان بخلاف العقل، الذي تفوق به على جميع المخلوقات المنظورة وأصبح سيد الأرض من دون منازع، بيد إن الإنسان يمكن اعتباره متميزا في نقطة أخرى جوهرية مرتبطة بالعقل إلا وهي انه مخلوق سياسي أو حيوان سياسي كما عبر عنه أرسطو، فالإنسان يشترك مع غيره من المخلوقات في كونه مخلوق اجتماعي، أي انه يعيش مع مجموعات لا تقل كل مجموعة عن شخصين عل الأقل، إلا انه يعيش في ظل مجموعة منظمة، وما يميز هذا التنظيم انه مرتبط بالعقل الذي يسعى إلى التطور والارتقاء وفك أسرار الطبيعة، بخلاف الحيوانات الأخرى التي تقوم حياتها الجماعية على الغريزة التي لا يمكن أن تتغير أو تتطور أو ترتقي، ومن خلال التنظيم تنشا الكثير من الصراعات بين المجموعات الإنسانية وتنشى عنها الكثير من الأعراف والقيم والعادات والتقاليد والمفاهيم، ومنها تنشى الحاجة إلى التطور، ومن ذلك ظهرت العلوم الإنسانية التي تسعى إلى تطوير حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية والفكرية والحقوقية علاوة على الحقول العلمية والمعرفية بمختلف مصنفاتها، والإنسان بذلك هو الوحيد الذي يمارس السياسة التي تهدف إلى التطور والرقي بمختلف جوانب حياته، والسياسة المقصودة هنا ليست السياسة بمعناها المتعارف عليه وإنما السياسة التي تهدف إلى

حل كافة المعوقات التي تقف عائقا أمام تقدم وعطاء الإنسان، ومن هذه النقطة المحورية فانه يمارس لا إراديا السياسة، التي تقوم وظيفتها على تخطي المعضلات وتجاوز الإشكالات ورسم خرائط الإنتاج ووضع خطط النهضة والأعمار، وبذلك تزدهر العلوم والمعارف والصناعات، ويتماسك التنظيم الإنساني والاجتماعي، ومن هنا فان ميزة الإنسان عن غيره من المخلوقات تكمن في انه مخلوقا سياسيا، بينما لا تستطيع بقية الكائنات ممارسة السياسة لأن حياتها مؤسسة على الغريزة، بل وحتى الكائنات العاقلة الغير منظورة، التي وضع لها الإنسان تصورا ورسم لها شخصية شبه متكاملة كالجن والملائكة لا تجاري الإنسان في قدراته وإمكانياته، فالجن مثلا مخلوقين من نار وتقوم شخصياتهم على الغضب والملكات المناوئة للعقل، الذي يحتل مرتبة أدنى في نظامهم التكويني والغريزي والعملي، لذلك فأنهم كانوا مفسدين في الأرض، ولم يتمكنوا من أعمارها، كما ذكر ذلك القران الكريم والكتب السماوية الأخرى، قال تعالى : ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة/ ٣٠)[1] أما الملائكة فأنهم مخلوقين من نور، والعقل يمثل في تركيبتهم العنصر الوحيد، أي إنهم من دون غرائز وبالتالي تنتفي حاجتهم للتنظيم، أما الإنسان فمخلوق متميز عن بقية المخلوقات، لأنه يملك العقل الذي في الملائكة، ونزعات الجن، وغرائز الحيوانات، وبقية المخلوقات على الأرض، وفي تركيبه الكثير من الغرائز والرغبات والملكات الروحية والعقلية والبدنية، وقد تمكن من تنظيمها واستغلالها والاستفادة منها فتطور وارتقى وتفوق على باقي المخلوقات، وشيد كيانات سيطرة على أجزاء واسعة من الكرة الأرضية، مكنته من الذهاب إلى الفضاء والوصول إلى الكواكب الأخرى، من دون منافس أو منازع، وعبر ممارسته للسياسة استطاع حل كافة المعوقات والأخطار والمعضلات التي واجهته، على مختلف

(١)العديد من المفسرين يقولون بان المقصود من قول الملائكة ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء﴾ هم الجن.

المستويات، وفي مختلف العصور والحقب التاريخية، وقد حفظ الإنسان تجاربه عبر علوم ابتكرها ودونها في أسفار تناقلتها أجياله كالتاريخ والاجتماع والنفس والفكر والفلسفة والقانون والسياسة، الأمر الذي أنعكس على البيئة البشرية في مختلف أرجاء الأرض، ونشئت منها حضارات إنسانية متعددة ومتنافسة، تنطلق من أسس وقيم وآفاق مركزية مشتركة، ومن البديهي القول أن الإنسان في هذا العصر يعتبر إنسان متطورا ومتقدما عن إنسان القرون الأولى، ومن هنا تكمن أهمية كون الإنسان منفردا ومتميزا عن غيره بممارسة السياسة، وهذا ما عجزت عنه المخلوقات الأخرى دون استثناء.

واختلف الفلاسفة في تحديد جنس الإنسان، فهل هو حيوان ولكنه عاقل ؟ إذ إن الإنسان يشترك مع الحيوانات في الرغبة الجنسية والتناسل والطعام والشراب، وكونه من فصيلة الثدييات، وتشبه تركيبته الجسدية ووظائف أعضاءه الداخلية والخارجية أجساد الحيوانات والطيور كالقلب والعينين والكلى والرئة والكبد وغيرها الكثير، يقول أرسطو إن الإنسان مخلوق كلي وتعبيرنا عن شخص ما باسم معين يعني انه ينتمي إلى موجود كلي حقيقي وليست تصورا اصطناعيا، فعندما نقول عمر أو زيد نشير هنا إلى الإنسان والذات الإنسانية التي يحملها عمر أو زيد، من ناحية أخرى فان لكل مخلوق خصائص معينة تميزه عن غيره، والإنسان من خصائصه العقل وبه اخترع اللغة التي يتخاطب بها أفراده، ومنها اخترع الكتابة والقراءة، والكتابة والقراءة على الأقل ينفرد بهما الإنسان فليس ثمة مخلوق على وجه هذه الأرض يقرا ويكتب ما عداه، ونعتقد أن الإنسان ليس حيوانا عاقلا، نعم إذا ما فقد عقله لم يعد له ما يميزه عن الحيوانات، فغريزته هي التي سوف توجهه وسوف يعتمد في بقاءه حيا عليها، لذلك فان المصابين بالجنون رغم فقدانهم لقدرتهم على التفكير والاستنتاج والابتكار التي تمثل بديهيات وظائف العقل البشري إلا أنهم لم يفقدوا شهواتهم الغرائزية كالأكل والشرب والجنس، بيد إن هذا التشابه بين الإنسان والحيوان لا أرى انه يجعل

من الإنسان فصيلا من فصائل الحيوانات، فالإنسان مخلوق مستقل بذاته، لا ينتمي لأي فصيل حي من المخلوقات، وتشابهه معها لا يعني انه احدها! فجميع الكائنات التي تعيش على الأرض تتشابه في تكوينها البيولوجي عادة، لان مكونات الأرض وشروط الحياة فيها واحدة، لذلك فان كافة كائناتها الحية ومن ضمنها الإنسان تتوافق تركيبتها الجسدية ووظائفها العضوية والبيولوجية مع بعضها البعض، فالنباتات مثلا كالإنسان تأكل وتشرب وتتنفس، وقد اثبت العلم أن بعض أنواع النبات على الأقل تحزن وتفرح! والإنسان يشترك مع الملائكة أيضا في ملكة العقل والكثير من الصفات والخصائص، ويمتلك الإنسان قوة غضبية عارمة، في تشابه بينه وبين الجن، ولكن لا يعني هذا أن الإنسان هو احد أنواع الحيوانات أو الطيور أو النبات أو الملائكة أو الجن، بل انه مخلوق مستقل، ويمكن أن نعرفه بأنه «مخلوق مركب.. مستقل بنوعه ومشترك مع غيره في بعض الوظائف والخصائص».

لقد تمكن الإنسان بخصائصه الفريدة وصفاته النادرة وبملكاته وقدراته العقلية والغرائزية من السيطرة على الأرض وسخر كافة مخلوقاتها لخدمته وأضحى منذ أن وجد سيد الأرض والمسيطر عليها من دون منازع، لذلك لا أرى أن الإنسان حيوان عاقل كما قال أرسطو، بل إن الإنسان بما يتميز به عن المخلوقات الأخرى مخلوق قائم بذاته اسمه الإنسان.

أصل الوجود الإنساني بين الأديان السماوية والعلم

تتفق الأديان السماوية الثلاثة على قصة خلق الإنسان مع اختلاف في التفاصيل، فقد خلق الله سبحانه وتعالى آدم ومن بعده حواء وجرت بينهما وبين إبليس العداوة والبغضاء، وذلك منذ أن رفض السجود تكريما لآدم، وقد تمكن من الإيقاع بآدم وحواء، مما نتج عنه نزولهما إلى الأرض، وظل الإنسان منذ نزوله عدوا لإبليس الذي أصبح اسمه فيما بعد «الشيطان» الذي نزل معه أيضا إلى الأرض، ومهمة الشيطان تتلخص في سعيه الحثيث لإدخال اكبر قدر ممكن من البشر في نار جهنم، ونشر

الشر في الحياة الدنيا، وجعل حياة الإنسان على الأرض مليئة بالفساد وسفك الدماء والصراعات الدموية، على غرار شعوب الجن وقبائلها التي سادت الأرض قبل ظهور الإنسان وسيطرته عليها، قال تعالى : ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ (البقرة/ ٢٩).

إن فرضيات خلق الإنسان في إطار العلم الذي يقوم على التجربة والبرهان والدليل الحسي المطلق، لم تقدم أي براهين مقنعة بشكل علمي يعتد به بحيث يمكن التعويل عليها في إيجاد حقيقة علمية متفق عليها، ولكن ثمة عدة نظريات ذات جذور علمية لم يثبت صحتها، من أهمها نظرية دارون التي تتشابه إلى حد ما مع قول أرسطو من إن الإنسان حيوان ولكنه ناطق، فأرسطو يعتقد إن الإنسان من فصيلة الحيوانات ولكنه يتميز بالعقل والمنطق والقدرة على التفكير والاستنتاج والتحليل، أما دارون فيرجع أصل الإنسان إلى القردة، وانه تطور عبر الأزمنة السحيقة حتى أصبح إنسان كما هو عليه الآن، فقد ذكر داروين في نظريته النشوء والارتقاء إنّ أصل الحياة خلية كانت في مستنقع آسن قبل ملايين السنين وقد تطوّرت هذه الخلية ومرّت بمراحل منها مرحلة القرد انتهاء بالإنسان، وتتلخص نظرية داروين في أن الأحياء جميعاً تنتمي إلى أصل واحد، ثم حدث تغيّر في الأصل، فرضته ظروف البيئة المتغيرة. و أن هذا التغير انتقل بالوراثة عبر الأجيال، فحدث تغير بالوراثة من خلالها، وأن الإنسان نشأ وتطوَّر من القردة العليا، ولاسيما الشمبانزي والغوريلا، بينما انفرد بعض الباحثين بالاعتقاد أن مذهب دارون يقول بنشوء الإنسان والقردة من سلالة واحدة منقرضة لم تُكتشَف بعد، وليس بنشوء الإنسان من القردة،

في سنة (١٨٥٩م) نشر داروين كتابه (أصل الأنواع)، والغرض الذي يدور حوله الكتاب هو افتراض تطور الحياة في الكائنات العضوية من السهولة وعدم التعقيد إلى الدقة والتعقيد، وتدرجها من الأحط إلى الأرقى، وأن الفروق الخلقية داخل النوع

الواحد تنتج أنواعًا جديدة مع مرور الأحقاب الطويلة، ولذلك يفترض داروين أن أصل الكائنات العضوية ذات ملايين الخلايا هو كائن حقير ذو خلية واحدة، وحسب قانون الانتقاء الطبيعي وبقاء الأنسب نمت الأنواع التي استطاعت التكيف مع البيئة والنجاة من الكوارث الطبيعية، وتدرجت في سلم الرقي في حين هلكت الأنواع التي لم تنجح في ذلك، والعلة في ذلك ـ حسب دارون ـ إن الطبيعة (أي الله لدى الموحدين) وهبت بعض الكائنات عوامل البقاء ومؤهلات حفظ النوع بإضافة أعضاء أو صفات جديدة تستطيع بواسطتها أن تتواءم مع الظروف الطارئة والقاسية، وقد أدَّى ذلك إلى تحسن نوعي مستمر نتج عنه الإنسان، ثم من خلال العملية التي اسماها دارون (التطور) سارت الحياة في سلسلة طويلة من الرقي التدريجي بدأت بالكائن الوحيد الخلية وانتهت بالإنسان، يقول دارون شارحا نظريته: إن الطبيعة تخلق كل شيء ولا حد لقدرتها على الخلق» وقال أيضا : «إن الطبيعة تخبط خبط عشواء».

إن نظرية النشوء والارتقاء في جوهرها ليست سوى فرضية علمية على أكثر تقدير، قال عنها احد العلماء : (إن الأفكار الداروينية مجرد خرافة علمية وأنها سوف تنسى بسرعة) فحين يكون الإنسان حيوانًا أو امتدادًا لسلسلة التطور الحيواني فأين مكان العقيدة في تركيبه، وأين مكان الأخلاق، وأين مكان التقدم الفكري والروحي والأخلاقي والاجتماعي في كيانه ؟ وحين يكون حيوانًا، أو امتدادًا لسلسلة التطور الحيواني، فما مقياس الخطأ والصواب في أعماله؟ وكيف يقال عن عمل من أعماله إنه حسن أو قبيح، جائز أو غير جائز؟ بعبارة أخرى: كيف يمكن إعطاء قيمة أخلاقية لأعماله؟ وحين يكون حيوانًا أو امتدادا لسلسلة التطور الحيواني، فما معنى الضوابط المفروضة على سلوكه؟ وما معنى وجود الضوابط أصلا ؟

الإنسان من وجهة نظر الأديان السماوية الثلاثة

تنظر الأديان السماوية للإنسان نظرة متقاربة نوعا ما ومتصلة اتصالا وثيقا بالقيم الإنسانية المشتركة والفطرة والطبيعة الذاتية للإنسان، وتحث على التمسك بها بشكل عام، ولكن من ناحية أخرى ظهرت نظريات دينية نسبت لمعتنقي بعض الأديان السماوية والأرضية ونسبها الباحثون لذات الأديان، إلا انه لا يمكن اعتبارها كذلك بشكل مطلق بل يمكن القول أن بعض النظريات العقائدية المتعلقة بالإنسان في المسيحية أو الإسلام أو اليهودية أو غيرها من الأديان ليست نظريات يتحتم نسبها لهذا الدين أو ذاك، وإنما هي نظريات تنسب لمطلقيها في المقام الأول ولا يمكن الجزم بأنها النظرة الحقيقية التي تتسم بها القواعد الفلسفية والروحية والشرعية لهذا الدين أو ذاك، لا سيما الأديان السماوية الثلاثة، فالإنسان في البهائية مثلا هو على غرار المفهوم الدارج في الثقافة الدينية الدارجة التي لا يشد عنها أي دين سماوي أو شبه سماوي أو حتى ارضي، جاء في إحدى النصوص البهائية :

طبيعة الإنسان

يَا ابْنَ الرُّوحِ

(خَلَقْتُكَ عَاً، جَعَلْتَ نَفْسَكَ دانِيَةً؛ فَاصْعَدْ إِلى ما خُلِقْتَ لَهُ).

جاء في تفسيرها : «من المعلوم أن عزّة الإنسان وعلوّه ليستا مجرّد اللّذائذ

الجسمانيّة والنّعم الدّنيويّة، بل إنّ هذه السّعادة لجسمانيّة فرع، وأمّا أصل رفعة الإنسان فهي الخصال والفضائل الّتي هي زينة الحقيقة الإنسانيّة، وهي سنوحات رحمانيّة وفيوضات سماويّة وإحساسات وجدانيّة ومحبّة إلهيّة ومعرفة ربّانيّة ومعارف عموميّة وإدراكات عقليّة واكتشافات فنّيّة، عدل وإنصاف، صدق وألطاف، وشهامة ذاتيّة، ومروءة فطريّة، وصيانة الحقوق، والمحافظة على العهد والميثاق، والصّدق في جميع الأمور، وتقديس الحقيقة في جميع الشّؤون، وتضحية الرّوح لخير العموم، والمحبّة والرّأفة لجميع الطّوائف الإنسانيّة، واتّباع التّعم الإلهيّة، وخدمة الملكوت الرّحمانيّ، وهداية الخلق وتربية الأمم والملل. هذه هي سعادة العالم الإنسانيّ.

جاء عن بوليس الرسول: «لا يوناني ولا يهودي، لا ختان ولا قلف، ولا بربري ولا اسكيني، لا عبد ولا حر، بل المسيح هو كل شي، وفي الجميع».

ويقصد بها كما جاء في شرحها انه في زمن بوليس الرسول[1] كانت اليهودية هي الدين السائد، وكان الإنسان اليهودي هو الإنسان الروحاني الذي ينشد رضا الرب في كافة شئون حياته، وكانت أثينا عاصمة الحضارة اليونانية تمثل الحضارة القائمة على العلم والاستقراء والتجربة، وقيمة الإنسان ليست في دينه إن لم يكن هو مؤهلا لحمله وتطبيقه وذلك بالصلاح والتقوى، والعلم ليس له قيمة أيضا لان الإنسان إذا كان شريرا فانه سوف يسخره لخدمة أغراضه الشيطانية... «لا ختان ولا قلف» حيث كان اليهود المعتنقين للمسيحية قسمين، محافظين يسعون إلى الحفاظ على تقاليدهم في ختان أطفالهم، وإصلاحيين متحررين من بعض التعاليم والوصايا، وبوليس الرسول في قوله هذا لا يرى الإنسان في محافظته ولا في تحرره «ولا بربري ولا اسكيني» أي لا أصله الشريف ولا في أصله الوضيع، أو مدنيا أو بربريا، فلا المدينة تكفي لصنع إنسان دو قيمة ولا البدوية تصفي نفسه وتهذبها، وتحصر هذه العبارة قيمة الإنسان إذن في الانتماء للمسيح، فبمقدار ما يحمله الإنسان من صورة للمسيح في شخصيته كانت

(١) حد قادة المسيحية الأوائل، ويعتبر ثاني شخصية مسيحية بعد السيد المسيح عليه السلام.

قيمته أكثر، فالإنسان المثالي ليس الإنسان المتعلم أو المتدين، بل إن التدين والتعلم ليست سوى آثار للانتماء والربط النسيجي بالسيد المسيح، فإذا لم يجعلنا العلم والتدين كالمسيح فهو علم ودين لا فائدة ترجى منه، فقيمة الإنسان تكمن في مدى تجسيده لتعاليم وسيرة المسيح على الأرض، وكرامته الحقيقة تكمن في أن «يكون المسيح هو كل ما فيه وان يكون المسيح في الكل».

أما اليهودية فتعتقد بان الله خلق الإنسان على صورته، وانه خرج من الجنة بسبب الخطيئة التي زينها في عقله وقلبه الشيطان، وهي تتفق بذلك مع بقية الأديان في نظرتها للإنسان على انه من يمتلك الإرادة في أن يقترب من خالقه أو يبتعد عنه، يقول مارتن بابر المؤلف وعالم الدين اليهودي الأورثودوكسي المعروف أنّ «الإيمان هو اقتناع الإنسان المكافح بأنّه قادر بفضل جهوده المعنوية على تسلّق التلة الحادة التي توصل إلى الله».

من ناحية أخرى انقسمت اليهودية في نظرتها للإنسان غير اليهودي، فاليهودية الإصلاحية تعتقد بان على اليهود أن يقبلوا الآخرين ويتعاملوا معهم بإنسانية وعطف ورحمة وبكل المشاعر والقواسم المشتركة التي تربط بينهم، بيد إنها نظرة غير سائدة على وجه العموم، وظلت عقيدة هامشية طوال تاريخ اليهود، أما النظرة السائدة والتي يؤمن بها غالبية يهود الأرض وعليها قامت مؤسساتهم في كافة أنحاء العالم وفي مقدمتها دولة إسرائيل، فتقوم على كون اليهود هم العنصر الأسمى بين البشر وغيرهم في مرتبة أدنى، وان الإنسان القريب من الله هو الإنسان اليهودي دون منازع، وان اليهود هم شعب الله المختار، وتقر العقيدة الإسلامية لهم بذلك ولكن علماء المسلمين يعتقدون بان أفضلية بني إسرائيل كانت في مدة زمنية معينة وليس ابد الدهر، ويجب التفريق بين بني إسرائيل كقوم أو شعب وبين اليهودية كدين، حيث لم يتبلور الدين اليهودي ويعتنقه بنو إسرائيل إلا لاحقا، وفي القران الكريم إن الله فضل بني إسرائيل ولم يفضل اليهود، ويعتمد اليهود في عقيدة أفضليتهم على العالمين على بعض النصوص

الواردة في التوراة، ويرى مخالفوهم بأنها نصوص محرفة، منها :

«(الرب إلهكم الذي ميزكم عن الشعوب؛ تكونون لي قديسين لأني قدوس، أنا الرب وقد ميزتكم عن الشعوب لتكونوا لي) (إنك يا إسرائيل شعب مقدس للرب إلهك، إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعبا أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض، ليس من كونكم أكثر من سائر الشعوب التصق بكم الرب واختاركم، ولا لأنكم أقل من سائر الشعوب، بل من محبة الرب إياكم وحفظه القسم الذي أقسم لآبائكم). وجاء في التلمود:[1] (الإسرائيلي معتبر عند الله أكثر من الملائكة..). (اليهودي جزء من الله) (الفرق بين درجة الإنسان والحيوان هو بقدر الفرق بين اليهودي وغير اليهودي) (الشعب المختار هم اليهود فقط، أما باقي الشعوب فهم حيوانات) (إياك قد اختار الله الرب لتكون له شعبا أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض)»، وجاء في التلمود: (إن اليهود جزء من الله، كما إن الابن جزء من أبيه).

وعلى ذلك فان اليهود هم الطبقة الممتازة الوحيدة بين البشر، وان أرواحهم أفضل عند الله من بقية الأرواح «لان روح اليهودي جزء من روح الله» وجاء في التوراة أيضا: «حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فان إجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكل الشعوب الموجودة فيها تكون للتسخير وتستعبد لك وان لم تسالمك وعملت معك حربا، فحاصرها؟ وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، فاغتنمها لنفسك... وهكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جدا التي ليست من هؤلاء الأمم هنا، أما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبا، فلا تستبق نسمة ما» وجاء على لسان احد الحاخمات «...خلق الله الأجنبي غير اليهودي على صورة الإنسان ليكون لائقا لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا من اجلهم، حيث لا يتناسب

(١) كتاب مقدس لدى اليهود عبارة عن شروحات علماء الدين هودي للتوراة.

مع وضع الأمير ومركزه أن يخدمه حيوان على صورته الحيوانية ليلا ونهار).

والباحث (آرثر هيرزبيرج) يقرر أنه في سيناء عندما تجلى الله لموسى ولبني إسرائيل تم زواج بين الله وإسرائيل.. وسجل عقد الزواج بينهما، وكانت السموات والأرض شهودا لهذا الزواج، إن اليهودية بطبيعة الحال وعلى كل الأحوال تتشابه مع المسيحية والإسلام في نظرتها للإنسان القريب من الله، وان كانت من وجهة نظرنا متطرفة وموغلة في تقديس الذات، فالمسيحية ترى أن الإنسان المؤمن هو من يكون متدينا مسيحيا، واليهودية ترى أن الإنسان المؤمن هو من يكون يهوديا، ولا يشد المسلمون عن هذه القاعدة، فالإنسان النموذجي هو من يكون مسلما، إلا إن نظرة الإسلام في خطوطها العامة وفي عموما المتفق عليها تنأى بنفسها عن احتقار وازدراء الشعوب الأخرى كما في العقيدة اليهودية الدارجة بين اليهود، فقد ورد ذكر الإنسان في القران الكريم في حوالي ٥٥ آية، ما بين آيات تتحدث عنه وصفا ونقدا وأخبارا وتوجيها وتحذيرا وأمرا ونهيا، كقوله تعالى : ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ (التين/ ١٤) وقوله تعالى : ﴿**عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾ (سورة العلق/ ٥).

«وإما الآيات التي تخاطبه بصفته البشرية فهي كثيرة، كقوله تعالى : ﴿**فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ * أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاء صَبًّا * ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا * فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَبًا وَقَضْبًا * وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا * وَحَدَائِقَ غُلْبًا * وَفَاكِهَةً وَأَبًّا * مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ**﴾ (عبس/ ٢٥ـ٣٢) ومن بين سور القران سورة الإنسان وتتناول مواضيع ذات أبعاد أخلاقية وغيبية من أهمها كيفيه خلق الإنسان وهدايته السبيل وتركه لاختياره ﴿**إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ وما أعده الله للشاكرين يوم القيامة، والحث على بذل المال بالصدقات والزكوات طاعة لله واتقاء له ﴿**إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلَا شُكُورًا**﴾ معظم المفسرين يقولون إن هذه الآية نزلت في آل بيت النبي ﷺ عندما صاموا في بعض الأيام وفي وقت الإفطار جاءهم الفقراء طالبين المعونة، فتصدقوا عليهم بإفطارهم، وخاطبت الآيات الأخيرة من السورة النبي الكريم محمد ﷺ وحثته على الصبر وتحمل

الأذى في سبيل أداء رسالته ﴿**فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا**﴾.

إن الإنسان في الإسلام لا تختلف النظرة له كما في الديانتين السابقتين (اليهودية والمسيحية)، فالإسلام يرى قيمة الإنسان الحقيقية في تدينه ومن البديهي القول إن هذا التدين تنحصر صحته ومرضاته لله من خلال اعتناق الإسلام، على الأقل هذا ما يجمع عليه رجال الدين والفقهاء بشكل عام، قال تعالى : ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (آل عمران/ ٨٥) وقوله تعالى : ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ**﴾ (آل عمران / ١٩).

ويتفق الإسلام مع المسيحية ويختلف عن اليهودية في عدم عدوانيته وازدرائه للشعوب التي لا تعتنق الإسلام : قال تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات/ ١٢) ويتيح لهم حرية العبادة والعقيدة، ويمنحهم الحماية والأمن ما داموا لم يعلنوا حربهم ضد الإسلام والمسلمين.

وفي سيرة النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين الأربعة وأهل بيته وصحابته الكثير من الروايات التي تظهر إحسانهم لليهود والمسيحيين ومعاملتهم بالحسنى، وكذلك في سيرة عدد من الخلفاء الأمويين والعباسيين وقادة بعض الدول والممالك العربية والإسلامية، ويذكر التاريخ مقتل جون المسيحي في حرب كربلاء، حيث ضحى بحياته في سبيل نصرة الإمام الحسين بن علي، وحارب في جيش صلاح الدين الأيوبي عرب مسيحيين أيضا، ويمكن القول إن الإسلام يرى انه للوصول إلى الكمال وتحقيق رضا الله لا بد من اعتناق الإنسان للإسلام، كونه الطريق الوحيد لنيل مرضاة الله والفوز بالجنة، لكن الإسلام في نفس الوقت يمنح عبر خطوطه العامة المخالفين من أتباع الديانات السماوية السابقة عليه (على الأقل) حرية العبادة وحقوقهم الإنسانية في حدودها المتعارف عليها، ويمنع اضطهادهم وانتهاك حقوقهم أو النيل من أعراضهم وممتلكاتهم وأموالهم وأرواحهم، وهو يتفق بذلك على وجه العموم (مع اختلاف في

التفاصيل) مع المسيحية في إطارها العام وفي فكر الكثير من علمائها المعاصرين، ويتفق كذلك مع المذاهب الإصلاحية اليهودية التي تعتنقها القلة من يهود العالم.

****

إن الإنسان بفطرته يشعر بوجود قوة خارقة مسيطرة على هذا العالم، ويلجا في أوقاته العصيبة لا إراديا لهذه القوة، وعندما يخرج الإنسان من مأزق أو ينجو بأعجوبة من موت محقق فانه يشعر بالامتنان لتلك القوة التي أنقدته فانه يتجه لشكرها، وبما إنها قوة غير مرئية، فانه سعى منذ قديم الزمان لإيجاد صلة بينه وبينها، وهذا ما يتجسد في الأديان بعقائدها وعباداتها المختلفة والمتنوعة، وقد عبد الإنسان مثلما أسلفنا كل شي تقريبا، ابتداء بأعضاء جسده وانتهاء بكل ما اكتشفه من موجودات، سواء كانت على الأرض أو في السماء، ومن هذا المنطلق بعث الله سبحانه وتعالى الأنبياء والرسل لتعريف البشر بخالقهم وبما يرضيه من العبادة والاعتقاد والنظم العامة لحياتهم الأرضية، قال تعالى : ﴿**رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾ (النساء / ١٦٤) إذن فمهمة الأنبياء هي التبليغ والتبشير والإرشاد والتوجيه والتأكيد على الإله الواحد والدعوة لعبادته وليس من مهمتهم انقاد الإنسان من خضوعه وعبادته لغير الله، فهذا منوط بالإنسان نفسه، قال تعالى : ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ (آل عمران / ٣١) ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا**﴾ (الشمس / ٦ ـ ١٠) إن الدين يلعب دون شك دورا مهما وحيويا في حياة الإنسان، إذ انه يربطه بالله كقوة عظيمة جبارة لا حدود لها، وبالتالي فان هذا الارتباط يؤدي إلى استقرار روحي ووجداني ونفسي، وتوازن استراتيجي في كينونة الذات الإنسانية، خاصة أثناء الأزمات والصعوبات المصيرية، فالإنسان أثنائها يندفع لا إراديا للبحث عن كل ما يرضي ربه وهو بالتالي يضع حدودا لأعماله التي يعتقد أنها تغضب خالقه، علاوة على تحليه بالحدود الدنيا من الأخلاق الفطرية والسلوك

السوي، وهذا ما ينعكس على صحته النفسية والبدنية وكيانه الإنساني ككل، وقد أكدت بعض الدراسات العلمية أن الإنسان المعتنق لدين ما أكثر تحملا ومقاومة للأمراض، واحتمال شفاءه منها أكثر بكثير من الإنسان الملحد، نقل أن فريقًا من العلماء في الولايات المتحدة قاموا بإجراء أبحاث حول أثر الدعاء في المساعدة على شفاء المرضى، وكانت نتيجة معظمها تشير إلى تأثر المرضى بمعتقداتهم وممارستهم الإيمانية، وأن المرضى المتدينين يعافون أسرع أو يتأقلمون مع المرض بطريقة أفضل من الملحدين، وقد دفعت هذه النتيجة بعض العلماء لمحاولة مساعدة المرضى غير الدينيين عن طريق الدعاء لهم دون علمهم، وقد أثبتت الدراسات الحديثة التي أجريت على مرضى القلب في الولايات المتحدة، أن هذا النوع من العلاج الذي أطلق عليه «الدعاء الشفيع» يؤثر فعلاً في سرعة علاج هؤلاء المرضى، وفي ولاية تكساس الأمريكية قام الدكتور هاريس وفريقه بإجراء اختبار التطورات الصحية لحوالي ١٠٠٠ مريض من حديثي الإصابة بأمراض القلب في المستشفى، وتم إجراء التجربة عن طريق تقسيم المرضى عشوائيًا إلى مجموعتين، وتطوع ٥ من المسيحيين المتدينين وباشروا الدعاء في شفاء المرضى، وقاموا لمدة ٤ أسابيع بالدعاء يوميًا بسرعة الشفاء بدون أي مضاعفات مرضية للمجموعة الأولى، بينما لم يقم أحد بالدعاء للمجموعة الثانية، وللتأكد من سلامة إجراءات التجربة امتنع المتطوعون عن زيارة المستشفى ولم يعرفوا إلا الأسماء الأولى للمرضى، أما المرضى فلم يعرفوا أن أحدًا يقوم بالدعاء لهم، وكانت النتيجة أن حالة مرضى المجموعة الأولى التي تم الدعاء لها أفضل من المجموعة الأخرى بنسبة ١١٪، وبعدها خرج الدكتور ويليام هاريس للصحفيين قائلا ـ : يمكن أن يكون الدعاء مساعدًا فعالاً للعلاج الطبي».

بيد إن الدين من خلال تعاليمه وخطوطه العامة وثوابته لا يمكن أن يكون بديلا أو منبعا لما توصل إليه الإنسان من علوم ومعارف ومهارات، ويكمن دور الدين في ضبطه إيقاع الإنسان وحركته ونشاطه، وذلك بحثه على استخدام طريق

الخير والسعادة، الذي يعرف بالفطرة في اغلب الأحيان، فالعلوم الإنسانية والطبيعية بفروعها المختلفة، جميعا علوم تقوم على التجربة والبرهان والعقل والنواميس والسنن في الإنسان والكون والطبيعة، ووظيفة الدين هنا تكمن في الحد من استخدام العلم والمعرفة في الأعمال الشريرة، إلا انه ليس منبعا لها ولا يمكن أن توجد في تعاليمه وعلومه، فللدين علوم أيضا وهي في الإسلام علوم العقيدة والفقه والأخلاق والتفسير والحديث وما يرتبط بها من علوم اللغة والمنطق والفلسفة والآداب، وجميعها علوم بشرية تكونت عبر تراكمات تاريخية متعاقبة ولا يمكن الجزم بصحتها تماما، وكافة النصوص المقدسة، لا سيما آيات القران الكريم، تحتمل الكثير من التفسير والتأويل، لذلك فان ما يطلق عليه علم نفس إسلامي أو اقتصاد إسلامي أو سياسة إسلامية، أو علم اجتماع إسلامي، وغير ذلك من المصطلحات ليست سوى صناعة بشرية يجب أن تخضع للتجربة والبرهان ولا تحمل وجها من التقديس، وهي مرهونة بالحقبة الحضارية بثقافتها ونظامها الاجتماعي والبيئة التي تبلورت فيها بشكل عام، فهي نسبية في صحتها وخطئها ونتائجها وآثارها، فالدين إذن جزء من حياة الإنسان ولا يمكنه أن يشمل كل معطياتها وتفاصيلها ومتطلباتها.

****

ولكون الدين جزء من الناموس المنظم والمسيطر على الحياة البشرية، فانه ينطبق عليه ما ينطبق على غيره من الأنظمة والعلوم والمسارات والأجزاء المادية والمعنوية في حياة الإنسان، والتي تشكل بمجموعها البيئة الإنسانية، فقد ظهرت حركات التجديد الديني الذي أصبح يشكل ظاهرة شبه طبيعية في كافة الأديان والمذاهب، والتي تعتبر دليل واضحا وصريحا على كون الدين في مفاهيمه ومسيرته والكثير من منظومته القانونية الفردية والجماعية وما يحتويه من عقائد ومفاهيم ليس سوى اجتهاد بشري في أعمه الأغلب، فالدين الذي انزله الله لا يمكن له أن يتغير أو يتبدل أو أن يترك هذا التبدل للإنسان، فالحكم الإلهي واحد، ولا يمكن له أن يتعدد أو يتجزأ أو

يتغير إلا بأمر الهي أيضا، واختلاف الآراء وتضاربها يعني أن هناك ثمة رأي واحد فقط هو الصحيح بل وقد تكون كافة هذه الآراء المطروحة خاطئة ولا تمثل حكم الله سبحانه وتعالى، وقد أوضحت آيات القران الكريم هذه الحقيقة التي تعتبر سنة من سنن الله في الإنسان والكون، قال تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُواْ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ (يونس/ ١٨) وأحال الله عز وجل الفصل في الخلاف بينَ أتباع الأديان والمذاهب وبيان صحة وخطا آراء كل منها إلى يوم القيامة، قال تعالى : ﴿**وَقَالَتِ اليهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ اليهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ (البقرة/ ١١٣).

إن الاختلاف والخلاف بين البشر وتحديدا أتباع الأديان السماوية أبديا سرمديا ولن يتمكنوا أبدا من إيجاد ذلك النهج الذي يوضح لهم الحكم القطعي واليقيني، وسيظل الاختلاف والتنافس والتنازع والتصارع قدر بني آدم في حياتهم على الأرض.

لقد ظهر التجديد بسبب شيوع ظاهرتي التطرف والجمود الديني، اللتين أصبحتا عائقا أمام تطور المجتمعات ونهضة الشعوب، حيث استخدم الدين من اجل تحقيق أغراض فئات وشرائح معينة من المجتمع وأداة لتبرير وتسويغ الواقع القائم الذي يغلب عليه شيوع الاضطهاد والقمع وضعف مخرجات العدالة وانتشار الاستبداد والطغيان كقيم اجتماعية تمارس على مختلف المستويات، وما عانته الكثير من شرائح وفئات المجتمع من قمع سياسي شمل تكبيل الحريات وتراجع في مسيرة الإنتاج والابتكار والنهضة العلمية والفكرية والثقافية نتيجة فهم خاص للدين بنيت عليه أنظمة وأعراف وقيم وتعاليم وقوانين دينية، أو ارتبطت بالدين ارتباطا مباشرا، فظهر على مستوى المسيحية مارتن لوثر في مواجهة بابا روما الذي كان في أشد الحاجة إلى المال ولم يجد سبيلاً للحصول عليه إلا عن طريق إصدار وبيع صكوك الغفران، وكان يطلب من الناس شراؤها ليغفر الله ذنوب أقربائهم أو من يشاءون ممن يعذبون

في عالم البرزخ بسبب ما اقترفوه من ذنوب، وذلك في سنة ١٥١٦م، فراح يروّج لها بطرق ظاهرة أثارت ثائرة مارتن لوثر، فرد عليه بإصدار بيان يحتوي على ٩٥ قضية ضد صكوك الغفران. ولصق البيان على باب إحدى الكنائس، وكانت نتيجة النهج الإصلاحي التجديدي للوثر إنشاء الكنيسة البروتستانتية وولادة المذهب البروتستانتي، الذي يقوم على إلغاء غفران القسيس للذنوب وحرق صكوك الغفران وبالتالي إلغاء تكسب الكنيسة من المجتمع، والمطالبة بزواج الكهنة والقسس حتى تتوقف الدعارة في الاديره والكنائس وقام هو بشخصه بالزواج من إحدى الراهبات، وكذلك إلغاء القداس الإلهي وغفران القسيس لذنوب الميت، واعتبار إن الله وحده هو من يغفر ذنوب عباده بدون واسطة بشرية، وإلغاء تحويل القسيس للخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه باعتبارها عملية غير عقلانية، فكان الإصلاح الديني الذي قام به لوثر احد أركان النهضة الحضارية في أوربا، ومن المصلحين أيضا المصلح الديني جان ويكلف (١٣٢٠ـ١٣٨٤)، الذي انتقد الكنيسة المسيحية في مبالغتها جمع اكتناز الأموال ودعا إلى الاستحواذ على ممتلكات الكنيسة واستثمارها في إلا صلاح الاقتصادي والاجتماعي، وطالب بوضع حدود لسلطة الكنيسة بعد أن تبين له بأن سلوك رجل الدين في كثير من الأحيان بعيدا عن التعاليم المسيحية.

ومنهم أيضا المصلح الديني جون هس (١٣٧٠ـ ١٤١٥) الذي قام بانتقاد الكنيسة بشراسة ودعا إلى عدم تقديس البابوية لأن أفكارها وسلوكها بعيدين عن الديانة المسيحية، واتهم تصرفات الباباوات بأنها فاسدة وتتنافى مع القيم التي يدعو إليها الإنجيل، وقد حكمت عليه الكنيسة بالإعدام ونفذ الحكم سنة ١٤١٥ م بتهمة الهرطقة، أي الردة، ومنهم المصلح الديني إيرازم، الذي انتقد الرهبان المسيحيين وقال عنهم بأنهم قوم ظلام وقساة، استسلموا للخرافات واسلموا الناس لها، ودعا الناس للعودة إلى الإنجيل وقيمه الحقيقية، وإزاحة السلطة الكاثوليكية التي تتنافى مع الديانة المسيحية.

وظهر في اليهودية مصلحين أيضا، يقول الباحث د. لطف الله حيدر: «شهد

القرن الثامن عشر اتجاهين دينيين رئيسيين، متميزين ومتنافسين، في حياة اليهود الاجتماعية والفكرية، وقد ارتبط الاتجاه الأول ارتباطاً عضوياً باسم مؤسسة مندلسون (١٧٢٩ـ١٧٨٦) الذي دعا إلى التخلي عن العقائد اليهودية والطقوس الدينية القديمة، وقاد أنصار هذا الاتجاه حملة في سبيل التنوير، بينما كان الاتجاه الثاني يجسد النزعة نحو التمسك الصارم بحرفية التعاليم اليهودية التوراتية القديمة وشعائرها الجامدة والحفاظ على انعزالية اليهود ضمن (الجيتو) بانتظار المسيح المنقذ الذي سيقود اليهود إلى ارض الميعاد في فلسطين، وقد سمي الاتجاه الأول (التيار الغربي) نظراً لانتشاره الواسع بين يهود غرب أوروبا، وأطلق على الاتجاه الثاني اسم (التيار الشرقي) (نسبة إلى شطر أوروبا الشرقي)».

ومن ابرز الشخصيات الإصلاحية اليهودية موسى مندلسون، الذي ولد في ألمانيا في سنة ١٧٢٩م، وتوفي في عام ١٧٨٦م، وكان قد أشاع العلوم العصرية بين اليهود، حيث جمع بين علوم الدين اليهودي وفلسفته ومعارف القرن الثامن عشر، وكان شعاره : (الاستجابة للعادات وأعراف المجتمع العصرية، مع المحافظة والإخلاص لدين الآباء) وقد حاول إعادة تأويل النصوص الدينية في ضوء معطيات الفكر الحديث وكانت ثمرة جهوده افتتاح أول مدرسة يهودية حديثة في برلين عام ١٧٧٨، وكانت أول مدرسة يهودية جمعت في برامجها التعليمية بين العلوم الدينية والعلوم العصرية، وكان من أهم أفكاره التي حاول تطبيقها ما يلي :

١ـ إن اليهود يجب أن يندمجوا في إنسانية العصر، وأن يخرجوا من قوقعة العنصرية التي حبسوا أنفسهم فيها طيلة قرون طويلة.

٢ـ إن اليهودية دين فقط، وليست جنسية، وأنه من الخطأ أن أقول «يهودي إنجليزي» أو «يهودي روسي».. الخ، والأصح أن يقال إنجليزي متدين يهودي، وروسي متدين بها، وهكذا.

٣ـ أن المساواة في الحقوق المدنية بين اليهود وغيرهم غير ممكنة إلا إذا اعتبر

اليهود أنفسهم مواطنين في البلاد التي يعيشون فيها، لا يتميزون بلباس أو أكل أو لغة.

٤ـ لا يمكن ذلك إلا إذا تحدث اليهود بلغات أوطانهم، وتعلموا في مدارسها، وحاربوا في جيوشها، ولبسوا من الملابس ما يشبه بقية المواطنين، وخرجوا من دائرتهم المعزولة وأقاموا مع غيرهم من الناس.

وفي العالم الإسلامي والعربي برزت عشرات التيارات الإصلاحية على مدى أكثر من ألف عام، لعل من أهمها جماعة إخوان الصفا، الذين طرحوا رسائل فلسفية بلغت أكثر ٥٠ رسالة ذات مضامين فلسفية وروحية وطبية وعلمية ورياضية ودينية عالية المعاني والآفاق، وكان هدفهم الرئيسي التقريب بين الدين والفلسفة، في عصر ساد فيه الاعتقاد أن الدين والفلسفة لا يتفقان (من تمنطق فقد تزندق)، وقد عرفوا الفيلسوف على أنه الحكيم، وأن الفلسفة هي التشبُّه بالإله على قدر الطاقة البشرية.

وظهرت في الاربعمئة عام الأخيرة عدد من حركات الإصلاح الديني كحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد المعروفة باسم الحركة الوهابية، ومذهبه هو المذهب الرسمي في المملكة العربية السعودية، واقتصر نشاطه على تنقية العقيدة الإسلامية من معتقدات الفرق والمذاهب الفقهية والكلامية والصوفية، وظهرت في السودان الحركة المهدية المنسوبة إلى الشيخ محمد احمد المهدي، وقد انتشرت حركته في السودان بسرعة بسبب ما كان يعانيه المجتمع السوداني من جمود الواقع الديني وتخلفه، حيث كانت الحياة الدينية مقتصرة على حفظ القران والحديث، وسيادة الأعراف والعادات المحلية على نطاق واسع بحيث تسببت بتعطيل وظائف الفقه والقانون، بل إن الكثير من القبائل لم تكن تعرف حتى أحكام الإسلام البديهية، وكان الدين عندها مجرد طقوس واحتفالات في المواسم والأعياد، كما شاع في السودان السحر والشعوذة، وقد أدت ثورة المهدي إلى استقلال السودان عام ١٨٨٤م وتأسيس دولة دينية بزعامته، وقد حقق بعض أهدافه في تنقية التصوف الذي كان سائدا كمذهب

وطريقة من الخرافة والشعوذة.

وفي إيران ظهر الإمام الخميني عام ١٩٧٩م وأسس دولة دينية تحت نظام حكم ثيوقراطي جديد سماه «ولاية الفقيه» وكان له اثر كبير في بروز الطائفة الشيعة كقوة سياسية ودينية كبيرة في العالمين العربي والإسلامي.

وتسجل صفحات التاريخ الإسلامي والعربي عشرات الأسماء من الفقهاء والمفكرين المسلمين من الشيعة والسنة الذين دعوا إلى الإصلاح الديني لتمكين الدين من ممارسة دوره في حياة المسلمين بفاعلية وتأثير كالشيخ جمال الدين الأفغاني، الذي دعا إلى وضع دستور مركزي لأنظمة الحكم في العالمين العربي والإسلامي كتمهيد لإصلاح النظام السياسي جذريا، لينعكس ذلك على كافة مسارات النهضة والتقدم في الأمة، والشيخ محمد عبده الذي دعا إلى إحداث تغيير واسع في منظومة التعليم، لا سيما التعليم الديني، والشيخ عبد الأعلى المودودي الذي وضع مشروع سياسيا مبنيا على القواعد الفقهية والكلامية لفقهاء السلف، واعتبر الإسلام مرجعية للدين والدنيا، وأسس بناء على ذلك قوانين ونظم مستندة على فتاواه وفتاوى وآراء علماء السلف في مختلف جوانب الأعمار والنشاط التي تتحرك في رحابها الأمة، والدكتور علي شريعتي الذي دعا إلى تنقية الإسلام الشيعي في العقيدة والثقافة مما شابه من أعراف ومعتقدات وقوالب فلكورية ومعتقدات دخيلة على التشيع، ظهرت نتيجة للعوامل السياسية والصراعات المذهبية والفتن الطائفية، كما دعا إلى تأسيس جديد لدور رجال الدين وحارب وصايتهم على الدين والإنسان، ومحمد رضا وحسن البنا وسيد قطب وعشرات المفكرين والعلماء والباحثين من مختلف المشارب والاتجاهات الدينية.

وبطبيعة الحال يصنف الإصلاح الديني في الإسلام إلى قسمين، الأول إحياء ديني وهو ما تمثل في الشيخ محمد عبد الوهاب والشيخ محمد بن علي السنوسي ومحمد المهدي ومحمد رشيد رضا والإمام الخميني وعشرات غيرهم، والثاني «المجددين

الدينيين» أمثال الدكتور علي شريعتي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، الذين سعوا إلى إحداث تغيير حقيقي في الدين، مفهوما وعقيدة وفقها وفلسفة وثقافة وفكرا، وتنقية الثقافة الدينية من القيم السلفية الجامدة، وتحريره من سيطرة رجال الدين التقليديين، وجعله متوافقا مع الثقافة الإنسانية المعاصرة والتقدم التقني والحضاري السائد في العالم.

****

إن تعدد التخصصات وتطورها وظهور عشرات العلوم الحديثة، وتشابك وتعقد متطلبات التنمية الإنسانية والحضارية والمدنية، وتعدد الأنماط الاجتماعية والأيدلوجية، ودخول مئات المخترعات والمكتشفات وآلاف الأفكار المكونة للثقافات المتعددة والمتنوعة، يستحيل على الدين إحاطتها وبلورتها، خاصة وان العلوم الدينية ليست سوى جزء من العلوم الإنسانية النظرية، المتسمة بالطابع ألشكي والنقدي، بحيث لا يمكن الجزم بصحتها واعتبارها حقائق دامغة لا تقبل الجرح، وفي اغلب الأحيان يقتصر تأثيرها ومدارات تطبيقاتها ونتائجها على الأفراد، وان تجاوزت الفرد إلى المجتمع فان ذلك يحدث عادة في إطار اجتماعي محدود لا يمكن أن يصل إلى درجة تكوين ظاهرة حضارية يعتد بها ويمكن أن تكون ركيزة لبناء حضارة واعدة، بل إن ذلك خلافا لدوره المفترض الذي يتركز على الجوانب الروحية والأخلاقية والتشريعية المتصلة بالضمير الفردي والجماعي، والتي لها دور هام ومؤثر لا يمكن نكرانه على حياة الفرد والمجتمع، وتظهر النصوص المقدسة وشبه المقدس عند مختلف الأديان، وحركات التجديد والإصلاح والإحياء بوضوح استحالة قدرة الدين بمفرده لإصلاح حياة الإنسان وتحوله إلى الركيزة الوحيدة للأعمار البشري كما يطالب بذلك العديد من المفكرين الدينيين من مختلف الأديان، بل إن الحقيقة الواضحة بجلاء في هذا العصر إن كافة الدول والأمم التي قطعت أشواطا متفاوتة في التنمية والتقنية والتطور والرقي، لم يكن الدين سوى جزء من مشروعها التنموي، ولم يكن الركيزة

الوحيدة على نحو الإطلاق.

إن أول ما يمكن الالتفات إليه في باب نقد التفكير الديني الإحيائي أو التقليدي الداعي إلى اتخاذ الدين العنصر المركزي المطلق والوحيد في مضمار العمران البشري تكمن في إن حقائقه العقائدية من غير المقدور تجسيدها على ارض الواقع في معظم الأحيان، نعم من الممكن استغلالها لتبرير الواقع، سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، ولكنها في حد ذاتها لا يمكن تجسيدها وتوظيفها في منظومة النهضة بكافة مساراتها، أما استناد بعض الحقائق الدينية على الدليل العقلي، فانه من المتفق عليه أن الدليل العقلي نسبي ومتفاوت ومتعارض، وما يمكن إثباته هنا يمكن بأدلة أخرى تفنيده في مكان آخر، والقواعد التي يستند عليها في مذهب ما قابلة للتغير ومطعونة في مذهب آخر[1] من ناحية أخرى يعتقد بعض الفلاسفة إن الحقائق الدينية في اغلبها وأعمها لا يمكن إخضاعها للدليل العقلي، وإنما يؤمن بها الإنسان قلبا ووجدانا، كالشيخ الرئيس ابن سينا مثلا الذي كان يقول إن المعاد لا يمكن إثباته بالدليل العقلي، والرئيس الثالث للولايات المتحدة توماس جيفرسون[2] كان يقول: «بأن التعاليم الدينية التي وردت على لسان المسيح عيسى بن مريم يستطيع الأطفال أن يفهموها، في حين أن آلاف الكتب التي كتبت حول أفلاطون لم تستطع أن توضح مقاصد هذا الفيلسوف اليوناني، وان الإيمان يحقق غاية الاعتقاد من دون الاستناد إلى أدلة وبراهين» وكان في اعتقاد بعض رجال الدين المسيحيين إن المسيحية «أفضل الأديان»، لأنها لا تثبت الحقائق الدينية بالدليل العقلي، إذ كلما ابتعد الدليل العقلي عن الحقيقة الدينية كلما أصبح الإيمان بها أقوى.

في واقع الأمر إن عدم وجود مصداقية يقينية أو شبه يقينية لشيء ما على ارض

---

(١) ينقل هنا عن الإمام الخميني انه اقر في بعض مؤلفاته بان نظرية الإمامة التي تعتبر عند الشيعة الأصل الثالث من أصول الدين بعد النبوة وان أئمتهم الاثنا عشر هم خلفاء النبي ﷺ الدينيين والسياسيين لا يمكن إثباتها إلا بالدليل العقلي فقط.

(٢) لم يكن جيفرسون رئيسا عاديا للولايات المتحدة وإنما كان أيضا مفكرا سياسيا أمريكيا شهيرا في عصرها الأول وأحد آبائها المؤسسين.

الواقع تجعل من وجوده قابل للطعن والتشكيك والنقد والتجريح وبالتالي يفتقد لالزاميته ووجوبه، ولا يمكن التعويل في تشييد الحضارات والمدنيات على نظريات يؤمن بها قلبا، وترتكز على الجمود والتقليد والمحاباة وتفتقد لقابلية التطور، إذ إن الإيمان بالقلب يقوم على العواطف والميول والأهواء والرغبات والمصالح الفردية والجماعية، بينما النظرية القائمة على العقل والمنطق قابلة بفعل التطور العقلي والثقافي للتغيير والتحديث والتجديد وبالتالي ضمان استمراريتها وفاعليتها، وإذا وصلت النظرية إلى عدم الانسجام مع الواقع يمكن للعقل الذي أوجدها إسقاطها وابتكار نظرية أخرى بديلة.

إن جعل النظرية المجردة من أسسها العقلية المرتبطة بالواقع والمسايرة للسنن مدارا مركزيا سيؤدي إلى خلق نشاط أنساني مشوه قائم على العبثية والفوضى وانعدام الإنتاجية والاتكالية وعدم القدرة على الإبداع والابتكار، نتيجة لحظر النشاط الإنتاجي القائم على التشكيك والنقد وكثرة المحظورات المرتبطة بالنظام المركزي الذي يستند على أسس نظرية متجردة من الواقع بكافة متطلباته ونواميسه.، كما انه يؤدي إلى شيوع الصراعات المدمرة على مستوى الأمم والشعوب وأتباع الديانات والطوائف والمذاهب.

يقول الفيلسوف النمساوي لودفيك فتغنشتاين، الذي يعد من أكبر فلاسفة القرن العشرين، أن الدين لا يمكن أن يستند إلى الدليل والبرهان لأنه «يقول إفعل هذا، فكر هكذا، بالتالي

هو غير قادر على أن يطرح أدلة لهذه الأوامر، وإذا ما سعى إلى ذلك، فإن مقابل أي دليل يطرحه يوجد هناك منطق قوي ضده»، ويؤكد أنه يمكن مثلا إثبات الواقع التاريخي لنابليون من خلال الشواهد والأدلة، لكن لا يمكن إثبات الإدّعاءات التاريخية للأديان من خلال ذلك أيضا، لان المسيحية لا تستند إلى وقائع تاريخية مثل ولادة المسيح وصلبه وبعثه مجددا، كما أن التفاصيل التاريخية للأناجيل قد لا تكون

صحيحة من ناحية الإثبات، لكن وجود تلك التفاصيل غير الصحيحة لا يقلل من الاعتقاد بها شيئا، فالبرهان التاريخي لاصلة له بالاعتقاد، وقبول الناس للرسالة (رسالة المسيح) يتم من خلال الاعتقاد (أي من خلال الإيمان)، ويقول أيضا إن «المسيحية لم تقوم على حقيقةٍ تاريخية، بل هي سلمتنا رواية (تاريخية) تقول: أؤمن الآن. فأنت تواجه رواية هنا، لكن عليك ألاّ تواجه هذه الرواية بنفس الطريقة التي تواجه فيها الروايات التاريخية الأخرى، احجز لهما مكانين مختلفين في حياتك.

أن الآية ٣٦ في سورة الإسراء تقول: ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾، والتي تشير حسب بعض المفسرين إلى النهي عن إتباع شئ ليس لدى الإنسان علم ويقين بصحته، كما يقول صاحب تفسير الميزان، ويؤكد بعض الفقهاء على أن الاعتقاد بأصول الدين لا يحتاج إلى أدلة وبراهين عقلية، بل هو شأن إيماني، بمعنى أن مسؤولية المؤمنين لا تكمن في التأكيد على حاجة الاعتقاد إلى دليل وبرهان، لأن ذلك سيحوّل الإيمان بالمعتقد إلى شأن عقلي وموضوع بشري من صنع الإنسان، في حين إن الإيمان شأن غيبي لا يستمد وجوده من الأرض بل من السماء، وبالتالي لابد من التفريق بين الموضوع البشري الأرضي والموضوع الغيبي السماوي، وهذا ما يدفعنا إلى القول بان النظرية الدينية يجب أن تكون في مدار الفرد نفسه، أي في مساره النظري الروحي النظري الغيبي الخاص كما هو شان النظرية ذاتها، أما تطبيقها القسري وجعلها أساسا للأعمار البشري فلا يجب أن يحدث إلا إذا كانت نتائجها متوافقة مع الواقع وتحمل مخرجات ايجابية يقينية مادية أو معنوية على الأقل، نظرية أو علمية لا تحتمل الالتباس أو الوهم.

عندما يقال إن الله موجود في كافة تفاصيل حياتنا فان هذه العبارة لا تصيب الواقع بمعناها الدقيق والحقيقي، فالله سبحانه وتعلى ذاتا عصية على التفكير البشري، ولكونه من الغيب الذي لا يمكن الوصول إليه أو البحث عن ماهيته ذاتا وعينا، وبالتالي فان هذه العبارة تشير فقط إلى تصور الفرد أو المجتمع عن الله من خلال الدين

وليس الله بماهيته وذاتيته، وإذا ما تم تجاوز إشكالية الذات الإلهية فإننا سنصطدم حينئذ بالتساؤل الذي لا يمكن الإجابة عليه أبدا.. أين هو الله إذن ؟... إذ أن وجود الله من خلال التعاليم والقوانين الدينية التي تتشكل من خلال الخطاب الديني أو الثقافة الدينية السائدة ووفقا للمستوى الثقافي والعلمي في كل عصر لا تحمل دلالة علمية قائمة على التجربة والبرهان والدليل القطعي على وجوده، وإنما تصورا قائما على الإحساس الروحي والحاجات النفسية للإنسان، وهذا في نهاية الأمر لا يدفع برواد العقلانية والعلم إلى إنكار وجود الله، وإنما التأكيد على إن معظم العقائد والبديهيات الدينية لا تحمل مصداقية على ارض الواقع، وان النظم والقيم والمعارف الدينية نسبية ومتغيرة، وهذا ما نتج عنه انقسامها إلى العديد من الفرق والمذاهب المختلفة حول الكثير من العقائد والتعاليم والقوانين الدينية وتأويل وتفسير النصوص المقدسة، لذلك لا يمكن إن تتحول إلى أساس مركزي أوحد لصناعة الحضارة البشرية.

أن التدين التقليدي يفيد الإيمان والاعتقاد والتسليم والطاعة والتقليد والنقل والتقديس، بينما العقل يفيد التفكير والشك والرفض والتنسيب، فالتدين التقليدي ينطلق من فرضيات غير مثبتة وغير قابلة للعرض على محك التجربة ويفترض حقائق ماورائية وعوالم وكائنات غيبية، في حين إن العقل يتحرك في فضاء السؤال ويتحرك في مدار الوقائع والأحكام العملية، ويعتمد على منهج نسبي قابلا للتصويب والاستبدال والتعديل ويثبت الأشياء بالحجة، لذلك لا يمكن أن يتحول الدين إلى حجة مطلقة ومنبع شامل للحضارة الإنسانية.

ومن بين المفكرين الذين انشغلوا بدراسة العقل ودوره في الحياة الإنسانية د.محمد أركون، الذي ميز في إحدى دراساته بين العقل الفلسفي والعقل الديني، ويرى أن العقل الفلسفي يرفض التحرك داخل الأقفاص المغلقة وفي نطاق المعرفة الجاهزة، ويستخرج أفكاره من خلال إخضاعها للنقد والتجريح والبحث والاستقراء والمقارنة وكافة ضروب المعرفة العلمية القائمة على البرهان، ويظل معظم ما توصل وعمل به

في مدار النسبية، التي تحتم إعادة النظر والتأمل والإمعان، أما العقل الديني فهو على النقيض إذ انه يتحرك في إطار المعرفة الجاهزة التي يعتقد بصحتها دون تمحيص، وهو الذي يستخرج أفكاره ومبادئه بالاعتماد على العبارات النصية للكتابات المقدسة (قرآن، إنجيل، توراة).

من هذا المنطلق نعتقد بان العقائد الدينية لا يمكن إن تتعايش مع بعضها، لان الحقيقية لا تتسع إلا لعقيدة واحدة، بينما يمكن أن تتعايش الفرضيات العلمية حتى تثبت أحداها أنها تمثل الحقيقة المطلقة أو شبه المطلقة، لتنسحب النظريات التي تبث بطلانها إلى صفحات التاريخ، القابلة للنبش مرة أخرى، ولتصبح النظرية حقيقة وواقع ملموس، ذا اثر ونتيجة على ارض الواقع، من ناحية أخرى يمكن إيجاد حالة وسطية لانسجام الدين مع الحياة واحتلال موقعه الطبيعي فيها كضابط للنشاط الإنساني عبر التفريق بين الديني والمتدين، فالديني هو المتعصب لديانته والرافض لغيرها وغير المتفهم لوجوده الزمني والتاريخي، وهو الذي يتغلب عليه الفكر العاطفي الانفعالي، والذي يميل إلى الاعتقاد فيما يحب ويرغب دون شك أو حيرة، ويقبل بالمعجزات والخوارق والكرامات المخالفة لمنطق العقل والواقع في اغلب الأحيان دون تدبر أو تأويل، في حين أن المتدين هو المؤمن التقي المنفتح والمسالم المتسامح الذي يعشق حريته وحرية الآخرين ويتصل مباشرة بمبدئه ويخلص له دون رياء أو تظاهر أو نفاق، إن المتدين هو الذي يعيش الدين في أعماقه ووجدانه ولكن لا يحاول فرضه على الآخرين، ويلتزم بالنظام المركزي الذي يعيش في كنفه والذي ضمن له مساحة واسعة ليعيش تدينه، الأمر الذي يجعل الدين عاملا مهما وحيويا لضبط السلوك الفردي والجماعي ويساهم في الأعمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بينما الديني ليس له هم سوى فرض أيديولوجيته على النظام العام (إنسان ومؤسسات)، وهو ما يفضي إلى تدمير الحضارة والتراجع القهقرى لمسيرة النهضة البشرية.

إن التدين التقليدي يميل إلى اليقين والتسليم التلقائي بالنص المقدس والمعارف

المتداولة، نابذاً من قاموسه وأدبياته وأسلوبه وثقافته منهج الشك بجميع مستوياته وتدرجاته وطرائقه، لذلك فان الكثير من المعارف الدينية لدى المسلمين لم تتغير منذ مئات السنوات، فمبدأ الشورى على سبيل المثال لم يتطور كمؤسسة سياسية إسلامية منذ نشأتها في القرن السادس الميلادي، وفي نفس الوقت لم يتخلى عنه العقل الديني التقليدي وظل ينادي به رغم كونه متخلفا أمام مخرجات التطور الإنساني المعاصر وانجازاته الواسعة، وفي مقدمتها « الديمقراطية « التي حاول الكثيرون مقارنة مؤسسة الشورى بها دون جدوى، حيث ظلت الشورى ممارسة نظرية لم تحقق انجازا تاريخيا يعتد به في العالم العربي والإسلامي، وظلت محصورة في نطاقات زمنية وثقافية عتيقة ومتقادمة، ومرتبطة بنظام سياسي شمولي وتقليدي من العصور الوسطى، بينما حققت الديمقراطية انجازات هائلة في مدة زمنية قصيرة وأصبحت نظاما سياسيا وثقافيا ودستوريا، يمثل أهم انجازات العقل الفلسفي القائم على التجربة والتطبيق.

وكذا الأمر ينطلق على الكثير من المعتقدات والعقائد والمفاهيم التي لم تتغير ولم يطرأ عليها التغيير واعتبرت من اليقينيات رغم الاختلاف فيها بين أتباع الدين الواحد فضلا عن المذهب الواحد في كافة الأديان السماوية دون استثناء، وذلك بسبب كون التفكير الديني التقليدي غير قادر على تجاوز النص ومناهج تفسيره وحركته وتطبيقه، فأصبح منشغلا بتفسيره وتأويله لتعويض عدم قدرته على ممارسة منهج الشك فيه، فضلا عن عدم انفتاحه على الثقافات الأخرى والنظر لها من زاوية تحتمل الإثبات والصحة، فتحول التفكير الديني التقليدي على مر الزمن إلى تفكير تراكمي ينتج ذاته ويدور حول نفسه بعيدا عن منهج الشك والتساؤلات التي لا تعرف المحرمات والحدود، وفي ذلك يقول العالم الفلكي كارل ساغان : «لا يمكنكَ إقناع المؤمنون بأي شيء، لأن عقائدهم لم تبنَ على دليل، إنه مبني على رغبةٍ عميقة لديهم للإيمان».

إن التفكير البشري المعاصر الذي قاد المجتمع الإنساني إلى هذا المستوى من التقدم، هو في الغالب تفكير منعتق ومتحرر من سلطة اليقين، حيث تحكمه النظرة

النسبية والتحليل النقدي للأشياء، ونادرا ما يحكم عليها بصفة الإطلاق والقطع، ومنهجه العلمي يقوم على التفكير والشك والتساؤل في نطاق غير محدود، بينما التفكير الديني التقليدي ينتهج منهج اليقين في تعامله مع الأشياء، وبالتالي لا يجد حاجة إلى التساؤل والشك والبحث والتنقيب، وهذا ما أدى إلى الجمود والخمود والتقوقع والتقادم، وفي النهاية التأخر والتخلف، وهذا ما كانت عليه أوربا في العصور الوسطى وما هو عليه المسلمون في هذا العصر.

وقد حاول بعض العلماء المسلمين كابن رشد وابن سينا وجماعة إخوان الصفا، التوفيق بين الدين والفلسفة، بعدما عانوا من انحصار المعرفة في حدود النص الديني، عندما كان التفكير السائد في عصورهم يتصور أن النصوص الدينية هي أساس كل معرفة ورأس كل حكمة، الأمر الذي أدى إلى الانسداد المعرفي وعدم قدرة منهج التفكير السائد أن يهضم المعرفيات الفلسفية والإنسانية إذا لم تكن متوافقة مع النص الديني، حيث حاول العقل الديني بقدر ما يستطيع أن يجد لها تفسيراً دينياً أو يسبغ عليها اللون النصّي للدين، إلا إن هذه المحاولات لم تفلح، وكذلك جرت محاولات في الأديان الأخرى، إلا انه لم يكتب لها النجاح أيضا، (عدا بعض النجاح المحدود في المسيحية) وظل التفكير الديني كما هو تقريبا، مع اختلاف وتعدد وتنوع في داخله على غرار مختلف التنظيمات البشرية.

إن المجتمعات المتقدمة اليوم تمكنت من تجاوز الدين عبر تحويله إلى شان خاص يتحرك في ضمير الفرد وسلوكه، وشانا عاما من خلال الوجدان الجمعي وقواسمه المشتركة التي تعتمد على الانتماء الديني الاختياري، وجعل الأنظمة المركزية قائمة على التجربة والبرهان، واجتهادات العقلاء والحكماء، وبالتالي فإنها قابلة للتطور والتحديث عبر منهج النقد والجرح والتعديل والإلغاء، وبهذا تقدمت ونمت وتطورت وازدهرت تلك الشعوب والمجتمعات، وأصبحت في مقدمة الأمم الناهضة.

الفصل الثاني

القيم الإنسانية..

في الدين والايدولوجيا والتاريخ

مسيرة انتزاع الإنسان لحقوقه وتنظيمها في قوالب واضحة المعالم، وتقنين وتحديد السلطة التي تمثلها الدولة والمعبد والأسرة ونظام المجتمع طويلة جدا، حيث استغرقت آلاف السنوات، وقد ابتدأت مع الحقب الأولى لوجود الجنس البشري على الأرض، وساعد الله سبحانه وتعالى الإنسان في نضاله المحموم ببعثه الأنبياء هداة ومرشدين ومعلمين، وتركزت جهودهم بعد إرشاد الإنسان إلى عبادة خالقه في إيجاد أفضل الطرق التي من خلالها ينظم المجتمع البشري نفسه ويكبح جماح نزعاته وطموحاته.

إن منظومة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مكنت البشر من استخدام وتطوير خصالهم الآدمية وقدراتهم العقلية ومواهبهم الخاصة ومهاراتهم الإنتاجية في سبيل تحقيق طموحاتهم وآمالهم التي تدور وتتحرك في مدار الممكن، لذلك كانت الفلسفة وعلوم الحكمة تهدف إلى إيجاد أفضل السبل للإنسان ليستفيد أكثر من قدراته وعشقه للجمال والخير والكمال المتأصلة في ذاته، وتهذيب غرائزه ونزواته، حتى يتمكن

من تسخيرها في أعمار الأرض وبناء صرح إنساني قوي ومسيطر.

وقد كان تنظيم المجتمع ومنح أفراده وطبقاته حقوقهم الأساسية والمكتسبة ـ أي التي تأتي بناء على متطلبات الواقع ـ وكبح جماح سلطاته المختلفة، وتوظيف الموارد في إطار القيم وما يتوافق مع مواصفات الكائن البشري هو الشغل الشاغل للفلاسفة والحكماء والأنبياء والرسل، بل إن مهمتهم كانت محصورة في هذا الجانب في الدرجة الأولى، حيث لم يظهر الدين إلا نتيجة لفساد السلطات، ونتيجة لاستغلالها في غير وظائفها، وتسخيرها من اجل منفعة طبقات معينة دون أخرى، بينما تعاني الطبقات والشرائح والفئات الضعيفة من الفقر والحرمان والاضطهاد، وقد نشأت نتيجة للاستغلال السلبي للسلطة أنظمة حقوقية وقانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية خاضعة للطبقات الحاكمة، وتقوم على القهر والطغيان والاستبداد وكافة القيم والنظم المناهضة للطبيعة البشرية، فانتشر الفساد وعم الخراب، وبسبب ذلك ظهرت الأديان والرسالات والدعوات، من ناحية أخرى عندما كان الدين يحكم بصفة قطعية وشمولية ـ كما كانت الكنيسة في أوربا ـ أصبح الدين مسخرا لحفظ مكتسبات الطبقات الحاكمة، بينما من المفترض أن يصبح الدين مسخرا لكافة طبقات المجتمع، الأمر الذي أذى إلى تشويهه وانحرافه واستخدامه كوسيلة لتبرير النظام الحاكم، عوضا من كونه احد ضوابط النهضة وأنظمتها المركزية، مما حتم ظهور المصلحين كالأنبياء والفلاسفة والقادة السياسيين، الذين سعوا إلى الإصلاح والتنوير ومحاربة السلطات السياسية والدينية الحاكمة، والأمثلة كثيرة جدا تبدأ من الخلق الأول مرورا بإبراهيم عليه السلام ونمرود إلى موسى عليه السلام وفرعون ثم نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجالات قريش، ثم المصلحين من الفلاسفة والعباقرة، فجميعهم ساهموا في إثراء حركة الحقوق الإنسانية، التي وصلت بتضحيات الأنبياء السماويين والأرضيين والرسل والفلاسفة والثائرين والمصلحين إلى ما هي عليه اليوم في عصرنا الراهن من رقي وازدهار، بل يمكننا القول انه حتى الذين وصلوا للسلطة والحكم وقيادة المجتمع عزفوا عادة

على نغمة الإصلاح وإعادة الحقوق الإنسانية للطبقات المسحوقة وإشاعة العدالة والأمن، وكثير من الثورات في العالم قامت على شعارات متقاربة، إن لم تكن واحدة، ألا وهي الإصلاح بما يتضمنه من العدالة والحقوق وضمان استغلال الموارد لصالح كافة طبقات المجتمع، فالثورة عبارة عن تغيير عميق وشامل في مؤسسات الأنظمة المركزية الحاكمة في البيئة الإنسانية إذ تقوم على معارضة المؤسسات الحاكمة في مختلف المسارات، كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والحقوق، فالاشتراكية والرأسمالية على سبيل المثال كلاهما يدعوان إلى الاستفادة من الثروات وتسخيرها لصالح المجتمع، وتهدفان إلى إزالة الفقر وشيوع الرخاء والعدالة، وجعل السلطة محددة بنطاق محكم وتحويلها لأداة للخير والمنفعة، ولكلا الأيديولوجيتين مفاهيم متباينة وفلسفة وضعية تتصل بالبيئة والحقبة الفكرية والسياسية والتاريخية التي تبلورت عبرها، لذلك فان الاختلاف واسع في المفاهيم والفلسفات والأدوات مع اتفاق على القيم والأهداف والطموحات الرئيسية، فمن خلال جعل الاقتصاد مفتوح وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نطاق محدود سيتمكن أبناء المجتمع من تكوين ثرواتهم الخاصة، ومن خلال قوانين العمل سيحصل العمال على حقوقهم بحيث لا يتحولون إلى سخرة لأصحاب رؤوس الأموال والملاك والإقطاعيين، في المقابل فان سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وشيوع الملكية العامة تضمن من وجهة نظر المذهب الاقتصادي الاشتراكي العدالة بين الطبقات وتقضي على البرجوازية وسيطرة الإقطاع على الثروة، وبالتالي فان كلا النظامين يسعيان في نهاية الأمر إلى العدالة والمساواة وسيادة قيم وحقوق الإنسان بشكل عام.

ومن الثورات العديدة التي سعت إلى تجسيد القيم الإنسانية أو على الأقل رفعت شعاراتها ـ ثورة أسبارتاكوس ـ التي يعتبرها المؤرخون أول ثورة في التاريخ البشري، جرت وقائعها في حقبة ما قبل الميلاد في العراق، وكان من مبادئها توزيع الثروة بشكل عادل ومضمون، وإلغاء القوانين القديمة واستبدالها بقوانين جديدة

حتى يتمكن الشعب من الحصول على حقوقه الإنسانية والمدنية.

بدأت الثورة بـ ٧٠ رجلا بقيادة اسبارتاكوس، الذي اسر وبيع كعبد لأحد الرومان الذي كانت لدية مدرسة لتدريب العبيدا لاستخدامهم كمبارزين ومصارعين في حلبات خاصة تقام لأجل المتعة، فثار هو والعبيد الآخرين الذين كانوا معه، والحقوا هزائم عديدة بالجيش الروماني إلى إن قتل في آخر معركة ا وبموته انتهت الثورة وصلب العبيد الآخرون في الساحات العامة، وعلق ٦٠٠٠ ثائر من أرجلهم ورؤوسهم، وبفشل هذه الثورة ظل نظام الرق والعبودية ساريا، وخضع الملايين من البشر للعبودية والاسترقاق التقليدي حتى منتصف القرن العشرين، بيد انه من الواضح أن الثورة كانت تهدف إلى تحرير العبيد وإقرار قيم العدالة والحرية والمساواة، وجميعها قيم إنسانية أصيلة متجذرة في الذات البشرية.

وفي روما ظهر الثائر الروماني «تيبريوس» ناطقا باسم طبقة الضعفاء والفقراء، الذين شاركوا في حروب الجيش الروماني وضحوا بحياة أبنائهم من اجل الإمبراطورية الرومانية ولكنهم لم يغنموا إلا المزيد من الفقر والحرمان، فثارت ثلة منهم وكان على رأسهم «تيبريوس» الذي خاطب حكام روما بقوله: «ما هذا؟ للوحوش الضارية مأوى تلجأ إليها وأولئك الذين يريقون دماءهم من أجل ايطاليا لا يملكون غير الهواء الذي يستنشقونه، فلا سقف يظلهم ولا مأوى ثابت يسكنون إليه، بل يهيمون على وجوههم في الأرض هم ونساؤهم وأطفالهم! أنهم لا يحاربون ولا يموتون إلا لكي يغذوا بذخ وإسراف قلة من الناس يسمونهم سادة الأرض، ومع ذلك لا يملكون من حطام تلك الأرض حفنة من التراب»، وقد تعرضت الثورة للتصفية واصدر بحق قادتها أحكام الإعدام الفوري.

ومن الثورات أيضا الثورة الفرنسية، التي تعتبر حدث تاريخي هام، بدأ على شكل انقلاب سياسي في فرنسا(١٧٨٩) وأثر بعد على ذلك على العالم كله، ويختلف المؤرخون كثيراً في أسبابها، فيرى بعضهم أنها حركة عقلية انبثقت من حركة التنوير

في القرن الثامن عشر، ويرى آخرون أنها ثورة الطبقات المحرومة من الامتيازات ضد الطغيان الإقطاعي، ويرى غيرهم أنها توطيد لسلطة البورجوازية الرأسمالية الحديثة ضد نظام اقتصادي واجتماعي عديم الفاعلية.

بناء على ذلك تستطيع القول انه يمكن تصنيف معظم الثورات على هذا المنوال، حتى ما يمكن تعريفه بثورة النبي ﷺ على النظام الجاهلي، كانت تحت هذا العنوان، حيث ناصر النبي ﷺ الضعفاء والفقراء والمعدمين من مختلف الشرائح الاجتماعية وفي مقدمتها العبيد، وجميعهم كانوا يطمحون من خلال التحاقهم بالدعوة المحمدية إلى التغيير والتحرر من نظام الاستعباد والقهر الذي يحكمهم ويسيطر على حياتهم ويسخر كافة الموارد والامتيازات لصالح زعماء قريش وزعماء القبائل المتحالفة معها، من خلال سيطرتهم على الأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في مكة.

إن منظومة القيم الإنسانية في هذين القرنين ـ العشرين والحادي والعشرين ـ والتي أصبحت جزء لا يتجزأ من الثقافة الإنسانية المعاصرة تجمع عليها كافة الأمم والشعوب والأديان والمعتقدات والفلسفات بشكل عام، مع اختلاف أيديولوجي نتج عنه نسبية التطبيق ودلالته القانونية والاجتماعية والثقافية، إذ إن كافة المعتقدات والاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية تتفق على الحرية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية وضرورة بشرية وحتمية تاريخية يشعر بها الوجدان بالفطرة، ويعرفها المتخصصون اصطلاحا ويشرعونها نظاما، ولكنهم يختلفون فيما يتعلق بتطبيقها كقيمة أصيلة ونزعة إنسانية لا يمكن تجاهلها أو تهميشها، وذلك تبعا لتطور الأنظمة المركزية الحاكمة والمستوى الحضاري في كل امة وشعب ومجتمع.

إن المعضلة التي يعاني منها المجتمع العربي هي في تخلف البيئة التي يعيش فيها، والتي من خلالها ينظر إلى حقوق الإنسان وقيمه، هذه النظرة ليست سوى نتيجة لهذه البيئة التي تدار من قبل أنظمة مركزية متخلفة، وبسبب ذلك لم يتمكن الإنسان العربي من التفكير في إعادة قراءة الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها أنظمته المركزية وبيئته

بشكل عام، وبالتالي لم يمنح فرصة لإعادة تدوير تراثه وإنتاجه من جديد.

إن البيئة العربية بحاجة إلى إحداث تغيير أيديولوجي ثوري حقيقي وواقعي، لأنها الأرضية التي تتحرك من خلالها الأنظمة المركزية التي تدير كافة أوجه النشاط والحركة والحياة بشكل عام في المجتمع العربي، فان حدث ذلك أصبحت البيئة العربية تدار من قبل أنظمة مركزية متطورة وقوية، قادرة على منح الإنسان حقوقه وحرياته وإعادة قراءة تجاربه وتاريخه وتدويرها من جديد، بحيث تصبح ممارستها تجديدا وتطويرا وتنمية دائمة ومستمرة للحياة الإنسانية، تماما مثلما يحدث اليوم في الغرب، فالبيئة هي المصنع والمنتج للإنسان والأنظمة التي تحكمه وفيها يدور التراث وتتحرك الحداثة.

إن ما تعاني منه البيئة العربية هو عدم قدرتها على التجديد والابتكار، وعدم إعادة قراءة الموروث والتاريخ وتجديد مفاهيم وثقافة وتطبيق القيم، مما جعل الإنسان العربي بنظامه السياسي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي غير قادر على التطور والنهضة والتعامل مع التقنية والسيل الجارف من الأفكار والمعلومات والآراء والقوالب الفلسفية والفكرية والثقافية، فتأخر وتخلف، بينما نهض الغرب وتقدم في فترة قياسية بعد أن أزاح عن كاهله كافة معوقات النهضة والتطور.

إن القيم الإنسانية كالعدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان المختلفة كأصول عامة متفق عليها بين مختلف الأمم، ولكنها بمفاهيمها وتطبيقاتها ونزعتها الأيديولوجية محل خلاف واختلاف بين مختلف الأديان السماوية والأرضية على السواء، ففي المسيحية واليهودية والإسلام الكثير من التعاليم والتوجيهات التي تحث على احترام الإنسان والسعي من اجل تأصيل قيمه واعتبارها أصول الحياة في المجتمع البشري، بيد إن المعضلة تكمن في تطبيق تلك القيم الاجتماعية على مختلف الصعد، في ظل تعدد الشرائح والطبقات والفئات وتباين المعتقدات والأعراق والثقافات والأنماط، وطبيعة المرحلة الحضارية التي يتحرك من خلالها المجتمع، والتي جاءت

كامتداد طبيعي للتطورات والمتغيرات الهائلة التي طرأت على الفكر الإنساني خلال الحقب التاريخية المتعاقبة التي كانت مليئة بالنشاط والحركة والتقدم الملموس في مختلف المجالات الحيوية.

لذلك فان التعاليم الدينية التي يؤمن بها مجتمع ما والتي عادة ما تكون على شكل نصوص جامدة، يجب أن تجد البيئة التي تتعامل معها بتلقائية وانسيابية ومرونة، حتى تجد طريقها للتطبيق والتجسيد والتأصيل على أي مستوى، أي إعادة قراءتها وتدويرها وإخراجها من مرحلتها الزمنية والمكانية التي تبلورت فيها، وبما إن هذه النصوص أسيرة مكانها وزمانها ولحظتها الزمنية العابرة فانه من غير الممكن تجسيدها كدلالة وقصد واثر ونتيجة، انطلاقا من الإدراك النسبي لمقاصدها وأهدافها، وذلك لاختلاف الحقبة الحضارية المعاصرة عن زمن تكونها، ولا بد حينئذ من إيجاد قيم أخرى جديدة على نفس المسار والمستوى والهدف، من واقع احتياجات ومتطلبات الإنسان المعاصر وتجاربه التاريخية ومرحلته الحضارية التي يعيشها، إضافة إلى إعادة قراءتها ومحاولة عصرنتها، باعتبارها نصوص تحمل معها عنصر الاستمرارية، لأنها تهدف إلى قيمة دائمة وتلازمية، غير قابلة للفناء في اغلب الأحيان، إلا أنها كانت خاصة بزمن ووضع ومكان معين فقط، لذا فان وظيفة الفكر تتركز في تدويرها وإحيائها وإعادة إنتاجها وبالتالي نقلها من زمنها ومكانها وتركيبها تطبيقا ومفهوما ودلالة إلى زمن آخر حاضر ومعاصر، وهذا ما كان من الأمم السابقة التي استمرت حضارتها لمئات السنوات وحضارة الغرب الراهنة، بينما ظلت البيئة العربية جامدة ومتخلفة وغير قادرة على إنتاج قيم ومعطيات جديدة، من ناحية أخرى يمكن القول إن القيم الجديدة ليست جديدة بالمعنى الحرفي، وإنما قيم متجددة، فالقيم الإنسانية عادة ما تكون مرتبطة بالوجود الإنساني واحتياجاته ومتطلباته التي لا تتغير بتغير المكان والزمان، وإنما هيئتها وصورتها وتطبيقاتها ومفاهيمها الجزئية المنبثقة عن العقيدة السائدة تختلف وتتباين من امة لأخرى، وكلما تعمق الإنسان في اكتشاف ذاته تمكن

من استخراج أفكار جديدة وقيم جديدة موجودة أصلا في تركيبته، ولكنه لم يكن يعرفها أو لم يلتفت إليها سابقا أو لم يكن قد اوجد لها مسمى وصورة انعكاسية لذهنه يتمكن من خلالها من تعريفها وتطويرها وبلورتها وتوظيفها في مؤسساتها وأوجه حياته المختلفة، فإذا ما كان جسم الإنسان والبيئة الطبيعية والكونية المحيطة به ما تزال عصية على الاستكشاف فان الذات الإنسانية لا تشد عن ذلك.

القيم الإنسانية في نصوص الأديان السماوية والأرضية

إن في الإسلام نصوص تدعوا إلى الحرية والعدالة والمساواة وكافة القيم الإنسانية النبيلة، التي هي في أصلها وجوهرها جزء من الطبيعة البشرية والتركيبة الأساسية للإنسان، يقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾ (الحجرات/ ١٣).

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل/ ٩٠).

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة / ٨).

﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة / ٢٥٦).

﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام / ١٠٨).

﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (العنكبوت/ ٤٦).

﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (هود/ ٢٥ـ٢٨).

﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف/ ٢٩).

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (سورة الكافرون).

﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ﴾ (الأنفال/ ٦١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ (البقرة/ ٢٠٨).

ومن آيات المساواة في الإنجيل: «فمن بدء الخليقة جعلُهما الله ذكراً وأُنثى « في الزواج:» فيصير الاثنان جسداً واحدا، ما يجمعه الله لا يفرقه إنسان «.... نشيد مريم: «تعظم نفسي الرب،،،، فبدد المتكبرينَ في قلوبهم، وأنزل الجبابرة عن عروشهم، ورفع المستضعفين «.....»... سألت الجموعُ يسوع: «ماذا نعمل؟ أجابهم: «من كان له ثوبان فليعط من لا ثوب له، ومن عنده طعام فليشارك فيه الآخرين»... وقوله «مسحني الرب لأبشر المساكين، أرسلني لأنادي الأسرى بالحرية، وللعميان بعودة البصر إليهم، لأُحررَ المظلومين»... وقوله «من أراد أن يكونَ عظيماً فيكم، فلْيَكُنْ لكم خادماً».... وقوله «إن أردت أن تكون كاملاً فأذهب وبع أملاكك وأعط للفقراء».... «تحب قريبك كنفسك» وقوله «روحُ الربَ عليّ لأنه مسحني لأُبشرَ المساكينَ، أرسلني لأنادي للأسرى بالحريةِ، وللعميان بعودة البصر إليهم» وقوله : «إن تبثم في كلامي فتكونون تلاميذي وتعرفون الحق والحق يحرركم فان حرركم الابن فبالحقيقة تكونوا أحرار» وعن بوليس الرسول في رسالته إلى أهل غلاطة:» فاثبتوا إذا في الحرية التي قد حررنا المسيح بها ولا ترتبكوا أيضا بنير عبودية» وعن القسيس مكسيسموس: إذا كان الإنسان صورة الطبيعة الإلهية وإذا كانت الطبيعة الإلهية حرف فالصورة أيضا كذلك «وعن القديس غريغورس بالاماس» أما نيران الجحيم فقد وصمت للشيطان لا للإنسان، وإنما بمليء حرية البشر يختاروا أن يسكنوا في الجحيم مع الشياطين، والله ترك للإنسان حرية الاختيار بين الحياة والموت» ويقول باسيسلوس الكبير: «الله ليس سببا لعذابات الجحيم بل نحن أنفسنا لان أصل الخطيئة وجذرها كائنتان في حريتنا

وإرادتنا»

وفي اليهودية نصوص أيضا في هذا المضمار، فاليهودية غرست منذ نشأتها في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة وقواعد العناية بالناس، ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، هذا بالنظر إلى الديانة اليهودية في أصولها الأولى، من ذلك «تعلموا فعل الخير، كرسوا أنفسكم لطلب الحق، قوّموا الخاطئين، حافظوا على حقوق اليتيم، دافعوا عن حقوق الأرملة».

بيد إن ما يمكن تسجيله إن هذه النصوص لا يمكن الجزم بمقاصدها الكلية الشاملة ونطاقها العملي الواقعي، نعم لقد أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على التفكير البشري وساهمت في بلورة النظام الحقوقي العالمي المعاصر، إلا أنها بحد ذاتها لم تكن جزء مباشرا منه ولكنها قطعا كانت مرتكزا من مرتكزاته الأيديولوجية، فبناء أي نظام حقوقي أو قانوني أو اجتماعي أو سياسي، لا بد أن يكون مؤسسا على خلفية تاريخية ودينية وعقائدية معينة ـعلاوة على ارتباطه المباشر وغير المباشر بالفطرة الإنسانية والطبيعة الآدمية التي تعرف بالبداهة والقواسم المشتركة بين بني البشرـ وهذه النصوص ثم توظيفها في بناء النظام الحقوقي العالمي، سواء اقر مشرعوه أم لا، لأنهم في نهاية الأمر لا ينطلقون من الفراغ بل بخلفيات تأثروا بها وأصبحت جزء لا يتجزأ من ثقافتهم العامة وتركيبتهم الذهنية والسيكيولوجية والمعرفية الشاملة، حيث لا يمكن بأي حال تجنب تأثير الايديولوجيا والتعاليم الدينية والتراكمات التاريخية والبيئة الاجتماعية والتجارب التي تنتقل عبر الأجيال والأمم عند وضع أي نظام ما سواء كان سياسيا أم دينيا أم حقوقيا أم قانونيا أم اجتماعيا، إن هذه التعاليم التي جاءت في الكتب السماوية المقدسة لدى أتباعها، علاوة على نضال الفلاسفة والمصلحين والقادة المدنيين والعسكريين والسياسيين والأنبياء الأرضيين والسماويين في العالم وتراكم الخبرات الإنسانية، وتداول العلوم والمعارف والأفكار وتشابه الطموحات والتطلعات البشرية، جميعها ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في بلورة النظام

الحقوقي المعاصر في العالم، لأنه ببساطة ليس سوى نتاج لكافة الجهود البشرية عبر تاريخها الطويل.

إن في سيرة مؤسسي الأديان وإتباعهم الكثير من المواقف التي تجسد القيم الإنسانية وهي كذلك جزء لا يتجزأ من طبيعة الإنسان وخلقته ومعدنه، ففي الإنجيل، لا يمكن للباحث أن يقرا كلمة «كافر» أبدا، لأنها لم تكن منسجمة مع رسالة المسيح الداعية للمحبة والعفو والرحمة، فحين اعترض الفريسيون[1] على المسيح عليه السلام لإهتمامه بالعصاة والكفار، وقارنوا أنفسهم بهم قال لهم: «فَٱذْهَبُوا وَتَعَلَّمُوا مَا هُوَ: إِنِّي أُرِيدُ رَحْمَةً لاَ ذَبِيحَةً، لأَنِّي لَمْ آتِ لأَدْعُوَ أَبْرَاراً بَلْ خُطَاةً إِلَى ٱلتَّوْبَةِ».

يقول العقاد في كتابه حياة المسيح: «الروماني سيد العالم بحق والإسرائيلي سيد العالم بحق، اليوناني والأسيوي والمصري كل منهم سيد الأمم وكل منهم مثال الهمجية، والمولى يخرج العبد من زمرة الآدميين والعبد يمقت السيد مقت الموت أو يفضل الموت على الرق الذي يجمع عليه بين الذل والألم والجوع، وأبناء الأمة الواحدة طوائف تشيع بينها التهم وتعمها البغضاء، ويأتي إلى هؤلاء البشير المنظور فماذا يقول لهم أن لم يقل لهم إن الله رب بني الإنسان وانه هو ابن الإنسان، وان الحب أفضل الفضائل وأفضل الحب حب الأعداء، وان الكرم أن تعطي من يسألك وأكرمه إن تعطي فوق ما تسال وان تعطي بغير سؤال، وان ملكوت السماوات لا تفتحه الأموال وان ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وان المجد الذي يتنازعه طلابه لا يستحق أن يطلب وان المجد الذي يستحق أن يطلب لا موضع فيه لنزاع» وعنه عليه السلام (أيها السامعون: أحبوا أعداءكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، باركوا لاعنيكم. اطلبوا المغفرة لمن يسيئون إليكم. من لطمك على خدك الأيمن فحول له الأيسر. ومن أخذ رداءك فأمنحه ثوبك، وكل من سألك أعطه. ومن أخذ ما في يدك فلا تطالبه، ما تريدون أن يصنعه الناس لكم فاصنعوه لهم أنتم، وأي فضل لكم إن أحببتم الذين يحبونكم ؟ إن الخطاة ليحبون من

(١) فرقة يهودية عاصرت المسيح عليه السلام، تعريب الكلمة/ الفريسيون، تعني الأتقياء.

يحبونهم، وأي فضل لكم إن أقرضتم من يردون قرضكم ؟ إن الخطاة ليقرضون من يقرضهم، بل تحبون أعداءكم وتحسنون وأنتم لا ترجون أجركم..) وعنه أيضا عليه السلام: إن أخطا أخوك فوبخه وان تاب فاغفر له، وان أخطا إليك سبع مرات وتاب إليك سبع مرات فتقبل منه توبته « وقال عليه السلام لقوم أيقنوا أنهم أبرار واحتقروا المشهورين بالذنوب:» (صعد اثنان إلى الهيكل ليصليان فريسي وعشار فأما الفريسي فراح يقول في صلاته: حمداً لك يا إلهي ! إنني لست كسائر هؤلاء الخاطئين الظالمين الزناة، ولا كمثل ذلك العشار أصلي في اليوم مرتين وأودي حق العشر عن كل ما أقتنيه. وأما العشار فوقف من بعيد لا يقدر أن يرفع عينيه إلى السماء، وقرع صدره، وابتهل إلى الله: ارحمني يا إلهي أنا الخاطئ. فهبطا إلى بيتهما هذا مستجاب له، وذلك غير مبرور)، وعن المسيح عليه السلام انه قال: «إنسانا خرج عليه اللصوص في الطريق فسلبوه وضربوه وتركوه بين الحياة والموت وعبر به كاهن فأهمله ومضى في طريقه، وجاء لاوي فمضى ولم يلتفت إليه، ولكن سامريا رآه فأشفق عليه وضمد جراحه واركبه على دابته واتى به إلى فندق وأولاه عنايته، ثم أخرج لصاحب الفندق عند سفره دينارين لينفقهما عليه ويعنى به، ومهما ينفق عليه فهو موفيه عند مرجعه.. أي هؤلاء الثلاثة اقرب إلى ذلك الصريع الجريح؟» وعن بولس الرسول انه قال «استغيرت نفسي للجميع لكي اربح الأكثرين وصوت لليهودي كيهودي لأرجو اليهود، وللناموسيين كالناموسين ولغيرهم كأني بغير ناموس.. صرت لكل كل شي لعلي استخلص من كل حالا قوما» وعن المسيح عليه السلام «من أخد منك ردائك فأعطه قميصك مع الرداء».

ومن التوراة نصوص مقاربة: «إِذَا خَرَجَ شَعْبُكَ لِمُحَارَبَةِ عَدُوِّهِ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي تُرْسِلُهُمْ فِيهِ، وَصَلَّوْا إِلَى الرَّبِّ نَحْوَ الْمَدِينَةِ الَّتِي اخْتَرْتَهَا وَالْبَيْتِ الَّذِي بَنَيْتُهُ لاسْمِكَ، فَاسْمَعْ مِنَ السَّمَاءِ صَلاَتَهُمْ وَتَضَرُّعَهُمْ وَاقْضِ قَضَاءَهُمْ. إِذَا أَخْطَأُوا إِلَيْكَ، لأَنَّهُ لَيْسَ إِنْسَانٌ لاَ يُخْطِئُ، وَغَضِبْتَ عَلَيْهِمْ وَدَفَعْتَهُمْ أَمَامَ الْعَدُوِّ وَسَبَاهُمْ، سَابُوهُمْ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، بَعِيدَةً أَوْ قَرِيبَةً، فَإِذَا رَدُّوا إِلَى قُلُوبِهِمْ فِي الأَرْضِ الَّتِي يُسْبَوْنَ إِلَيْهَا وَرَجَعُوا

وَتَضَرَّعُوا إِلَيْكَ فِي أَرْضِ سَبْيِهِمْ قَائِلِينَ: قَدْ أَخْطَأْنَا وَعَوَّجْنَا وَأَذْنَبْنَا. وَرَجَعُوا إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ قُلُوبِهِمْ وَمِنْ كُلِّ أَنْفُسِهِمْ فِي أَرْضِ أَعْدَائِهِمُ الَّذِينَ سَبَوْهُمْ، وَصَلَّوْا إِلَيْكَ نَحْوَ أَرْضِهِمُ الَّتِي أَعْطَيْتَ لآبَائِهِمْ، نَحْوَ الْمَدِينَةِ الَّتِي اخْتَرْتَ وَالْبَيْتِ الَّذِي بَنَيْتُ لاسْمِكَ، فَاسْمَعْ فِي السَّمَاءِ مَكَانِ سُكْنَاكَ صَلاَتَهُمْ وَتَضَرُّعَهُمْ وَاقْضِ قَضَاءَهُمْ، وَاغْفِرْ لِشَعْبِكَ مَا أَخْطَأُوا بِهِ إِلَيْكَ، وَجَمِيعَ ذُنُوبِهِمِ الَّتِي أَذْنَبُوا بِهَا إِلَيْكَ، وَأَعْطِهِمْ رَحْمَةً أَمَامَ الَّذِينَ سَبَوْهُمْ فَيَرْحَمُوهُمْ، لأَنَّهُمْ شَعْبُكَ وَمِيرَاثُكَ الَّذِينَ أَخْرَجْتَ مِنْ مِصْرَ، مِنْ وَسَطِ كُورِ الْحَدِيدِ. لِتَكُونَ عَيْنَاكَ مَفْتُوحَتَيْنِ نَحْوَ تَضَرُّعِ عَبْدِكَ وَتَضَرُّعِ شَعْبِكَ إِسْرَائِيلَ، فَتُصْغِيَ إِلَيْهِمْ فِي كُلِّ مَا يَدْعُونَكَ، لأَنَّكَ أَنْتَ أَفْرَزْتَهُمْ لَكَ مِيرَاثًا مِنْ جَمِيعِ شُعُوبِ الأَرْضِ، كَمَا تَكَلَّمْتَ عَنْ يَدِ مُوسَى عَبْدِكَ عِنْدَ إِخْرَاجِكَ آبَاءَنَا مِنْ مِصْرَ يَاسَيِّدِي الرَّبَّ».

هكَذَا قَالَ الرَّبُّ: مَلْعُونٌ الرَّجُلُ الَّذِي يَتَّكِلُ عَلَى الإِنْسَانِ، وَيَجْعَلُ الْبَشَرَ ذِرَاعَهُ، وَعَنِ الرَّبِّ يَحِيدُ قَلْبُهُ. وَيَكُونُ مِثْلَ الْعَرْعَرِ فِي الْبَادِيَةِ، وَلاَ يَرَى إِذَا جَاءَ الْخَيْرُ، بَلْ يَسْكُنُ الْحَرَّةَ فِي الْبَرِّيَّةِ، أَرْضًا سَبِخَةً وَغَيْرَ مَسْكُونَةٍ. مُبَارَكٌ الرَّجُلُ الَّذِي يَتَّكِلُ عَلَى الرَّبِّ، وَكَانَ الرَّبُّ مُتَّكَلَهُ.

«لا تقتل/ لا تجني على أحد تشتهي بيت قريبك».

«لا تشتهي امرأة قريبك، خدمه، خادماته، عجله، حماره، كل ما يملكه قريبك».

«هوذا ما أحسن وما أجمل أن يسكن الإخوة معاً».

«لا تنتقم ولا تحقد على أبناء شعبك... أنا الرب».

«إذا صادفت ثور عدوك أو حماره شارداً تردّه إليه».

«سافك دم الإنسان بالإنسان يسفك دمه. لأن الله على صورته عمل الإنسان».

وفي سيرة النبي ﷺ وأهل بيته وصحابته الكثير من الروايات والمواقف والسير

التي تجسد بوضوح القيم الإنسانية كالحرية والعدالة والمساواة، لا سيما في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وفيما يلي الكثير من هذه النماذج المتميزة، التي يمكن اعتبارها مدخلا أساسيا ومنطلقا قويما لبلورة القيم الإنسانية وتجسيدها في البيئة العربية في هذا القرن، الذي غدت فيه هذه القيم ضرورة حتمية للنهضة والتطور والتقدم والخروج من التخلف والانحطاط الحضاري والإنساني الذي تعيشه الأمة العربية، فالقيم الإنسانية في صيغها ومفاهيمها المعاصرة ليست سوى نتيجة لكفاح وتضحيات كافة شعوب وأمم الأرض ومنها الأمة العربية.

وفي المساواة ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله: «والذي نفس محمدٍ بيده، لو أن فاطمةَ بنت محمدٍ سرقتْ لقطعتُ يدها».

وفي حرية العبادة والدين والضمير ورد عن الخليفة الأول أبو بكر الصديق وصيته لجيش أسامه بن زيد: «لا تقتلوا طفلاً ولا امرأةً ولا شيخاً، ولا تقطعوا شجرةً ولا تحرقوا زرعاً ولا تهدِمْوا بيتاً.... وستجدون رِجالاً قطعوا أنفسهم في الصوامع، فَدَعُوهم وما قَطَعُوا أنفسَهم إليه».

وفي الحديث النبوي (في خطبة الوداع) «أيها الناس إن ربكم واحـد، وإن أباكم واحد، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى، ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد».

مما يروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الشأن : انه صلى الله عليه وآله وسلم بينما كان يقسم قسما إذ جاءه رجل من بني تميم يدعى ذا الخويصره فقال اعدل يا محمد فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد عدلت فقال له ثانية اعدل يا محمد فقال ويلك ومن يعدل إن لم اعدل ؟ فقام عمر بن الخطاب فقال ائذن لي أن اضرب عنقه فقال له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : دعه»[1] وعن سعيد الخدري قال بعث علي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن بذهب في آدم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين زيد الخيل والأقرع بن حابس وعيينه بن حصن وعلقمه بن علاثه. فقال أناس من المهاجرين والأنصار

(١) بحار الأنوار ج٣٣ ص ٣٣٩.

نحن أحق بهذا. فبلغ ذلك النبي ﷺ فشق عليه وقال ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر من في السماء صباحا ومساء؟، فقام إليه نأتي العينين مشرف الوجنتين ناشز الوجه كث اللحية محلوق الرأس مشمر الإزار فقال يا رسول الله اتق الله فقال النبي ﷺ او لست بأحق أهل الأرض أن اتقي الله ثم أدبر فقام إليه خالد أبن الوليد «سيف الله المسلول» فقال يا رسول الله ألا اضرب عنقه؟ فقال لا لعله يصلي. قال انه رب مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه. قال إني لم أؤمر أن اشق قلوب الناس»[1] وقال العسقلاني في إصابته: في ترجمة سرحوق المنافق: انه أتي به ليقتل، قال رسول الله ﷺ هل يصلي؟ قالوا: إذا رآه الناس؟ قال: إني نهيت أن اقتل المصلين».

ـ جاء في صحيح البخاري بسنده عن جابر بن عبد الله قال «مر بنا جنازة فقام لها النبي ﷺ وقمنا به، فقلنا يا رسول الله إنها جنازة يهودي! قال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا».

ـ وفي البخاري أيضا «كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية فمروا عليهما بجنازة، فقاما، فقيل لهما: إنها من أهل الأرض، فقالا: إن النبي مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال: أليست نفسا».

ـ وفي رواية إن النبي ﷺ قام لجنازة يهودي فقيل له إنها جنازة يهودي فقال: أليست نفسا.[2]

ـ في رواية إن رسول الله ﷺ مرت به جنازة فقام لها فقلنا يا رسول الله إنها جنازة يهودي فقال إن الموت فزع فإذا رأيتم جنازة فقوموا لها»[3]

ـ عن الرسول ﷺ: «من آذى دميا فقد آذاني».

ـ روي أن غلاما لابن عباس ذب حشاه فقال له ابن عباس: إذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودي، ثم كررها حتى قال له الغلام: لم تقول هذا؟ فقال: أن رسول الله ﷺ

(١) صحيح ابن حيان ج١ ص ٢٠٦.
(٢) صحيح البخاري ج١ ص ٢٢٨.
(٣) السنن الكبرى ج٤ ص٢٦.

لم يزل يوصينا بالجار حتى خشينا انه يورثه.

ومما جاء في عهد النبي ﷺ لنصارى نجران : إلى الأسقف أبي الحارث، وأساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم:

«إن لهم ما تحت أيديهم من قليل وكثير، من بيعهم وصلواتهم ورهبانيتهم، وجوار الله ورسوله، لا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته ولا يغير حق من حقوقهم ولا سلطانهم، ولا شي مما كانوا عليه، على ذلك جوار الله ورسوله أبدا، ما نصحوا واصطلحوا فيما عليهم غير مثقلين بظلم ولا ظالمين».[1]

ومن عهد النبي ﷺ إلى يهود بني عوف :

«وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين: لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، ومواليهم، وأنفسهم، إلا من ظلم، أو أثم، فأنه لا يوتغ إلا نفسه، وأهل بيته، وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف... وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة...». يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين في تعليقه على هذه الوثيقة «إن هذا النص يدل على إن الإسلام يقبل فكرة تأسيس مجتمع سياسي متنوع في دولة واحدة، ونظام حكم واحد، على أساس الإسلام، يتمتع الجميع فيها بحق المواطنة الكاملة، ولا يشترط لإقامة الدولة أن تكون لمجتمع إسلامي نقي خالص... وهذه العبارة (أمة مع المؤمنين) ذات دلالة عظيمة الأهمية، فإن الظاهر منها كونهم يشكلون امة بالمعنى السياسي، وقوله: (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) يظهر عنصر التنوع في المجتمع، فيكون المجتمع الجديد امة واحدة بالمعنى السياسي، متنوعة الانتماء الديني،

(١)دراسات في ولاية الفقيه ج٢ ص ٧٥٢.

لأنها تتشكل من أمتين بالمعنى العقيدي».

ومن سيرة النبي ﷺ في المساواة ونبذ العصبية القومية والقبلية والعرقية:

١ـ قال النبي ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى قد أذهب بالإسلام نخوة الجاهلية، وتفاخرها بآبائها، ألا إن الناس من آدم، وآدم من تراب، وأكرمهم عند الله أتقاهم»

٢ـ قال الإمام محمد الباقر عليه السلام: جلس جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ينتسبون ويفتخرون، وفيهم سلمان. فقال عمر: ما نسبك أنت يا سلمان وما أصلك؟ فقال: أنا سلمان بن عبد الله، كنت ضالاً فهداني الله بمحمد. وكنت عائلاً فأغناني الله بمحمد، وكنت مملوكاً فأعتقني الله بمحمدٍ، فهذا حسبي ونسبي ياعمر.

ثم خرج رسول الله ﷺ، فذكر له سلمان ما قال عمر وما أجابه، فقال رسول الله: «يا معشر قريش إن حَسب المرء دينه، ومروءته خُلقه، وأصله عقله، قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**.

ثم أقبل على سلمان فقال له: «إنّه ليس لأحد من هؤلاء عليك فضل إلا بتقوى الله عز وجل، فمن كنت أتقى منه فأنت أفضل منه».

٤ـ وعن جعفر الصادق عن أبيه عن جده عليه السلام قال: «وقع بين سلمان الفارسي رضي الله عنه، وبين رجل كلام وخصومة، فقال له الرجل: من أنت يا سلمان؟ فقال سلمان: أمّا أولي وأولك فنطفة قذرة. وأمّا آخري وآخرك فجيفة منتنة، فإذا كان يوم القيامة، ووضعت الموازين، فمن ثقل ميزانه فهو الكريم، ومن خفّ ميزانه فهو اللئيم).

٥ـ قوله ﷺ: لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

٦ـ قوله ﷺ «إنما هلك من كان قبلكم لأنهم كانوا إذا أذنب الضعيف فيهم عاقبوه وإذا أذنب الشريف فيهم تركوه والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها»

٧ـ روى الحافظ ابن عساكر قال: جاء قيس بن مطاطية إلى حلقة فيها سلمان

الفارسي، وصهيب الرومي، وبلال الحبشي. فقال: هؤلاء الأوس والخزرج قد قاموا بنصرة هذا الرجل (يعني النبي) فما بال هذا وهذا ؟ (مشيراً إلى غير العرب من الجالسين) فقام إليه معاذ بن جبل رضي الله عنه، فأخذ بتلابيبه، ثم أتى النبي ﷺ فاخبره بمقاله. فقام النبي ﷺ مغضباً، يجر رداءه حتى أتى المسجد ثم نودي: الصلاة جامعة، فاجتمع الناس فخطبهم قائلاً: «يا أيها الناس إن الرب واحد، وإن الدين واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي».

٨ـ وعن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: خطبنا رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق خطبة الوداع فقال: «يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لاحمر على اسود، ولا لأسود على احمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله اتقاكم، ألا هل بلّغت ؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فليبّـلغ الشاهد الغائب».

ودون فيما يعرفه بعض المؤرخين المعاصرين للسيرة النبوية بـ «دستور الدولة الإسلامية الأولى» قواعد محورية للنظام السياسي والاجتماعي والديني والأخلاقي للمجتمع الإسلامي العربي في ذلك الوقت، ويضم دون شك قيم إنسانية ذات أبعاد أخلاقية وتربوية عالية المصداقية، تعبر عن النزعة الثورية الهائلة التي جاءت بها الديانة الإسلامية « هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس والمهاجرون من قريش على ربعتهم ـ أي على حال إخوانهم في الإسلام ـ فلا فضل لهم على غيرهم لأنهم من قريش ـ أي من قبيلة رسول الله ﷺ يتعاقلون بينهم، وهم يفدون عانيهم ـ أي أسيرهم ـ بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم ـ جمع معقلة وهي الدية ـ الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو ساعده على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو الحرث على ربعتهم يتعاقلون

معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفيدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو النجار على ربعتهم يعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو النبيت على ربعتهم يعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

ولا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ـ ما يخرج من حلق البعير إذا رغى وتستعار للعطية ـ ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين وإن أيديهم عليه جميعاً لو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافر على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس، وإنه من اتبعنا من يهود فإن له النصرة والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وإن سلم المؤمنين واحدة. لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم، وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً، وإن المؤمنين يبيء ـ يمنع ـ بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله، وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه، وإنه لا يجير مشرك ما لا يجيز لقريش، ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن وإنه من اعتبط ـ قتله من غير سبب يوجب القتل ـ مؤمنا قتلاً عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه، وإنه لا يحل لمؤمن أقرَّ بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً، ولا يؤويه، وإنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل، وإنه مهما اختلفتم فيه من

شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين: لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ ـاذا هلكـ إلا نفسه وأهل بيته، وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الحرث مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني ساعده مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني جشم ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف، وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته، وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم، وإن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف وإن البر دون الإثم وإن موالي ثعلبة كأنفسهم وإن بطانة يهود ـالبطانة أهل السر والمعونةـ كأنفسهم، وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد وإنه لا ينحجز على ثأر جرح وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته إلا من ظلم، وإن الله على من أبر هذا وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم، وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار ـ الاختلاف ـ يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله وإن الله على ما اتقى ما في هذه الصحيفة وأبره وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها، وإن بينهم النصر على من دهم يثرب وإذا دعوا إلى صلح مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين: على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم، وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر الحسن من أهل هذه الصحيفة.

وإن البر دون الإثم: لا يكسب كاسب على نفسه، وإن الله على من أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرهم، وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم وآثم، وإنه من خرج آمن

ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم وأثم وإن الله جار لمن بر واتقى).

إذن من خلال هذا النص التاريخي يمكن الاستنتاج ما يلي:

١ـ إن المسلمين امة واحدة على اختلاف قبائلهم وألسنتهم وأعراقهم، وان هذه الأمة تشمل أيضا المختلفين في العقيدة كاليهود والنصارى وغيرهم من رعايا الدولة، وفق توافق مبدئي مع النظام الديمقراطي الحديث، حيث يقر دون قيود بمساواة كافة فئات الشعب أمام القانون، وان للجميع حقوق وواجبات متساوية، لا فرق بين ابيض واسود.. مسلم ومسيحي، فالجميع ينتمون إلى هوية واحدة وان تعددت أديانهم وأعراقهم.

٢ـ الأقليات تتمتع بكافة حقوقها التي اتفق عليها بين الحكم النبوي وقادة قبائل اليهود والنصارى وفق ما جاء في قوله ﷺ: (وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين: لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم) وتنسجم الاتفاقيات الدولية مع هذا النص، فللأقليات حقوقهم التي تمنحهم الحرية الواسعة في أداء شعائرهم والتعاطي بمرونة مع قيمهم وأنظمتهم الاجتماعية على أن يكونوا مواطنين خلصاء للدولة التي ينتمون إليها، في توافق مع المنظومة الحقوقية المعاصرة التي تؤكد على حق الأقلية في المساواة في البلد الذي يشكلون فيه أقلية، وان يتمتعوا بكافة حقوقهم، إلا أنها توجب عليهم الإخلاص لوطنهم ولشعبهم الذين هم جزء منه وان كانوا أقلية دينيه أو عرقية.

٣ـ الإقرار بالتعددية في إطار النظام الإسلامي الذي يقوده النبي الكريم ﷺ، وذلك فيما لا يخالف أصل من أصول الشريعة أو احد أحكامها البينة، وذلك في قوله «وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى».

٤ـ المساواة أمام القانون وإنكار الجريمة والخيانة والمعاقبة على كل ما يمس امن واستقرار البلاد والعباد، سواء كان ذلك من جانب الأكثرية أو الأقلية، المسلم أو

المعاهد «وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً لو كان ولد أحدهم».

****

وفي سيرة علي، الخليفة الرابع، ما يتوافق مع المنظومة المعاصرة في تداول السلطة، حيث تروي كتب الأخبار إن علي انتخب من قبل كبار الصحابة، فبعد اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان، كان الوضع السياسي مضطربا والدولة العربية الإسلامية تمر بمرحلة خطيرة بسبب فتنة مقتل الخليفة الثالث وما نتج عنها من استقلال بعض الولايات وتدهور الاقتصاد وانقسام الأمة السياسي والعقائدي، حتى وصم بعض المؤرخين تلك الفترة بالفتنة الكبرى، فكان علي ابرز المرشحين لملأ الفراغ وضبط الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها، فبايعه كبار الصحابة باختيارهم، قال ابن عبد البر: «بويع لعلٍي رضي الله عنه بالخلافة يوم قُتل عُثمان، فاجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار، وتخلّف عن بيعته نفرٌ منهم، فلم يهجهم ولم يُكرههم..»[1]. حيث ذكر عشرة أشخاصٍ تخلفوا عن بيعة علي.

ومن كلام له حين تخلّف عن بيعته عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وآخرون: أيها الناس: إنكم بايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي، وإنما الخيار إلى الناس قبل أن يبايعوا فإذا بايعوا فلا خيار لهم، وإنّ على الإمام الاستقامة، وعلى الرّعية التسليم، وهذه بيعة عامة من رغب عنها رغب عن دين الله واتبع غير سبيل أهله»

وقد عارض علي في خلافته العديد من الصحابة، مما تسبب في نشوب حروب الجمل وصفين والنهروان إضافة إلى الانشقاقات التي حدثت ضده من جرائها، ففي بيعته تخلف عنه عدد من الشخصيات المهمة في المدينة المنورة، تقول السير إن سعد بن أبي وقاص احضر إلى المسجد ليبايع ولكنه رفض ذلك قائلاً: لا.. حتى يبايع الناس.. والله ما عليك مني بأس. فقال الإمام: خلّوا سبيله.

---

(١)الكامل في التاريخ ٣ / ٨٢.

وقال عبد الله بن عمر الخطاب مثل قول سعد. فقال الإمام: ائتني بكفيل. قال: لا أرى كفيلاً. فقال الإمام: دعوه.. أنا كفيله.

تقول السير: وتخلَّف يوم ذاك رجال منهم : طلحة، والزبير، وعبدا لله بن عمر، وسعد بن العاص، ومروان بن الحكم.

قد عزَّ عليهم أن يكونوا كغيرهم من الموالي والعبيد! «ثمَّ بعث أمير المؤمنين عليه السلام إلى طلحة والزبير، يعاتبهما على ما فعلاه من الصدِّ والإكراه، فقال: بعدما ذكَّرهما ببيعتهما له، وهو كاره: «ما دعاكما بعد إلى ما أرى؟ ما الذي كرهتما من أمري حتى رأيتما خلافي؟!».

قالا: أعطيناك بيعتنا، على أن لا تقضي الأُمور ولا تقطعها دوننا، وأن تستشيرنا في كلِّ أمرٍ ولا تستبدَّ بذلك علينا.. إنَّك جعلت حقَّنا كحقِّ غيرنا ما قد علمت، فأنت تقسم القَسْم وتقطع الأمر، وتُمضي الحكم بغير مشاورتنا ولا علمنا.

فقال: «فوالله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولكنكم دعوتموني إليها، وجعلتموني عيها فخفت أن أردكم فتختلف الأمة، فلمّا أفضتْ إليَّ نظرتُ إلى كتاب الله وسنّة رسوله فأمضيت ما دّلاني عليه واتبعته ولم احتج في ذلك إلى آرائكما فيه، ولا رأي غيركما، ولو وقع حكم ليس في كتاب الله بيانه ولا في السنّة برهانه، واحتيج إلى المشاورة فيه لشاورتكما فيه. وأما القسم والأُسوة، فإن ذلك أمر لم أحكم فيه بادئ بدء، قد وجدت أنا وأنتما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحكم بذلك، أخذ الله بقلوبنا وقلوبكم إلى الحق وألهمنا وإياكم الصبر».

وجاء رجلاً إلى الإمام وهو في جمع من أصحابه فقال له: أنا لا أتابعك ولا أبايعك ولا أخرج معك في وقت ولا أصلي معك جمعة أو جماعة، فردّ عليه علي وأنا لا أجبرك على شيء من ذلك ولا أمنع عنك الفيء وأسالمك ما سالمت المسلمين.

وكان له مع الخوارج حربا ضروس إلا أنهم تمتعوا مثل غيرهم بأجواء حرة مكنتهم من التعبير عن معارضتهم السياسية لنهج الإمام وخلافهم لمذهبه، سواء بحضرته أو ضد أقطاب حكومته ومواليه، ولم يكن الخوارج فقط الذين استفادوا من

أجواء الحرية ومناخها الخصب، بل أتباع كافة المذاهب الفقهية والاتجاهات العقائدية التي كانت سائدة في عصره، ولم يسجل التاريخ على علي انه قام بقمع معارضة قط ما دامت تمارس معارضتها في إطار من السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، وقد صرح علي بذلك في غير مرة.

فقد قال للخوارج: (لكم عليّ ثلاث: ألا أمنعكم من مساجد الله تذكرون الله فيها، وأن لا أمنعكم أرزاقكم، وأن لا أبدأكم بقتال). وقام يوماً خطيباً بين أصحابه، فقام إليه رجل من الخوارج فقال: لا حكم إلا لله! ثُمَّ توالى عدَّة رجال يحكِّمون.

فقال عليٌّ: «الله أكبر، كلمة حقٍّ أُريدَ بها باطل! أما إنَّ لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء مادامت أيديكم في أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدؤوا، وإنَّما نتّبع فيكم أمر الله»

و عنه أيضا انه سئل عن قتلى الجمل: أمشركون هم؟ قال: لا.. بل من الشرك فروا. قيل: فمنافقون؟ قال: لا.. إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا؟ قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بغوا علينا.

وجاء في النهج: أن علي كان جالسا في أصحابه، فمرت بهم امرأة جميلة فرمقها القوم بإبصارهم فقال: إن أبصار هذه الفحول طوامح وان ذا سبب هبابها فإذا نظر أحدكم إلى امرأة تعجبه فليلامس أهله فإنما هي امرأة كامرأته. فقال رجل من الخوارج: قاتله الله، كافرا ما افقهه؟ فوثب القوم ليقتلوه، فمنعهم علي قائلا: رويدا إنما هو سب بسب أو عفو عن ذنب.

وروى الطوسيّ في «التهذيب» : عن الصادق قول أمير المؤمنين لّما قدِم الكوفة وأمر الحسنَ بن عليّ أن ينادي في الناس: (لا صلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة)، فنادى في الناس الحسنُ بن عليّ بما أمره به أميرُ المؤمنين، فلّما سمع الناس مقالة الحسن بن عليّ صاحوا: واعُمَراه! واعمراه! فلّما رجع الحسن إلى أمير المؤمنين قال له: ما هذا الصوت؟

فقال: يا أمير المؤمنين! الناس يصيحون: واعمراه! واعمراه! فقال أمير المؤمنين:

قل لهم: صلّوا.

وعن علي انه أتاه رجل من الخوارج فقال: الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون. أليس كذلك؟ قال: بلى. فانصرف عنه ثم قال له: ارجع / إنما نزلت في أهل الكتاب[1]، وجاء انه قال رجل من الخوارج وهو في صلاة الغداة «فناداه الآن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين» قال: فأنصت له حتى فهم فأجابه وهو في الصلاة: فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون.

ومن كلام له للخوارج «فان أبيتم إلا أن تزعموا إني أخطأت وضللت فلم تضللون عامة امة محمد ﷺ بضلالي وتأخذونهم بخطئي وتكفرونهم بذنوبي سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضع البرء والسقم، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب».

في هذا النص يخاطب علي الخوارج ويتجاوز تكفيرهم إياه إلا انه يستنكر على الخوارج تكفيرهم الأمة جمعاء، ومن الواضح من هذه النصوص إن في سيرة علي أثناء خلافته منظومة حقوقية نادرة في تاريخ الأمة الإسلامية العربية، حيث تمارس التيارات المختلفة حريتها الدينية والسياسية في نطاق واسع وعلى مساحة واسعة حتى تصل لدرجة تكفير رئيس الدولة، ورغم ذلك لا تتعرض للقمع والتصفية ما دامت تمارس حريتها في حدود النظام الحقوقي، وهذا ما كان من سيرة الخوارج مع علي، حيث لم يسل السيف في رقابهم إلا بعد أن هددوا نظام الدولة وسفكوا دماء الأبرياء.

وعمد علي أثناء خلافته إلى سن نظام مساواة مالي وقانوني، تسبب في خروج الكثيرين على سلطته، حتى أن بعضهم كان من أهل بيته، فخرجوا وانضموا إلى معسكر أعدائه، إلا انه ظل يمارس سياسته الحقوقية بثبات وساوى في العطاء بين العربي وغيره، والقرشي وغيره، وساوى بين القبائل أيضا، فكان أن اعترض عليه الكثيرون منهم طلحة والزبير وآخرين، قال الصادق جعفر: لما ولي علي صعد المنبر

(١) كنز العمال ج٢.

فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: إني لا أرزؤكم من فيئكم درهماً، ما قام لي عذق بيثرب، فلتصدقكم أنفسكم، أفتروني مانعاً نفسي ومعطيكم؟!!

قال: فقام إليه أخيه عقيل بن أبي طالب فقال له: الله، أتجعلني والعبد الأسود بالمدينة سواء، فقال: اجلس، أما كان هنا أحد يتكلم غيرك، وما فضلك عليه إلا بسابقة أو بتقوى.[1]

وجاء في صواعق ابن حجر: أن عقيلاً سأل علياً عليه السلام فقال: إني محتاج، وإني فقير فأعطني. قال: إصبر حتى يخرج عطاؤك مع المسلمين، فأعطيك معهم، فألح عليه، فقال لرجل: خذ بيده وانطلق به إلى حوانيت أهل السوق فقل له دقّ هذه الأقفال، وخذ ما في هذه الحوانيت. قال: تريد أن تتخذني سارقاً؟ قال: وأنت تريد أن تتخذني سارقاً، أن آخذ أموال المسلمين فأعطيكها دونهم؟ قال: لآتين معاوية. قال: أنت وذاك. فأتى معاوية فسأله فأعطاه مائة ألف، ثم قال: اصعد على المنبر، فاذكر ما أولاك به عليّ وما أوليتك، فصعد فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إني أخبركم أني أردت علياً عليه السلام على دينه فاختار دينه، وإني أردت معاوية على دينه فاختارني على دينه.[2]

ومشى إلى علي ثلة من أصحابه عند تفرق الناس عنه، وفرار كثير منهم إلى معاوية، طلباً لما في يديه من الدنيا، فقالوا: يا أمير المؤمنين أعط هذه الأموال، وفضّل هؤلاء الأشراف من العرب وقريش على الموالي والعجم، ومن تخاف عليه من الناس فراره إلى معاوية، فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: «أتأمرونني أن أطلب النصر بالجور، لا والله ما أفعل، ما طلعت شمس، ولاح في السماء نجم، والله، لو كان مالهم لي لساويت بينهم، وكيف وإنما هي أموالهم»[3]

ومن كلام له أيضا في هذا المعنى: «اتأمروني أن اطلب النصر بالجور فيمن وليت

(١) بحار الأنوار / ٩ ص ٥٣٩.
(٢) فضائل الخمسة عن الصحاح الستة ج ٣ ص ١٥.
(٣) بحار الأنوار / ٩ ص ٥٣٣.

عليه والله ما أطور به ما اسمر سمير وما دام نجم في السماء نجما لو كان المال لي لسويت بينهم فكيف؟ وإنما المال مال الله. إلا وان إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة ويكرمه في الناس ويهينه عند الله ولم يضع امرؤ ماله في غير حقه ولا عند أهله إلا حرمه الله شكركم وكان لغيرهم ودهم فان زلت به النعل يوما فاحتاج إلى معونتهم فشر خدين والألم خليل».

وروي أن امرأتين جاءتا علي عند القسمة إحداهما من العرب والأخرى من الموالي، فأعطى كل واحدة خمسة وعشرين درهما وكدا من الطعام، فقالت العربية يا أمير المؤمنين إني امرأة من العرب وهذه امرأة من العجم فقال علي لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفيء فضلا على بني إسحاق.

وروي أنه نودي لقبض الحقوق، فقال عليٌّ لعبيد الله بن أبي رافع كاتبه: «أبدأ بالمهاجرين فناديهم، وأعطِ كلَّ رجلٍ ممَّن حضر ثلاثة دنانير، ثُمَّ ثنِّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك، ومن حضر من الناس كلُّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك»

ومن خطبه في الفي «فأمَّا هذا الفيء فليس لأحدٍ على أحدٍ فيه أثرة، وقد فرغ الله من قسمته، فهو مال الله، وأنتم عباد الله المسلمون.. وهذا كتاب الله به أقررنا وله أسلمنا، وعهد نبيِّنا بين أظهرنا، فمن لم يرضَ به فليتولَّ كيف يشاء! فإنَّ العامل بطاعة الله والحاكم بحكم الله لا وحشة عليه».

ومن كلام له لأحد أنصاره جاء يطلب منه مالا من بيت المال «إن هذا المال ليس لي ولا لك وإنما هو فيء المسلمين وجلب أسيافهم فان شركتهم في حربهم كان لك مثل حظهم وإلا فجناة أيديهم لا تكون لغير أفواههم»

وفي رواية: مرّ الإمام علي بشيخ مكفوف كبير يسأل فقال: ما هذا فأجابه أحد أصحابه: يا أمير المؤمنين هذا نصراني، فقال الإمام: استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه! أنفقوا عليه من بيت المال.

وعن أمير المؤمنين علي أنه وجد درعا له عند نصراني فأقبل به إلى شريح قاضيه

على المسلمين فخاصمه عليه قال فلما رآه شريح رحل له عن مجلسه فقال له : مكانك فجلس إلى جنبه فقال: يا شريح أما أنه لو كان خصمي مسلما ما جلست معه إلا في مجلس الخصوم ولكنه نصراني، ثم قال عليه السلام: يا شريح إن هذا درعي لم أبع ولم أهب، فقال: شريح للنصراني ما تقول فيما قال: أمير المؤمنين فقال: النصراني ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عندي بكاذب، قال: فالتفت شريح إلى علي فقال: يا أمير المؤمنين هل من بينة. قال: فضحك علي وقال: أصاب شريح مالي من بينة فقضى بالدرع للنصراني، قال: فقام النصراني فمشي هنيهة ثم رجع ثم قال أما أنا فأشهد أن هذه أحكام الأنبياء، أمير المؤمنين يمشي إلى قاضيه يقضي عليه أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين فجررتها من بعيرك الأورق، قال أمير المؤمنين أما إذا أسلمت فهي لك وحمله على فرس وقاتل مع أمير المؤمنين يوم النهروان[1].

ويروى أن علي في خلافة عمر أدعا درعا له فوجده عند يهودي قال بملكيته فرفع الإمام أمره إلى القاضي بحضور الخليفة عمر فقال له قم يا أبا الحسن وقم مع خصمك فتغير وجه الإمام، وبعد أن حكم القاضي بان الدرع لليهودي قال له عمر يا أبا الحسن لعله ساءك أمري أن تقف مع خصم كاليهودي قال: كلا وإنما ساءني انك كنيتني ولم تساو بيني وبين خصمي والمسلم واليهودي أمام الحق سواء»[2]

وعنه في نهج البلاغة «إما بعد فقد جعل الله عليكم حقا بولاية أمركم ولي من الحق مثل الذي لي عليكم»[3] ويعني إن له حق على الناس وللناس عليه حق سواء بسواء.

وخاض علي أثناء خلافته التي استمرت زهاء خمسة سنوات حروبا عديدة، وكان أثنائها ملتزما بأخلاقيات الحرب وقوانينها التي تضع السلم وحقن الدماء في مقدمة أولوياتها، فقد كان علي يسعى جاهدا لعدم الوقوع في براثن الحرب بل جعلها

(١)الأحكام ـ الإمام يحيى بن الحسين ج ٢ ص ٤٤٩.
(٢)النظام السياسي في الإسلام ص ١٨٤.
(٣)النهج ص ٢٩١.

الخيار الأخير، وسعى إلى محاججة خصومه ومحاولة إقناعهم بالعدول عن خيار الحرب، إلا أنهم أصروا على مواقفهم التي تهدف إلى إقصاءه عن الخلافة، على الرغم من كون علي خليفة منتخب من قبل أغلبية الأمة.

لقد كانت أخلاقيات الحرب بمثابة القوانين المنظمة للحروب في ذلك العصر، وإذا ما قارناها بقوانين الحرب في عصرنا الراهن فإننا نراها متقاربة بشكل ملفت، في انسجام نادر بين عصرين تفصلهما أكثر من ١٥٠٠ عام، فمن سيرته في حرب الجمل ما قاله قبل بدء المعركة: «لا تبدءوا القوم بقتال، وإذا قاتلتموهم فلا تجهزوا على جريح، وإذا هزمتموهم فلا تتَّبعوا مدبراً، ولا تكشفوا عورة، ولا تمثِّلوا بقتيل، وإذا وصلتم إلى رحال القوم فلا تهتكوا ستراً، ولا تدخلوا داراً، ولا تأخذوا من أموالهم شيئاً.. ولا تهيجوا امرأةً بأذى وإن شتمن أعراضكم، وسَبَبنَ أمراءكم وصلحاءكم»[1]

وفي حرب صفين منع معاوية الماء عن جيش الإمام فقد نزل بمن معه في وادي صفِّين، وأخذ شريعة الفرات، وجعلها في حيِّزه، وبعث عليها أبا الأعور السُّلمي يحميها ويمنعها.. وبعث أمير المؤمنين صعصعة بن صوحان العبدي إلى معاوية، يسأله أن يخلِّي بين الناس والماء، فقال معاوية لأصحابه: ما ترون؟ فبعضهم قال: امنعهم الماء، كما منعوه ابن عفَّان، اقتلهم عطشاً قتلهم الله، لكنَّ عمرو بن العاص حاول أن يقنع معاوية بأن يخلِّي بين القوم وبين الماء، فرجع صعصعة فأخبره بما كان، وأنَّ معاوية قال: سيأتيكم رأيي، فسرَّب الخيل إلى أبي الأعور ليمنعهم الماء. ولمَّا سمع عليٌّ عليه السلام ذلك قال: «قاتلوهم على الماء»، فأرسل كتائب من عسكره، فتقاتلوا واشتدَّ القتال، واستبسل أصحاب الإمام أشدَّ استبسالٍ، حتى خلَّوا بينهم وبين الماء، وصار في أيدي أصحاب عليٍّ عليه السلام. فقالوا: والله لا نسقيه أهل الشام! فأرسل عليٌّ عليه السلام إلى أصحابه أن: «خذوا من الماء حاجتكم وخلُّوا عنهم، فإنَّ الله نصركم بغيِّهم وظلمهم»

وقبل احتدام المعركة دعا عليّ جماعة من قادة جنده، فقال لهم: «ائتوا هذا الرجل

(١) الكامل في التاريخ ٣ : ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

وادعوه إلى الله والى الطاعة والجماعة». ففعلوا ما أمرهم به، لكنَّ معاوية قال لهم بعد أن سمع كلامهم: انصرفوا من عندي، فليس بيني وبينكم إلا السيف....)[1]

ومن كلام له حين استبطأه أصحابه في الإذن بقتال أصحاب معاوية قال: «وإما قولكم شكا في أهل الشام فوالله ما دفعت الحرب يوما إلا وأنا اطمع أن تلحق بي طائفة فتهتدي بي وتعشو إلى ضوئي وذلك أحب إلي من أن اقتلها على ضلالها وان كانت تبؤ بآثامها»

وفي رواية أخرى إن أصحاب علي استبطئوه في قتال أهل الشام فقال بعضهم ماله يبالي بالموت، وقال قوم آخرون بأنه يشك في جواز قتال أهل الشام، فأجابهم علي بأنه يرجو دفع الحرب وان يتجاوز إليه أهل الشام دون قتال، فان ذلك أحب إليه من القتال وان كان الأثم عليهم.

وكذلك كان له من ذلك مع الخوارج في وقعة النهروان، فقبل قتالهم دعاهم إلى العودة لصفوف جيشه وان يلتزموا الجماعة إلا انهم مالوا إلى الغي، فعاثوا في العراق بغيا يقتلون كل من صادفوه، ويدعون الناس إلى البراءة من علي وتكفيره، جاء في كتب السير أن علي قال لأصحابه: كُفُّوا عنهم حتى يبدءوكم، فتنادوا: الرواح إلى الجنَّة! وحملوا على الناس. واستعرت الحرب، واستبسل أصحاب علي استبسالاً ليس له نظير، فلم ينجُ من الخوارج إلا ثمانية فرُّوا هنا وهناك، ولم يُقتل من أصحاب علي غير تسعة، وقيل: سبعة[2].

****

ومن أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته في ذم العصبية:

١ـ قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من كان في قلبه حبة من خردل من عصبية، بعثه الله يوم

(١)الكامل في التاريخ ٣ : ١٦ ـ ١٧٢، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٨٤ ـ ١٨٦، شرح نهج البلاغة ٢: ٦٢ ـ ٦٦.

(٢)الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٣ ـ ١٧٢، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٨٤ ـ ١٨٦، شرح نهج البلاغة ٢ : ٦٢ ـ ٦٦.

القيـامة مع أعراب الجاهلية».

٢ـ وقال ﷺ: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية».

٣ـ يقول علي في الناس: «فإنهم صنـفان: إما أخ لك في الدين، أو نظـير لك في الخلق».

٤ـ عن زين العابدين علي بن الحسين: «أن الله خلق الجنة لمن أطاعه ولو كان عبدا حبشيا وخلق النار لمن عصاه ولو كان سيدا قرشيا».

٥ـ عن النبي ﷺ انه قال: (كلكم بنو ادم وادم من تراب ولينتهين قوم يفخرون بآبائهم أو ليكونَنَ أهون على الله تعالى من الجعلان)

٥ـ عن زين العابدين علي بن الحسين إن النبي ﷺ قال: «يا بني هاشم لا يأتيني الناس بإعمالكم وتأتوني بأنسابكم تقولون نحن ذرية محمد ﷺ».

٦ـ وعنه ﷺ: «يا أيها الناس أن الله قد اذهب عنكم عيبة الجاهلية وتعاظمها بآبائها، فالناس رجلان، رجل بر تقي كريم على الله تعالى، ورجل فاجر شقي هين على الله تعالى»

٧ـ خاصم عبد اسود عبد الرحمن بن عوف فغضب عبد الرحمن وقال» يا ابن السوداء، فلما سمع النبيﷺ قال: «ليس لابن بيضاء على ابن سوداء سلطان إلا بالحق»

٨ـ قال جعفر الصادق: «من تعصّب عصّبه اللّه بعصابة من نار»

٩ـ وقال الإمام زين العابدين علي بن الحسين: «إن العصبية التي يأثم عليها صاحبها، أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكِن من العصبية أن يعين قومه على الظلم»

١٠ـ وعن جعفر الصادق انه قال: «من تعصب أو تعصب له فقد خلع ربقة

الإيمان من عنقه».

١١ـ جاء في كتاب الإسلام بين الشيعة والسنة: «أن الإمام الصادق قال لتلميذه مسلم بن معاذ الهروي: بلغني انك تجلس في المسجد وتفتي الناس ؟

قال: نعم وكنت أود أن أسالك عن ذلك إذ يأتيني الرجل فاعرفه على مذهبكم فأفتيه بأقوالكم ويأتيني الرجل اعرفه على غير مذهبكم فأفتيه بأقوال مذهبه ويأتيني الرجل فلا اعرف مذهبه فاذكر له أقوال الأئمة وادخل قولكم بين الأقوال. فقال: أحسنت هكذا افعل».

٢٣ـ وعن الصادق أنه قال لبعض أصحابه ما فعل غريمك؟ قال أحدهم: ذاك ابن فاعلة، فنظر إليه أبو عبد الله الصادق نظراً شديداً فقال: جعلت فداك إنه مجوسي نكح أمه فقال الإمام: أوليس ذلك من دينه نكاح؟.

١٣ـ يروى أن للإمام الصادق صديق لا يكاد يفارقه إذا ذهب مكاناً، فبينما هو يمشي معه في الحذاءين، ومعه غلام سِندِي يمشي خلفهما، إذ التفت الرجل يريد غلامه ثلاث مرات فلم يره، فلما نظر في الرابعة قال: يا أبن الفاعلة أين كنت؟!

قال الراوي: فرفع الصادق يده فصلت بها جبهة نفسه، ثم قال: سبحان اللّه تقذف أمه!! قد كنت أريتَني أن لك ورعاً، فإذا ليس لك ورع. فقال: جعلت فداك إن أمه سندية مشركة. فقال: أما علمت أن لكل أمة نكاحاً، تنح عني.قال الراوي: فما رأيته يمشي معه، حتى فرّق بينهما الموت»

****

وفي سيرة الخليفة عمر بن الخطاب الكثير أيضا من المواقف في مضمار القيم الإنسانية، وله كلمة من أعظم ما تفوهت به العرب عندما قال: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا».

وروي إن عمر بن الخطاب في أيام خلافته تقاضى مع أبي بن كعب الأنصاري

عند قاض المدينة في عهده زيد بن ثابت، فأتى عمر وأبي ابن كعب إلى مجلس القضاء، فقال له زيد: لو طلبتني يا أمير المؤمنين لأحضر عندك. فرد عليه عمر مقرراً تأصيلا لقيمة من أهم القيم الإنسانية ألا وهي المساواة».

«في بيته يؤتى الحكم».

ثم إن القاضي زيد حاول إكرام الخليفة وتمييزه عن خصمه وذلك بتقريبه منه ورفعه درجة عليه فأبى ذلك عمر قائلا: «هذا أول الجور منك. وبعد أن أدلى كل من الخليفة وخصمه بحجته، حكم زيد باليمين على عمر، ثم طلب من أبي ابن كعب أن يعفيه منه ولكن عمر أصر على تنفيذ ذلك، فحلف كما حكم القاضي، وبعد أن استحق الأرض المتنازع عليها قضاء وهبها عمر لأبي بن كعب.

ومرة جاء رجل فقال لعمر: اتق الله، فقال أحد الحاضرين: أتقول ذلك لأمير المؤمنين؟، فرد عليه عمر بقوله: دعه يقلها فلا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نقبلها منكم.

في موطأ الإمام مالك بسنده عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ وَيَهُودِيٌّ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ. فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالدِّرَّةِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: إِنَّا نَجِدُ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ، وَيُوَفِّقَانِهِ لِلْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجَا وَتَرَكَاهُ.(١)

وجاء إن عمر بن الخطاب قدم مكة حاجًّا، فصنع له صفوان بن أمية طعاما، فجاءوا بجفنة يحملها أربعة، فوضعت بين يدي القوم يأكلون وقام الخدم فقال عمر: أترغبونه عنهم؟ فقال سفيان بن عبد الله: لا والله يا أمير المؤمنين، ولكنا نستأثر عليهم، فغضب عمر غضبا شديدا، ثم قال: ما لقوم يستأثرون على خدمهم، فعل الله بهم وفعل. ثم قال للخادم: اجلسوا فكلوا، فقعد الخدم يأكلون، ولم يأكل أمير المؤمنين»

(١) كتاب الأقضية- باب الترغيب في القضاء بالحق- حديث رقم ١٢٠٦.

القيم الإنسانية في الحضارات القديمة

مارست الحضارات الغابرة القيم الإنسانية وعرف مفكريها وفلاسفتها بدعوتهم لصياغة وثيقة قانونية وأخلاقية على مستوى الفرد والمجتمع لجعلها أساسا محوريا للحياة الفردية والجماعية ومؤسسات الدولة والحضارة والحياة المدنية، وذلك بمئات السنوات قبل عصر النهضة الأوربية وما أنتجته من ثقافة وقوانين وأنظمة ومؤسسات تبلورت جميعها في المنظومة الحقوقية والقانونية العالمية المعاصرة لحقوق الإنسان، التي من أهم عناصرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات ومناهضة كافة أشكال التمييز والعنصرية وحقوق أسرى الحرب، وقيم المواطنة والدولة الرشيدة والحكم الدستوري والديمقراطية والتعددية والتنوع الإنساني والسياسي والاجتماعي والثقافي، ومنظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وحرية الرأي والفكري والمعتقد والضمير، والتداول السلمي للسلطة، ونظم أخرى عديدة تمت صياغتها على شكل مبادئ واتفاقيات دولية، أصبحت اليوم ثقافة إنسانية عامة في معظم أنحاء العالم وجزء من النظام القضائي والحقوقي والقانوني والاجتماعي في كثير من بلدان العالم، خاصة المزدهرة منها كأوربا وأمريكا.

ويمكن القول إن ممارسة القيم الإنسانية في عصور ما قبل وما بعد الميلاد ساهمت مساهمة حقيقية وفاعلة في وصولها إلى ما هي عليه الآن، فالمعارف والعلوم والإنجازات الإنسانية هي في حقيقة الأمر شأن ونتاج تراكمي عبر سلسلة طويلة من الأجيال المختلفة والمتفاوتة في مستواها الحضاري، مارسته وطبقته كافة الأمم والشعوب بنسب مختلفة ومتفاوتة، بطبيعة الحال لا يمكن القول إن القيم الإنسانية كانت تمارس بمثالية، وإنها احتلت مكانة واسعة من ثقافات وممارسات وسلوكيات ونظم وقوانين مختلف الشعوب والحضارات، إلا أنها كانت موجودة بنسبة معينة على الأقل.

وهذا يعني بكل تأكيد مساهمة الشعوب والأقوام الساحقة في ما وصل إليه

عصرنا الراهن من تقدم وازدهار عبر سلسلة من التجارب والتدوين للعلوم، ولا تخلوا حضارة أو تاريخ امة من ممارسات معينة ومحددة تصب في خانة القيم الإنسانية باعتبارها قيم مرتبطة بوجود الكائن البشري وطبيعته واصله التكويني.

ويشير الدارسين للنقوش الأثرية إن حقوق الإنسان لم تكن مجهولة في الفكر القانوني والعرفي لحضارات وشعوب ما قبل الميلاد، فالحرية والعدالة والمساواة كانت من الأفكار الأساسية التي جسدتها القوانين المكتوبة التي اكتشفها علماء الآثار، وعكف على ترجمتها ودراستها الباحثون والمتخصصون، منها قانون «حمورابي» وقانون «اشنونة» و«لبث عشتار» وقوانين أخرى عديدة.

إلا إن أشهرها على الإطلاق كان قانون حمورابي، الذي حرص على سن النصوص القانونية التي توفر الحماية لكافة المواطنين من الشعب البابلي، بيد أنها ركزت على الشرائح الضعيفة في المجتمع وخصتها بقوانين إضافية واستثنائية، من ذلك أنها جعلت الأفراد الذين ينتمون إلى طبقتي الفلاحين وأصحاب المهن من البابليين يتمتعون بالشخصية القانونية الكاملة، حتى يستطيع كل فرد من أفراد هاتين الطبقتين أن يتعاقد ويتملك الأموال بكافة أنواعها بما في ذلك العبيد.

كما منحته تلك القوانين حق الزواج وتكوين أسرة شرعية، ومنحت العبيد من جانب آخر حقوقا نزهتم من أن يكونوا في منزلة الحيوانات أو الأشياء المملوكة، حيث إن العبيد في الشرائع التي سبقت شريعة حمورابي كانوا يعتبرون في منزلة الأشياء النفيسة أو الحيوانات النادرة، إلا أن تطور النظام القانوني لبلاد ما بين النهرين أتاح للعبيد ممارسة بعض الحقوق التي جعلت من مكانتهم الإنسانية والاجتماعية والقانونية أرقى بكثير مما كانت عليه سابقا ولاحقا، خاصة في الحضارة الرومانية التي أوغلت في اضطهاد العبيد وانتهكت معظم حقوقهم الطبيعية.

فقد وفرت قوانين حمورابي للعبد أن يعترض على ثمن بيعه أمام القضاء، ومنحته حق تكوين أسرة واعترفت بشرعيتها، وأجازت للعبد أن يتزوج من حرة واعتبرت

أن أولاده في هذه الحالة من الأحرار، وأتاحت للعبيد أن يتملكوا الأموال التي تمثل للفرد منهم حوزة مالية خاصة، وأقرت حقه في التقاضي عند استيلاء احد عليها، حتى لو كان سيده هو المعتدي.

كما منحت للعبيد الحق في ممارسة الحرف التي تتفق مع قدراتهم، وأجازت للعبد أن يضم إليه عددا من العبيد يعملون لحسابه.

وحرص القانون البابلي على إضفاء حماية خاصة على الأمة التي تنجب من سيدها، فأجاز رهنها ولكنه حرم بيعها، واقر المشرع في عهد حمو رابي بعتقها حال وفاة سيدها.

أما بالنسبة لحالات عتق العبد، فقد أجاز قانون حمورابي للسيد بإرادته أن يعتق عبده، وذلك بموجب عقد خاص أو أمام القضاء، وتشير الوثائق التاريخية المتعلقة ببلاد ما قبل النهرين إلى انه كانت تقام حفلة دينية خاصة لإعلان عتق العبد، حيث يقرر السيد أنه لم يعد له أو لأولاده من بعده أي حق على العبد، ومن جهة أخرى فقد كان يجوز للعبد أن يشتري حريته بماله، كما كان يمكن له أن يستدين من الغير لشراء حريته، على أن يسدد دينه لدائنه بعد ذلك.

وقد اهتم قانون حمورابي بشكل ملحوظ بوضع قوانين خاصة بالأحوال الشخصية وحقوق المرأة، باعتبار أن الأسرة تمثل الركيزة الأساسية في المجتمع البابلي على غرار بقية المجتمعات بطبيعة الحال، ومن أهم قوانينه عدم السماح للرجل بان يتزوج إلا بزوجة شرعية واحدة فقط، إلا إذا أصاب زوجته مرض عضال، ففي هذه الحالة يجوز له الزواج بامرأة أخرى دون أن يكون من حقه تطليق زوجته الأولى، وأجاز القانون أيضا أن يتخذ الرجل أكثر من جارية إذا أراد إلى جانب زوجته، كما أتاح للجارية أن ترتقي إلى مرتبة الزوجة الشرعية إذا أعلن ذلك الزوج أمام شهود وثبت الزواج بوثيقة رسمية.

ومن الحقوق التي تمتعت بها المرأة في حضارة ما بين النهرين تمتعها بشخصيتها

القانونية الكاملة بمعايير ذلك العصر، فكانت لها أموالها وممتلكاتها الخاصة، إلا إذا كانت تعول أسرة، ففي هذه الحالة يحظر عليها بيع العقارات والأراضي لأنها تنفق بعائداتها على أسرتها، وما عدا هذه الحالة فان لها حق التصرف في ممتلكاتها كيفما تشاء، كما كانت تتمتع بحق الشهادة الكاملة أمام القضاء كالرجل تماما، ومنحها القانون أيضا حق التقاضي ورفع الدعاوى، وكان القانون يسمح لها بالعمل في التجارة وممارسة كافة المهن، إضافة إلى تملك معظم وسائل الإنتاج.

وكان من حق المرأة المتزوجة التي يرتكب زوجها بحقها أخطاء الالتجاء للقضاء للمطالبة بالطلاق، وكانت الخيانة الزوجية من أهم ما يدفع المرأة للطلاق من زوجها في تلك الحضارة.

ومن قوانين حمورابي التي لم تكن اقل رقيا وتطورا من بعض القوانين المعاصرة، تحديد الأجور لمختلف المهن، بغرض حماية المشتغلين بها من الملاك والإقطاعيين، كما كان هناك تسعيرة خاصة لمختلف السلع حتى لا يقع المجتمع ضحية للجشع والاحتكار.

جاء في المادة (٢٣) من قانون حمورابي «إذا لم يضبط السارق فإن صاحب المتاع المسروق يقدم تفاصيل المسروقات في حضرة ألإلهه، وعندئذ تعوضه المدينة وحاكمها التي وقعت السرقة في ناحيتها عن متاعه المسروق، أما إذا أدت السرقة إلى خسارة في الأرواح فتدفع المدينة وحاكمها إلى ورثة القتيل «مينا» من الفضة كتعويض (المادة ٢٤).

وعالج قانون اشنونة الذي اكتشف سنة ١٩٤٥م وترجم عام ١٩٨٤م عدة قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية والعقوبات، أبرزها تفريقه بين الرقيق الأجنبي والرقيق المحلي، فالأول جعله دائما، لا ينتهي إلا بعتق السيد لعبده طوعا، أما الثاني فهو رق مؤقت، إذ يتوجب العتق بقوة القانون بانتهاء مدة زمنية محددة، ويكون عندئذ العبد البابلي حرا بقوة القانون، وليس على المالك إلا القبول والطاعة.

****

وفي مصر الفرعونية وتحديدا في حقبتها الوسطى برز إلى الواقع فكرا جديد اتجه نحو الإصلاح والتنوير وتأصيل القيم الإنسانية، وكان من أهم نتائجه التشكيك في إلوهية الفرعون، ويعتبر الكثير من المؤرخين أن «إخناتون» أول ملك في تاريخ الإنسانية نادى بوحدانية الله سبحانه وتعالى، وظهرت في فترة حكمه بوادر عهد جديد تمثل في نشر التوحيد ومحاولة تقنين سلطات المعبد والكهان.

وسعى اخناتون إلى تخفيف وطأة نظام التقسيم الطبقي بين المصريين وإشاعة العدالة والمساواة بين مختلف مكونات الشعب المصري، كما تنازل عن فكرة الملكية المطلقة، التي كانت سائدة في ثقافة السلطة وجزء من منظومتها الحاكمة، حيث عارض القول بان ارض مصر بمن عليها من الناس والدواب والموجودات ملكا مقدسا مطلقا للفرعون.

وشهدت الحقوق المدنية في عهد اخناتون تطورا في التركيب والتطبيق، فقد كفلت الدولة حرية العقيدة، وانتهى بذلك قانون إجبار الأفراد على عبادة الفرعون، وأتيحت لكافة طبقات وفئات المجتمع حرية عبادة الفرعون أو غيره من الآلهة التي كانت سائدة في ذلك العصر.

أما المرأة فقد تمتعت بشخصية قانونية كاملة ابتداء بالأسر الفرعونية الأولى، فقد حكمت النساء الدولة ردحا من الزمن، ومن أشهر الملكات المصريات الملكة «اياح حتب» زوجة الملك «سقنن رع»، والملكة «أحمس نفرتارى» زوجة أحمس الأول، والملكة «تى» بنت الشعب وزوجة امنحوتب الثالث وأم إخناتون، والملكة «نفرتيتى» زوجة إخناتون والملكة «حتشبسوت» التي حكمت مصر قرابة عشرين عاما وبلغت مصر في عهدها قمة الحضارة والعمارة والتجارة الدولية.

وعرفت الحضارة المصرية حكم «الهكسوس» الذين حكموا مصر ١٥٠ سنة، وحرموا المصريين من حقوقهم السياسية كالحق في الحكم أو اعتلاء المناصب

العليا في الدولة، كما حرموهم من حق التملك، إذ اشتهر إن الأرض بمن عليها تكون ملكا للسيد النبيل الإغريقي، ولكنهم ضمنوا لهم حرية العقيدة والعمل، ومجموعة من الحقوق الفردية والمدنية.

****

وفي اليونان الإغريقية منح الفرد الإغريقي الذي ينتمي إلى الأحرار من الرجال ما لم تمنحه باقي الحضارات السالفة واللاحقة عليها من الحقوق إلى مواطنيها، وقد تجسدت في منظومة الديمقراطية والحرية والمساواة فضلا عن مجموعة الحقوق التي اقرها القانون الإغريقي اعتمادا على الأعراف التي سادت في القبائل الإغريقية القديمة، وقد تفوقت «اسبارطا» التي كانت تعتبر من أهم المدن الإغريقية بعد اثينا في مضمار الحقوق والحريات الوطنية.

فقد أنشئت السلطات جمعية «الأبلا» وهي بمثابة السلطة التشريعية في الدول الديمقراطية المعاصرة، حيث أن جميع المواطنين الذكور كان من حقهم التقدم لعضويتها متى ما بلغوا سن الثلاثين، وكان عدد من يمكن اختيارهم أعضاء فيها ٨٠٠٠ من بين سكان إسبارطة البالغ عددهم ٣٧٦ر٠٠٠ وكانت بمثابة مصنعا للقوانين والتشريعات فلا يمكن سن أي قانون أو تشريع إلا من خلالها، وفي مضمار الحقوق الاجتماعية فقد حدد القانون سن الزواج بالثلاثين للرجال والعشرين للنساء، واعتبرت العزوبة بعد هذه السن جريمة، وكان من عقوبتها حرمان العزاب من حق الانتخاب وحق مشاهدة المواكب العامة.

وكان النساء في إسبارطة يتمتعون بمجموعة من الحقوق والحريات، وقد تفوقوا بذلك على العديد من المجتمعات والتكتلات الحضارية في عصرهم بل وفي معظم المدن اليونانية أيضا، ومن أهم مكتسبات المرأة في هذه الحضارة هو حقها في نسب أطفالها إليها، كما حضيت بكونها شخصية اعتبارية أمام القانون، فلها أن تطلب الطلاق وان ترث وتورث ولها حق التملك والتجارة.. وغيرها من الحقوق،

ويقول مؤرخون بأن في هذه الحقبة وبسبب هذه القوانين آلت نصف الأملاك الثابتة في إسبارطة إلى النساء، وكن يعشن في بيوتهن باستقلالية وحرية وترف، في حين كان الرجال يقاسون أهوال الحروب الكثيرة.

اما في أثينا فقد منح الذكور من الأحرار دون الإناث بحق الاقتراع في الجمعية العامة، التي تضطلع بمهمة سن مختلف القوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان من حق المواطن الإغريقي صاحب الكفاءة أن يتقلد أعلى المناصب المهمة في الدولة.

وفي عهد الإمبراطور الإغريقي «صولون» صدر قانون «السيسكثيا» الشهير، الذي كان يهدف إلى إنقاذ المدينين من ديونهم بعد أن كان المدين المعسر في القانون الإغريقي يواجه التحول إلى طبقة الرق أن عجز عن الوفاء بدينه إلى السيد النبيل، كما أطلق «صولون» سراح المواطنين الذين تحولوا إلى عبيد بسبب ديونهم ومنع استرقاق المديونين واصدر في النهاية قانونا يحرم الرق على أساس المديونية، وأصدر أمر يمنع استخدام الأساليب القهرية كالضرب والتعذيب كوسيلة لإجبار المدين على الوفاء بدينه، وقد وصف أرسطوطاليس[1] انتهاك حقوق المدينين في روما بقوله: "وأصبحت كل الأراضي ملكاً لعدد قليل من الناس، وتعرض الزراع هم وأزواجهم وأبناؤهم لأن يباعوا بيع الرقيق لا في داخل البلاد فحسب بل في خارجها أيضاً، إذا عجزوا عن أداء إيجار الأرض أو الوفاء بما عليهم من ديون».

ومن بين الإصلاحات الحقوقية التي قام بها "صولون» على مستوى الأسرة، تقنينه لولاية الأب بحيث ألغى الولاية المطلقة التي كانت سائدة في المجتمع الإغريقي وثبت بعض الحقوق المدنية لأفراد العائلة ابتداء بالزوجة وانتهاء بالأطفال.

واقر مجموعة من العقوبات لمنتهكي حقوق أفراد الأسرة، منها غرامة مالية قدرها مائة دراخمة على من يعتدي على عرض امرأة حرة، وأباح لمن يمسك برجل زانٍ

(١) فيلسوف يوناني قديم كان أحد تلاميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر.

متلبس بجريمته أن يقتله لساعتهِ، وجعل من حق كل مواطن أن يقاضي أي شخص يرى أنه ارتكب جريمة ما.

ويعتبر الكثير من المؤرخين أن عهد الإمبراطور الإغريقي "بركليس» العصر الذهبي الذي ازدهرت فيه الحضارة الإغريقية في كافة مساراتها، وعلى رأسها النظام الحقوقي والقيم الإنسانية، وكان من أهم مظاهرها اهتمام الدولة بالطبقات الدنيا من المجتمع ومنحها المزيد من الحقوق والحريات، لتكون طبقات ذات شان في المجتمع، ومن المظاهر الإصلاحية في عهد بركليس هو تمتع المواطنين بحرية الكلام، والمساواة أمام القانون، كما اتخذ نظام السلطة الإغريقي شكل "الديمقراطية المباشرة» التي تقوم على أساس نظام مزاولة المواطنين للسلطة بأنفسهم دون أن يوكلوها إلى من يمثلهم.

وينقل عن "بركليس» خطبته التي تناول فيها ميزات نظام الحكم الديمقراطي التي قال فيها: "إن دستورنا مثال يحتذى، ذلك أن إدارة دولتنا توجد في خدمة الجمهور وليست في صالح الأقلية كما هو الحال لدى جيراننا، لقد اختار نظامنا الديمقراطية، فبخصوص الخلافات التي تنشأ بين الأفراد فإن العدالة مضمونة بالنسبة للجميع، ويضمنها القانون، وفيما يخص المساهمة في تسيير الشأن العام، فلكل مواطن الاعتبار الذي يناله حسب الاستحقاق، ولانتمائه الطبقي أهمية أقل من قيمته الشخصية، ولا يمكن أن يضايق أحد بسبب فقره أو غموض وضعيته الاجتماعية»

****

وشهدت الحضارة الرومانية تقدما ملحوظا في مضمار حقوق الإنسان والحريات العامة، وان كان ذلك بشكل نسبي وعلى مراحل متباعدة، حيث لم تتأصل القيم الإنسانية في نظامها العام بحيث تصبح جزء من الأنظمة والتعاليم بغض النظر عن تغير قادة الدولة، وظلت خاضعة بشكل واسع لثقافة الحاكم الأعلى وقيمه الشخصية ومدى قدرته على إسقاطها على الواقع، ومن أهم الحكام الرومانيين الإمبراطور " كلوديوس» الذي ازدهرت في عهده بعض القيم والحقوق الإنسانية فقد حرم قتل

العبد الذي لا يرتجى منه نفع، وأمر أن يصبح العبد المريض الطريد بعد شفائه حراً من تلقاء نفسه، وفي عهد الإمبراطور نيرون حظر على الأسياد أن يحكموا على العبيد بأن يقاتلوا في "المجتلد» إلا إذا وافق على ذلك موظف كبير في الدولة، كما أجاز نيرون للعبد الذي أسيئت معاملته أن يلجأ إلى القضاء، حيث عينت السلطات قاضيا يختص بشكاوى العبيد والفصل في منازعاتهم مع أسيادهم.

وكان العبد يلقى من الضمانات، ما دام يعمل، ما لا يلقاه كثيرون ممن لا ينتمون إلى شريحة العبيد في بعض الحضارات الأخرى، فكان يسمح له بان يعمل خارج خدمته بشرط أن يؤدي لسيده بعض ما يكسب من عمله، وكان إذا مرض، أو تقدمت به السن، أو لم يجد عملاً يقوم به، لا يحق لسيده التخلي عنه بل يتوجب عليه أن يستمر في رعايته، وكان العبيد في اثنيا خلال القرن الخامس قبل الميلاد معفون من الضرائب والخدمة العسكرية ولم يكونوا مجبرين على ارتداء ثياب تميزهم عن الأحرار.

ويشير المؤرخون إلى إن أثينا القديمة في عهد الجمهورية ـأي في القرن الخامس قبل الميلادـ كان نظام الحكم فيها ديمقراطياً مباشراً، فكان المواطنون الأحرار من الذكور يقومون بصنع القرار، وذلك بالإجتماع في الساحة والتصويت لإقرار القوانين والأنظمة، وكانت الحقوق التي تمتّع بها المواطنون الأثينيّون كثيرة، منها حقّ الانتخاب، فكان لكلّ مواطن الحقّ في الترشّح لمنصب معيّن، وحقّ الجلوس في المحكمة للقضاء كمحلّف، ومجموعة من الحقوق الدينيّة والمدنية.

****

وعرفت الحضارة الفارسية أيضا العديد من تشريعات حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، فبعد غزو الإمبراطور الفارسي سايروس لبابل عام ٥٣٩ ق.م. اصدر قرارات عرفت فيما بعد بمدونة سايروس، التي اعتبرها العديد من المؤرخين على أنها أول وثيقة حقوقية في تاريخ البشرية، ومن أهم نصوص هذه المدونة السماح لمواطني الإمبراطورية الفارسية في كل مكان بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وإلغاء نظام

الرق والاستعباد، ويشير المؤرخون إلى إن معظم قصور الإمبراطورية الفارسية بنيت بواسطة عمال مأجورين في عصر كان العبيد هم من يقومون بأعمال البناء، كما تشير التواريخ إلى إن الإمبراطور سايروس أمر بتحرير اليهود من الاستعباد والرق وسمح لهم بالعودة إلى ديارهم كما ضمن لهم حقوق المواطنة، ومدونة سايروس محفوظة اليوم في المتحف البريطاني وتمتلك مكتبة الأمم المتحدة نسخة طبق الأصل منها.

****

وعرفت الإمبراطورية المورينية في الهند القديمة بعضا من ممارسات حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ويذكر المؤرخون أن الملك أشوكا شعر بالندم العميق جراء إقدام قواته على غزو إحدى المدن عام ٢٦٥ ق.م ونتيجة لذلك اعتنق البوذية وأطلق على نفسه اسم "أشوكا الورع» وحدد على اثر ذلك العناصر الرئيسية للنظام الاجتماعي والحقوقي الذي قرر تجسيده في دولته كالتسامح مع كل الطوائف والآراء، وطاعة الوالدين، واحترام المعلمين والكهنة، والسخاء تجاه الأصدقاء، والمعاملة الإنسانية للخدم، والسماحة في النفس تجاه الجميع، واصدر قوانين تتصف بالرحمة والعدالة، منها تحريم ذبح الحيوانات التي لا تستخدم في إنتاج الغذاء وتحريم تشويهها أو استغلالها في رياضات الصيد، كما اصدر قرارا بمنح السجناء يوما واحدا في السنة يقضونه خارج السجن، واتسم عهده بعدم التمييز بين المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات، وقد تم تدوين كافة هذه القوانين والتعاليم والإصلاحات في مراسيم سميت بـ "مراسيم أشوكا»

****

وأما عن حقوق المرأة في الحضارات القديمة ففي الحضارة الرومانية كان للمرأة حرية شخصية واجتماعية في ضمن النظام الاجتماعي، أما من الناحية القانونية فقد اعتبرت المرأة كائن تحت الوصاية ومحروم من حقوقه السياسية، إلا أنها كانت تتمتع بمجموعة من الحقوق والحريات في حدودها الدنيا على غرار الكثير من الهيئات

والفئات في المجتمع الروماني، ومن مظاهر حرية المرأة في نطاق حياتها الاجتماعية قدرتها على العمل في الكثير من المهن كالحوانيت ومصانع النسيج والطبابة وغيرها، واشتهرت بعض النساء الرومانيات بنفوذهن السياسي الذي اثر على مجريات الحياة السياسية في بعض الأحيان، كما سمح للنساء بان يصبحن قاضيات وكاهنات وممارسة التجارة وتكوين ثرواتهن الخاصة.

وفي الحضارة الفارسية منحت المرأة بعض الحقوق، فقد أدخل "زرادشت» تغييراً مهماً على موقف المجتمع الفارسي من المرأة، فتمتعت ببعض الحقوق كاختيار الزوج، وحق الطلاق، وتملك العقار، وإدارة الشؤون المالية للزوج، ولكنها ما لبثت أن خسرت هذه الحقوق بعد موته وعادت إلى سيرتها الأولى، فأصبحت إنسانة تحت الوصاية محرومة من معظم حقوقها الطبيعية، ووصل الأمر بها إلى الاحتجاب حتى عن محارمها كالأب والأخ والعم والخال، ولم يكن يحق لها أن ترى أحداً من الرجال.

أما في الحضارة الفرعونية فقد كان للمرأة حقوق لم تحصل عليها نظيراتها في الحضارات الأخرى، فكانت تشارك في الحياة العامة، وتخرج بدون غطاء للشعر، وتحضر مجالس الحكم، بل أنها تولت الحكم في فترات عديدة، وكان يسمح لها بالإشراف على إدارة المنشئات العامة، وشغل الكثير من المناصب المهمة في الدولة كقاضية أو وزيرة.

وكانت سيدات الطبقات النبيلة يشغلن وظيفة إدارة مصانع النسيج، وتمتعت المرأة المصرية بحقوق اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية مساوية للرجل، فكان لها الحق في تكوين ثرواتها المالية وإدارة ممتلكاتها الخاصة.

وكان للمرأة المصرية سلطة قوية على إدارة البيت والحقل واختيار الزوج، وكان النظام الأسري المصري يقوم على الشراكة والتوازن في الحقوق والمسئوليات بين الزوجين.

ويذكر المؤرخون أن المرأة المصرية لم تكن تابعة لزوجها أو أبيها بل كانت تتمتع

بشخصيتها الحرة المستقلة فكان يسبق اسمها لفظ (فتـبر) أو (غنخ يبنوت) أي سيدة المنزل أو وظيفتها أو لقبها، وكشف علماء الآثار عن نص كتب في عهد رمسيس الثالث يؤكد حق المرأة في المساواة في الأجر عن نفس العمل، وحريتها في الحركة والسفر.

ووجد في نص قانوني آخر يعود إلى القرن السادس قبل الميلاد بأنه يجب على زوج المرأة المصرية منح زوجته هدية الزواج والإقرار على نفسه بدفع مبلغ مالي في حالة الطلاق، ويمنح هذا النص التشريعي المرأة الحق في طلب الخلع مقابل حصولها على مستحقاتها الشخصية من حقوقها الزوجية، أما إذا طلقها زوجها دون موافقتها فإنها تحصل على مؤخر الصداق ونصف منزل الزوجية.

لقد عظّمت الحضارة الفرعونية دور المرأة وجعلتها آلهة العدل (أمهوت) وكانت (إيزيس) هي إلهة الجمال.

ومن أشهر أسماء النساء التي عرفها المصري القديم الإلهة حتحور، وهي الأم الأولى للآلهة بصفتها «البقرة السماوية» التي ولدتهم وأرضعتهم جميعاً، وهي أيضاً ـ حتحور ـ ربة الحب التي يشبهها الإغريق بإلهتهم «افروديت».

تقول الدكتورة نوال السعداوى (الذي يقرأ تاريخ القدماء من المصريين يدرك أن هذه الحضارة هي أقدم حضارات البشرية وأعرقها، قامت منذ البداية على المساواة بين الجنسين، وعلى ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية ارتفاعاً كبيراً ففي الأسر الحاكمة كانت المرأة تصل إلى مرتبة الإله كما يصل إليها الرجل في ذلك الحين، أما بالنسبة للمرأة من عامة الشعب فقد كانت المرأة الفرعونية تعمل في المصانع بالغزل والنسيج وصنع السجاجيد، وتعمل المرأة بالتجارة في الأسواق، وتشارك زوجها في أعمال الصيد. وكانت المرأة ترسم على المقبرة حتى الأسرتين الثالثة والرابعة سنة ٢٧٨٠ ق.م بحجم زوجها كدليل على المساواة في الشرف والمكانة والحقوق والواجبات. وفى تمثال (بانجم) في معبد الكرنك تتقدم الزوجة زوجها.

وهناك نصب تذكاري خاص بالسدة (بيسيثت) من عصر الدولة القديمة بين

أنها كانت مديرة للأطباء أما إيزيس فهي أكثر النساء شهرة في التاريخ الفرعوني بل إنها أحياناً ترمز إلى مصر نفسها، وهي قرينة أوزوريس التي صاحبته وساندته وقامت بعده بنشر عقيدته، كما يذكر التاريخ للفراعنة أنهم توجوا المرأة المصرية كملكة، فقد كانت الملكة الأم الوصية على العرش تقوم بدور بالغ الأهمية بجانب ابنها، ومن أشهر الملكات اللاتي حظين بمكانة متميزة الملكة «حتب حرس» زوجة الملك «سنفرو» وأم الملك «خوفو» وكانت تتمتع بمكانة جليلة.

ونفس هذا التبجيل والاحترام قدمه أحمس محرر مصر من الهكسوس لأمه الملكة «راع حتب» التي تولت الوصاية على أحمس ابنها وحلت مكانه بالعاصمة عند ذهابه للقتال. وأقام أحمس لوحة كبيرة بمعبد الكرنك تبين قدرة هذه الأم والملكة المثالية من أجل تحقيق استمرارية الأسرة بفضل نشاطها وانجازاتها في مختلف المجالات لدرجة أنها تمكنت من التوحيد بين جيوش مصر.

وكانت أول امرأة تنال وساماً عسكرياً، حيث أرفق أحمس مع مومياء أمه المبجلة، التذكارات المرتبطة بشجاعتها الأسطورية.

ولا ينسى التاريخ الملكة «حتشبسوت» التي حكمت مصر لمدة واحد وعشرين عاما وتسعة أشهر، وكانت شخصية فريدة من نوعها وتميز عصرها بالرخاء والاستقرار. ومن أبرز إنجازاتها المسلتان في أقصى شرق معبد الكرنك، كما أقامت مدرسة للمثالين والنحاتين، وبذلك أنشأت أول ورشة فنية ملكية، كما أقامت معبد الدير البحري، وهو معبد رائع قام بتصميمه مهندسها المعماري «سنموت»، ويعد تحفة فنية معمارية.

ويذكر أيضا أنه أنشئ في عهد الأسرة الثامنة عشر مجالس للبلاد تحكم بالعدالة، وتنادي بضرورة تطبيق معايير العدالة، حيث صار من حق كل فرد ضمن حقوقه الدينية أن يحفظ جثته بعد موته، خاصة وأن التحنيط لم يكن من حقوق العامة، إذ

تمارسه طبقة الأمراء والملوك فقط).[1]

****

لقد أصبحت ثقافة الحقوق والقيم الإنسانية من المسلمات في التفكير البشري بعد أن تناولها بالتنظير والتحليل مختلف الفلاسفة والمفكرين والمتكلمين على مر الزمان، فأفلاطون كان يعتقد أن من أعظم أسباب كمال الدولة هو الفضيلة التي تجعل من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدون عملهم دون أن يتدخل أحدا في عمل أحدا آخر، لان الاعتداء أو التدخل في وظائف الآخرين يؤدي إلى الفوضى وحدوث خلل وخيم في وظائف الدولة التي تقوم على أساس منظومة المؤسسات والتخصصات، ومن ثم فانه لا ينبغي تجريد الفرد من ممتلكاته أو أن يتعدى على ما يمتلكه غيره، وإن العدالة إنما هي أن يمتلك المرء ما يستحقه فعلاً، ويؤدي وظيفته الخاصة به، وقد ندد أفلاطون باستعباد اليوناني ليوناني آخر، ولكنه أجاز استرقاق الأقوام الأخرى بحجة أن بعض الناس لا يمتلكون عقولاً ممتازة.

وقرر أفلاطون في سفره الخالد «الجمهورية» انه لتحقيق الحياة المثالية للإنسان، يجب أن تقوم دولة رشيدة حكيمة وعادلة، فالدولة تنظيم اجتماعي سياسي متفق تماما مع الطبيعة الإنسانية والكونية، فالكون قائما بحد ذاته على نظام محكم، ويقوم كل كائن حي بدوره الطبيعي فيه، كما تقوم كافة الأجرام والمخلوقات والخلائق الحية وغير الحية بدورها الذي خلقت من اجله، ليتكامل هذا الكون ويستمر في منظومته المتقنة والمبدعة، والدولة لا تشد عن هذه القاعدة، فهي التنظيم المرتبط والمنسجم والمنبثق عن التنظيم الكوني.

وقسم أفلاطون وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف رئيسية، جعلها مرتبطة بطبيعة الإنسان السيكيولوجية وتركيبته الوجودية، فالأولى هي الإنتاج، والثانية هي الدفاع، والثالثة هي الإدارة، وهذه الوظائف تشبه الطبيعة الشهوانية والغضبية والناطقة في

(١) دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي ص ٣٨٤.

الكيان البشري، وكل طبقة من طبقات المجتمع تقوم بممارسة إحدى هذه الوظائف، فطبقة المنتجين للشهوانية، ويجب أن تضبط بالتعفف والاعتدال، وطبقة المحاربين للغضبية وبجب أن تضبط بالفضيلة والشجاعة، وطبقة الحكام للنطق، ويجب أن تضبط بالحكمة والحزم.

يقول أفلاطون إن الدولة الفاضلة متى اجتمعت بين الفضائل الثلاث المشار إليها استطاعت أن تقيم بينها حالة النظام والتناسب المؤدي إلى العدالة والفضيلة والمساواة، والدولة الفاضلة كما يصورها أفلاطون هي جماعة من الأفراد الأحرار المتآخين فيما بينهم بأواصر الإخوة، ويهدف كل منهم إلى تحقيق وظيفته الاجتماعية في ظل القوانين المتسمة بالعدالة والمساواة والإنصاف.

ولم يفرق أفلاطون بين الجنسين في تقلد الوظائف العامة وفي الحقوق والواجبات المدنية، وذهب إلى أن كل منهما يصلحان لوظائف متجانسة، لان الاختلاف بينهما ليس جوهريا، أي لا يتناول الملكات والمقومات الأساسية، ولكنه اختلاف عرضي يتمثل في بعض الوظائف البيولوجية كالتلقيح والإنجاب، ومثل هذا الاختلاف لا يستدعي اختلافا في مناهج التربية ومنظومة الحقوق والواجبات، لذلك يجب أن تختار الدولة من الفتيات من يتميزن بالمهارات الجسدية التي تناسب كافة المهام التي يؤديها الفتية كالأعمال الحربية والبناء، وتعمل على إتاحة الفرص للمرأة بان تؤدي كافة واجباتها وتمنح جميع حقوقها أسوة بالرجل.

أما أرسطو فقد كان ينظر إلى العبد على أنه آلة بشرية، وكان يظن أن الاسترقاق سيبقى في صورة ما حتى يحل اليوم الذي تؤدي فيهِ الآلات التي تدور بنفسها جميع الأعمال الوضيعة.

وقد نادى بعض الفلاسفة الرومان بحرية العقيدة الدينية وظهر منهم من كان يعتقد بأن الرق مضاد للطبيعة، أمثال الفيلسوف (اولبيان) الذي أكد أنه لا يجوز في القانون الطبيعي أن يولد الناس إلا أحراراً وان العبيد وان عدوا موجودين في نظر

القانون الوضعي فأنهم ليسوا موجودين في نظر القانون الطبيعي، الذي يقرر أن الناس جميعاً متساوون في الخلقة والحقوق والواجبات، ومن جانب آخر اعتقد العديد من المشرعين الرومان أن الطبيعة جاءت بمبادئ محددة يجب أن تعبر عنها القواعد القانونية التي وضعها البشر لإدارة حياتهم، فالقانون الطبيعي هو المفسر والمحدد لمبادئ العدالة العامة باعتبارها المبادئ الطبيعية المتسمة بالخلود المطلق لأنها متعلقة ومرتبطة بالطبيعة البشرية ومستلزماتها، ومن هنا برزت دعاوى الكثير من الفلاسفة والحقوقيين الرومان لتؤكد على أهمية توفير الحماية للفئات الضعيفة كالعبيد والأطفال والنساء، والاعتراف بالمطالب التي تقوم على صلات الدم والقرابة، وقد أدت هذه المبادئ إلى ظهور تنظيم قانون روماني حد من سلطة الأب المطلقة على أسرته، ومنحت المرأة المتزوجة مركزاً قانونياً يقترب من حقوق الزوج فيما يتعلق بإدارة الأملاك وتربية الأطفال.

ومن ابرز المفكرين الرومان الذين اهتموا بمنظومة حقوق الإنسان والقيم الإنسانية «شيشرون» (١٠٦ـ٤٣ ق.م) و«سنيكا» (٤ق.م- ٦٥م) فقد أسهم شيشرون في الحوار الذي شاع بين الفلاسفة الرومان حول القانون الطبيعي، وكان يعتقد انه مرادف للعقل، وان العالم هو عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم في مختلف الأوقات، لأنه ذو طبيعة واحدة غايتها تحقيق العدالة والفضيلة، مادام قد انبثق عن طبيعة إلهية عادلة وفاضلة، وان الأفراد متساوون في ظل هذا القانون، سواء فيما يتعلق بالحقوق القانونية أو بالمساواة أمام الله ـتتوافق هذه النظرة مع المعتقدات المسيحيةـ وقد أكد شيشرون على ضرورة منح المواطنين شيئا من الكرامة كونها تمثل أهم حقوق الإنسان، وأن العبيد يجب أن يكون لهم حصة منها، لأنهم ليسوا مجرد آلات بشرية حية، بل بشر حتم عليهم القدر أن يكونوا عبيد لغيرهم.

أما سنيكا فكان يعتقد أن الطبيعة هي الأساس الذي يعيش فيه الأفراد، واقر مبدأ المساواة، وقال بان الاختلافات بين السيد والعبد هي مسألة اصطلاح قانوني،

وان الحظ السيئ وحده الذي يجعل الإنسان عبداً، ووفق ذلك فقد رفض سينكا كما رفض شيشرون والرواقيون الأوائل ادعاء أرسطو بان البشر غير متساوين بالطبيعة وان بعضهم يمتلك عقولا غير جيدة، لذلك لا يصلحون لأداء أي عمل سوى أن يكونوا عبيدا، وبناء على ذلك فقد حث مواطنيه على الأخذ بأسباب الرحمة والإخاء والتعاون، وعالج قضية الرق بروح مشبعة بالعاطفة والرحمة، وله في وصف معاناة العبيد نصوصا خالدة منها قوله:

"من هم الرقيق؟ إنهم أناس أحرار مثلنا، الم يكونوا رجالا مثلنا؟ أليس هذا الآدمي الذي سمي رقيقا ولد من بذرة كما ولدنا؟ ألا تحمله الأرض كما تحملنا وتظلله السماء ويستنشق نسيم الحياة؟ ويخضع لما نخضع له من قوانين النمو والحياة والموت؟ فلماذا إذن نفرق بينه وبيننا في المركز الاجتماعي والمعاملات الاجتماعية والحقوق والواجبات المدنية والسياسية؟

****

وظهرت الديانة البوذية في الهند على يد الفيلسوف ساكياموني الذي دعا إلى المساواة بين المواطنين وقال بأن جميع الناس متساوون في العادات والتقاليد والطقوس، ورغم أن الدعوة البوذية في بداياتها لم تجهر بالتناقض الصريح مع النظام السياسي والديني القائم على احتكار الامتيازات لصالح رجال الدين المعروفين باسم البراهمة والطبقات التي تدعمهم وتدافع عنهم ـ من أهمها طبقة الكشاتريه. أي المحاربين ـ إلا إن روح تعاليمه أدت إلى زوال الكثير من مظاهر التمييز والاضطهاد الذي مورس ضد الطبقات الدنيا كالفلاحين والصناع وصغار التجار والعبيد والأرقاء والفقراء والمنبوذين.

لقد دعا ساكياموني إلى المساواة الدينية وتحدى البراهمة وكون طائفته المكونة من مختلف الطبقات، وطلب من أتباعه أن ينتشروا في الأرض معلنين أن الفقراء والأغنياء كلهم سواء، وان رجال الدين والحرب والزراعة والصناعة جميعهم بقدر

واحد، وليس هناك فرق بينهم، سواء من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو السياسية وسائر شئون الحياة.

ولقد شن زعماء البوذية ومفكروها ممن جاء بعد ساكياموني حربا مباشرة وواضحة ضد نظام الطبقات ودعوا بكل جرأة وصراحة إلى إلغاءه، وكذلك إلغاء أية امتيازات تحظى بها طبقة دون أخرى، كما شنوا هجوما ضاريا ضد البراهمة وسخروا من تعاليمها الدينية وأنكروا ما جاء في كتبها ونصوصها المقدسة.

وفي الصين ظهرت شخصيات عديدة تنادي بالقيم الإنسانية، منها الفيلسوف "كونفوشيوس» الذي أصبحت تعاليمه مدرسة أخلاقية وفلسفية، فقد نادى بتوزيع عادل للثروة وذم تركزها بيد أقلية من الشعب، الأمر الذي أدى في ذلك العصر إلى هجرة الفلاحين إلى المدن وعزوفهم عن فلاحة الأراضي الزراعية.

وحيث أن طبقة العبيد تضخمت فقد نشأ صراع طبقي قضى على التكافل الاجتماعي، بيد إن «كونفوشيوس» دعا إلى رعاية الأغنياء للفقراء، وحماية الأقوياء للضعفاء، ورعاية الأصحاء للمرضى.

وكان يرى أن لا سبيل للعدالة والمساواة إلا بالتعليم الذي يجب أن يشمل كافة طبقات المجتمع دون استثناء، لتدرك كل جماعة حقيقة وضعها الاجتماعي وتتحرك بناء على معطياتها وإمكانياتها، وتعمل من خلال تلقيها مختلف العلوم والمعارف لإكمال نواقصها وتقوية جوانب الضعف فيها وتطوير ذاتها لتتمكن من الاستفادة الكاملة من حقوقها والمساهمة مع باقي الطبقات في بناء الصرح الحضاري الإنساني.

وقد تابع «مانشيوس» تعاليم أستاذه الكبير «كونفوشيوس» فخاطب الملوك والحكام مباشرة، ساعيا إلى إقناعهم بضرورة تجسيد قيم العدالة والمساواة بين شعوبهم، وكان من أشهر أقواله: «تقوم الامبرطوريات على دعائم من المبادئ الإنسانية وتزول بزوال هذه المبادئ» وقسم طبقات المجتمع وشرائحه وفئاته إلى طبقتين رئيسيتين

متناغمتين مع بعضهما البعض[1]، الأولى طبقة العلماء والمتعلمين، الذين يسخرون ذكائهم لخدمة المجتمع، والطبقة الثانية هم طبقة الكادحين والعاملين من الزراع والصناع، ويرى أن الطبقة الأولى من حقها الحكم والإدارة، وعلى الطبقة الثانية توفير الحاجات الضرورية لهم، لأنهم يعملون بعقولهم ويضعون ذكائهم في خدمة المجتمع، وليس عندهم الوقت الكافي لممارسة أي مهنة، وأوصى بالتضامن بين الطبقتين، فكلاهما لا غنى لهما عن بعضهما البعض، فإدارة المجتمع ليس لها أية قيمة من دون الصناع والزراع والعمال، ولا يمكن للطبقة الثانية أن تدير أمورها وتحل مشاكلها إلا باللجوء للطبقة الأولى باعتبارها رمزا للعلم والمعرفة والتخطيط والحكمة، وعلى الطبقة الثانية بمختلف فئاتها تنفيذ ما خططت له ونظرت إليه الطبقة الأولى.

وفي اليونان سبقت أفلاطون بعض الأعمال التي تدعوا إلى ترسيخ وتطبيق القوانين المرتبطة بالقيم الإنسانية، من أهمها ديوان الأعمال والأيام، المنسوب إلى الشاعر اليوناني «هزيود» وقد عرض هذا الشاعر في ديوانه فكرة العدالة، ووصل إلى تقرير طائفة من القواعد العامة التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الإنسانية.

وكانت هناك أشعار أخرى منسوبة إلى طائفة من الشعراء والحكماء اليونانيون الذين جاءت أشعارهم محتوية على الكثير من الحكم والأمثال التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية.

وفي اليونان أيضا برز الكاتب والفيلسوف «ارستوفان» التي ألف رواية «الفرسان» تناول فيها نقد النظم القائمة في عصره، ودعا إلى الكثير من الأفكار الاشتراكية، فنادى بإلغاء نظام الملكية الفردية وبان تكون الأراضي الزراعية والأملاك العقارية وسائر

---

(١) على العكس من بعض الفلسفات الشمولية والتوليتارية التي تقسم المجتمع إلى طبقات منفصلة ومتنازعة مع بعضها البعض جراء استئثار الطبقة القوية معظم الامتيازات المالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحرمان بقية الطبقات الأخرى من معظم الحقوق والامتيازات بدعوى أنها طبقات وشرائح أقل شأنا، على اعتبار كون أفرادها لا يمتلكون عقولا جيدة فلا يمكن مساواتهم مع الحكام والفلاسفة ورجال الدين ورجال الحرب.

مظاهر الثروة مشاعة للجميع، وتساءل بحرقة:»أليس هؤلاء الذين يملكون الثروات الضخمة هم لصوص المجتمع والسارقون والمارقون من وجه العدالة».

أما في روما القديمة فقد راجت الكثير من المبادئ والآراء الفلسفية والنظم القانونية المرتبطة بالقيم الإنسانية، وكانت أول قاعدة قانونية في روما القديمة هي «أن يعيش الإنسان على مقتضى ما هو فاضل» وجاء في القانون انه «يجب احترام الملكية واحترام العقود وغيرها من القواعد الإنسانية»، وفي عهد الإمبراطور «مارك اوربل»[1] تم سن الكثير من القوانين والتشريعات التي تتعلق بالكرامة والحقوق الإنسانية، منها القوانين الخاصة بالعبيد حيث أصبح العبد بموجبها له شخصية اعتبارية في المجتمع، وله أن يرفع قضاياه أمام المحاكم، وأشيعت في عهد اوربل فكرة أن الرق نظام لا تستسيغه الفطرة الإنسانية ويجب إلغاءه أو على الأقل التضييق من نطاقه بقدر الإمكان، وشاعت في روما كذلك الكثير من القوانين والمثل والقيم المنبثقة عن المذهب الرواقي، منها أن الابن لم يعد ملكا لأبيه، ولم تعد الزوجة ملكا لزوجها ومبدأ الأخوة الذي يقضي بأن جميع البشر أخوه، وكان من مبادئ الرواقية الجوهرية أن جميع البشر أخوة مهما تباينت أصولهم وأجناسهم ولغاتهم، استنادا إلى القانون الطبيعي، وذهب الرواقيون إلى أبعد من ذلك، حيث رأوا بأنه من غير المسوغ تحديد المواطنة بمدينة أو شعب معين، وأن الإنسانية جمعاء أسرة واحدة، مهما اختلفت شعوبها ومواطنها، وأن الإنسان يولد حرا في منظور قانون الطبيعة العادل، وأنه لا يجوز في أي حال من الأحوال مخالفة نواميس الطبيعة وقوانينها.

وينقل عن الامبرطور والفيلسوف اوربل الذي تأثر بالفلسفة الرواقية وعمل بالكثير من مضامينها وآراء فلاسفتها قوله:

«إن الناس جميعا متساوون، ولهم من العقل انصبة متساوية وهم من اجل ذلك ينزعون إلى الاجتماع، ذلك لان الموجودات كلما سمت منزلتها زاد تماسكها وقوي

(١)كان فيلسوفا أيضا وخلف مذكرات شخصية، كانت عبارة عن مجموعة من الخواطر النفسية والتأملات الفلسفية.

تضامنها، فينبغي على الناس بحسب قانون الطبيعة أن يتعاونوا أوثق تعاون في سبيل العمل المنتج المثمر الخير الأسمى، دون النظر إلى الاختلاف في اللون أو في البيئة، لأنهم رغم اختلافهم في هذه الأمور متفقون في جوهر العقل، إذ توجد بينهم قرابة سامية تفوق كثيرا ما بينهم من قرابة دموية أو جسدية أو لغوية، وهذه القرابة هي شرف انتسابهم إلى عقل واحد».

ومن الفلاسفة الرومان أيضا «ابكثيوتس» الذي ينقل عنه كلمته الشهيرة: «إنني لا اشتغل بالفلسفة ولكنني اشتغل بتحرير نفسي» وقد كانت فلسفته الأخلاقية تدور حول ماهية الحرية، ولعل ذلك كما يقول الدكتور مصطفى الخشاب بسبب ما وقع فيه من اسر العبودية في حياته الأولى، إذ من الطبيعي أن يتكلم هذا الفيلسوف عن الرق ويثير الشكوك والاعتراضات ويدافع عن إنسانية الرقيق بكل ما أوتي من قوة الحجة ووضوح البرهان.

ويتساءل «ابكثيوتس»: «من هو الرقيق؟ انه إنسان يشاركنا في العقل والارداة ومن ثم فهو كائن عاقل.. فليس من رقيق طبيعي، إلا ذلك الكائن الذي يشارك في العقل والإرادة».[1]

وفي مصر الفرعونية تولى «اخناتون» السلطة ودعا إلى تجسيد قيم المحبة والسلام والرحمة والتسامح ونبذ الحروب ونشر المساواة بين الناس، كما دعا إلى تحقيق العدالة لجميع المواطنين دون تمييز، واصدر اخناتون قرارا ألغى بموجبه التقديس المبالغ فيه للأسرة المالكة، وفي عهد الأسرة الفرعونية العاشرة تولى الملك (حريكارع) الحكم وجاء بتعاليم حث بموجبها على إقامة العدل ونشر روح الإيثار والتسامح والتعاون بين أبناء الشعب.

تقول إحدى تعاليمه: (أحتفظ بذكراك بين الناس بحبهم فالإنسان الذي يصل إلى الآخرة من دون أن يرتكب خطيئة فإنه سوف يمكث هناك ويمشي مرحا مثل

---

(١)علم الاجتماع ومدارسه ص ٨٢.

الأرباب الخالدين)، الجدير بالإشارة إلى أن معظم التعاليم والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان قام بتدوينها المصريون القدماء على قطع من الخزف وشظايا من الحجر الجيري، وقد اكتشفها علماء الآثار وقاموا بترجمتها في العقود المتأخرة.

*****

لقد كانت القيم الإنسانية في الحضارات القديمة تتحرك وفقا لما وصل إليه الإنسان من معرفة، لذلك يمكن القول إن ممارساتها كانت بدائية إلا أنها مرتبطة بالعلم والعوامل السياسية والاقتصادية.[1] وقد جاءت الأديان السماوية والأرضية لتعزيزها وترسيخها، ذلك أن القيم الإنسانية تتحرك من خلال النظم المركزية التي تنظم وتحكم حياة الفرد والمجتمع وكافة المؤسسات والهيئات المنبثقة عنها، بمعنى آخر إن القيم الإنسانية ثابتة في أصلها وتكوينها، بيد إنها تختلف بشكل كبير في تطبيقاتها

(١) على سبيل المثال كانت معظم الديمقراطيّات القديمة تنمو في مُدنٍ صغيرة ذات ديانات محليّة وضعية، لذا كانت ممارستها محدودة وبدائية، وكان لقيام وتوسع الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الفارسيّة والرومانيّة والصينية وغيرها اثر مباشر ورئيسي في عدم تطور الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي وثقافي، بسبب استنادها على نظم مركزية لا تتفق مع الديمقراطية كنظام وثقافة، علاوة على عدم بلوغ الفكر الإنساني المستوى المطلوب من التنظير والممارسة المتفقة مع الديمقراطية وقيمها المحورية على مختلف الأصعدة والميادين، ولكنَّ هذا لا يعني أنَّ تطوّراً بِاتجاهِ الديمقراطية لم يحدث في العصور الوسطى، بيد انه كان تطورا محدودا حيث كان اغلبه على مستوى القيم والحقوق الفردية، وقد تراكم هذا التطور وتفاعل مع المستوى المعرفي والعلمي الذي وصلت إليه البشرية حتى وصل إلى مرحلته الحالية، وقد ساهمت الدياناتُ الكبرَى كالمسيحية والبوذية و الإسلام في تَوطيد قِيَم وثقافاتٍ ساهمت في تراكم الديمقراطية كثقافة وممارسة وتنظير وتحولها لنظام متكامل في نهاية الأمر، ومن هذه القيم شرعيّة الدَولة، المساواة الكاملة أو شبه الكاملة بين الأعراق والقبائل والأقوام بشكل عام، المساواة ولو جُزئيّا بَين الأفراد لا سيّما بَين الجنسَين و بين الأسياد و العبيد، سيادة القانون أو الشريعة ومساواة الأفراد والأجناس أمام قضائها وأحكامها، الدفاع عن الكثير من الحقوق الفردية والجماعية الخاصة والعامة، كحقوق الملكية والعمل والتنقل والتجارة، والحث علَى التعامل بالحسنَى والرفق والرحمَة و غيرها من مكارم الأخلاق الّتي لا بدَّ منها لبناء دَولةٍ قائِمةٍ علَى الشرعية لا على الظلم والعدوان والبغي.

وحركتها ومكوناتها ومخرجتاها وآثارها ومدى شموليتها للطبقات والشرائح والفئات المتعددة في المجتمع، فحق الانتخاب في روما القديمة اقتصر على الأحرار والذكور فقط، وكانت هذه الشريحة تمثل نسبة قليلة من المجتمع الروماني الذي يعج بالكثير من الفئات الاجتماعية ويشكل العبيد والأجانب والنساء نسبته الغالبة، وقد جاءت تنظيرات المفكرين والفلاسفة في ذلك الوقت بناء على معطيات تلك المرحلة ونظمها وقيمها، وبالتالي فاتها تختلف كثيرا عن النظام الحقوقي المعاصر الذي يعتبر منح النساء حق الانتخاب ويحظر الاسترقاق من بديهيات الحقوق وابسطها، وان اختلف هو الآخر أيضا في شموليته ومساحته، من امة إلى أخرى، من ناحية أخرى فان النظام الحقوقي العالمي تكون بهيئته الحالية جراء تراكم مختلف التجارب والخبرات والمعارف، وتمازج الأفكار والآراء والفلسفات والثقافات.

كما أنه يمثل حصيلة نضال وكفاح الشعوب وما كانت تتطلع إليه من آمال وطموحات، ورغم ذلك فانه يعتبر نسبي وغير مطلق ـأي غير ثابت وغير متكاملـ وانه قابل للتطور والرقي بما ينسجم مع معطيات المرحلة القادمة من حياة البشر على الأرض.

المسيرة التاريخية للقيم الإنسانية

مرت القيم الإنسانية بمراحل ومنعطفات تاريخية وحضارية وفكرية ومعرفية مختلفة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ولا تحمل القيم الإنسانية تاريخا بمسارات محددة ومتعاقبة ومتراصة لأنها وليدة كل الحضارات والأمم والشعوب دون استثناء، ويمكن القول إنها ليست ثابتة على نحو واحد بل إنها قابلة للتطور، متعلقة بما وصل إليه الإنسان من كمال ونبوغ في شتى المجالات، إلا إنها كمواد خام وسيرة أولى تعتبر ثابتة في كل مكان وزمان وفي مختلف الأمم والحضارات، لأنها مرتبطة بذات الإنسان واصل خلقته وماهيته وطبيعته الروحية والوجدانية والوجودية، وقد جاءت الأديان السماوية والأرضية كنظم ومعامل تهدف إلى مساعدة الإنسان في تجسيد قيمه على مختلف الأصعدة والميادين، إلا إن الأديان سرعان ما تتقادم نظمها وتسيطر عليها أنظمة سياسية ودينية واجتماعية شمولية، فيصبح الدين جزء من منظومة تولتارية تسخر القيم الإنسانية لصالحها، بينما من المفترض أن تكون القيم الإنسانية القاعدة المركزية التي يستند عليها النظام الحضاري الشامل وان لا تكون تحت سيطرة طبقة أو فئة تحدد مساراتها وهيئتها وتطبيقاتها، وهذا ما دفع بالمجتمعات البشرية إلى الصراع، إلا انه من خلال هذا الصراع تطورت المعارف والادراكات والعلوم والأفكار والآراء في مختلف المجالات، وسعى الإنسان من خلالها إلى أفضل الطرق للحياة الراقية.

وهذا ما حدث بالفعل حين وصلت البشرية اليوم إلى مرحلتها الحضارية الراهنة، ومن الطبيعي القول إن هذه المرحلة ليست منتهى الطموح ولا تمثل إلا جزء يسيرا مما قد يصل إليه الإنسان من تقدم وازدهار وتطور وتجسيد لقيمه، وما تزال الأرض تعج بالكثير من الأنظمة والقيم والنظم والثقافات المناوئة للقيم الإنسانية والطموحات البشرية، إلا إن هذه المرحلة لا شك في كونها تمثل تطورا لافتا وأفضل مرحلة تعيشها البشرية على نحو الإطلاق، وأي تراجع سيمثل خسارة وانتكاسة ورجوعا للوراء والماضي بكل ما يحمله من تخلف واستبداد، فالبشرية وصلت إلى درجة لافتة من التقدم التقني والتكنولوجي وتمكنت من غزو الفضاء، وتعج حقول العلوم بمئات التخصصات العلمية في مختلف الميادين التي تحوي في آفاقها العلوم والمعارف والتقنيات بشكل لم يسبق له مثيل، وتمكن الإنسان من اختراع آلاف المخترعات واكتشاف آلاف الأسرار في الطبيعة والجسم البشري، وانشآ من خلالها صرح تكنولوجي وتقني عظيم، وتغلب على آلاف الأمراض وحل الكثير من الغاز الكون، وتمكن من تجسيد قيمه الإنسانية عبر إنشاءه نظاما حضاريا شبه متكامل ومتقدم على ما سبقه من صروح حضارية، يمثل خلاصة لدعوات ونضالات المصلحين وأهداف الأديان والثقافات والفلسفات وتضحيات آلاف البشر على مر التاريخ، برغم ما قد يشوبه من ازدواجية وسوء تطبيق، إلا انه بحد ذاته يمثل نتاجا إنسانيا راقيا، ويتمتع بالقدرة على التغير والتطور، ومن خلاله تمكنت البشرية من إلغاء نظام الرق التقليدي الذي ساد منذ نشوء الدول والحضارات قبل آلاف السنوات، وحقق للفئات الأكثر بؤسا في المجتمع البشري الكثير من الحقوق والامتيازات كالأقليات الدينية والطائفية والعرقية والنساء، بما لم يسبق له مثيل على نحو الإطلاق، كما وصل إلى تكوين أنظمة حضارية عظيمة كالرأسمالية والاشتراكية والعولمة والنظام السياسي الدستوري والديمقراطية والليبرالية، وكل هذه المكونات الحضارية المليئة بالحيوية والنشاط تحمل علوم ومعارف وقيم ونظم غير محدودة وقابلة للتطور والارتقاء والإصلاح

بسرعة وانسيابية ومرونة، على الأقل في إطار الدول الوطنية والمجتمعات القطرية.

إن حقوق الإنسان ليست وليدة هذا العصر، وإنما كافح الإنسان من اجلها منذ أن نشا على هذه الأرض، ومنذ أن أصبحت حياته صراعا بين الخير والشر، وجنوحا نحو طموحه الأزلي بالوصول إلى الكمال الذي يعتبر جزء من كينونته واصل خلقته وتركيبته الوجودية، ويمكن تتبع مسيرة القيم الإنسانية من اثنيا، حيث استخدم أرسطو كلمة "ديمقراطية» لأول مرة في التاريخ، ويذكر المؤرخون انه استخدمها في معظم بحوثه ودراساته، ويقال انه لم يكن يقصد منها حكم الشعب حسب مفهومها الدارج اليوم، بل انه كان يعني إن العامة لا يفقهون في السياسة ولا سواها ولكن ينبغي لهم أن يتركوا ليقولوا ما يشاءون، وهذا ما عبر عنه الباحثون بعد ذلك بـ»ديمقراطية أثينا» إذ كانت الديمقراطية اليونانية في عاصمتها أثينا بدائية، حيث لم يتجاوز المسموح لهم باحتلال مقاعد في الجمعية العامة ٢ ـ ٣٪ من عدد السكان، حيث حظر على النساء والعبيد والأجانب والقاصرين شغل أي مناصب عامة، واقتصر حق الممارسة الديمقراطية على الذكور الأحرار البالغين فقط، وكان يحق لهؤلاء التصويت مباشرة على اتخاذ القرارات، أي إنها بالمصطلح المعاصر "ديمقراطية مباشرة أو ديمقراطية نقية، حيث يحق لأعضاء الجمعية العامة التحدث في الشئون العامة والتصويت على القرارات وفقا لنظام الأغلبية، وبطبيعة الحال لم يكن في روما ما يعرف اليوم بفصل السلطات وحق الانتخاب والتشريح، وكانت الممارسة الديمقراطية محصورة في نطاق شئون المدينة المحلية ولا تتجاوز حدود سلطات الدولة العليا، أي إنها تقترب من وصف سقراط وبعض المعاصرين لها بأنها عبارة عن جواز السماح للعامّة أن يقولوا ما يريدون.

وتكشف وثائق تعود للفترة بين ٥٧٥ـ ٥٥٠ ق م، عن وجود مجلس شورى ومجلس نوّاب، وان النساء والعبيد كانوا محرومين من المواطنة وحق عضوية مجلسي البرلمان، وان اقل من عشر سكان أثينا هم الذين كان يحقّ لهم التصويت، وكانت

حرية التصويت على قوانين معينة متاحةً لمواطني أثينا جميعاً، أمّا حرية التصويت على شنّ الحرب فكانت متاحةً لجزء منهم، وكان بمقدور أيّ عضو أن يتكلم في مجلس النوّاب.

وفي شبه القارة الهندية ظهرت الديمقراطية في جمهوريات الهند القديمة في القرن السادس قبل الميلاد، وكانت تعرف تلك الجمهوريات بـ(ماها جاناباداس) ومن بين هذه الجمهوريات فايشالي، التي كانت تقع فيما يعرف اليوم بإقليم بيهار الهندي، ويعتبرها المؤرخون أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية، ومن بينها أيضا دولتي ساباركايي وسامباستايي، وقد كتب عنهما مؤرخو اليونان القدماء إن نظام الحكم فيهما كان ديمقراطيا وليس ملكيا.

وظهرت في أوائل القرون الوسطى أنظمة سياسية تمارس نوعا من الديمقراطية وذلك في أيسلندا والمدن الايطالية وايرلندا واسكتلندا وفي بعض ممالك أمريكا الشمالية.

****

وفي العصور الوسطى أشرق عصر النهضة الأوربية، وبرز عشرات الفلاسفة والمفكرين والباحثين الذين دعوا إلى تجديد وإصلاح وتحديث النظم المركزية التي تدير البيئة الإنسانية في أوربا، وتقييد السلطات العامة وتقنينها، وتحديدا السلطات الدينية والسياسية، ودعوا إلى تجسيد وتأصيل وتعميق القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، وقد انتهت هذه الدعوات إلى صراعات مفتوحة مع قوى الاستبداد والطغيان التي كانت تمثلها الحكومات الملكية التقليدية والسلطات الدينية الكنسية، حتى انتصرت حركة التنوير وتجسدت منظومة النهضة وسقط نظام الإقطاع والاستبداد وبدأت الشعوب الغربية في بناء صرحها الحضاري المستمر حتى هذا اليوم.

من هؤلاء المفكر «مارسيليو دي مينارديني» (توفي ١٣٤٢م) الذي دعا إلى مجتمع جمهوري قائم على السيادة الشعبية، وجون فورتيسكو (توفي ١٤٧٦م) الذي

دعا إلى الحدّ من السلطة الملكية وتقييدها بإرادة الشعوب، وأيده في آرائه جورج بوخينان (توفي ١٥٨٢م) ونيقولو ميكافيلي (توفي ١٥٢٧م).[١]

ودعا (توما الأكويني) (١٢٢٥ـ١٢٧٤) الذي ظهر كرجل دين في الدومينيكان إلى التأكيد على فكرة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ـأي التزام المالك بأن ينفع بملكيته مجتمعه الذي ينتمي إليهـ ونادى بمقولة أن الإنسان مخلوق اجتماعي وسياسي في آن واحد معاً، وأن أهداف الحكومة ـأي حكومة كانتـ هو تأمين الخير العام.

وتعتبر إسهامات (جون لوك) و(فولتير) و(مونتسكيو) و(روز) من أهم الإسهامات على صعيد حقوق الإنسان وتجسيد القيم الإنسانية، ينقل عن لوك قوله: (إن الإنسان كائن عقلاني، وإن الحرية لا تنفصل عن السعادة) وأكد أن (غاية السياسة هي البحث عن السعادة التي تكمن في السلام والانسجام والأمان، وهي رهن بتوفير ضمانات سياسية) وقال أيضا: (إن الحرية والمساواة الطبيعية منظمة بواسطة العقل الفطري، ومتضمنة في قانون الطبيعة نفسه الذي يمنع أي فرد من إلحاق الضرر بالآخرين) وشدد على أن البشر ولدوا أحرارا وأنهم متساوين، وإن لهم الحق في رفض الحكومة المطلقة وتجريدها من الشرعية.

أما (فرانسوا فولتير) فقد كان من أشد أنصار حرية الفكر، وهو صاحب المقولة الشهيرة التي يرددها المثقفين حتى اليوم: (قد اختلف معك في الرأي، ولكني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في الدفاع عن رأيك)، وقد طبق فولتير مقولته تماما فقد اضطهدته الكنيسة وعذبته وسجنته ولكنه ظل متمسكا بآرائه حتى النهاية.

وكان فولتير يطالب بإلغاء المؤسسات السيئة وتقييد النظام الملكي، وكان يرى إن النظام الجمهوري هو الأفضل، وتقييد وتقنيين السلطة الدينية المطلقة وعدم إجبار الناس على اعتناق دين أو أفكار معينة.

---

(١) من المعروف أن ميكافيللي مشهور بفلسفته النفعية الشهيرة إلا انه كان من المدافعين عن حرية الشعوب وكان من مؤيدي وداعمي قيام جمهورية فلورنسا التي تأسست في أوربا وكان نظامها جمهوريا ديمقراطيا.

مع بداية القرن الثامن عشر ظهرت حركة ثقافية كبرى في ألمانيا وفرنسا وانجلترا، عرفت باسم «حركة التنوير» التي أخذت على عاتقها تشييد الجامعات وإصدار دوائر المعارف ووضع باحثوها أسس البحث العلمي التطبيقي، وكان من أهم أهدافها فصل الدين عن الدولة، بحيث يتولى الشعب اتخاذ القرارات المتعلقة بشئونه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.... الخ من دون فرضها من جانب الكنيسة باعتبارها قرارات دينية صادرة عن ممثلي الله في الأرض، كما كان يصور ذلك رجال الدين المسيحيين، وحصر نشاط الكنيسة ومؤسساتها وكل ما يرتبط بها في الشؤون الدينية فقط، وأعتمد على العلم وأصوله كالمنطق والتجربة والبرهان والتحليل في تفسيره للكون والحياة، وكان لهذه الحركة الأثر الأكبر والاهم في بناء صرح أوربا الإنساني والحضاري واحتلالها المكانة الأولى في العالم.

*****

لقد أسهمت حركات التحرر والثورة والإصلاح والتجديد بدور فعال في تعزيز وتطوير منظومة حقوق الإنسان، من خلال المطالبة بتثبيت حقوق الإنسان وحرياته في مختلف أصول ومؤسسات ونشاط الأنظمة المركزية في البيئة الإنسانية كالنظام السياسي والنظام الاجتماعي والقانوني.

ففي عام ١٢١٥م أصدر ملك بريطانيا «جون» وثيقة قانونية فرضها عليه البابا ونبلاء المجتمع الانجليزي، بأن يتخلى عن بعض صلاحياته، ويحترم سلطة القانون، وأن تكون الموافقة على إن إرادة الملك محددة ومقيدة بالقانون، ورغم أن الوثيقة لم تحدد سلطة الملك في العصور الوسطى، إلا أنها كانت أساسا للنظام الدستوري البريطاني في القرون الوسطى وعصر النهضة.

وفي سنة ١٦٢٨م أرسل البرلمان البريطاني إلى الملك (شارل الأول) عريضة الحقوق، وفي عام ١٦٨٩م تم التصديق على القانون الإنكليزي لحقوق الإنسان، وتضمن خطوات حثيثة باتجاه تفعيل القيم والحقوق الإنسانية، فقد أكدت الوثيقة

عدم جواز القبض على أي إنسان أو سجنه من غير سند أو مسوغ قانوني، وعدم جواز فرض الأحكام العرفية في زمن السلم، وعدم جواز فرض أي ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان.

وفي عصر النهضة بدا البرلمان الإنجليزي أول خطوة كبرى نحو إقرار الديمقراطية وتجسيد الحقوق والقيم الإنسانية، وذلك بفرضه قيود على السلطة الملكية، والتي دونت في ما يعرف بـ «الماغنا كارتا» ـأي الوثيقة العظميـ وأول برلمان انجليزي منتخب عرف بـ «دي مونتفور» وكان في بداية أمره منتخبا من قبل عدد محدود من المواطنين الانجليز ولا ينعقد إلا بأمر من الملك، ومع انهيار أنظمة الحكم الشمولية في أوربا، وانهيار نظام الإقطاع، ودخول القارة الأوربية في مرحلة نهضة حضارية وصناعية واقتصادية وثقافية وسياسية شاملة ومتسارعة، أصبحت جلسات البرلمان الانجليزي منتظمة وغير خاضعة لسلطة الملك، مع مرور الوقت تمكن البرلمان من الحصول على المزيد من الصلاحيات التشريعية، الأمر الذي أدى إلى تقييد حقيقي للسلطة الملكية وتحول بريطانيا إلى مملكة دستورية تقوم على احترام الحقوق والقيم الإنسانية.

أما فرنسا فقد شهدت الثورة الفرنسية، التي تعتبر من أهم الثورات الحقوقية والإنسانية في التاريخ لبشري، ونتج عنها تحولات حاسمة وكبرى على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي والقانوني، حيث تم توظيف أهدافها ونتائجها وآراء فلاسفتها وأنصارها في مختلف جوانب الحياة في أوربا والكثير من دول العالم، وقد استمرت الثورة عشر سنوات من عام ١٧٨٩م إلى عام ١٧٩٩م.

في السنة الأولى للثورة كانت الملكية الفرنسية تخسر صلاحياتها في إصدار القوانين والتشريعات، وبعد ذلك انتخب الشعب الفرنسي ممثلين عنه في الجمعية الوطنية، التي اصدر أعضائها قرارا بإعدام الملك وإصدار دستور جديد، وسنوا الكثير من التشريعات لصالح الشعب والطبقات والشرائح والفئات الضعيفة

والمحرومة، وقد عملت الأنظمة السياسية التي انبثقت عن الثورة وحكمت باسمها على تقييد الملكية المطلقة، والقضاء على الامتيازات الإقطاعية للطبقة الارستقراطية، وتقليص النفوذ الديني الكاثوليكي، فقد كان رجال الدين الكاثوليك يشكلون ١٪ من عدد السكان، إلا أنهم كانوا يسيطرون على المحاكم التي كانت تمتلك سلطة محاكمة القساوسة والأساقفة، وكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة كعدم دفع الضرائب، وكانوا يمتلكون باسم الكنيسة عشر الأراضي الفرنسية، ويحصلون من خلالها على أموال طائلة، سواء أكان ذلك من إيجار الأراضي أو فرض ضرائب أخرى متنوعة باسم الكنيسة الكاثوليكية.

في السنوات ألـ ٧٥ التالية للثورة، سيطر على الحكم في فرنسا حكومات رفعت شعارات الثورة الفرنسية إلا أنها كانت في واقع الأمر حكومات تتراوح بين الدكتاتورية والإمبراطورية والدستورية، حتى إن المؤرخين تضاربوا في وصف شكل الحكم في فرنسا في القرن الأول للثورة، حيث وصفه البعض بالجمهوري الدستوري والبعض الآخر بالجمهوري الدكتاتوري والبعض الآخر بالملكي الدستوري والامبرطوري.

في عام ١٧٩٤م كتب كوندورسيه وتوماس بين المسودة الأولى لدستور الجمهورية الفرنسية، إلا أنها قوبلت بتعديلات جوهرية تقلص من مكتسبات الحقوق والقيم الإنسانية، وعندما أعترض كوندورسيه على ذلك اتهم بأنه يتآمر على الجمهورية، وحكم عليه بالإعدام بالمقصلة، فاضطر للاختباء والتواري عن الأنظار،[1]

لكنه ظل في مخبئه ملتزما بآرائه وأفكاره وطموحاته المتعلقة بقيم التقدم والحرية والمساواة والتعليم الشامل والسلام العالمي، فكتب عن فلسفة التاريخ وذكر فيها أن الإنسان يتقدم إلى الأمام بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، وأنه في طريقه إلى مستقبل أكثر إشراقا، حيث يتحقق الإخاء العالمي والسعادة والصحة والتعليم لكل البشر بدون تمييز عنصري «سوف يأتي يوما تشرق فيه الشمس على الإنسان الحر،

(١) تم اكتشاف مخبأ كوندورسيه في نهاية الأمر وتوفي بالسكتة القلبية في سجنه.

الذي يعتبر العقل فقط هو سيده، عندما يحتل الطغاة والعبيد ورجال الدين وأدواتهم الجهنمية مكانهم الطبيعي في صفحات التاريخ، وعلى خشبة المسرح».

في نهاية الأمر أدت الثورة الفرنسية إلى خلق تغييرات جذرية في فرنسا والعالم لصالح حركة التنوير والحقوق والقيم الإنسانية، وظهر العديد من المفكرين والفلاسفة الذين ساهموا في تعزيز قيم الثورة وتحقيق أهدافها في تشييد الصرح الحضاري الإنساني القائم على العقل والتنوير والحقوق والقيم الإنسانية أمثال صاحب نظرية العقد الاجتماعي جان جاك روسو والعديد من القادة الفكريّين الآخرين.

*****

ويمكن استعراض حركة الحقوق والقيم الإنسانية في الولايات المتحدة من مرحلة ما قبل تأسيس الجمهورية الاتحادية الأمريكية، فعندما كانت الأراضي الأمريكية جزء من المستعمرات البريطانية وكانت شعوبها بمثابة جزء من الشعب البريطاني، تمرد المواطنون الأمريكيون على الحكم البريطاني بسبب كثرة الضرائب وضعف النظام الحقوقي وحظر الكثير من الحريات العامة، فشكلوا قوات شبه عسكرية حاربت القوات البريطانية،(١) وفي يوليو عام ١٧٧٦م أعلن المجلس القاري الرابع الاستقلال عن بريطانيا مكونا الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إن الحرب الطاحنة استمرت رغم ذلك حتى انتصرت القوات الأمريكية انتصار ساحقا على بريطانيا في عام ١٧٨١م في معركة يوركتاون فرجينيا، وعلى إثرها وقَّع الطرفان معاهدة فرساي في عام ١٧٨٣م وكانت بمثابة إعلان نهاية الثورة الأمريكية، وفي عام ١٧٨٧ وقع المندوبون من جميع الولايات المتحدة على اتفاقية دستور البلاد التي تم التصديق عليها في سنة ١٧٨٨م، وقد وضعت بنودها على أساس القيم الإنسانية بمفهومها الخاص بتلك المرحلة في الولايات المتحدة والعالم، وقد تطور هذا المفهوم فكرا وممارسة ودلالة وثقافة ومنظومة شاملة حتى وصل لمرحلته الحالية، ويمكن رصد هذه التحولات في الولايات المتحدة

(١) بدأت الحرب رسمياً سنة ١٧٧٥، وكان من أهم معاركها معركة «ساراتوجا» التي رفعت الروح المعنوية للعسكريين والمدنيين الأمريكان.

من خلال مسيرة حقوق الأقليات والمرأة وتحرير العبيد، مع ملاحظة إن الدستور الأمريكي لم يجرى عليه أية تعديلات أساسية سوى ٢٤ مرة طوال ما يقارب ٣٠٠ عام مضت، وظلت بنوده ثابتة تقريبا، إلا إن مسيرة النظم الحقوقية الطبيعية والمدنية وقوالبها الدستورية والتشريعية والقانونية ظلت في تطور مستمر في البيئة الأمريكية حتى عصرنا الرهن، إذ إن القيم عادة ما تظل ثابتة، ولكن نظمها وقوالبها العملية تعتبر متخلفة إذا لم تشمل كافة فئات المجتمع، لذلك فإنها تخضع للتطور الطبيعي المرتبط بالتقدم الثقافي والتقني والعلمي والسياسي والاقتصادي، أي بتطور الأنظمة المركزية والثقافة العامة وقطع المجتمع الأشواط المتتابعة من البناء والتقدم الحضاري، وتتكون تبعا لذلك حركات حقوقية جديدة تأخذ على عاتقها المطالبة بالحقوق والحريات ودفع مسيرة الإصلاح والتحديث إلى الأمام، وذلك بالدعوة إلى تجديد الدساتير والأنظمة التي لم يعد ما تمنحه من حقوق وامتياز وحريات كافيا بالقياس لما تتطلبه مسيرة النهضة والتقدم.

لقد ظلت العبودية والعنصرية والحرمان من الحقوق الوطنية والمدنية والسياسية والاقتصادية والقانونية ممارسة ضد الكثير من شرائح وفئات المجتمع في النظام السياسي والحقوقي والاجتماعي والثقافي الأمريكي، رغم إن الدستور ينص صراحة ووضوحا على أن: «الناس جميعاً ولدوا سواسية، وأن الخالق وهبهم حقوقاً معينة لا تقبل التصرف بها وأن من بين هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية ونشدان السعادة» إلا إن طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على مبادئ الحرية وثقافة النهضة والتطوير والتحديث مكنت الأمريكيين من انتزاع حقوقهم وتطوير أنظمتهم المركزية برمتها حتى وصلت بلادهم إلى هذه المرحلة المتطورة في عصرنا الراهن، وتحولت إلى أعظم قوة على وجه الأرض.

وفيما يلي عرضا مختصرا لأهم الأحداث التاريخية في مسيرة الحقوق والحريات والقيم الإنسانية في الولايات المتحدة:

١ـ في عام ١٨٠٨م صدر تشريع بحظر استيراد العبيد.

٢ـ في عام ١٨٣١م قاد «نات تورنر» حركة تمرد العبيد في ولاية فرجينيا.

٣ـ في عام ١٨٦١م انفصلت ولايات الجنوب الأمريكي تحت اسم «الولايات الكونفدرالية الأميركية» عن الاتحاد مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية التي انتصرت فيها ولايات الشمال.

٤ـ في عام ١٨٦٢م اصدر الرئيس لنكولن مرسوما بإعلان تحرير العبيد في جنوب الولايات المتحدة هدفا للحرب التي تخوضها الحكومة الاتحادية والقوات المسلحة الفيدرالية.

٥ـ في عام ١٨٦٣م اصدر الرئيس لنكولن مرسوما بإلغاء العبودية وتحرير السود في الولايات الجنوبية.

٦ـ في عام ١٨٦٥م التصديق على التعديل الثالث عشر في الدستور الأمريكي الذي يحظر العبودية وكافة أنواع الاسترقاق.

٧ـ في عام ١٨٦٨م التعديل الرابع عشر للدستور تمنح بموجبه كافة حقوق المواطنة الكاملة للأميركيين الأفارقة.

٨ـ في عام ١٨٧٠م منح السود حق التصويت.

٩ـ في عام ١٨٩٦م انتخاب «هيرام رودس ريفيلز» كأول نائب أسود في مجلس الشيوخ، وجوزيف هايني ريني أول نائب أسود في مجلس النواب.

١٠ـ في عام ١٩٤٧م جاكي روبنسون أول سوداء تلعب في دوري البيسبول.

١١ـ في عام ١٩٤٨م الرئيس ترومان يصدر مرسوما يلغي بموجبه التمييز العنصري في القوات المسلحة.

١٢ـ في عام ١٩٥٤م المحكمة العليا تقرر أن الفصل العنصري في المدارس غير دستوري.

١٣ـ في عام ١٩٥٥م خياطة سوداء تدعى روزا باركس ترفض التخلي عن مقعدها لرجل

أبيض في حافلة بمدينة مونتغمري بولاية ألاباما، ودفع اعتقالها القس مارتن لوثر كينغ(الابن) إلى إعلان مقاطعة للحافلات في المدينة.

١٤ـ في عام ١٩٦٢م أصبح جيمس ميريديث أول أسود يدخل جامعة ميسيسبي.

١٥ـ في عام ١٩٦٣م مارتن لوثر كينغ يلقي خطابه "عندي حلم» أمام مائتي ألف شخص في واشنطن ويتحدث عن أميركا خالية من العنصرية.

١٦ـ في عام ١٩٦٤م اعتقال كينغ أثناء احتجاجات للمطالبين بالحقوق المدنية في ألاباما.

١٧ـ في عام ١٩٦٤م الرئيس جونسون يوقع قانون الحقوق المدنية، الذي يعتبر أحد أهم القوانين في تاريخ الولايات المتحدة، خاصة بالنسبة لنضال السود من أجل الحصول على حقوقهم كاملة كمواطنين.

١٨ - في عام ١٩٦٤م مارتن لوثر كينغ يفوز بجائزة نوبل للسلام.

١٩ـ في عام ١٩٦٥م اغتيال مالكوم إكس الداعية البارز في حركة الحقوق المدنية وأحد الشخصيات الأميركية المسلمة في منتصف القرن الماضي.

٢٠ـ في عام ١٩٦٥م "ثورغود مارشال» أول رئيس أسود لمحكمة العدل العليا.

٢١ـ في عام ١٩٦٨ م اغتيال "مارتن لوثر كينغ» واندلاع الاضطرابات في ١٢٥ مدينة.

٢٢ـ بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ داعية الحقوق المدنية والقس الأسود جيسي جاكسون يترشح لانتخابات الحزب الديمقراطي المؤهلة لاختيار مرشح للرئاسة الأميركية، ولكنه لم يتأهل في المرتين.

٢٣ـ في عام ١٩٨٩م انتخاب "دوغلاس ويلدر» لتولي منصب حاكم ولاية

فرجينيا لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة.

٢٤ـ في عام ١٩٨٩م «كولن باول» أول أمريكي اسود يتولى رئاسة هيئة الأركان المشتركة الثانية عشر.

٢٥ـ في عام ١٩٩٢م انتخاب «كارول موسيلي برون» كأول سيدة سوداء في مجلس الشيوخ.

٢٦ـ في عام ٢٠٠١م الجنرال كولن باول أول أمريكي اسود يتولى وزارة الخارجية الأمريكية.

٢٧ـ في عام ٢٠٠٥م الدكتورة «كوندوليزا رايس» أول امرأة سوداء تتولى وزارة الخارجية الأميركية.

٢٨ـ في عام ٢٠٠٨م باراك اوباما أول رئيس اسود للولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد مسيرة حقوق المرأة الأمريكية، فان تاريخ الحركة الحقوقية النسائية ارتبط في حالات كثيرة بحركة إلغاء الرق، فقد كانت قرارات حظر العبودية وتجريمها تساند العديد من النساء الأميركيات في كفاحهن، وكان إقصاء المندوبات الأميركيات داعيات إلغاء الرق عن مؤتمر مناهضة الرق العالمي بلندن في العام ١٨٤٠ هو الذي دفع بـ «إليزابيث كادي ستانتون»، والداعية «لوكريشيا موت» للمضي قدما في إنشاء حركة قومية أمريكية لدعم حقوق المرأة في الولايات المتحدة، حيث كانت المرأة الأمريكية محرومة من عدد من الحريات والحقوق التي اقتصرت على الرجال، فلم يكن بمقدور المرأة تبوأ منصب منتخب أو منصب رفيع، كما كان يحظر عليهم الكثير من الوظائف، وكانت المرأة بشكل عام شخصية غير معتبرة قانونا بحيث لم تكن قادرة على إجراء العقود القانونية أو طلب الطلاق.

وفي عام ١٨٤٨م نضمت ستانتون وموت أول مؤتمر لحقوق المرأة الأمريكية في مدينة سينيكا فولز بولاية نيويورك، واصدر المشاركون من الرجال والنساء بيان أطلقوا عليه

«إعلان المشاعر» الذي استند إلى بيان إعلان الاستقلال الأميركي الذي ناد بحقوق مساوية بين المواطنين الأمريكيين وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العرق.

وعقب إبرام التعديل التاسع عشر على الدستور الأميركي في عام ١٩٢٣م نالت الأميركيات أخيرا حقهن في التصويت، وفي نفس العام اصدر قانون الحقوق المتساوية، الذي يقضي بمساواة الرجل بالمرأة في جميع الحقوق الممنوحة دون النظر للجنس، ولكن هذا القانون ظل حبر على ورق طيلة خمسين عاما مضت حتى عام ١٩٧٢م حين أعاد الكونجرس الأمريكي إصداره، واشترط لإنفاذه والعمل بما جاء فيه موافقة ٣٩ ولاية على الأقل في نهاية فترة تجريبية مدتها سبع سنوات، وفي نهاية المدة وافقت ٣٥ ولاية وعارضته ٣ ولايات وامتنعت اثنا عشرة ولاية عن التصويت، وفي نفس العام تبنت الحكومة المادة [٩] من نظام التعليم الذي منح المرأة الأمريكية حق التعليم الجامعي والمتخصص، بعد أن حُرمت منه سنين طويلة حتى الثلاثينات من القرن العشرين، وسمح للمرأة بعد ذلك بدخول ميادين جديدة كانت مُحرمة عليها اجتماعيًا فأصبح بإمكانها قيادة السيارات والطائرات واقتحمت أيضا ميادين الرياضة.

في نهاية الأمر حصلت المرأة الأمريكية على معظم حقوقها وحريتها في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مختلف جوانب الحركة والنشاط في الولايات المتحدة، فمثلا رفع التمييز الذي كان يمارس ضدها في شغل الوظائف الحكومية وممارسة النشاط التجاري، واستطاعت أن تدخل المجالس البلدية وكافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

****

أما في ألمانيا فقد تجاوز الشعب الألماني نظام الحكم النازي الذي قاده الجنرال أدولف هتلر وما صاحبه من نشر ثقافة العنصرية والكراهية والنظرة المتعالية على مختلف شعوب العالم، وما أحدث ذلك من حروب مدمرة.

أسس الألمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو ألمانيا الغربية، التي يقوم نظامها على

التداول السلمي للسلطة ومراعاة حقوق الإنسان إلى جانب ضمان الحريات العامة، وعرفت هذه الجمهورية بالجمهورية الألمانية الثانية.

فالأولى عرفت بـ «جمهورية الهبر» التي قامت على نفس الأسس ولكن شاب نظامها السياسي أخطاء دستورية عميقة وثقافة بعيدة عن روح الدستور مشبعة بالنزعة العنصرية، الأمر الذي أدى إلى انتخاب الحزب النازي بقيادة هتلر، الذي سارع لإلغاء نظام الانتخابات وبالتالي ألغى التداول السلمي على السلطة كما حل البرلمان، وادخل ألمانيا والعالم في حروب مدمرة أدت في النهاية إلى الهزيمة الشاملة للأمة الألمانية.

بعد الحرب طرحت الولايات المتحدة مشروع «ميرشيل» الذي هدف إلى إعادة بناء أوربا واستفادت منه ألمانيا الغربية، بينما لم تستفد منه ألمانيا الشرقية الشيوعية التي ظلت موالية للاتحاد السوفييتي، وبهذا تقدمت ألمانيا الغربية وأصبحت دولة صناعية كبرى يديرها نظام ليبرالي ديمقراطي منتخب، يقوم على المبادئ والثوابت الإنسانية الأساسية، حيث شهدت تطورا علميا وتقنيا وتكنولوجيا واسعا، بينما ظلت ألمانيا الغربية في تراجع مستمر حتى سقوط الأنظمة الشيوعية في بداية التسعينات الميلادية من القرن العشرين، فانهار جدار برلين الفاصل بين شطري العاصمة الألمانية برلين، وبانت علامات الضعف والانهيار على ألمانيا الشيوعية، مما ساعد على سرعة إعادة الوحدة التاريخية والسياسية لشطري ألمانيا.

وقد تحقق ذلك في عام ١٩٨٩م، وأعلن ميلاد جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي تدار اليوم من خلال نظام حكم ديمقراطي دستوري اتحادي برلماني، يستند إلى الحقوق والحريات العامة واحترام القيم الإنسانية والتعاطي الايجابي مع النتاج الفكري والثقافي والمعرفي العالمي.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين مدمرتين، وعشرات الحروب

الأهلية والإقليمية، وحفل بسلسلة طويلة ورهيبة من الانتهاكات المريعة للحقوق والحريات الإنسانية على مستوى العالم، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبلور النظام العالمي الجديد إلى جانب وضوح خريطة العالم السياسية وميزان القوى الدولي، اتفقت إرادة الدول الكبرى وعشرات الدول المتحالفة معها على تأسيس منظمة دولية جامعة، تضطلع بدور ريادي وحاسم في منع اشتعال الحروب ونشر قيم التسامح والمحبة والسلام والعدالة في مختلف أنحاء العالم، وتكون بمثابة حكومة العالم المركزية، التي تساهم في حل كافة الصراعات والنزاعات التي قد تنشا بين مختلف دول العالم وتساهم في إدارة العالم وحل كافة عوائق تنمية الشعوب ورخائها، فكان أن تأسست هيئة الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥م، وقد جاء في إعلان الأمم المتحدة:

(أن الدول الأعضاء تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).

وفي عام ١٩٤٨م صدرت الوثيقة التاريخية التي كانت بمثابة تتويجا لنضال الشعوب في سبيل الحرية والعزة والكرامة تحت مسمى (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ويتألف من ٣٠ مادة تتصدرها ديباجة تستعرض الدوافع والغايات التي بني عليها إصدار الإعلان وإقراره وتحويله إلى واقع ملموس في حياة كافة شعوب العالم التي اعتمدته واتخذته جزء من نظامها التشريعي والحقوقي، ومما جاء فيها:

(إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

وأبرز ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان:

ـ يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق.

ـ لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان،

دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.

ـ لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

ـ لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

ـ لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

ـ لكل شخص الحق في حرية التفكير والتعبير والدين، ويشمل هذا الحق تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

وتضمنت المواد من ٤ إلى ٢١ الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية كالتحرر من الاسترقاق والاستعباد، وعدم التعرض للتعذيب أو العقوبات الغير قانونية أو القبض التعسفي أو النفي أو الحجز غير قانوني وحقه في محاكمة عادلة.

كما تضمنت حق الإنسان في عدم التعرض للتدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته الخاصة، أو حقه في حرية التنقل واللجوء والتمتع بجنسية ما والتزوج وتأسيس أسرة، وحقه في الملكية الخاصة أو الجماعية، وحرية التفكير والدين والرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات أو الجماعات السلمية، وحقه في إدارة الشؤون العامة لبلاده.

ونصت المواد من ٢٨ـ إلى ٣٠ على حق كل إنسان بالعيش في نظام اجتماعي يمنحه كافة حقوقه وحرياته الأساسية.

وأكد الإعلان في ختام مواده الثلاثين بالحظر المطلق لأي تشريع أو قانون يخول

أي دولة بأي شكل من الأشكال وتحت أي ظرف، تأدية أي عمل أوسن أي قانون أو ممارسة سياسة من شانها مخالفة أو تجاوز الحقوق والحريات الواردة في الإعلان الذي يعتبر بمكانة عهد دولي وإجماع عالمي لا يجوز نقضه أو هدمه.

****

نتيجة لتدفق الثروات الناتجة عن الاكتشافات الجغرافية الكبرى ـاكتشاف الأمريكيتين واستغلال مناجم الذهب والفضة فيهماـ ومساندة الطبقة الوسطى للسلطات الملكية في استتباب الأمن واستقرار النظام العام، سار النظام الإقطاعي في عصر النهضة على طريق التلاشي والزوال منذ موت عدد كبير من الأمراء الإقطاعيين في الحروب الصليبية، وانصراف بعضهم الآخر إلى ممارسة التجارة بعد اكتشاف أراضي العالم الجديد، الأمر الذي أدى إلى تحرر الفلاحين، وعدم تمكن ما تبقى من رموز الإقطاع من مقاومة التغيرات الهائلة التي أحدثتها مسيرة النهضة، ونتيجة لتكون رأي عام مؤثر وقوي، إلى جانب ظهور القوميات، كل ذلك أدى إلى آثار حاسمة في نشوء الدول الأوروبية الحديثة وانهيار أنظمة الحكم الشمولية القائمة على منظومة السلطة المطلقة والنيابة عن السماء ـالملكية والكنيسة،الملك والقسـ فقد حدثت عدة ثورات ليست بالقليلة في أجزاء من أوربا إبان القرن التاسع عشر الميلادي، تستند في معظمها إلى الأصول الفلسفية والفكرية لمفكري وفلاسفة عصر النهضة.

فعلى سبيل المثال اندلعت ثورات ضد الحكم الملكي في إيطاليا وأسبانيا عام ١٨٢٠م، وفي اليونان عام ١٨٢١م، وفي مطلع الثلاثينيات قامت الثورات الديمقراطية في كل من بلجيكا وفرنسا وبولندا، وفي عام ١٨٦١ م قامت دولة إيطاليا الوطنية، وفي عام ١٨٧١م ظهرت ألمانيا كدولة وطنية، وبحلول القرن العشرين الميلادي أصبح لكل الدول في أوربا الشرقية دستور خاص بها إلى جانب بعض المؤسسات الديمقراطية، كما ساهمت الأفكار الخلابة والتقدمية لمفكرين كبار أمثال ميكافيلي الايطالي وجون رودان الفرنسي و هوبس الإنجليزي في تطوير أنماط الحكم السياسي وسيادة العقلانية والتنوير، في معظم دول أوربا

الغربية ودفع بها نحو تنمية شاملة وازدهار واسع النطاق استمر حتى يومنا هذا.

في عام ١٩٨٥م بدا ميخائيل جورباتشوف بمشروع سمي بـ"البروسترويكا" ـأي الإصلاح الاقتصادي ـ إلا إن هذا المشروع لم يستطع إصلاح البنى التحتية المتصدعة في دول المعسكر الاشتراكي، وسرعان ما انهار الاتحاد السوفييتي وسقط المعسكر الشرقي وحل حلف وارسو، فعمت تظاهرات الاحتجاج ضد حكومات أوروبا الشرقية وذلك في أواخر الثمانينيات الميلادية وبداية التسعينيات من القرن العشرين، ونشئت عدة حركات إصلاحية في أوربا الشرقية، كما اندلعت المظاهرات في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا السابقة، وطالبت مدن أخرى بالحرية وبإنهاء الحكم الشيوعي.

وقامت أعداد كبيرة من الجماهير في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا سابقًا والبانيا ورومانيا وبلغاريا بتظاهرات واسعة تطالب بالمزيد من الحريات وإنهاء الحكم الشيوعي، وفي عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠م أجريت انتخابات حرة في تلك الدول شاركت فيها كافة الأحزاب المحظورة أثناء الحقبة الشيوعية، وكانت النتيجة أن استولت الأحزاب غير الشيوعية على الحكم، فرفعت الحكومات الجديدة القيود على الحريات المدنية، مثل حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الصحافة، وبدأت بتنفيذ برامج طموحة لتحويل النظام الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق القائم على الرأسمالية والمنافسة والملكية الخاصة.

ووفقا لتقارير مؤسسة بيت الحرية[1]، فإنه في عام ١٩٠٠م كان في العالم نظام ديمقراطي ليبرالي واحد يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية ألا وهو النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، و٢٥ دولة تطبق ممارسات ديمقراطية محدودة.

في العام ٢٠٠٠م، أي بعد ١٠٠ سنة من التحولات الهائلة في الفكر البشري أصبحت ١٢٠ دولة من دول العالم أو ما يوازي ٦٠٪ من مجموعها ديمقراطيات ليبرالية استنادا لنفس المعايير

(١) مؤسسة أمريكية يزيد عمرها عن ٦٤ عاما، هدفها المعلن الذي يعبر عنه اسمها هو نشر «الحرية» في كل مكان.

*****

لقد أفرزت القيم الإنسانية مجموعة من المفاهيم والثقافات والأيدلوجيات والنظم التي تهدف إلى ممارسة الحقوق الإنسانية بديناميكية وفاعلية، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، ولعل من أهمها «الليبرالية» التي نشئت في عصر النهضة.[1]

(١) كان للحكم الديني الكنسي والملكية المطلقة وما رافقهما من استبداد وقهر لمختلف فئات وشرائح المجتمع، وكبت للحريات ووئد للقيم الإنسانية والطموحات البشرية في كافة أوجه النشاط والحركة في البلدان الأوربية دورا أساسيا في نشوء عصر النهضة وما نتج عنه من تطور إنساني شامل في مختلف مرافق الحياة في الغرب، ومن ثم في العديد من أنحاء العالم فيما بعد، وما تزال قيم هذه النهضة ونتائجها وأثاراها في مختلف المسارات، تشكل نظاما إنسانيا حاكما ومسيطرا في الكثير من اتجاهات هذا العصر، فقد كان للكنيسة المسيحية في العصور الوسيطة دورا مركزيا في كبت الحريات العلمية والفلسفية والفكرية والدينية والاجتماعية والتضييق على حركة التطور والعمران الإنساني في أوربا، وعبر محاكمها الدينية حكمت بالموت شنقا وحرقا على الآلاف من الرجال و النساء سواء كانوا مفكرين وفلاسفة أو علماء في الطبيعة أو الفلك أو الطب أو حتى من عامة الناس بدعوى المروق عن الدين والردة عن المسيحية، ومخالفة المسلمات الدينية. على سبيل المثال في عام ١٤٥٢م - ٨٥٦هـ أسس في روما على يد البابا بولس الثالث لجنة دعيت بـ اللجنة المقدسة، تألفت من ٦ كرادلة يرأسهم البابا بنفسه، مهمتها الأساسية رصد المناوئين للديانة المسيحية، والحكم عليهم بما يتناسب وحجم جرائمهم، وقد انبثق منها في العام ١٥٥٩م - ٩١٦هـ لجنة سميت بـ لجنة التتبيث، وظيفتها تنظيم قائمة بعناوين الكتب المحرم، التي تم حرق كميات ضخمة منها:

في عام ١٤٧٨م، عينت محكمة التفتيش الديني في اسبانيا لجنة مكونة من ستة قساوسة للتحقيق في تهم المروق ومخالفة الدين. تقوم اللجنة بتشجيع الذين يعترفون بتهم الهرطقة بعفو عام، مقابل غرامات مالية أو كفارات، ثم يصفح عنهم شريطة إعلان التوبة والوشاية بآخرين. وإذا ما اقتنعت المحكمة بإدانة شخص ما، فإنها تأمر بالقبض عليه، وتبقيه مقيدا بالسلاسل ولا يتم إبلاغه بالتهم الموجهة إليه حتى يجبر على الاعتراف بتهم تحددها المحكمة، فإذا ما اعترف يخلى سبيله وأما إذا أبى فانه في أحيان كثيرة يعذب ليكره على الاعتراف ويسمح له باختيار محامين للدفاع عنه. إلا أن المحكمة في غالب الأحيان كانت تفرض الإعدام ضد المهرطقين، ومن الأحكام التي سجلها التاريخ مايلي:

ـ بين عامي ١٤٨٣ ـ ١٤٨٦م احرق ٥٢ شخص، كما أحرق رفات ١٦٥٠ آخرين ممن أعلنوا عدم التوبة، كما تمت مصادرة أموال حوالي ألف شخص، وعوقب ١٨٣ تائب.

ـ بلغ عدد الضحايا بين عامي ١٤٨٠ـ١٥٠٨م ٣١١٢ شخص تم الحكم عليهم بالموت حرقا،

وعوقب ٢٩١٤٨٤ بعقوبات مختلفة. وكان بعض المفتشين يعانون من أمراض نفسية سادية، حيث حكم احدهم في يوم واحد في عام ١٤٣٩م على ١٨٠ شخصا بالحرق أحياء.

في القرن السادس عشر الميلادي اقر المذهب الانجيليكاني في انجلترا و شنت حملات واسعة ضد أتباع المذهب الكاثوليكي، كما اصدر البابا بيوس الخامس في أوربا مرسوما في عام ١٥٧٠م يحرم فيه الملكة اليزابيت من دخول الكنيسة، ويحل رعاياها من الولاء لها، إلى جانب ذلك سن القضاء الانجليزي قوانين صارمة ضد أتباع المذهب الكاثوليكي، تصل إلى الإعدام شنقا، وكل شخص تثبت ضده تهمة عدم حضور الصلوات الانجليكانية يعاقب بدفع غرامة تقدر بعشرين جنيها في الشهر. في مقاطعة برناتيا الفرنسية في أواخر القرن الثاني عشر ظهر مصلحان الأول يدعى (أموري البيناوي) والثاني (داوود الديناتي) وكانا معارضين للعديد من عقائد الكنيسة، فشكلت الأخيرة محكمة عاجلة وحكت عليهما بالحرق، فهربا حتى ماتا متواريين، عندها أمرت الكنيسة بنبش قبريهما وإحراق رفاتهما. وظهر في روما فيلسوف يدعى جورد انوبرونو وكان من أبناء الكنيسة ورجالها، إلا انه نادى بان تسلم الكنيسة بالحقائق العلمية الدامغة، وأن تعمل على نبذ التشدد وتتعاط من علماء الطبيعة ورواد الفلسفة،، فتصدت له الكنيسة، واتهم بالمروق واحرق في مدينة روما. في عام ١٤١٥م كفر الراهب البوهيي الدكتور (جون هيس) واحرق بالنار لفكره المنفتح ولمخاطبته العوام بلغة البوهمية عوضا عن اللاتينية لغة الكنيسة. واحرق عام ١٥١٢م في مدينة لاهاي الراهب الهولندي هرمان فان ريزويك لتبنيه مبادئ أرسطو وفلسفة ابن رشد. ويقدر بعض المؤرخين أن عدد ضحايا الكنيسة الأوربية في العصور الوسيطة بلغ ٣٠٠٠٠ احرق منهم ٢٢٠٠٠ وهم أحياء.

ويمكن القول انه جراء ما ارتكبه النظام الكنسي من جرائم بحق الإنسان في أوربا، جاءت ردة الفعل بتجريد الكنيسة من سلطاتها المطلقة أو شبه المطلقة وإعادة هيكلتها من جديد حتى لا يصبح رجال الدين أوصياء على العقول وتصبح الكنيسة عائقا أمام نهضة وتقدم الشعوب الأوربية، من خلال حصر سلطاتها في الجوانب الروحية والأخلاقية باختيار الأفراد وارداتهم، وتحويل الدين إلى هم شخصي. وتعتبر هذه الهيكلة دون شك جزء من تحول هام وخطير في مسيرة الإنسانية، وجزء من تجسيد طموحاتها وآمالها، بغض النظر عن الأيديولوجيات المسيطرة والنزعات الفلسفية المهيمنة وقواعد التفكير التي تسير منظومة الحياة بمختلف اتجاهاتها في الغرب، فالاختلاف الأيديولوجي لا يعني إن ما تقوم عليه هذه الحضارة أو تلك بعيدا عن النزعة الإنسانية والقيم البشرية، بل ثمة اختلافات جزئية تجعل من التطبيق والتأصيل مختلفا من امة إلى أخرى ومن ثقافة إلى ثقافة، والمطلوب من الأمم النامية كالأمة العربية هو إيجاد منظومة تتناسب مع قيمها وتراثها ونظمها الثقافة والدينية لتطبيق هذه القيم لتصبح جزء حقيقيا من بيئتها ونظمها المركزية وقواعدها الارتكازية، حتى تتمكن من تبوء مكان شاغر في سباق الريادة والتقدم.

وتطورت في قوالب فكرية وفلسفية وسياسية وثقافية بشكل مستمر حتى هذا اليوم، فتبلورت كنظريات سياسية واقتصادية واجتماعية من خلال نظريات وأفكار عدد كبير من المفكرين الذين ساهموا في تكوينها وبلورتها بطابعها وخصائصها وملامحها المتطورة التي أسهمت بشكل فعال في ازدهار العالم وخاصة في أوربا وأمريكا، أمثال جون لوك وجون ستوارت وجان جاك روسو.

ولقد حاول الباحثين تحديد ماهية الليبرالية وأسسها الفلسفية والإنسانية، فجاء في موسوعة «لالاند الفلسفية»: (أول من استعمل لفظ (ليبرالي) هو الحزب الأسباني الذي أراد في عام ١٨١٠م أن يدخل أسبانيا في الطراز الإنكليزي)، ويذكر الأستاذ وضاح نصر الليبرالية قائلا: «الليبرالية في الفكر السياسي الغربي الحديث نشأت وتطورت في القرن السابع عشر، وذلك على الرغم من أن لفظتي ليبرالي وليبرالية لم تكونا متداولتين قبل القرن التاسع عشر»، ويقول منير البعلبكي: «الليبرالية فلسفة سياسية ظهرت في أوربا في أوائل القرن التاسع، ثم اتخذت منذ ذلك الحين أشكالاً مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة، والظاهر من تاريخ الليبرالية أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطي بأوربا مما أدى إلى انتفاضة الشعوب، وثورة الجماهير، وبخاصة الطبقة الوسطي، والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة، وقد ظهر ذلك في الثورة الفرنسية. وقد تبين فيما بعد أن هناك قوى شيطانية خفية حولت أهداف الثورة وغايتها» ويضيف بعلبكي إن حركة الإصلاح الديني تحمل في طياتها توجها نحو الليبرالية «كما يطلق لفظ الليبرالية كذلك على حركة في البروتستانتية المعاصرة تؤكد على الحرية العقلية»، ويقول الدكتور علي بن عبد الرزاق الزبيدي: «ومن الصعب تحديد تاريخ معين لنشأة الليبرالية فجذورها تمتد عميقة في التاريخ».

****

ومن إفرازات عصر النهضة "العلمانية» التي تعتبر من أكثر المفاهيم والمصطلحات جدلا، وخاصة في العالم الإسلامي والعربي، والعلمانية هي مفردة إنكليزية "SECV-

LARISM» قال أغلب المترجمين أنها تعني اللادينية أو الدنيوية، ويقصد منها الدعوة إلى إقامة الحياة على أسس غير دينية، وتعني في جانبها السياسي باللادينية في الحكم.

والعلمانية مما تقدم تبدوا اصطلاحا لا صلة له بالعلم، أي إنها اصطلاح غير علمي ولا يشير إلى ماهية أو ذات معينة أو شي معين على وجه الدقة، وقد نشأت هذه الدعوة في أوروبا عندما أصبح لرجال الدين سلطة دينية توازي السلطات السياسية، مكنتهم من التحكم بالنشاط الاجتماعي والحياة الفكرية والعلمية والثقافية، واستغلال كافة موارد المجتمع في سبيل استمرار سلطتهم، مما احدث جمودا هائلا في كافة أوجه الحياة في أوربا لعدة قرون أطلق عليها المؤرخون بقرون الظلام.

وفي سبيل تسويغ سلطة رجال الدين وإحكام سيطرتهم عمدوا إلى نشر أيدلوجية مركزية ذات قاعدة صلبة تحول سلطة رجال الدين في عقول العامة والثقافة الاجتماعية والنظم القانونية والسياسية إلى امتدادا لسلطات المسيح وان الكنيسة تجسد إرادة السماء، وقد أنتجت جملة من الشعائر والعقائد كالرهبانية والعشاء الرهباني وبيع صكوك الغفران، إلا إن الطابع الفلكلوري الذي يدعم النزعة الوثوقية لدى الكنيسة وأتباعها ويضفي على السلطة الدينية الكنسية طابعا روحيا مؤثرا لم يمنع من معارضتها من قبل مئات المفكرين والفلاسفة والعلماء على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وقد كان رد فعل السلطة الكنسية عنيفا، فقد أسس رجال الدين محاكم تفتيش لمحاكمة رجال العلم والفكر على آرائهم التي جاهروا بها وأعلنوا من خلالها معارضتهم لسلطة الكنيسة ونفوذ رجال الدين، وكانت المحكمة تعمد إذا ما ثبت على أحدهم شيء من ذلك إلى استتابته وأخذ المواثيق منه بأن لا يعود إلى ما طرحه ونادى به، فإن عاد قبض عليه وسجن وعذب، فان لم يرتدع حكم عليه بالإعدام شنقا أو حرقا، وقد عذب واستشهد الآلاف من الأفراد والعلماء والمفكرين والفلاسفة، فمثلاً العالم المعروف «جردانو» عذب عذابا شديدا بسبب صنعه للتلسكوب، و«سبينوزا» مؤسس مدرسة النقد التاريخي كان مصيره الحرق.

واستمرت سلطات رجال الدين قوية حتى عصر النهضة حيث بدأت تضعف شيئا فشيئا، خاصة بعد ظهور المذهب البروتستانتي واعتناقه من قبل دول عديدة، وقد عمل رجال الدين البروتستانت بمقولة حرية العقل ومرجعية العلم، بيد إن السلطات الكنسية حاربت البروتستانتية وكفرت أتباعها، فأدى ذلك إلى انتشار قناعة بان رجال الدين لا يحاربون فئة معينة في المجتمع الإنساني بل يحاربون كافة الأديان والأفكار والمعتقدات التي تخالفهم، وان حل هذه المعضلة الخطيرة هو في فصل الدين عن مجريات الحياة ليتجنب المجتمع الإنساني بذلك كافة مظاهر الاستبداد والقهر والاضطهاد باسم الله والدين، ومن هنا ظهرت العلمانية وبرزت شعاراتها العديدة وكان من أبرزها (الدين لله والوطن للجميع) (لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين)، وقد عرفت الثورة الفرنسية بأنها ترى الدين عبارة عن طقوس وشعائر روحية.

والعلمانية بمفهومها المتعارف عليه هي فصل الدين عن الدولة أو نظام المجتمع والحياة، وهذا تعريف غير دقيق من وجهة نظري، إذ إنها تنقسم إلى تيارين رئيسيين، التيار الأول يرى إن الدين يجب إن يحصر في إطاره الفردي الروحي، فلا يتجاوزه على نحو الإطلاق، وان كافة أنظمة المجتمع وتشريعاته وقوانينه يجب أن توضع على أسس علمية تجريبية بعيدة عن المعتقدات الروحية، وهو ما يمكن اعتباره التيار المتطرف في العلمانية كمذهب فكري.

أما التيار الثاني فيقر بحقائق مطلقة أو شبه مطلقة وثابتة في الدين والأخلاق والنظم الاجتماعية، ولا يمانع من جعلها ضمن المنظومة العامة لنظام المجتمع والدولة والقانون على أن تكون في مسار محدد، لا أن يحول النظام العام إلى نظام نظري جامد، وهذا التيار هو التيار المعتدل في العلمانية.

في نهاية الأمر تعتبر العلمانية دون شك إحدى المذاهب الفكرية الهامة في هذا العصر، وإحدى أهم إفرازات حركة النهضة والتنوير في العالم، وتنتشر كمذهب فكري في الكثير من دول العالم، لا سيما دول العالم المتقدم.

****

وظهرت الرأسمالية كذلك كجزء من النظم التي حاول الإنسان المعاصر عبرها تجسيد قيمة الإنسان، وذلك في مجال من أهم المجالات الحيوية على صعيد الفرد والمجتمع والأمة ألا وهو الاقتصاد، و يشير مصطلح الرأسمالية بشكل عام إلى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج بشكل عام مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لشركات مساهمة، ويكون التوزيع والإنتاج وتحديد الأسعار وغيرها من عناصر النظام الاقتصاد والنشاط التجاري محكوم بعوامل السوق الحر والعرض والطلب.

فالرأسمالية إذن نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، ويأتي كتوسع لمفهوم الحرية الذي شمل مختلف اتجاهات الحياة في أوربا.

وقد ظهرت الرأسمالية كنظرية بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، إي مع بروز الطبقة البورجوازية وتداعي نظام الإقطاع، وتلى بعد ذلك بشكل متدرج المرحلة البورجوازية التي ظهرت مع بداية القرن السادس عشر.

فقد نتج عن الدعوة إلى الحرية، دعوات أخرى طالبت بإنشاء القوميات اللادينية، وتقليص سلطات البابا الروحية، وتقنين سلطات الحكومات الملكية، وتقييد سلطات الدولة بشكل عام، فظهرت في ظل هذه الدعوات «الرأسمالية» التي أخذ تشق طريقها بسرعة وتصبح من أهم انجازات عصر النهضة والتنوير.

إن الرأسمالية تعني البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب وفق النظام والقانون، وما تقره الأعراف والتقاليد الدولية والإنسانية، ومن أهم خصائصها تقديس الملكية الفردية، من خلال فتح المجال لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها من أي اعتداء، وتوفير القوانين اللازمة لنموها، وحرية البيع والشراء وفقا لعوامل العرض والطلب والمنافسة في السوق، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي تتطلبه المصلحة العامة.

وتنقسم الرأسمالية إلى العديد من المذاهب، ومرت بمراحل وتحولات متعددة، وفي فترة من فتراتها أصبح العمال يعاملون أشبه كالعبيد على يد الرأسماليين وسلبت الكثير من حقوقهم، مما حذا بالدول الرأسمالية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأمريكا إلى سن قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية حقوق العمال والدفاع عن مصالحهم، وإيجاد نظام تأمينات اجتماعية، حتى لا تصبح القوى العاملة فريسة للصراع المحتدم على جمع الثروة، وقد نجحت تلك الدول في بناء قاعدة تشريعية وقانونية قوية لتنمية وحماية حقوق القوى العاملة، وبهذا حصل العمال على حد ادني للأجور، وتأمينات صحية ونظام تقاعد وبدلات إضافة إلى تحديد ساعات العمل والإجازات الأسبوعية والسنوية، كما أصبح للعمال نقابات وتنظيمات مهنية تحمل على عاتقها رعاية مصالحهم.

وتنقسم الرأسمالية إلى مذهبين رئيسيين:

المذهب الأول: الرأسمالية الصرفة، وتعني أن تكون الدولة منظمة للاقتصاد ولا تساهم إلا بالنزر اليسير في الحياة الاقتصادية والتجارية والمالية، بينما يسيطر القطاع الخاص على معظم النشاط الاقتصادي، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد الدولة الرائدة في تطبيق الرأسمالية الصرفة، حيث لا تمتلك الدولة إلا القليل جدا من المؤسسات الاقتصادية، ولا يعمل في القطاع الحكومي الأمريكي، سواء كان اتحاديا أو إقليميا، إلا القليل من المواطنين الأمريكيين، بل حتى نظام التامين الصحي يمتلكه القطاع الخاص، ويقوم الاقتصاد الأمريكي على إنشاء المؤسسات والشركات التجارية الضخمة التي تمارس كافة أنواع التجارة والاستثمار ويعمل فيها الملايين من الموظفين، ودور الدولة يتمثل في سن القوانين ومراقبة الالتزام بها من قبل آلاف المنشآت، وروح القوانين الاقتصادية في الولايات المتحدة هي المضاربات والفوائد والقروض والسعي نحو الربح السريع، حتى أن معظم الولايات الأمريكية تجيز التكسب بالمقامرة في نوادي أعدت لهذا الغرض، إي تكوين الثروة والحصول على المال من دون إي إنتاج

حقيقي، الأمر الذي أدى إلى الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م.

المذهب الثاني: الرأسمالية المقيدة، وتقوم على مساهمة الدولة في النظام الاقتصادي تشريعا وممارسة، إي إن الدولة شخص اقتصادي حقيقي، كما في فرنسا وبريطانيا، حيث تمتلك مؤسسة الدولة مجموعة من الشركات والمؤسسات كشركات الطيران والكهرباء والنفط وإنتاج الأسلحة والبريد، وتؤمن التعليم المجاني لمراحل محددة في التعليم العام، وتمتلك منشئات صحية وخدمية تديرها بالكامل، وتتدخل في الحياة الاقتصادية، كما تفرض نظام تامين صحي إلزامي حكومي، ونظام تأمينات ومعاشات ودعم للطبقات الفقيرة، ومن وجهة نظرنا أن هذا المذهب هو ما يتوجب على العالم أن يتوجه إليه بعد الانهيار الرهيب في الأسواق المالية، وما نتج عنها من تداعيات مؤلمة قد تستمر خلال السنوات القادمة.

****

ومن نتائج سعي الإنسان نحو تطبيق وتجسيد قيمه الإنسانية مفهوم العولمة، إذ تعتبر إحدى مظاهر وتجليات الحضارة العالمية المعاصرة، وآخر نتاج الحركة الليبرالية الدولية، فالليبرالية في جوهرها ومعدنها تقوم على الانفتاح والحرية على الأصعدة العلمية والتعليمية والمالية والتجارية والاقتصادية، ومن هذا الباب الواسع النطاق برزت العولمة التي أصبح فيها العالم مفتوحا على مصراعيه للأفراد والشركات والدول لممارسة أنشطتها الضخمة قاطعة آلاف الأميال من خلال وسائل الاتصال المتطورة والتقنيات المذهلة ليصبح العالم قرية واحدة صغيرة، حتى إن مشكلة اللغة أصبحت محلولة بفضل تقنيات الترجمة الفورية.

ومن مظاهر العولمة أن الشركات الضخمة لديها موظفين في أقصى الأرض بينما مقرها في أوربا أو أمريكا! ومشكلة الاختلاف في اللغة بين الموظفين وإداراتهم أصبحت محلولة من خلال استخدام برامج الترجمة الفورية الدقيقة، فمن الممكن أن يكون للشركة الأم موظفين في الهند أو الصين ويقومون بإرسال أعمالهم عبر الانترنت

بلغتهم المحلية، فتقوم أجهزة الترجمة بإعادة صياغتها بلغة الشركة المعتمدة ثم تقرها الإدارة المختصة ليتم تصنيعها في إحدى الوحدات الصناعية في ماليزيا أو تايلاند وكل ذلك بضغطة زر واحدة.

وتتجاوز العولمة مفهوم الأسواق التقليدية فسوق العولمة سوق إلكتروني مفتوح تعرض من خلاله السلع والخدمات، وتتم عمليات البيع والشراء بملايين الدولارات من خلال التعاملات الالكترونية على شبكة الانترنت.

إن العولمة ظاهرة مجتمعية ومرحلة تاريخية تعمل على الانتقال بالمجتمع الصناعي وشعوبه من مرحلة الاعتماد على الآلة إلى مرحلة الاعتماد على المعرفة، إي الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة، ومن تصنيع البضائع إلى تصنيع المعلومات والخدمات، ففي العولمة تفتح الأسواق على مصراعيها ولا يعود ثمة مكان لما يسمى بحماية المنتج المحلي مثلا، فمن الممكن أن تنتج المصانع في إحدى الدول سلعة ما ويصدر الإنتاج بأكمله لدولة أخرى، فيما ينتشر في سوقها المحلي نفس السلعة ولكنها إنتاج دولة أخرى!!

ويتجاوز مفهوم العولمة بعده الاقتصادي التقليدي لتشهد الثقافة والنظم والأديان والقيم تزاحما ما بين القوي والضعيف، ومن هنا ظهرت الدعوات المنددة بالعولمة بسبب سيطرة القوى الرأسمالية الأمريكية والأوربية على الدول والثقافات الأقل قوة، ودعت إلى حماية الشعوب الضعيفة من أنياب الدول الكبرى وثقافتها الجارفة، ويمكن القول إن العولمة تعني في جوهرها الانتقال من المجال الوطني أو الاقليمى إلى المجال العالمي أو الكوني، ذلك لان المجال الوطني يعني الحدود وخطوط الفصل، بينما المجال العالمي يعنى تجاوز هذه الحدود وزوالها، وهذه الحدود تشمل الحد المكاني والزمانى والبشرى.

وتقوم العولمة على الاقتصاد المفتوح والليبرالية الجديدة، التي تعتبر الاقتصاد الحر هو نهاية التاريخ، وتدعيم قيم المنافسة والإنتاجية،ودعم حقوق الإنسان

والحريات الفردية، والتعدد الثقافي والديني وتحييد التباينات الدينية والاثنية والمذهبية عن الإنتاج مع التركيز على نهاية الدول القومية ونهاية الحدود الجغرافية، وذلك بهدف الوصول إلى أرض بلا حدود، أي نهاية الجغرافيا كما يقال أحيانا.

لقد أصبحت العولمة جزء من حياة الإنسان المعاصر في الوقت الراهن، حيث فرض التطور التقني والتقدم التكنولوجي والتقدم المعرفي وجودها على الجميع.

إنها ليست نتاج الهيمنة والرغبة الجامحة للقوى الكبرى بالاستفراد بالعالم وغزوه وتسخيره لمصالحها، إنما هي إفراز للمعرفة والرغبة الجامحة بالحرية، والانفتاح والتواصل الكامنة في أعماق الإنسان، يقول د. علي الدين هلال: "أن العولمة تشبه قطاراً تحرك بالفعل بينما لا يزال البعض يتساءل، هل وجود وحركة هذا القطار شرعية أم لا؟ بينما لا يوجد من سألهم عن شرعية وجود وحركة القطار، كما أن سؤالهم (وكل قدراتهم) لا تملك أن تمنع وجود وحركة القطار بأي شكل من الأشكال».

****

والاشتراكية مذهب اقتصادي ظهر نتيجة سعي الإنسان نحو بلورة وتجسيد قيمه، ولعلها نقيض الرأسمالية كأيديولوجية، إلا أنها تهدف إلى نفس الأهداف التي دعت إليها الرأسمالية من رفاه المجتمع وتطوره وازدهاره.

أهم الخطوط العريضة في الاشتراكية كنظام اقتصادي تقوم على مشاركة جميع فئات الشعب في الإنتاج والدخل القومي، من خلال حظر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وكافة المنشئات الإنتاجية كالمصانع والمزارع والعقارات، وحظر الاستثمارات الخاصة والحق الفردي في تكوين الثروة، وتحويل المنشئات الاقتصادية بمختلف أنواعها إلى ملكية الدولة، لتصبح القوى العاملة المنتمية لمختلف شرائح وفئات وطبقات الشعب موظفين فيها، ومتساوون في الحقوق والواجبات والمزايا، مما يؤدي في النهاية إلى إذابة الطبقات الاجتماعية وشيوع المساواة بين مختلف الأصناف الاجتماعية ماديا ومعنويا.

وكثيرا ما يتم الخلط بين الشيوعية كأيديولوجية والاشتراكية كمنهج اقتصادي فالأولي مذهب شمولي عادة ما يكون معتنقوه متشددون ومتطرفون، أما الاشتراكية فمذهب اقتصادي وأتباعه عادة يكونون منفتحين وقد يكونوا ديمقراطيين ومؤمنين بدين ما، في حين نجد أن الشيوعيون يؤكدون على الاشتراكية كواجهة اقتصادية لعقيدتهم التي بشر بها كارل ماركس، إلا إن الاشتراكيون ليسوا بالضرورة أن يكونوا ماركسيين، وقد صنف البعض منهم أنفسهم بأنهم ديمقراطيون اشتراكيون، مع هذا فإن الاشتراكية العلمية كمصطلح بدأ استعماله مع ظهور كارل ماركس، خصوصا في خضم نقده للرأسمالية.

ورغم سقوط الاشتراكية كنظام اقتصادي وسيادة الرأسمالية، تحديدا في بداية التسعينات الميلادية من القرن المنصرم، وانهيار الاتحاد السوفييتي كدولة اشتراكية كبرى وأتباعها من دول أوربا الشرقية، إلا أن الاشتراكية ما تزال حية في بعض البلدان ككوريا الشمالية وبورما وبعض دول أمريكا اللاتينية، إلا إن ابرز الدول الاشتراكية وأقواها وأكثرها تطورا هي الصين، حيث تمتلك اكبر قطاع عام في العالم، يعمل فيه ملايين الموظفين، ويضم آلاف المصانع والمزارع والعقارات والشركات والمنشآت.

ويقوم عماد الاقتصاد الصيني اليوم على سيطرة القطاع العام إلا إن ذلك وفقا لنظم إدارية متطورة بعيدة عن البيروقراطية، بل نظم من شأنها منح مؤسسات القطاع العام استقلالية وصلاحيات واسعة في الإدارة واتخاذ القرارات، وفي نفس الوقت أتاحت الحكومة الصينية للقطاع الخاص فرصة واسعة للاستثمار، ومنحت المستثمرين الأجانب تسهيلات جمة، وفد نتج عن ذلك تدفق مليارات الاستثمارات الخارجية على الصين خلال العقد المنصرم، كما نجحت الصين اليوم في تشييد اقتصاد قوي ومتميز، وتبعتها في نظامها الاقتصادي الاشتراكي المطور ـإن صح التعبيرـ عدة دول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث قامت حكومات تلك الدول بإجراء عمليات تأميم جزئية وتوسعة وتطوير وتحديث للقطاع العام وتعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد.

الدين والحضارة

تعرف الحضارة على أنها "مجموع المميزات التي تطبع الحياة المادية والفكرية والخلقية عند الأمم من علوم ومهارات وصناعات وعادات وآداب وأخلاقيات واختراعات وإبداعات» وقد كان الدين يشكل جزء رئيسا من المنظومة الحضارية والحياة المدنية بقوانينها وتعاليمها وأنظمتها وتشريعاتها، ولم يكن على نحو الإطلاق في أي حضارة أو مدنية قامت على طول التاريخ البشري المصدر الوحيد للتشريع والنظام العام، أو المنبع المركزي الأوحد لسن القوانين على مختلف الأصعدة والميادين وبكل المعايير والمقاييس، لان الدين في أصله وتكوينه منهج للسلوك وتهذيب للنفوس، إذ يمكن لأهل القرى الذين يعيشون في حياة بدائية أن يكونوا متدينين ولكنهم لا يمتلكون صرحا حضاريا يعتد به، فالأديان لا يمكن أن تنتج عنها حضارة، لان الدين ليس من مقومات الحضارة أو احد عواملها ولكنه احد أنظمتها الإدارية المركزية، وعلى هذا جرت السنن والنواميس حتى في الأمة العربية في فترة ازدهارها القصير نسبيا في أيام الدولة العباسية على نحو الخصوص.

إن الأنظمة التي تدير الحضارة شيء ومقوماتها شيء آخر، فمقوماتها عادة ما تكون مادية، فإذا ما نجح الإنسان في إدارتها من خلال منظومته الثقافية والدينية والسياسية والعلمية والتقنية والتكنولوجيا سيتمكن من الاستفادة من هذه المقومات ويشيد نظام أنساني يصح أن نطلق عليه اسم حضارة، وعادة ما يصاحب منظومة الاستفادة من هذه المقومات عوامل مختلفة اقتصادية أو سياسية عارضة تساهم في زيادة فاعلية الأنظمة المركزية التي تدير منظومة استثمار وتوظيف هذه المقومات في تشييد الصرح الحضاري كفتح بلاد جديدة تزخر بالخيرات أو اكتشاف طرق تجارة جديدة أو التوصل إلى مكتشفات أو مخترعات معينة.

وتستمر الحضارة مزدهرة حتى حدوث تقادم للنظم والقواعد والأركان التي تقوم عليها، فإذا ما اخفق الإنسان في تحديثها وتجديدها بما يتلاءم والمرحلة التي

يعيش فيها، فان ذلك سيؤدي إلى انهيار حضارته بسبب عدم قدرته على الاستفادة من مقومات ازدهارها التي تعد مقومات طبيعية في الدرجة الأولى، فمن الممكن أن تنهار حضارة ما رغم ما تتمتع به من خيرات وموارد طبيعة كالثروات المعدنية والزراعية والمياه والأراضي الخصبة، علاوة على ما يمتلكه الشعب من علوم وما بلغه من معرفة، وذلك بسبب ضعف البنى الإدارية المتمثلة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وعدم القدرة على تجديدها وتطوير تعاليمها وقوانينها، بحيث تساير متطلبات التطور والازدهار، والذي يحدث عادة عندما تتخلف هذه الأنظمة أنها تسخر لصالح فئات معينة فقط من المجتمع، دون الالتفات إلى مصالح الفئات والشرائح الأخرى، مما يجعل الموارد والامتيازات والثروات ومخرجات الحضارة مقتصرة على طبقة محدودة من المجتمع، ما يؤدي إلى الاضطرابات والنزاعات وتحول الطاقات الإنسانية من الأعمار والبناء إلى النزاع والشتات والاضطراب، ما يؤثر سلبا على المنظومة الحضارية ككل، في مختلف جوانبها وأركانها وأسسها ويؤدي في النهاية إلى انهيارها

من ناحية أخرى ثمة عوامل خارجية قد تتسبب في عدم قدرة الأنظمة المركزية الحاكمة على إدارة مقومات الحضارة بفاعلية وديناميكية، ما يؤدي إلى انهيار الصرح الحضاري في نهاية الأمر، كالهزيمة في الحرب أو احتلال جزء رئيسي من البلاد أو ظهور مرض خطير يتسبب في مقتل آلاف الأفراد أو الجفاف وغيرها الكثير، فمملكة سبا الذي ورد ذكرها في القران الكريم كان من مقومات ازدهارها التجارة الخارجية وسد مأرب، ويشكلان عماد نظامها الاقتصادي برمت، وانهيار سد مأرب كان عاملا حاسما من عوامل انهيار النظام الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انهيار هذه الحضارة برمتها في نهاية الأمر، من ناحية أخرى لم تكن هذه المملكة ملحدة تماما، بل كانت تدين بدين وضعي، فقد كان شعبها يعبد الشمس، وكان هذا الدين يشكل إحدى الأنظمة المركزية الحاكمة في مملكة سبا، قال تعالى: ﴿**فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ * إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ**

شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ٢٣ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ (النمل/ ٢١ـ ٢٤).

ومن الأمثلة أيضا مملكة حمير (١١٥ ق ب - ٥٢٥م) وكان من مقومات حضارتها اتساع رقعتها الزراعية وتنوع محاصيلها وتجارتها الخارجية، وأما عوامل سقوطها فقد كانت عوامل سياسية بحته، وعوامل ازدهار الحضارة المصرية تمثلت في الموقع الجغرافي الممتاز واعتدال المناخ، والثروات المعدنية وتوفر المياه من خلال نهر النيل والإنتاج الزراعي الوفير، وكان من مقومات ازدهار حضارة ما بين النهرين المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ووفرة الأراضي الخصبة ونهري دجلة والفرات، وقد ظلت كافة هذه المقومات موجودة ولم تتغير، ومع ذلك انهارت كلا الحضارتين المصرية والبابلية في نهاية الأمر، ففي الحضارة الفرعونية انهارت الحضارة في عصر الدولة القديمة ٢٨٠٠ ق. م، بسبب تولى حكام ضعفاء في أواخر الأسرة السادسة، فانفلت زمام الحكم من يد الفرعون وساد الانحلال والضعف والفتن والاضطرابات والتفكك الإجتماعى وقامت الحروب الأهلية، وفي الدولة الوسطى حيث خلف إمنمحات الثالث ملوك ضعاف اشتد النزاع بين حكام الأقاليم والقصر الفرعوني وتفككت وحدة البلاد وسادت الاضطرابات وفي النهاية سقطت مصر فريسة في يد الهكسوس.[1]

وأخيرا في عصر الدولة الحديثة في ١٥٧٠ ق.م تداعت الحضارة المصرية بسبب ضعف سلطة الفرعون وازدياد نفوذ كهنة آمون حتى أن احدهم تولى عرش مصر فترة من الوقت.

أما في حضارة ما بين النهرين فقد كانت عوامل سقوطها سياسية صرفة، فقد سقطت نينوى سنة ٦١٢ق.م وبعدها سقطت بابل على يد قورش الفارسي سنة ٥٢٩ق.م، ومع احتلال الاخمينيين لبابل بدأ انحطاط حضارة وادي الرافدين.

إن إي حضارة تبدوا عليها إمارات الضعف والانحلال يمكنها في بداية

---

(١)الهكسوس قبائل رعوية جاءت من فلسطين وسيطرت على دلتا النيل وتوغلت في مصر وسيطرت عليها لأكثر من ١٥٠ عاما.

أمرها الاستمرار في الإنتاج والابتكار والأعمار شريطة أن تكون أنظمتها المركزية قوية وفاعلة، فإذا ما تقادمت على غرار كل شي مادي ومعنوي على هذه الأرض، فان حضارتها تبدأ سريعا بالانحدار والتهاوي، وتظل هذه الأمة موجودة بهيكلها ونظامها المريض حتى تصل إلى مرحلة الانهيار التام، ولا يمكنها خلال هذه الحقبة النهائية من عمر حضارتها التي يطلق عليها المؤرخون عادة بعصور الانحطاط إنتاج إي ثمرة حضارية يعتد بها، بيد أنها تظل محتفظة بكيانها بعض الوقت لعوامل متعددة كالقوة العسكرية وفاعلية نظامها الديني وثبات نظامها السياسي، إلا إن كافة هذه العوامل تجعل من مؤسسة الدولة قادرة على الصمود برغم الانهيار شبه التام للمنظومة الحضارية، وتسيير الأمور على ما تبقى منها لكن سرعان ما يضعف تأثيرها لتنهار الدولة والأنظمة المركزية تباعا في نهاية الأمر، كما حدث للدولة العباسية مثلا، حيث استمرت الخلافة العباسية حوالي ٥٠٠ عام، بيد أنها في حقبها التاريخية الأخيرة كانت موجودة ككيان سياسي حضاري ضعيف ومترهل، حتى انهارت تماما على يد المغول، وكذلك الأمر في الاتحاد السوفييتي حيث شهد فترات ازدهار وتطور، وكان في سنواته الأخيرة دولة تسير بخطى حثيثة نحو الانهيار، وهذا ما حدث في نهاية الأمر، حيث انهارت معه الشيوعية كنظام عالمي، سياسيا وفكريا وفلسفيا وعقائديا وعسكريا واقتصاديا، وقد بدا الانهيار في النظام الاقتصادي واستشرى بعد ذلك في كافة الأنظمة المركزية وصولا لمرحلة الانهيار.

ويمكن للأنظمة المركزية التي ينبثق عنها النظام الحضاري في مساراته المتعددة الاستمرار حتى وان كانت هذه الأنظمة شمولية أو تولوتارية أو دكتاتورية بمعاييرنا الراهنة ما دامت تستند على قسطا معقولا ومقبولا من العمل بالسنن والنواميس، وعلى هذا جرت سنن الحضارات الماضية منذ ما قبل الميلاد وحتى اليوم، لذلك قد تتعايش الشعوب مع ما نسميه في ثقافتنا المعاصرة بالاستبداد السياسي والديني، وقد تتمكن هذه المجتمعات من تشييد تنمية حضارية، في جوانبها المادية على الأقل، حيث

تمنح مؤسسة الحكم حرية نسبية للأفراد في المجالات الشخصية والعقائدية والفكرية والثقافية وتشجع على البحث العلمي وتمنح تسهيلات في النشاط الاقتصادي، كما في الصين الحديثة مثلا، حيث تمكنت الصين الوثنية العلمانية الشيوعية من تجنب مصير الاتحاد السوفييتي وجمعت ببراعة ما بين الاحتفاظ بعقيدتها الشيوعية ونظامها الاشتراكي والتفاعل الايجابي مع النتاج العالمي.

هناك دول قد لا تشكل منظومات حضارية ولكنها تشكل كيانات سياسية، بيد أنها بتركيبتها ومنظومتها الراهنة غير مؤهلة للاستمرار كأنظمة حكم ولكن بسبب عوامل تختلف من دولة إلى أخرى تظل صادمة كدولة ومتمسكة بنظمها المتخلفة التي لا تصلح لان تدير إي نهضة حضارية حقيقية، كأن يكون اعتمادها على مصدر دخل طبيعي يوفر لها القدرة على الاستغناء المؤقت عن الإصلاح والتجديد والانفتاح على العالم، وسرعان ما تنهار بنفاذه أو بالاستغناء عنه.

في الحضارة الفرعونية التي استمرت لأكثر من ٣٥٠٠ سنة ق.م كانت الديانة الفرعونية الوثنية محافظة على تعاليمها وقوانينها وتشريعاتها رغم الازدهار وتعاقب العلوم والنظم التي مرت بها الحضارة الفرعونية، علاوة على فترات الانتكاس والضعف والصراعات السياسية وغيرها، ويعود ذلك إلى كون الدين يشكل جزء من المنظومة الحضارية لمصر القديمة، التي تعتبر من أعظم الحضارات التي شيدها الإنسان على مر تاريخ البشرية في حقبة ما قبل الميلاد.

ونعود للتأكيد على إن الدين لم يكن النظام المركزي الوحيد والمحور الأوحد في بناء الصرح الحضاري لأي أمة على وجه الأرض، على نحو الإطلاق، بدليل احتفاظه بتعاليمه وتشريعاته، رغم التغيرات الواسعة في مختلف جوانب الحياة التي شهدتها حياة مختلف الأمم التي شيدت حضارات خلدها التاريخ، الأمر الذي يحتم القول إن الدين كان يسير في مسار ثابت في الحياة المادية وانه كان بمثابة تعاليم روحية معنوية لا تشكل أساسا للنظم المادية والثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية في اغلب

الحضارات، جاء في تاريخ الحضارات العام:

«في عهد الإمبراطورية الرومانية كان القوم يقدمون لآلهة مصر العبادة التي نهجوا عليها وفقا للمراسيم التقليدية المتعارفة، ويبنون لهم الهياكل وينقشون على جدرانها رسوم الطقوس الدينية بالخط الهيروغليفي، ولم تتلاش ديانة مصر القديمة وتنسخ مناسكها ومراسمها إلا مع ظهور المسيحية، وغلبتها في نهاية الأمر سيطرتها على أطراف البلاد بعد أن عرفت كيف تحافظ على نفسها سليمة وتحتفظ بحيويتها بالرغم من وقوع مصر تحت سيطرة الفاتحين الأجانب كالليبيين والإثيوبيين والاشورين والفرس والمقدونيين».[1]

وغني عن القول إن عدم تغير أو تطور النظام الديني لا يعني الجمود الحضاري، فخلال الحقب التاريخية العديدة والمتتالية التي مرت بها الحضارة المصرية القديمة شهدت مصر تطور وازدهارا وتنمية في مختلف المجالات وأكثر من تبدل وتغير وتطور في جميع نواحي الحياة وفي مختلف المجالات.

وقد كان الاستبداد الديني والفساد الإداري والمالي سببا من أسباب ضعف الحضارة المصرية في معظم عهود انحطاطها: «نالت الهياكل العديدة هبات وأعطيات واسعة من الأراضي والعقارات أعفاها الملوك من الرسوم وغيرها من الضرائب المالية المعمول بها إذ ذاك، كما إنهم حولوا لها رسوم الجباية التي كانت تفرض على مستثمري الأراضي العائدة للملك، كل هذه الهبات ذهبت منافعها بالطبع لرؤساء الكهنة الإقليميين أو المحليين الذين حاولوا أن يجعلوا مناصبهم وراثية في ولدهم وأسرهم.. كثيرا ما كان هؤلاء الزعماء الدينيين يجمعون بين المراتب الدينية والوظائف المدنية، هذه الوظائف التي كانت تولي صاحبها أو المحافظ كما يسميه الإغريق رئاسة المحافظة، وقد حصل هؤلاء الموظفون ولا سيما الكبار منهم على قطاعات عريضة من الأراضي، نالوا معها حق نقلها بالوراثة إلى أبنائهم من بعدهم.. فنتج عن هذا كله

(١) تاريخ الحضارات العام ج١ ص ٣٩.

فوضى قاصمة في البلاد، وما إلى الفوضى من ضعف السلطان ووهن السلطة المركزية وانفصال المقاطعات وتناثرها بددا».[1]

وقد حاولت بعض الحكومات المصرية القيام بإصلاحات دينية هدفها الحد من سلطات رجال الدين وما تشكله من خطر على سلطة الفرعون والنظام العام للدولة المصرية القديمة «كان الملك يرأس حفلة تنصيب الكهنة الأعظم ملتمسا من الإله أمون وضارعا إليه أن يستجيب لتحقيق رغائبه ومشيئته التي يعبر عنها بالتماسات ومراسم كانت تخفي وراءها الكثير من الدسائس والتطبيقات والمناورات والألاعيب، وكان على الملك أن يستدرج رضا الإله بالإكثار من الأعطيات والأموال التي كانت تذهب للهيكل، فتزيد من سلطة كهنة أمون، وبالتالي من شان رئيس الكهنة الذي كان يعيش مترفا ويسكن في دائرة خاصة تعج بالحشم والخدم، فتشمل سلطته جميع الكهنة العاملين في الأماكن والعقارات التابعة لهيكل أمون، وكثيرا ما كانت سلطته الدينية تمتد إلى جميع أطراف البلاد، فتشمل القائمين على خدمة الهياكل الأخرى، وكان رئيس الكهنة يمارس إلى جانب وظيفته الدينية وظائف مدنية أخرى حتى العسكرية.. فالإصلاح الذي قام به «امنوفيس الرابع اخناتون» لم يستهدف الإله أمون وحسب بل طغمة رجال الدين ورئيس الكهنة نفسه الذي أخذت الملكية تخشى الوقوف تحت وصايته، إلا إن المحاولة باءت بالفشل واستفحل بالتالي خطر رجال الدين»[2] وبالرغم من جمود وصرامة التعاليم الدينية المقدسة التي كان لها دور لا ينكر في نظام الدولة والحضارة المصرية بشكل عام إلا إن ما بلغته مصر القديمة من ازدهار وتطور في الطب والعمارة والفنون والفلك وغيرها، علاوة على بعض حقوق الإنسان والحريات في عدة اتجاهات، كل ذلك مكن المصري القديم من الإبداع والإنتاج والابتكار: «من النافل التشديد على النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي يسلتزمها المفهوم المثالي للملكية المصرية، كان على فرعون الإله منطقيا أن يمارس في كل شي،

(١) نفس المصدر السابق ص ٦٣.
(٢) نفس المصدر ص ٦٥.

دور وكيل الإلهة العظماء على الأرض، وعمليا وبالتالي دور صاحب الملك وصاحب العلم المباشر، وكان عليه بفعل سلطته المطلقة أن يعين لكل شخص عمله وأجره».

وباستثناء عهود ازدهار الامبرطوريتين القديمة والوسطى ـوهي لا تتعدى القرون الخمسةـ عرفت مصر دونما انقطاع ما يعرف عنه اليوم بالنطاق الحر» وكان في مصر القديمة تعدد وتنوع أطلق عليه المؤرخون التسميات المتعارف عليها للفئات والشرائح الاجتماعية فكان المجتمع المصري يضم المتدينين والعلمانيين: «يبقى أخيرا أولئك الذين انعموا بثقافة ارفع، درجت العادة أن تبدأ الدروس منذ عهد الطفولة في المدارس الملحقة بالبلاط أو المعابد، حيث تحتل مادة الخط المركز الأول، تم تتفرع بغية تلقين الطلاب المعارف الخاصة بالمهنة التي يعد الوالد ابنه لها، وهي غالبا تلك التي اختارها لنفسه بين اثنين الكهنوت أو الإدارة، ونتيجة لانهماكهم في نشاطات المعابد الدينية والزمنية على السواء كرس كثير من المصريين والمصريات نفوسهم لخدمة الإلهة، ولكن في هذا الجمع الغفير علمانيين عديدين، بما فيها فئات عامة الشعب المختلفة: الفلاحون مستثمرو الأرض المقدسة، وعمال المصانع الاختصاصيون والمعاونون على أنواعهم، حتى الراقصات والمغنيات والموسيقيات».[1] وفي حضارات ما بين النهرين كان الدين جزءا من تكوين نظام الحكم ونظم المجتمع والثقافة العامة، وكذلك مكونا مهما للعديد من القوانين، وكانت السلطة الدينية إحدى السلطتين الرئيسيتين في البلاد، حتى أن المدينة يرفع شانها وتصبح في عداد المدن المزدهرة إذا ما ارتفعت مكانتها الدينية، جاء في كتاب تاريخ الحضارات العام: «ولا نعتقد بان هذه الديانة قد منحت المؤمنين بها الكثير من الفرح، فقد عاشوا تحت وطأة الخوف الذي اوحت إليهم به، والذي كان يتسع بصورة اللزومية من فكرة العالم الإلهي الذي صورته لهم وبقيت المذاهب الأخلاقية والأدبية التي قالت بها تلك الديانة تدور في حلقة ضيقة، وقد خلت من كل فكرة عقاب أو ثواب، في عالم آخر بدا حالكا للجميع، كما أضعفها الاعتقاد بخطيئة مجهولة يرتكبها الإنسان دون وعي، وغذت هذه التعاليم كما يظهر

(١)نفس المصدر السابق ص ٨١.

سلبية قبل كل شي اقله فيما يختص بالعلاقات مع الآخرين».[1]

إلا إن الانتماء للهيكل والحالة الدينية ليس مطلقا: «ويلاحظ المرء على كل حال عددا وفيرا من المهن يلتحق أربابها بالهيكل وتتمثل فيهم كل الطبقات الاجتماعية، ابتداء من العبد حتى ابن الملك وابنته، ويكونون تحت رعاية الكاهن الأعظم أو الكهانة الأولى جماعة كبيرة تحيا لخدمة الآلهة وتعتاش من ثم من مدخوله.. ولكن لا يستنكف أفراد هذه الفئات الاجتماعية من الاندماج في الحياة لمدنية فهم لا يأتون بثرواتهم الشخصية إلى الهيكل الذي ينتمون إليه ويملكون أرزاقا شخصية يستثمرونها كما يحلوا لهم، حتى أن أصحاب الحرف الذين يعملون لمصلحة الهيكل يشتغلون أيضا لقاء اجر إن سنحت الظروف».

ولم يسلم النظام الديني من حركة تمرد وعصيان: «ولا يخلو هذا التنظيم من خلل، فباكرا جدا بدا التذمر من الالتباسات التي لا مفر منها، ومنذ الأف الثالث افتخر احد ملوك لاغاش بأنه وضع حدا نهائيا للخداع الذي استخدمت بموجبه ثيران الآلهة لأعمال زراعية في ارض يملكها شخصيا احد الكهنة».[2]

ولعل من أهم انجازات حضارة ما بين النهرين قوانين حمورابي التي وضعت دون شك بتأثيرات دينية تتماشى مع القيم الإنسانية، إي إن حمو رابي اندفع لتطبيق القيم الإنسانية من خلال قوانينه الشهير إرضاء للإلهة التي أمرت بذلك، إلا إن مجمل هذه القوانين لم تكن من وحي الدين السائد بصورته المباشرة المقدسة، وإنما من خلال معرفة دقيقة باحتياجات ومتطلبات تجسيد هذه القيم على ارض الواقع: «وهكذا فإننا بالأحرى أمام مجموعة قرارات ملكية وليس قوانين لحل بعض حالات تبدوا غالبا على جانب من الصعوبة واللبس، لا بل منهما ما هو لربما وهمي وغير حقيقي، وتعرض علينا هذه القرارات كأنها اجتهادات محاكم وذلك لتوحيد أحكام القضاء وأكثر ما يمكننا قوله بأننا أمام كتابة تقاليد قانونية كانت تنفذ لذلك التاريخ في وسط

(١)نفس المصدر ص ١٧١.
(٢) المصدر نفسه ص ١٤٩ـ١٤٩.

الامبرطورية ثم قررت الإرادة الملكية تعميمها على جميع المناطق التي تهيمن عليها».

وبسبب سيطرة الهيكل ونفوذه الهائل فان الحالة الفكرية لم تكن بنفس درجة جوانب الازدهار الأخرى التي عرفتها بلاد ما بين النهرين كالطب والفلك والعمارة: «وتفرض ملاحظة مماثلة نفسها على معظم مجالات نشاط حضارة ما بين النهرين العقلية فهي لم تتعدى حدود التجربة والعمل.. حتى الرياضيات نفسها وهي علم نظري في الدرجة الأولى اتخذت معهم مجرى غير مجراها، لقد استوقفتهم المسائل الرياضية وأشاروا إلى الطرق الواجب أتباعها لإيجاد حل لها وهكذا توصلوا إلى هذا الحل الصحيح ولكنهم لم يعللوا ذلك قط علميا ولم يحللوه، بل اكتفوا بأنهم وجدوا سر النجاح، وينطبق هذا القول على مختلف مجالات معارفهم، وهكذا فان معارف بلاد ما بين النهرين بقيت عملية بحثه حتى إنها لم تصبح تجريبية مع إن المبدأ التجريبي يعتمد في بعض مظاهره على الاختبار ولم ترتفع إلى مستوى التنظيم القياسي»[1] ورغم سيادة الحالة الدينية إلا إن إنسان ما بين الرافدين ظل يراقب ويسجل الظواهر الطبيعية ونواميس الكون برغم التفسير الديني السائد، الذي يحصرها في إرادة الآلهة وقوتها ومدى إرضاء الإنسان لها: «واستغل الفرد هذه المواقف التي لا تتصل كليا بالعدم كما هو في مصر ولم يحمله ذلك على تحليل وفهم الحوادث التي اعتقد مبدئيا بأنها لا تخضع لأي قياس منطقي، ولكنه استباح لنفسه اقله أن يراقب لا بل سار على هذا المنوال لاعتقاده المتين بحقارة الإنسان وبالتفوق الساحق الذي تملكه القوى التي تهيمن على مصير بني ادم، وهذا ما حدا بسكان بلاد الرافدين إلى المراقبة وتدوين ملاحظاتهم بكل حماس لا بل نلمس عندهم الجد والدقة والمثابرة على العمل وكلها عوامل قادتهم إلى تخوم بعض العلوم المباشرة وسيحصد الورثة ثمرة جهودهم».

والحضارة الرومانية كانت من أعظم حضارات أوروبا بعد الحضارة الإغريقية، ومنها كانت الممارسات الديمقراطية الأولى في التاريخ في روما وأثينا، ولا يعرف المؤرخون

(١) نفس المصدر ص ١٨١ـ ١٨٢.

كيف ومتى نشأت الدولة الرومانية لكنها كانت تبسط سيطرتها على شبه جزيرة إيطاليا،، كان ذلك عام ٢٧٥ ق.م، وخلال القرنين التاليين تمكن الرومانيون من بناء إمبراطورية امتدت لما يعرف الآن بأسبانيا، حتى جنوب آسيا عبر الساحل الشمالي لإفريقيا، وضموا فيما بعد كل ما تبقى من أوروبا إلى إمبراطوريتهم، وقد حقق الرومان انجازات كبيرة في شتى العلوم والمعارف، لا سيما في الفلسفة والعمارة، ما تزال حية حتى اليوم.

والحضارة الرومانية كانت على اثر من سبقها ولحقها من الحضارات، فقد كان الدين احد الأنظمة المركزية التي حركت مسيرتها الحضارية، إلا إن الدين لم يكن بذلك النظام المركزي المتصلب على غرار حضارتي ما بين النهرين والفرعونية، فقد شاع في روما التسامح والتعدد الديني فترة لا باس بها من الزمن، بل مرت فترات على الحضارة الرومانية في عهدها الثاني أصبح الاهتمام بالدين هامشيا، وأهمل الدين ورجال الدين ولم يعد له تلك المكانة المتميزة في أجهزة الدولة ونظام المجتمع «اتصفت النخبة التي تولت مقاليد الحكم في روما في أواخر العهد الجمهوري بعدم مبالاتها بالدين، فهذه الطقوس الدينية الرسمية التي ارتبطت بالحياة في الدولة، والتي كانت تمثل بقية من هذه العقائد الايطالية الرومانية أضيفت إليها فيما بعد عناصر يونانية لم تكن تمثل في نظر هذه النخبة سوى مراسم لا بد منها للنظام العام القائم، رمزا لا أكثر، لمبدأ ديني عانى هو الآخر من هذا القلق الروحي.. وما أن اطل اوغسطس حتى راح يصحح الأوضاع ويكافح هذه الأعراض ويحد من تدهور المشاعر الدينية».[1]

والمعروف أن روما لم يكن بها معابد كثيرة كما في مصر وبلاد ما بين النهرين، وكان يتم الاكتفاء ببناء محراب في كل منزل لصلاة العائلة، ولم يكن للدين تأثير واضح على المنشئات والمباني في أنحاء الإمبراطورية الرومانية "فالحياة السياسية والحياة الدينية فيها قد الفتا كلا واحدا يقوم به الرجال أنفسهم.... حمل رب العائلة مسئولية العبادة المنزلية وتوجب كذلك على المسئول الروماني أن يتحلى في آن واحد بخبرة دينية وخبرة

(١) تاريخ الحضارات العام ج٢ ص ٤٠١.

سياسية، كما توجب علمه القانوني أن يتخطى القانون المدني والقانون العام ويشمل القانون المقدس، وقد لفت شيشرون النظر إلى ذلك بحق أن الذين اكتسبوا المزيد من المجد في حسن إدارة شئون الدولة مكلفون الاهتمام بالديانة، كما أن أوسع مفسري الديانة علما مكلفون المحافظة على الدولة، وقد تم الاعتقاد بان روما مدينة بعظمتها لتعطف الآلهة الذي قابله بكل نزاهة إرضاء لمتطلباتهم بلغ دائما الحد المطلوب دون أن يتخطاه».[1]

وسقطت الحضارة لذات الأسباب التي أصابت الحضارات السابقة من عوامل داخلية أو خارجية وقد اختلف المؤرخون في أسباب انهيار حضارة الرومان، ومن الآراء المطروحة ما طرحه هنتكتون ويشير في مقالة له أن انحطاط الإمبراطورية الرومانية في الغرب يتزامن مع فترات الجفاف التي أصابت العالم، حيث سجلت الإحصائيات في الفترة من ٢٠٠ـ٤٠٠ ق.م نقص متزايدا في هطول الإمطار. حيث أدى الجفاف والمجاعات إلى تحركات البرابرة وطغيانهم على مناطق غرب الإمبراطورية، ويضيف الأستاذ سيمخوفج: «أخذت المراعي تتحول إلى أراضي جرداء في ايطاليا، وإهمال السلطات لمشاريع الري أدى إلى تفاقم اثر المستنقعات التي أصبحت بؤرا للملاريا التي حصدت أرواح كثير من الفلاحين، وعلية فالإفلاس الزراعي قرر مصير الإمبراطورية في الغرب».

أما المؤرخ المعروف بينز فقد اعترض على التفسير الجغرافي حيث كان يعتقد إن الدمار الزراعي لم يشمل كافة الإمبراطورية، فهناك مناطق ظلت مزدهرة زراعيا حتى القرن الخامس، وان التأخر الزراعي في ايطاليا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم أشراف المالكين على مزارعهم إشرافا مباشرا، إذ تركت الإقطاعيات الكبرى في ايطاليا لإدارة الوكلاء ولم يكن لديهم الحرص على رفع مستوى الإنتاج الزراعي، أما الأستاذ اندري بيكانويل فيرى إن هناك عدة عوامل أدت إلى الانهيار الاقتصادي في الإمبراطورية

(١)نفس المصدر ج٢ ص ٢٠٧.

الرومانية، في مقدمتها انهيار مؤسسة العبودية وقلة الفتوحات واتجاه المقاطعات الكبرى إلى سياسة الاكتفاء الذاتي التي أضرت بالمدن وأدت إلى تدمير رأس المال وطغيان الاقتصاد الطبيعي البدائي، وكذلك الحروب المستمرة في الإمبراطورية في عهد ماركوس اورليوس، كلها عوامل هامة أدت إلى سياسة الاكتفاء الذاتي في المقاطعات الكبرى.

ويعتقد بعض الباحثين إن روما بدأت تفقد مركزها التجاري المرموق عندما أصبح الطريق التجاري الممتد بين الراين والدانوب يزاحم طريق البحر المتوسط منذ نهاية حكم الإمبراطور تراجان، ويعتقدون أيضا إن تدخل الدولة في المشاريع الاقتصادية جعل البلاد أشبه بمعمل يعتمد على العمل الإجباري، مما أثار سخط الطبقة العاملة ودمرت الاقتصاد في نهاية الأمر.

يقول المؤرخ كبون: «إن الانحلال الذي اخذ يدب في الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الثاني على اثر وفاة الإمبراطور ماركوس اورليوس عام ١٨٠ م بسبب أمرين هما:

الأول: تدفق السيول البربرية على الإمبراطورية وأدى إلى إعمال تخريبية بسبب:

١ـ بربره المجتمع الروماني بمؤسساته ونظامه من الداخل.

٢ـ ما سببته هجماتهم المتكررة من استنزاف الأموال العناصر الرومانية.

٣ـ إن الثغرات التي أحدثتها في خطوط الدفاع الرومانية زعزعت الإيمان بالإمبراطورية من الداخل وكسرت هيبتها من الخارج وجرأتهم على التمادي في الاعتداء والدخول عنوة إلى الإمبراطورية إن اقتضى الأمر.

الثاني: هو انتشار المسيحية كمعول هدم لكافة القيم الاقتصادية والعسكرية والسياسية. أضافه إلى التطاحن بين الفرق المسيحية من جهة وبين بعضها والسلطات الحكومية من جهة أخرى على اثر الاعتراف بها في عهد قسطنطين وشركائه في سنتي

٣١١ـ ٣١٣ والتي أدت إلى فوضى ايدولوجية، فكان اعتناق قسطنطين للمسيحية قد عجل في انحطاط الإمبراطورية».

ومهما كانت الأسباب فإنها لا تعدوا أن تكون عوامل داخلية أو خارجية متداخلة تتجسد فيها عدم قدرة الأنظمة المركزية المنظمة لأجهزة الدولة والدين والاقتصاد والثقافة والمجتمع من مواجهتها، الأمر الذي أدي في النهاية إلى الانهيار.

****

يعتقد الكثيرون إن الدين لا دور له في الحضارة الغربية المعاصرة، وهذا اعتقاد يجانب الحقيقية، إذ إن الغرب يعتنق المسيحية في مجمله، بيد انه يدير حضارته وفقا لمنظومة علمانية ليبرالية ديمقراطية وضعية، حولتها لأنظمة حكم وإدارة بعد كفاح طويل خلف آلاف الضحايا على مدى أكثر من ٦٠٠ سنة، ويقوم نظامها على مرتكزات ثقافية ونظم حقوقية وقانونية تستند على التجربة والنسبية، وتمثل خلاصة لما وصلت إليه التجارب الإنسانية في مختلف المجالات، وتقوم الحضارة الغربية على تحويل القواسم المشتركة لمدارات مركزية، وتسن تشريعات محايدة بعيدة عن أية تنافرات دينية أو مذهبية أو طائفية أو أثنية أو عرقية، وتحويل البارسيكلوجيات والمثيولوجيا والأطر الثقافية والدينية والمذهبية والطائفية والعرقية إلى شئون فردية خاصة، مجردة من أي سلطة زمنية، ولا دخل لها في تركيبة النظام العام الذي يقوم على المادية والبرجماتية، وفي مقدمتها بطبيعة الحال الدين بتعاليمه وتشريعاته، إلا إن الدين يبقى احد الأنظمة الحاكمة المسيرة للمجتمع في أوربا وأمريكا بل وفي معظم دول العالم، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى لو لم يكن له أي دور مباشر في نظام الدولة وقاعدتها التشريعية والقانونية، إلا انه يعتبر خلفية ثقافية ومعرفية وروحية تتأثر بها روح القوانين وأهدافها ومساراتها التطبيقية، يقول د. عبد الوهاب المسيري: "إن العلمانية الشاملة ليست فصلاً للدين عن الدولة، بل فصلٍ لكلِّ القيم عن مجمل حياة الإنسان ونزع للقداسة عنه، بحيث يتحول العالم إلى مادةً

استعماليه يوظفها القوي لحسابه، وهو ما يؤدي إلى الحداثة الداروينية وتحويل العالم إلى حلبة صراع، فهي علمانية تنكر إنسانية الإنسان».

وفي أوربا اليوم دولة دينية مسيحية ألا وهي الفاتيكان، ويرأسها البابا الكاثوليكي الذي يعتبر اكبر منصب روحي في المسيحية الكاثوليكية، وتتضاءل في هذه الدولة مظاهر الحياة المادية والدنيوية، وكل ما يخالف العقيدة المسيحية في كافة شئون الحياة، فهي دولة دينية مركزية شمولية صرفة، فالبابا يتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مطلقة، وكافة سكانها من المسيحيين الكاثوليك ـوللبابا دور روحي مهم على مستوى العالمـ ويقوم اقتصادها على التبرعات التي تأتيها من المسيحيين المتدينين من كافة أنحاء العالم، وتبرعات ودعم بعض الدول الأوربية، وتنعدم في الفاتيكان دور اللهو، وأية مراكز ودور عبادة لأي دين غير الدين المسيحي الكاثوليكي، ويسودها نظام اجتماعي مبني على التعاليم الدينية المسحية الصارمة، كدلالة على كونها دولة دينية مسيحية مطلقة، بيد إن الدين والمؤسسات الدينية في الغرب الأوربي والأطلسي يأخذ أبعاد مختلفة في معظم دولها، وله حضور وتأثير يختلف من دولة لأخرى، إلا انه في معظم الأحيان يشهد انتعاشا وصعودا ملحوظا، كما تشهد المجتمعات الأوربية بين الحين والآخر أحداث ذات طابع ديني يفاجأ المراقبين وأنصار الإلحاد والعلمانية المطلقة وقراءاتهم الدوغمائية المتشددة التي تؤكد على العلمانية الشاملة للدول والشعوب الأوربية، من ذلك ما حظيت به وفاة البابا يوحنا بولس الثاني من اهتمام غير مسبوق، فضلا عما أثاره هذا الحدث من مشاعر دينية وطقوس كنسية كان الكثير يظن أنها انتهت إلى غير رجعة، خاصة مع سيادة الحداثة وانقضاء حقبة القرون الوسطى، وما يزال رجال الدين المسيحيين يمارسون حضورا قويا على أكثر من صعيد رغم سيادة عدة قرون من الحداثة، فضلا عن الأدوار النشيطة للكنائس والتنظيمات الدينية.

ورغم إن النشاط الديني المؤسسي يشهد تراجعا لصالح النشاط الديني الفردي والخاص، علاوة على ظهور أنماط جديدة من السلوكيات والحركات والاتجاهات

الدينية كالغنوصية[1].

والوضعية، إلا أن ذلك لا يشكل معايرا يعتد بها في قياس مدى تأثير الدين في الحياة الاجتماعية أو السياسية، فقد يكون نشاط المؤسسة الدينية في تراجع في حين إن معدلات التدين والممارسات الدينية الفردية والجماعية في ازدياد والعكس صحيح أيضا.

في إحدى الدراسات تبين أن الاعتقاد بوجود خالق وحياة أخرى، وفي قيمتي الخير والشر بمعناهما الديني مازال مرتفعا في الكثير من المجتمعات الغربية، بل هو في تزايد ملحوظ قياسا بالعقود السابقة، أو قياسا بالتصورات الدهرية الإلحادية التي ما تزال قاصرة على بعض الفئات الاجتماعية المحدودة في معظم الدول الغربية، باستثناء الدول الاسكندينافية التي تتسع فيها التيارات الإلحادية والدهرية نوعا ما، ويعتقد الباحثون إن عامة الناس يجدون في قيم الإيمان بالله والحياة الأخرى والخير والشر نوعا من الحماية من النظم المادية السائدة المتسمة بالأنانية والمنافسة والفردية الحادة، وما تخلفه من أثار مدمرة على التوازن النفسي والطبيعة الذاتية ونسيج العلاقات الاجتماعية، التي من المفترض أن تكون بعيدة عن زحام التنافس المحموم في مختلف إيقاعات الحياة لا سيما في الجانب الاقتصادي.

إن سيادة الحداثة في المشهد العام ومختلف مجالات الحياة في الغرب فرض على الكنيسة إجراء تحولات جوهرية على مهامها وأنشطتها وأهدافها وخططها الإستراتيجية، ولم تختفي على نحو الإطلاق كمكون أساسي للنظام الديني، الذي لا يزال يشكل إحدى الأنظمة المركزية المنظمة لصرح الحضارة الغربية المعاصرة، فقد ثم تحويل الجزء الأكبر من نشاط الكنيسة وأدوارها التنفيذية والتطبيقية والتأثيرية

(١) كلمة يونانية تعني المعرفة، اصطلح الباحثون على استخدامها لوصف عدد من الحركات الدينية في العصور الرومانية المتعاقبة، ومعظم هذه الحركات لا صلة لها إطلاقا بالمسيحية، ومعظمها عبارة عن تيار ومذهب فكري متشعب ذو فلسفات باطنية، بذل جهده لاكتساب المعارف الفلسفية الوثنية، مسقطا الوحي الإلهي كأساس لكل معرفة لاهوتية، ومُفسّراً إياها تفسيراً مجازياً، من خلال جمعه بين النظريات الفلسفية الوثنية وعناصر نقلها من العبادات الشرقية،مكوِّناً بذلك نظريات وفلسفات غريبة ومعقدة

من المجال الحصري أو شبه الحصري من موقع السلطة النافذة، وانتقلت في ظل قيم العالم الجديد إلى الحقل الاجتماعي والمدني والى الفضاء السياسي الجديد، وقد تمكنت الكنيسة بذلك من تبؤ موقعا حيويا في مؤسسات المجتمع المدني، حيث تساند الكثير من المؤسسات الكنسية فئات عديدة من المجتمع وتمنحهم الرعايا المادية والأسرية والروحية، وإلى جانب ذلك تلعب دورا بارزا في مجال التعليم وحتى في الحياة السياسية الرسمية.(١)

فمعظم الدول الأوربية تدعم التعليم الديني، وللكنائس والتيارات الدينية دورا في نشاط الأحزاب السياسية، وتشكل لوبي هام في الانتخابات العامة بمختلف مستوياتها، وتعتبر عامل من عوامل سقوط وصعود الشخصيات السياسية، وتؤثر في بعض توجهات الدولة على الصعيد العالمي.

من ناحية أخرى صمدت الأسرة بمفهومها التقليدي في الغرب وظلت نواة المجتمع وركيزته الأساسية، ولا زالت مدعومة من النظام الديني ومن بعض قوى المجتمع، حيث يجمع الكل على أهمية الأسرة والروابط الدموية وأهمية الحفاظ عليها وعدم تعرضها لأي ضرر جراء التطورات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها المجتمع بصورة متوالية.

ويتجه الجهاز التعليمي في الغرب الأوربي نحو إحياء القيم الأخلاقية الدينية والمدنية في المدارس ومناهج التعليم، وذلك لمواجهة مظاهر الحياة المادية وما تنتج عنه من آثار سلبية على الصعيد النفسي للفرد والجماعة، كما دعا الجهاز التعليمي لتعزيز الروابط الإنسانية والقيم الأخلاقية، ففي بريطانيا مثلا تدرس في معظم المدارس مادة دينية اختيارية أسبوعيا ودروس أخلاقية إلزامية، وفي ألمانيا صوت الطلاب وأولياء أمورهم في أوائل عام ٢٠٠٩م على ضرورة إبقاء الدروس الأخلاقية في المدارس، وفي

(١)يتكون مجلس اللوردات البريطاني من ٥٠٠ عضو مدي الحياة، و٩٥ عضو تورث عضويتهم، و٦٢ عضو من رجال الدين.

المعاهد والجامعات تدرس الكثير من المواد الدراسية ذات الطابع الديني والأخلاقي والقيمي بشكل عام، كمادة الإيمان في عصر العولمة، التي تدرس في العديد من الجامعات الأمريكية.

وفي ايطاليا تم تدريس الدين المسيحي في المدارس الحكومية، وعينت الحكومة قساوسة من الكنائس لتدريس الدين ودفعت أجورهم من خزينة الدولة، كما سمحت للمواطنين بدفع جزء من ضرائبهم للكنيسة للإنفاق عليها وعلى العاملين بها، وخصصت جزءا من الأموال العامة لتمويل بناء المراكز الدينية وتقديم الإعانات لها، حتى تتمكن من تقديم خدماتها، وسمحت أيضا لبعض المدارس التابعة للطوائف الدينية بالحصول على تمويل إذا وافقت أن تكون تحت رقابة الدولة، وقد حظي الزواج الكنسي بتقدير أكبر من الزواج المدني في المجتمع الايطالي.

وفي بريطانيا تعد الملكة رأس الكنيسة وتحظى بميزات استثنائية، أما في الدنمرك فيضم البرلمان عددا من القساوسة الموظفين في الكنيسة والمعينين من قبل وزير يسمى وزير الشئون الكنسية.

وتعتقد بعض الدول الأوربية اتفاقات تدعى "الاتفاقيات البابوية» مع الكنيسة، وبالأخص كنيسة الفاتيكان، وهي عبارة عن اتفاقيات ذات صبغة قانونية ملزمة تمنح الدين وضعا معنويا وثقافيا في نظام الدولة، فمثلا في عام ١٩٨٤م وقعت ايطاليا اتفاقية مع الفاتيكان تمنح بموجبها الثقافة الدينية قيمة فعلية وتأخذ في الاعتبار المبادئ الكاثوليكية في سن التشريعات والقوانين وبعض السياسات الخارجية لأنها "تُعَد في ذاتها جزءا من التراث التاريخي للشعب الإيطالي» وعندما اعترض البعض على هذه العبارة رفضت المحكمة العليا الطعن فيها وأكدت اعترافها بالاتفاقية.

وفي أسبانيا رغم أنها دولة علمانية تساوي بين أتباع الأديان ويحث نظامها الحقوقي على حرية التدين والانتماء الروحي إلا إن للحكومة الحق في إبرام اتفاقيات وعلاقات تعاون مع الكنائس، إضافة إلى حق منحها امتيازات مالية، وذلك بموجب

مرسوم قانوني عام.

أما اليونان فتعتبر مثالا صارخا في الخروج عن العلمانية المتطرفة فهي تلتزم صراحة بعلاقة مباشرة بين الكنيسة والدولة حتى بعد التحول الديمقراطي عام ١٩٧٥، فالمؤسسة الدينية موجودة بحكم القانون، وكثير من الممارسات والعقود الدينية تأخذ حكم القانون مثل الزواج الديني الذي تعترف به المحاكم المدنية، ولا تزال اليونان الدولة الوحيدة التي ترفض بناء مساجد على أراضيها.

وجاء في دراسة سياسية في موقع وكالة الأنباء الألمانية ما نصه: "يُعدُّ الفصل بين الدين والدولة أحد أهم الركائز الأساسية للنظام السياسي الألماني. ورغم الفصل بينهما، إلا أن الكنيسة تلعب دوراً غير مباشر في صياغة القرار السياسي عبر تأثيرها على الأحزاب السياسية وتوجهات الرأي العام».

وربما يختلف الوضع قليلا في دول أوربا الشرقية التي كانت خاضعة لأنظمة حكم شيوعية، باعتبار أن الحكم الشيوعي كان مثالا للحكم الشمولي الطاغوتي الذي يحارب الإنسان في أفكاره ومعتقداته ويحظر التعبير عنها بأي شكل، ولكن ما أن رحلت الشيوعية حتى استعادت الكنيسة مرة أخرى دورها في المجتمع، وأصبحت جزء من النظام الجديد، ولعل المثال الأبرز الجمهورية البولندية، فقد لعبت الكنيسة فيها دورا كبيرا في إسقاط النظام الشيوعي، ثم دشن النظام الجديد مباشرة عهده باتفاقية بابوية مع الفاتيكان، وحين اضطرت الدولة للفصل القانوني بين الكنيسة والدولة لتكون مؤهلة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي أصرت على التأكيد على احتفاظها بهويتها المسيحية من خلال تسميتها بـ»دولة علمانية ذات تراث مسيحي».

ونتيجة لما أفرزته الحضارة الغربية المعاصرة من منتجات مادية ومعنوية وما لحق بالإنسان بشكل عام من سلبيات مختلفة ومتعددة، فقد نشأت عدة تيارات روحية وفكرية سعت إلى اكتشاف المجهول في الذات الإنسانية وإعادة قراءة الأديان والمعتقدات، بما في ذلك الأديان الوثنية وشبه الوثنية كالبوذية والهندوسية والديانات

الروحية القديمة، مما حذا ببعض الباحثين الغربيين إلى إطلاق مسمى "انفجار المقدس" على هذه الظاهرة، وأطلق عليها بعضهم الآخر مصطلح "ما بعد العلمانية"

****

أما في أمريكا فان الدين يمثل قيمة أساسية في حياة الأمريكيين، وملمحا مميزا للمجتمع على مدار التاريخ الأمريكي، بل يمكن القول إن المجتمع الأمريكي أسس تاريخيا على أساس ديني، ورغم علمانية الدولة التي تم إقرارها منذ بدايات الحقبة الأولى من عمر الدولة الأمريكية، وحرص المؤسسين على فصل الدولة الناشئة عن الكنيسة، إلا إن المجتمع الأمريكي ظل أكثر المجتمعات العلمانية محافظة حتى هذا اليوم، وتشير نتائج استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة التي أجريت في منتصف السبعينات الميلادية من القرن العشرين إلى أن معظم الأمريكيين يعتبرون أنفسهم مؤمنين ومتدينين، ففي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب أعرب ٩٦٪ من عينة الدراسة عن إيمانهم بالله، كما أن ٧١٪ قالوا إنهم منتمون إلى كنيسة أو معبد يهودي، وأكد ٤٥٪ من العينة أنهم يمارسون العبادات والطقوس بصورة منتظمة. وما يزيد عن ٥٦٪ من الأمريكيين يصفون أنفسهم بأنهم بروتستانت، بينما ٢٧ ٪ يعتبرون أنفسهم كاثوليك و٢٪ يهود، وفي دراسات نشرت حديثا إن الكنائس الإنجيلية زادت معدلات نموها من حيث زيادة أعضائها وحجم نفوذها وتأثيرها في النظامين الاجتماعي والسياسي في أمريكا، وخلصت نتائج بحوث وإحصائيات أخرى إلى إن معظم الأمريكيين يؤمنون بالوقائع والمعجزات الدينية والتاريخية المذكورة في الكتاب المقدس، كقصة الخلق وطوفان نوح وشق موسى البحر بعصاه ومعجزات السيد المسيح وغيرها بصورة حرفية أو شبه حرفية، إضافة إلى إيمانهم بعودة المسيح ومعارك آخر الزمان، خاصة عند أتباع المذهب الإنجيلي، كما يعتقد معظم الأمريكيين في الغيبيات والجنة والنار والأرواح الشريرة وغيرها.

من المعروف أن القوى الدينية المحافظة في الولايات المتحدة تشدد على فكرة

الشعب المختار، وتضفي طابع القدسية على نصوص أميركا التأسيسية، مثل الدستور وإعلان الاستقلال، وتتمسك بالنظام الاقتصادي تمسكاً شبه ديني، وتعتبر طرق العيش الأميركية نموذجاً يحتذى به، كما أنها تشدد على الحرية الدينية على نحو يفوق حرصها على الحريات المدنية والسياسية، في استفتاء اجري في عام ٢٠٠٢م عن مدى إيمان الأمريكيين بصحة مقولة إن قوة أمريكا في دينها، أجاب بنعم ٣ أشخاص من خمسة، وبلغت نسبة الإجابة بنعم بين أتباع الكنيسة المعمدانية البروتستانتية ٧٧٪ وعند الكاثوليك ٧٥٪ وسجل اليهود اقل النسب بـ ٢٢٪.

وتتنوع مظاهر التدين في المجتمع الأمريكي وفقا للانتماء الروحي، إلا إن الولايات المتحدة تسودها المسيحية بشكل عام، وشخصيتها الدينية تقوم على الانتماء والولاء للمسيحية والمسيح والكتاب المقدس، وبالتالي فان مظاهر التدين السائدة مسيحية الطابع بطبيعة الحال، وهي كثيرة، فمن تعميد الأطفال في الكنائس الكاثوليكية وتنشئتهم على الأخلاق المسيحية، وتقديس الذهاب إلى الكنيسة بصورة منتظمة، إلى تسمية المدن في مختلف الولايات بأسماء مدن مستقاة من الكتاب المقدس، إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها وتشرف عليها الكنائس، ومن الصلاة عند البدء في تناول الطعام، إلى حضور عشرات الآلاف لقداس أو محاضرة دينية في المدن الكبرى، وكذلك إلى وضع رمز أو شعار ديني على السيارات الخاصة، واتخاذ مواقف سياسية لتحقيق معتقدات دينية، ومطالبة أولياء أمور الطلاب بوضع الوصايا العشر في حجرات الدراسة، إلى استعمال ألفاظ ذات دلالة دينية وإنتاج أفلام سينمائية تتناول المسيحية وحياة المسيح وآلامه.

وفي النظام السياسي يلعب الدين دورا مؤثرا، إذ غالبا ما يصوت المحافظون والمتدينون لصالح الحزب الجمهوري، مما يدفع بقادة ومرشحي الحزب إلى طرح برامج انتخابية محافظة، ويصنف الحزب الجمهوري في أمريكا اليوم على انه من الأحزاب الأمريكية المحافظة، التي تميل إلى اتخاذ مواقف قريبة من التطرف ذات

خطاب أيديولوجي متشدد، ولعل فترة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش خير شاهد على ذلك.[1]

وتتباين المواقف السياسية للكنائس المسيحية في أمريكا، فمثلا انقسم المسيحيون البروتستانت في الولايات المتحدة في موقفهم تجاه الحرب على العراق، فالصهاينة المسيحيون أيدوا الحرب، بينما عارضته قوى مسيحية وكنائس أخرى، وتشتهر الكنيسة المشيخانية في الولايات المتحدة باتخاذ موقف متشدد تجاه السياسات الإسرائيلية المعادية للشعب الفلسطيني، وما زالت تدعوا إلى فرض عقوبات مالية وتجارية على كافة الشركات الأمريكية والإسرائيلية التي تساهم في بناء المشروع الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

---

(١) في السنوات ألثمان الماضية تولى الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش السلطة في الولايات المتحدة، وقد أطلق الباحثون والمتابعون للحياة السياسية الأمريكية وصف «المحافظون الجدد» على الإدارة الجمهورية، وقد كانت إدارة الرئيس بوش تمارس فعلا سياسة خارجية محافظة ومتطرفة وذات خطاب أيدلوجي متشدد، ومن المعروف أن الرئيس بوش رجل متدين ودائم الحضور إلى الكنيسة، ومعظم أعضاء إدارته من المتشددين والمتطرفين اليمينيين، وينقل في هذا الصدد إن الرئيس بوش قال مرة إن الله أمره بغزو العراق، وقال إن الحرب على العراق هو إحياء للحروب الصليبية، وينقل الباحثون إن بوش قبل دخوله الحياة السياسية كان شخص غير متدين، وعندما خسر انتخابات ولاية تكساس، نصحه أصدقائه بالتدين والمواظبة على الحضور للكنيسة والصلاة فيها، وعندما رشح نفسه للانتخابات مرة أخرى فاز بمنصب حاكم ولاية تكساس، ومنذ ذلك الحين والرئيس بوش شخص متدين ومحافظ، والحال أن الرئيس الأميركي بوش ما انفك في سنوات حكمه ألثمان عن استخدام العبارات التي تتضمن رسالات دينية لأتباع مذهبه الإنجيلي في الولايات المتحدة، والذين شكلوا قاعدته الانتخابية ومفتاح وصوله للبيت الأبيض، فعبارته «إن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تاريخية ومفصلية يتوجب على شعوبها الاختيار بين الديمقراطية والحرية وبين الاستبداد والتطرف» إشارة فهمها الكثير من أتباعه بان المراد منها هو التزام الإدارة الأميركية بتطبيق حكم الله في الأرض، حيث نص الإنجيل والعهد القديم على وجوب تخليص منطقة الشرق الأوسط من قوى الشر، لان ذلك شرطاً أساسياً لعودة المسيح وخوض المعركة الأخيرة التي سينتصر فيها الخير على الشيطان، وبالتالي إقامة دولة الله على الأرض.

في مقابلة مع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، قالت في مقابلة مع شبكة «أخبار سويسرا اليوم» في ٢٠٠٧م: «أعتقد أن تفهُّـم التأثير الذي تُـمارسه العقيدة الدينية في الكثير من الصراعات والنزاعات يعُـد متطلباً أساسياً، يُـعين على إيجاد الحلول لها» وتتابع: «أنا أعتقد في الواقع أننا بحاجة إلى إشراك الزعماء الدِّينيين في حل الصراعات، ليس كأطراف مشاركة على مائدة المفاوضات، ولكن كمصادر للتفهم ولكسب مساندتهم في نهاية المطاف للقرارات التي يتم التوصّـل إليها في المفاوضات، لأنه لا يمكن فصل الناس عن معتقداتهم الدِّينية».

ويقول المفكر الفرنسي الشهير إلكس دي توكفيل: «إن فصل الدين عن الدولة في فرنسا أدى إلى تراجع دور الدين في حياة الأفراد، إلا أن فصل الدين عن الدولة في الولايات المتحدة لم يؤد إلى النتيجة ذاتها، بل أدى إلى مزيد من الحيوية الدينية» فالولايات المتحدة بلد متجسدة صورته المعنوية في الذهنية العامة على انه وطن مرتبط بالسماء وتحت رعاية الله ما دامت أمريكا مخلصة للمسيح، وتتغذى هذه الصورة على الاستعارات والصور الدينية كاستعارة لغة الكتاب المقدس عند الحديث عن أمريكا، ووصفها بأنها أمة مختارة وأرض الميعاد، وأنها صاحبة رسالة....وغيرها الكثير، وهذه الصورة مستقرة في الذاكرة الجمعية الأمريكية ويعاد إنتاجها ليس فقط على يد الجماعات بالأصولية، ولكن أيضا بواسطة ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع ب «الدين المدني» الذي يعبر عن الخلط الايجابي بين ما هو مادي وما هو معنوي، وبين ما هو دنيوي وما هو ديني، وبين ما هو روحي وما هو بدني، وتسبح في الفضاء الذهني والعقائدي الأمريكي مقولة: «أمريكا غير منقسمة خاضعة لله»

*****

أما في الصين فان أديانها الرئيسية هي البوذية والطاوية والإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية، وحسب إحصاءات أولية أجريت في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فانه يوجد في الصين حوالي ١٠٠ مليون من معتنقي الأديان و٨٥

ألف مكان للأنشطة الدينية و٣٠٠ ألف موظف ديني و٣٠٠٠ منظمة دينية و٧٤ مدرسة ومعهدا دينيا، وينص الدستور الصيني على «أن المواطنين الصينيين يتمتعون بحرية الاعتقاد الديني» «لا يجوز لأي جهاز رسمي أو جماعة أو فرد إجبار المواطنين على اعتناق الأديان أو عدمه ولا يجوز ظلم المؤمنين بالأديان أو غير المؤمنين من المواطنين» «تحمي الدولة النشاطات الدينية» «يحظر على أي فرد استخدام الدين في ممارسة نشاطات مخلة بالنظام العام ومضرة لسلامة المواطنين ومخربة للنظام التعليمي الوطني» «أن الجماعات الدينية والشئون الدينية لا تخضع لسيطرة أجنبية» و«يتمتع المواطنون بحقي الانتخاب والتقدم للانتخابات بغض النظر عن معتقداتهم الدينية» «يحمي القانون الممتلكات الشرعية للمنظمات الدينية» «ينفصل التعليم عن الدين ويتمتع المواطنون بفرص تعليم متساوية رغم اعتقاداتهم الدينية» «يحترم أبناء كل قومية اللغات والتقاليد والاعتقادات الدينية للقوميات الأخرى» و«يتمتع المواطنون بفرص عمل متساوية رغم اعتقاداتهم الدينية» «لا يجوز للإعلانات التجارية والعلامات التجارية استخدام كلمات تضر بالمشاعر القومية أو الدينية»

لقد حاول الحزب الشيوعي القضاء على البوذية والطاوية والكونفوشيوسية أثناء العقود الثلاثة الأولى من كمه الذي بدا في عام ١٩٤٩م لكنه مع مطلع التسعينيات الميلادية أصبح يقر بإمكانية مساهمة الدين في الحفاظ على الاستقرار الوطني، وبناء على ذلك أصدرت الحكومة الصينية في سنة ١٩٩٤م قانون «لوائح إدارة أمكنة النشاطات الدينية» يهدف رعاية وحماية الأماكن والمراكز الدينية، وفي نفس العام أصدرت الحكومة الصينية «لوائح تنظيم الأجانب للنشاطات الدينية داخل جمهورية الصين الشعبية» التي أكدت على احترام حرية الاعتقاد الديني للأجانب الموجودين داخل الصين وحمايتهم في إجراء اتصالات ودية مع الأوساط الدينية الصينية، كما إن القوانين الصينية ذات الصلة تنص على أن النشاطات والشئون الدينية تديرها وتعالجها المنظمات الدينية والمؤمنون بأنفسهم وتوضع تحت مظلة حماية القانون، ولا

يجوز لأي شخص التدخل فيها.

بطبيعة الحال يمثل موقف الحزب الشيوعي الصيني الحالي تغيرا جوهريا فكريا وثقافيا وأيدلوجيا محوريا، فالسلطات الشيوعية في كافة أنحاء العالم تقريبا لم تقم بتهميش الأديان وحصرها في زوايا معتمة،كما العلمانيات المتطرفة، بل أكثر من ذلك فقد سعت إلى القضاء على الدين كنظام مركزي وكجزء من الشخصية الإنسانية وكوجود، ومنذ ما يناهز التسعين عاما والحزب الشيوعي الصيني على غرار الأحزاب الشيوعية الأخرى في العالم يرى الدين العائق الأكبر أمام تحقيق الأهداف الاشتراكية العليا، والخطر الداهم على خطط الإصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وما أن تولى الشيوعيون السلطة حتى بدئوا بشن حملات لا هوادة فيها ضد أتباع الأديان بمختلف انتماءاتهم.

إلا إن كون الدين نظاما مركزيا لا غنى عنه لإدارة المجتمع البشري، وكونه كذلك جزءا مهما في الشخصية الإنسانية، إلى جانب فشل كافة السياسات التي سعت للقضاء على الدين كوجود وكيان في الصين ومختلف الأقطار الشيوعية، وانهيار المنظومة الشيوعية كند للرأسمالية وكقطب عالمي وكعقيدة عالمية، كل ذلك دفع بالحزب الشيوعي الحاكم في الصين إلى تغيير سياساته بشكل دراماتيكي، إذ اقر القادة الصينيون أخيرا بان الدين يمكن أن يلعب دورا مفيدا في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد، ففي تصريحات لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية عام ٢٠٠٨م أكد «ليو باينيان» نائب رئيس الجمعية الكاثوليكية الوطنية الصينية: أن «الحزب الآن أكثر اهتماماً بالدور الذي يمكن أن يلعبه الدين في المجتمع». ونقل عن «جيا كينج لين» عضو المكتب السياسي في اللجنة الدائمة بالحزب الشيوعي قوله: «علينا الاستفادة الكاملة من الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الشخصيات الدينية والمؤمنين بين الجماهير لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية». كما صرح الرئيس الصيني وزعيم الحزب الشيوعي الحاكم «هيو جينتا» أثناء إحدى الدورات الاستثنائية للمكتب

السياسي للحزب الشيوعي والتي خصصت لدراسة كيفية توسيع دور الدين في الصين بأن «الحزب الشيوعي الصيني مهتم بتوثيق الروابط مع المتدينين بالبلاد».

وقال أيضا: «علينا أن نناضل لمد جسور التواصل بين الشخصيات الدينية والمؤمنين من الجماهير والحكومة» وأضاف: «لم يعد من الممكن بعد الآن اعتبار الدين تخريبًا لخطط الحزب الاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس يمكن توظيفه لتنفيذ هذه الخطط».

وقد تم تقدير عدد المتدينين في الصين في الآونة الأخيرة بحوالي ٣٠٠ مليون من إجمالي عدد السكان البالغ ١,٣ مليار مواطن، وشكل الإسلام والأديان التقليدية مثل البوذية والطاوية ٦٧٪ بينما زاد عدد المسيحيين عن ٤٠ مليون.

****

عندما ظهرت الشيوعية أصر ماركس على أن الاقتصاد هو المحرك الوحيد للتاريخ البشري، وان العامل الاقتصادي هو اللاعب الأوحد في حركة العمران البشري، وعندما جاء فرويد بمدرسة التحليل النفسي قال إن العامل الجنسي هو المحرك الوحيد للنشاط البشري، واليوم يقول الدينيون المتشددون إن الدين هو العامل الوحيد للنهضة والحضارة بشكل مطلق، وما عداه فإنها عوامل فرعية مساندة، وان الأمة العربية إذا كانت تروم التقدم والازدهار فعليها فقط العودة إلى الدين.

ومن المنطقي القول أن كافة هذه الآراء تفتقد إلى الموضوعية والاتزان والدراسة الموضوعية للتاريخ الإنساني بمختلف جوانبه، فالاقتصاد والجنس والدين والعلم كلها عوامل لا يمكن إنكارها في مسيرة التاريخ البشري في مختلف جوانبه، بيد إن جعل واحد منها عامل ودافع أوحد ومحرك لا ثاني له لا يمكن تقبله على نحو الإطلاق، لان احتياجات الإنسان وجوانب شخصيته ومرتكزات وجوده وطبيعة خلقته، إضافة إلى السنن والنواميس المتعلقة به متعددة ومتنوعة ومترابطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، بحيث لا يمكن أن يكون احدها العامل الوحيد، نعم من الممكن اعتبار بعضها

عوامل أساسية وبعضها الآخر عوامل ثانوية، حسب الزمان والمكان، ومن الممكن أن يلعب احدها دورا بارزا أكثر من العامل الآخر.

فكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية والمؤسساتية لها شروط ومتطلبات وقواعد وسنن مستقلة ومرتبطة بالجوانب الأخرى، ولا يمكن أن يكون أساسها واحدا، كأن يكون تنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس جنسية أو أسس اقتصادية أو أسس دينية، بل هي خليط ما بين التفاعلات الدينية والأداء الاقتصادي والنشاط السياسي والعلمي، علاوة على النزعات والغرائز الجسدية والحسية والروحية التي تنشا عنها الكثير من التفاعلات والتداخلات والأنشطة والوقائع والأحداث وتنتج عنها في نهاية الأمر ثقافات وقيم وتعاليم وقوانين تدخل في صلب تركيبة البيئة الإنسانية.

من ناحية أخرى لا يمكن لأي دولة أن تحظ بقسط معقول من الازدهار والتقدم دون أن تكون مؤسساتها ونظمها وقوانينها محققة للشروط الدنيا من المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك، فعندما توصم هذه الدولة أو تلك بان اقتصادها مزدهر، فهذا يعني بالضرورة إن إدارتها للاقتصاد جيدة وفعالة، بما يشمله ذلك من مكافحة للفساد والجريمة بمختلف التصنيفات.

وما توفره القوانين من حرية في النشاط الاقتصادي وبعد عن البيروقراطية، وعندما نقول إن هذه الدولة تعيش فيها أقليات دينية وعرقية واثنيه بسلام، ولم تشهد أية صراعات سياسية أو دينية أو مذهبية تؤثر على حركة التنمية ومسيرة الاستقرار والازدهار فهذا يعني إن هذه الدولة قد حققت الشروط الدنيا من متطلبات الأمن الاجتماعي، وعندما توصم بعض الدول بان شعبها يتمتع بحرية التجارة والدين والمعتقد والاجتماع فهذا يدل على أنها دول تطبق قوانين وأنظمة مناسبة.

فشروط ومتطلبات تحقيق اقتصاد مزدهر ونظام اجتماعي متماسك وحالة دينية مستقرة مرتبط بقواعد ومرتكزات موضوعية، مبنية على أسس وقواعد علمية

صرفة، تعتبر جزء من حقول ومعارف علمية محكمة، فالاقتصاد والاجتماع والحقوق والقوانين.. الخ.. جميعها علوم بشرية مستقلة ومرتبطة ببعضها البعض بصلات علمية رصينة، لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون الاقتصاد أو الدين أو المادة أو الجنس أساسا أوحد في تشييد الحضارات الإنسانية الناجحة أو الدول الوطنية والقومية المزدهرة.

لقد كان لكل حضارة شيدها الإنسان شخصية متميزة ونسق عام مختلف جزئيا على الأقل عن الحضارة الأخرى سابقة كانت أم لاحقة، وكان لكل شريحة أو فئة أو طبقة دور ما تؤديه وتلعبه، ابتداء من رجال العلم والدين والحكام وانتهاء بالعبيد وما بينهما من الصناع والزراع والتجار، وكان لكل نظام مركزي دوره في إدارة الحضارة، ابتداء بالدين وانتهاء بالنظام الاجتماعي وما بينهما من تنظيم سياسي وأداري وقانوني وحقوقي وثقافي.

ولا يمكن أن نقول: إن هناك حضارة جنسية أو اقتصادية أو دينية بل وحتى الحضارات والمدنيات التي كان فيها الدين لاعبا محوريا لم يكن باستطاعتها تحقيق الازدهار والاستمرار في النمو لولا أتباعها السنن والنواميس الإنسانية والكونية، كالنهل من العلوم والمعارف والأنساق المدنية للحضارات الأخرى، إلى جانب وجود مساحة من الحرية والرعاية الصحية والتعليم وكذلك رعاية بعض المجالات كالبحوث العلمية والفلسفة والدينية، والعمل على تغيير وتعديل بعض القوانين والأنظمة بما ينسجم مع مستجدات ومتغيرات الواقع ومتطلبات استمرارية الازدهار الاقتصادي والحضري، وما أن تفشل السلطات المركزية في ذلك أو تعتريها الفوضى والضعف أو تخوض حروب خاسرة حتى تبدأ في السقوط والتهاوي والانهيار في نهاية المطاف.

وعبر التاريخ لم تقم حضارة على أساس ديني، فلم ينقل لنا التاريخ مثلا،

حضارة هندوسية أو حضارة مسيحية أو حضارة يهودية أو حضارة إسلامية أو حضارة سيخيه أو بوذية، نعم قامت حضارات رومانية وهندية وعربية وصينية، وكان الدين احد أنظمتها الأساسية المنظمة لإدارة مقومات الحضارة واستثمار عوامل ازدهارها وديمومتها، سواء كان دينا سماويا أو ارضيا، هندوسيا أو يهوديا.. مسيحيا أو إسلاميا، وكان دور الدين وموقعه متفاوتا في كل حضارة أو مدنية وفقا للمعطيات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ويرى أبن خلدون إن الدول تمر بدورة حياة كالإنسان تماما، أي أنها تولد ثم يقوى عودها وتشتد، ثم تهرم، وأخيرا تموت، وعماد الدولة هو «العصبية» والعصبية في مفهومه ليست مرادفا للمعنى الضيق المباشر الذي يرد في أذهاننا عادة، ولكنها تعني بتعبيرنا المعاصرة الروح الوطنية والقومية، التي تتعزز بالدين لتؤلف معه عماد الدولة وأساسا لحضارتها، ويرى أبن خلدون أيضا، أن «الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية» وهو ما يؤكد على إن الدين جزءا مهما وأساسيا في المنظومة الحضارية وان لا تناقض بينه وبين الانتماء القومي، وأنه احد الأنظمة المركزية المنظمة لعمليات الأعمار والبناء والتشييد في أي حضارة، فالنظام السياسي ينظم أداء الدولة، والنظام الاجتماعي ينظم الحياة الاجتماعية، والنظام الاقتصادي ينظم النشاط الاقتصادي، أما الدين فيمثل عامل استقرار روحي ونفسي فردي واجتماعي هام جدا، يساهم في الحركة الاجتماعية بشكل عام كما في الغرب والصين ودول أخرى عديدة، ويمثل ضابطا قانونيا وجزائيا كونه جزءا من التشريع العام عند بعض الأمم.

لقد كان العرب قبل الإسلام يفتقدون للدين والدولة، وهما في تصنيفنا من أهم أنظمة الحضارة وأعمدتها الأساسية، وكانت تسودهم نظم وقيم وقوانين وتعاليم لا يمكن التعويل عليها في بناء أي منظومة حضارية حقيقية، لذلك اتفق المؤرخون على

تسمية تاريخ العرب قبل الإسلام بالعصر الجاهلي[1] وهي تسمية متقنة ومتطابقة، حيث إن النظام الذي كان سائدا بين العرب قبل ظهور الإسلام كدين ونظام مركزي (إلى جانب مؤسسة الدولة، الركيزة الثانية بالتوازي مع الدين التي شيدت بها الحضارة العربية في عصر النبوة) غير مؤهل أبدا ليكون لبنة لأي بناء حضاري قابل للتطور والارتقاء، فمن الناحية السياسية كان الإنسان العربي ينتمي إلى القبيلة فقط،

(١) قد يطرح سؤال عرضي عن بعض الممالك العربية قبل الإسلام وأسباب ازدهارها، ومدى انسجامها تاريخا وانثربولوجيا مع ما نطرحه في هذا الكتاب، ويمكن بالمقابل الإجابة بشكل مختصر فنقول انه بالاطلاع السريع على تاريخ بعض الممالك القريبة من عهد الدعوة الإسلامية نسبيا نجد إن أسباب ازدهارها تعود على الأعم الأغلب إلى ما طرحناه، فقد كانت المسيحية نشطة في حضارة الغساسنة وكانت دين الدولة الرسمي، وكان نظام حكمها خاضع للحضارة الرومانية في بيزنطة بشكل عام، فقد كان الغساسنة موالون للدولة البيزنطية، وكان الملوك البيزنطيين يدعمون حكم الغساسنة مقابل أن يكونوا خط الدفاع الأول ضد خطر الدولة الفارسية، أما حضارة المناذرة فكانت خاضعة للفرس ونظامها السياسي مدعوم من قبل الدولة الفارسية، أما ديانتها الرئيسية فقد كانت المسيحية أيضا، حيث انتشرت فيها بسرعة وأصبحت جزء مهما من نسيجها الديني الذي كان مقتصرا قبل ظهورها على الوثنية والصابئة، وقد تنصرت الدولة في عهد النعمان بن المنذر، الذي اعتنق المذهب الكاثوليكي وبنا الكثير من الأديرة، وقد تلقى الكثير من العباد دراستهم الدينية المسيحية في الحيرة عاصمة دولة المناذرة، ونظرا للعلاقة الوطيدة مع الفرس، فقد نقل العرب في هذه الدولة الكثير من آداب الحضارة الفارسية وعلومها ونظمها إليهم، وكان اقتصادها يعتمد على الزراعة حيث كانت ارض العراق وما زالت ذات أراضي خصبة ومياه وفيرة، وكان ملوكها يشجعون الشعر والآداب عموما، فقد كان المنذر يجتمع مع أدباء العرب ويقيم مهرجانا أدبيا يشمل الشعر والبلاغة والخطابة، كما شجعت الدولة الطب وأصبحت الحيرة مركزا طبيا متقدما، وظلت محافظة على شهرتها لحقب طويلة، بيد إن العرب في نهاية الأمر كان أغلبهم عبارة عن قبائل متفرقة ومتناحرة، لا تجمعهم دولة ولا يضمهم دين، أما الممالك العربية التي يمكن القول أنها قد ازدهرت نوعا ما، فإنها لم تكن مستقلة وكانت خاضعة إما لحضارة الرومان في الغرب أو للفرس في الشرق، وكان أمر بقاء هذه الممالك بيد سلطات كلا الدولتين، ولم يحظى حكامها بالتالي بالاستقلال والعزة والمنعة، ولم يتمكن العرب بذلك على وجه العموم من تأسيس منظومة حضارية نابعة من ثقافتهم وتراثهم، و تعبر عن هويتهم القومية والإنسانية والدينية، تتمتع بالاستقلال والقوة إلا بعد ظهور الإسلام وقيام الدولة الإسلامية التي أسسها النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فقوميته لا تتعدى حدود القبيلة، ولم يكن يجمع العرب دولة واحدة، بل كان التنقل الدائم بحثا عن الماء والكلاء، وما تمثله التعاليم القبلية من جمود وعسر لا يمكن أن تؤسس لنظام مركزي قابل للنمو والتطور، بل انه حتى القبائل العربية التي كانت دعامة الحياة السياسية في بعض الممالك العربية التي قامت في جنوب جزيرة العرب وفي حواضر الحجاز والشام والعراق لم تنصهر في مدنها وحواضرها لتصبح جزء من تكوينها العام وإنما ظلت محتفظة بتنظيمها القبلي على الرغم من اختلاط أنسابها بأهل هذه الحواضر.

لقد كانت القبائل العربية تقاتل بعضها بعضا من أجل العيش،وكان ينتشر بين العرب الغزوات والحروب المنتجة للعداوات والصراعات والتناحرات، وعلاوة على الحروب العدائية نشئت بينهم الحروب ذات الدوافع الاقتصادية المتعددة الأسباب كالنزاع على مناطق رعى الغنم أو تعرض القوافل للسلب، وكان النظام الاجتماعي يقوم على التفاوت والتمييز الطبقي وحرمان الطبقات الدنيا كالعبيد والفقراء من الامتيازات والحقوق، وممارسة التمييز العنصري والتفضيلي بينهم، وكانت طبقة الأغنياء تمثل قلة إلى جانب الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، وكانت هذه الطبقة تسيطر على الأسواق وحركة القوافل وتتحكم في الأسعار وتحظ بكافة الامتيازات، بينما بقية الفئات والشرائح الاجتماعية محرومة من معظم حقوقها، وكان النظام الحقوقي مخالفا لقواعد العدالة وأدنى متطلباتها بما لا يمكن أن يكون عاملا من عوامل الازدهار، حيث كان يحق للرجل الزواج بالكثير من النساء من دون أية ضمانات أو حقوق، وبأنواع مختلفة من الزواج كالرهط والبدل والمتعة والشغار والاستبضاع وغيرها، وكان يحق للرجل قتل بناته الرضيعات حال ولادتهن، وله أن يزوج ابنته بأي رجل كان، ولا يحق للمرأة أن ترث أباها أو زوجها، بل كانت زوجات الأب من بين ما يتوارثه الأبناء بعد وفاة آبائهم.

لقد كانت القبائل العربية في الجاهلية تمارس السطو والسبي ضد بعضها البعض،

مما حول العرب إلى قبائل متناحرة متصارعة، ومن القيم الدارجة في العصر الجاهلي هو أن الظلم والبغي الطريق الوحيد الذي يصل المرء بواسطته إلى الحق، فالحق هو القوة في وعي ذلك العصر.

إذن لم يكن من الممكن على نحو الإطلاق في ظل نظاما قبليا يقوم على العداوات والمنازعات والخصومات الدائمة، ويعتمد على العصبيات القبلية والولاءات الرحمية إقامة إي نوع من الوحدة السياسية، لان القبيلة تكتل اجتماعي لا يمكن أن ينتج عنه إي نظام حضاري.

ومن الناحية الدينية كان العرب منقسمون كذلك، فمنهم وهم الأغلبية من يعبدون الأصنام، التي كان يديرها ويسيطر عليها الكهنة وكبار رجال القبائل، ويوجهون تعاليمها الدينية والروحية خدمة لمصالحهم وحفظا لمكتسباتهم ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم يكن لها إي اثر في بلورة إي نظام حضاري يعتد به، وكان منهم من يدين بالحنفية والمسيحية واليهودية وهم قلة، وهذا التشتت الديني أيضا لم يكن ليؤهل لقيام حضارة يعتد بها.

وعندما جاء الإسلام حرم الكثير من العادات الاجتماعية السيئة، ودعم الكثير من العادات والنظم الايجابية التي تفق مع أهداف وتعاليم الإسلام، وجمع الناس على تعاليم دين واحد مركزي وكتاب مقدس واحد ألا وهو القرآن الكريم، كما ضمن النبي الكريم للأقليات الدينية كاليهود والمسيحيين حقوقهم الدينية، كما ساهم الإسلام في بلورة نظام حقوقي أكثر عدلا وإنصافا بين الفقراء والأغنياء عبر تشريعه للزكاة والإخاء بين المهاجرين والأنصار ومنح المرأة والعبيد الكثير من الحقوق والامتيازات التي كانت محظورة في النظام الجاهلي، كما عمل الإسلام على تذويب الولاءات والعصبيات القبلية والعرقية والقومية وجعل الولاء للدولة الإسلامية العربية والدين والقرآن والنبي ﷺ.

أما الدولة فان أعظم مساهماتها كإحدى أهم المؤسسات الاعتبارية التي بنيت

بها الحضارة العربية واهم عوامل نهضت العرب بعد ظهور الإسلام فتتمثل في كونها ذلك إن حكم الله اليقيني أمر يستحيل الوصول إليه، ومهما اجتهد فقهاء الأمة وعلمائها في استنباط الأحكام الشرعية وفقا لمدارسهم الفقهية، فأنهم لن يصلوا إلى اليقين المطلق، ولكن مخرجات هذا الاجتهاد يمكن تطبيقها على المسارات الفردية والجماعية في نطاق محدد، ومن الممكن تحولها إلى منظومة تشريعية وقانونية من خلال المؤسسات التشريعية الجامعة لكافة مكونات الأمة، وبذلك يمكن الاستفادة من الدين في التشريع والتنمية.

كان العرب والمسلمين مبدعين ومساهمين في الحضارة الإنسانية بقوة، فعلى سبيل المثال يعتبر العلماء العرب أول من ابتكروا طريقة قياس محيط الأرض، ومن المعروف أن ابن الشاطر سبق عالم الفلك البولندي كوبرنيكوس بمائتي عام عندما أعتبر أن الشمس هي مركز المجموعة الشمسية وليست الأرض، إذ يقول الكثير من المؤرخين والباحثين انه عثر على احد المخطوطات التي كان كوبرنيكوس يرجع إليها، وكانت عبارة عن مخطوط عربي لمثلث كروي مكتوب على رؤوسه (أ، ب،ج) باللغة العربية، ويرجح أنها لأبن الشاطر ونظريته حول مركزية الشمس في المجموعة الشمسية، إلا إن النظرية أسندت بالكامل رغم كل ذلك لكوبرنيكوس، بل أعتبره البعض رمزا للنهضة العلمية الحديثة في الغرب وأطلقوا على نظريته الثورة الكوبرنكية، لأنها كانت تمثل تحديا واضحا لمفاهيم الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى.

نبغ أيضا الحسن ابن الهيثم الذي يعتبر أول من نادى بأن رؤية الأشياء تأتي نتيجة لسقوط شعاع من هذه الأشياء على العين فتراها وليس العكس، وأكثر الباحثين يعتقدون انه المؤسس الحقيقي لعلم البصريات، ومن العلماء الأفذاذ جابر بن حيان الذي التصق اسمه بعلم الجبر، وأبن سيناء وأبن النفيس اللذان اكتشفا الدورة الدموية الصغرى والكبرى، وغيرهم الكثير من العلماء العرب والمسلمين.

انهيار الحضارات

بين العوامل الغيبية والعوامل التاريخية

يطرح المؤرخون عدد من عوامل انحطاط الحضارات، اغلبها مرتبط بالظروف السياسية التي كانت تعيشها الدول، إذ يعتبر النظام السياسي الركيزة الأولى في إدارة إي نظام حضاري، فإذا ما سقطت الدولة سقطت كذلك الحضارة، وهذا ما كان في كافة الأمم والحضارات ومنها الأمة العربية، فقد كانت الحضارة العربية الإسلامية مزدهرة وقوية عندما كانت دولها كذلك، كبعض عهود الدولة الأموية في دمشق وقرطبة والعباسية في بغداد والفاطمية في القاهرة.

وتختلف عوامل الانحطاط والتراجع ما بين حضارة وأخرى وما بين مرحلة حضارية وأخرى أيضا، ويقدم لنا أبن خلدون تصورا من خمس مراحل تمر بها الدولة من الولادة حتى الفناء وهي:

الطور الأول: طور القيام والنشأة، حيث «إن مجموعة من الناس أصحاب عصبية جاهدت وقاتلت حتى حصلت على الملك تجد أنهم في المرحلة الأولى مجتمعين لان الملك حصل لهم جميعا فبينهم تعاون وتضافر وتلاحم».

الطور الثاني: طور الاستبداد والاستئثار بالسلطة والسلطان.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك.

الطور الرابع: طور الخنوع والمسالمة والتقليد للسابقين بحيث «يقول الإنسان إن ما كان عليه آباؤه وأجداده هو السليم».

الطور الخامس: هو الإسراف والتبذير واصطناع قرناء السوء وإبعاد الصالحين والناصحين.

أما المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي، فمن اكبر من قدموا إسهاما في دراسة عوامل انهيار وفناء الحضارات، وقدم نظريته تحت مسمى (نظرية التحدي والاستجابة) ويرى أن الحضارات من خلال هذه النظرية تنشأ وتتطور استجابة لتحديات محددة، سواء كانت هذه التحديات مادية أو اجتماعية.

وفي تحليله للحضارة، وجد إن الحضارة عندما تصل إلى مرحلة تعجز فيها عن الاستجابة للتحديات التي تجابهها، فإنها تدخل في مرحلة الانهيار.

ويرى توينبي أن سبب عجز أي حضارة في مواجهة الاستجابة للتحديات يكمن في فقدانها لقوتها الأخلاقية والقيمية والروحية، أي عندما تشهد انهيارا قيميا وأخلاقيا ودينيا يؤدي إلى الجمود ومن ثم إلى العجز عن الابتكار والتجديد والإبداع، ومن بعد ذلك العجز عن مواجهة التحديات، وأخيرا يصيب الحضارة ما يسميه توينبي «شرخ في الروح» تكون نتيجته موت القيم الروحية والأخلاقية، وفي النهاية تفقد الحضارة القدرة على مواجهة التحديات، ما يؤدي إلى سقوطها ونهايتها الحتمية.

ويطرح المؤرخ الأمريكي «ويل ديورانت» (الذي قضى عمره في دراسة نشوء وتطور وسقوط الحضارات الإنسانية ودونها في عدة مؤلفات) نظرية الانهيار الأخلاقي والديني باعتبارها في مقدمة عوامل سقوط الحضارة.. يقول: «الحضارات العظيمة لا تنهزم إلا عندما تدمر نفسها من داخلها، والأسباب الأساسية لانهيار روما مثلا والحضارة الرومانية تكمن في شعبها وأخلاقياته، وصراع فئاته وطبقاته، والاستبداد الذي عرفته وهكذا».

ويقول أيضا: «قبل عصرنا الحالي، لا توجد أمثلة في التاريخ لمجتمع استطاع أن

يسمو أخلاقيا في حياته من دون مساعدة أساسية من الدين»

أما «ادوارد جيبون» مؤرخ ومؤلف كتاب «انهيار وسقوط الإمبراطورية الرومانية» فقد حدد خمسة أسباب تفسر في رأيه انهيار وموت الأمم هي:

١ـ انهيار قدسية ومكانة الأسرة باعتبارها أساس المجتمع الإنساني.

٢ـ فرض الضرائب المرتفعة، وإنفاق المال العام في الاستهلاك والسلع الكمالية.

٣ـ تحول المتعة إلى أشكال من الجنون، كان تصبح الرياضة عاما بعد عام أكثر عنفا ووحشية.

٤ـ انهيار المسئولية الفردية، أي إحساس الفرد بمسئوليته تجاه المجتمع.

٥ـ انهيار مكانة الدين في المجتمع، كقوة مرشدة وموجهة وهادية لأبناء المجتمع تفكيرا وقيما وسلوكا.

ومن البديهي أن نقيض هذه الأسباب أسباب مقابلة لبقاء واستمرار وتطور أي حضارة.

أما «لورد ماكولاي» وهو مؤرخ وكاتب انجليزي عاش في القرن التاسع عشر، فقد كتب أيضا عن أسباب انهيار وموت الأمم، ويرى أن الأمم تمر بتسع مراحل هي على النحو التالي:

١ـ من العبودية إلى الإيمان الروحي.

٢ـ من الإيمان إلى البسالة والشجاعة الفائقة.

٣ـ من الشجاعة إلى الحرية.

٤ـ من الحرية إلى الوفرة.

٥ـ من الوفرة إلى الاستكانة والرضا الفائق عن النفس.

٦ـ من الاستكانة إلى الأنانية المفرطة.

٧ـ من الأنانية إلى الاستهتار واللامبالاة.

٨ـ من الاستهتار إلى التبعية.

٩ـ من التبعية إلى العبودية مجددا.

في نهاية الأمر تختلف الأسباب وتتشعب من حضارة لحضارة ومن امة لأخرى، بيد إن ثمة عوامل مشتركة ترتبط بالسنن والنواميس الإنسانية والكونية، فمن عوامل انهيار الحضارة العربية في العصر الأموي على رأي بعض الباحثين هو تحول الخلافة من الشورى إلى الملكية الوراثية، الأمر الذي أدى إلى تذمر فئات كثيرة وقيامها بثورات عديدة ضد الحكم الأموي.

ومن العوامل أيضا قيام بعض الخلفاء باختيار اثنين من أبنائهم أو إخوانهم لولاية العهد، ما أدى إلى انشقاق البيت الأموي ونشوء الصراعات بين أبنائه.

وكذلك كثرة الثورات الخارجية والصراعات الداخلية، إلى جانب عدم اهتمام الخلفاء المتأخرين بإدارة شئون الدولة وانغماسهم في الترف، كل ذلك أدى إلى استنزاف الدولة الأموية حتى ضعفت ودخلت في مرحلة الانهيار والتداعي، حتى قضت عليها الثورة العباسية في نهاية الأمر.

ويطرح بعض المؤرخين أسباب أخرى منها العصبية العربية، حيث اتسمت سياسة الأمويين بالاعتماد على العرب وتمييزهم على غيرهم، وقد أدت هذه السياسة إلى نفور كثير من العناصر غير العربية ـالموالي والفرسـ من الأمويين وانضمامهم إلى الحركات والمذاهب المعارضة للحكم الأموي.

ومنها العصبية القبلية، حيث فضل الحكم الأموي قبائل على أخرى، ما احدث صراعات دامية بين القبائل المضرية والقبائل اليمانية، الأمر الذي ساهم في نشوء الفتن والثورات المناهضة للأمويين، خاصة في عهد الوليد بن يزيد بن عبد الملك.

أما عن أسباب انهيار الحضارة العربية في العهد العباسي فيطرح الباحثون العديد من العوامل، منها سوء الوضع الاقتصادي، حيث مال بعض الخلفاء إلى الراحة والدعة

وأمعنوا في الترف واعرضوا عن إدارة شئون الدولة ورعاية شعوبها وأقطارها، ما أدى إلى كثرة النفقات وزيادة الضرائب وشيوع الفوضى والفساد وسوء الإدارة، فقل إيراد الدولة وتضاءلت الثروة، ثم ضعف النظام السياسي، وأنشق بعض الولاة والحكام عن سلطة الخلافة في بغداد، وفي النهاية انهارت الخلافة العباسية وانتهت معها حقبة من حقب الحضارة العربية.

أما عن الدولة الفاطمية فقد طرح المؤرخون أسباب عديدة لسقوطها منها الانقسامات التي حدثت داخل المذهب الإسماعيلي (مذهب الدولة الفاطمية) حيث انقسم إلى فرقتين، الأولى المستعلية والثانية النزارية، وكانتا فرقتان متخاصمتان، وكانت أعظم الفتن بينهما قتل مجموعة من النزارية الخليفة الفاطمي العاشر «الآمر بأحكام الله».

ومن أهم أسباب انهيار دولة الفاطميين وحضارتهم الأزمات الاقتصادية، خاصة تلك التي واكبت انخفاض منسوب مياه النيل، وفساد السلطة وضعفها، وقد تمثل ذلك في زيادة سطوة ونفوذ الوزراء بحيث أصبح بعضهم يعين الخلفاء، فكانوا يعمدون إلى اختيار الصبية ليسهل عليهم إحكام قبضتهم على السلطة، وقد دارت بين الوزراء الذين زاد نفوذهم وقادة الجيوش الفاطميين حروب طاحنة هدفها الاستفراد بإدارة شئون الدولة.

ومن الواضح أن عوامل وأسباب انهيار الدولة الفاطمية تتركز في ضعف الأنظمة السياسية والدينية والاقتصادية، مما أدى في النهاية إلى انهيار دولة الفاطميين ونشوء الدولة الأيوبية على أنقاضها.

ويرجع بعض المؤرخين أسباب سقوط الحضارة العربية الأندلسية لعدة أسباب، من أهمها عداوة العرب لغيرهم من الطوائف والأجناس كالبربر والصقالبة واليهود والأسبان، فقد كانوا يحضون بامتيازات كثيرة حرمت منها بقية الطوائف، الأمر الذي جعل الأندلس مليئة بالاضطرابات والصراعات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى

ذلك كثرة طلاب العرش من بني أمية، وتكالبهم على الظفر بكرسي الملك، وبعد انهيار الدولة الأموية أصبحت الأندلس دولا مفككة من عدة دويلات صغيرة، لكل دولة أمير وجيش وحياة خاصة، وسمي هذا العهد الذي استمر ستين عاما بعصر ملوك الطوائف، وقد انشغلوا ببناء الحصون والقلاع والاستعانة بالمرتزقة، وقامت بينهم الفتن والمكائد والحروب، حتى جاء المرابطون الذين عملوا على توحيد البلاد ولكنهم لم يحققوا أية انجازات حضارية يعتد بها، ثم جاءت بعدهم دولة الموحدين، الذين كانوا آخر من حكم الأندلس.

بطبيعة الحال تبقى عوامل سقوط الحضارات متعددة ومتداخلة، وليس هناك من أسباب مطلقة بعينها، فالمفكرين الدينيين يطرحون أسباب تختلف أو على الأقل أسبابا من زوايا أخرى لانهيار الدول وبالتالي انهيار الحضارات، فعلى سبيل المثال كان القديس «اوغستين» (٣٥٤ - ٤٣٠) يعتقد بان سقوط روما عبارة عن تمهيد لانتصار مملكة الله الخالدة، ويناقضه المؤرخ «زوزيموس» وهو من المؤرخين الوثنيين، فقد وجه التهم إلى المسيحية وحملها مسؤولية سقوط روما وذلك في كتابة (التاريخ الجديد) وأشار إلى إن انتشار المسيحية سببا مهما لتردي الأوضاع في الإمبراطورية، وان المسيحية العامل الأول في سقوط الإمبراطورية نتيجة لنقمة الآلهة.

والفقهاء المسلمون كذلك يطرحون أسباب نظرية لانهيار الحضارة العربية الإسلامية، كالبعد عن تعاليم الإسلام، وفصل الدين عن السياسة، والنزعات الجاهلية للحكام، والضلالات والبدع، وأسباب أخرى عديدة، إلا انه لا يمكن التعويل على الأسباب الغيبية البارسكيولوجية والمثيولوجية وترك تعقل الأسباب المادية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، والعوامل الناشئة عنها والمرتبطة بها والتي تخلف دلائل واضحة وصريحة، يمكن إدراكها وتتبع مراحل تكونها ونتاجها، من ناحية أخرى إن كافة المؤرخين لم يطرحوا الدين كأحد عوامل انهيار الحضارة في كافة الحضارات عبر التاريخ، لان الدين نظام لا بد منه لأي حضارة، مهما كانت حدود سلطاته

وتأثيراته القليلة والمحدودة، وبالتالي فان ما يتعلق به من نواميس وسنن هي التي تؤدي إلى سقوط الحضارات، فالدين ثابت في جوهره وقوانينه، إلا انه متعدد ومتنوع في مظاهره وأشكاله، سواء على صعيد العقائد أو الأحكام أو في تفسير النصوص المقدسة، ويتخذ الدين في الغالب بعدين، أولهما انه مقتصر على الحياة الروحية وبعض التشريعات، فهو ليس إلا نظاما من أنظمة إدارة الحضارة، واغلب ذلك في الجوانب الروحية والأخلاقية والاجتماعية التي لا تمس العوامل النشطة ذات الطبيعة المتحركة والخصائص المادية والعلمية والتطبيقية، والثاني انه يتخذ في اغلب الأحيان ضابطا وموجها تربويا وأخلاقيا، ومن خلاله يتم التعامل مع العناصر النشطة في حياة الفرد والمجتمع، بيد انه ليس له دخل مباشر في صناعتها وتركيبها.

وعوامل سقوط الحضارة عادة ما تكون عوامل خارجة عن منظومة وقواعد وأركان الأنظمة المركزية، وإنما هي عوامل خارجية قد ترتبط بها بوشائج معينة ومحددة، سواء في نظام الدين أو الدولة أو النظام الاجتماعي أو الثقافي أو الفكري أو الحقوقي، فالصراعات الدينية والانشقاقات المذهبية والاستبداد السلطوي الديني ينتج عنه انهيار النظام الديني كأحد أنظمة إدارة الحضارة، وقد ينتج عنه كذلك انشقاقات اجتماعية ونزاعات سياسية، مما يؤدي إلى تدهور سلطة الدولة وتراجع الاقتصاد وتدهور الصناعات والتعليم والبحث العلمي وكافة مرافق التنمية والأعمار.

إبان تقدم العرب كان تخلف الغرب في عاملين أساسيين هما: فساد النظامين الديني والسياسي، فالنظام الديني المتمثل بالكنيسة طغى في الحياة العامة اجتماعيا وثقافيا وفكريا وروحيا واقتصاديا، بحيث سيطر على الأوضاع ومنع أي نهضة لا تكون منسجمة مع قيم الكنيسة ومنظومتها الحاكمة، حتى اللغة الآتينية ظل تعلمها مقتصرا على رجال الدين وأتباعهم فقط، وحرم منها بقية الشعب، فتعرضت للكبت والإرهاب والقمع كافة فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه كالعلماء والمفكرين والفلاسفة والاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين، وتعرض الآلاف للقتل

والسجن والاعتقال والتعذيب التعسفي، فأصبحت حركة التجديد والابتكار على مختلف الأصعدة شبه ميتة، حيث لم يكن يسمح حتى بتداول المعلومات والأفكار، ووصم معتنقو بعض الآراء المخالفة للكنيسة بالمرتزقة والملاحدة، وعوقب العديد منهم بالإعدام، بينما في الشرق الإسلامي، خاصة في العصور العباسية والأندلسية كان العلماء والفلاسفة والمترجمون يحظون برعاية الخلفاء، الذين يغدقون عليهم بالأموال ويتخذونهم مستشارين وموظفين في أجهزة الدولة، أما النظام السياسي المتمثل بالملكية فقد كانت ملكية مطلقة مستبدة متحدة مع السلطة الدينية ضد القيم والحقوق الإنسانية وسنن النهضة والتطور والتقدم، فكان رموز وأتباع كلا النظامين مستأثرين بالأموال والأراضي والعقارات ومسيطرين على كافة واجه الحياة، بينما ترزح نسبة كبيرة من الشعوب الأوربية تحت وطأة الفقر والعوز والاستعباد والجهل والقمع الشامل، أما الاقتصاد فقد كان خاضعا لما كان يعرف بالنظام الإقطاعي، حيث سيطر موظفو الدولة المتنفذين، وفي مقدمتهم الملك وعائلته وأتباعه وحاشيته ورجال الكنيسة وطبقة النبلاء على عصب الاقتصاد من تجارة وأراضي زراعية ومصانع وعقارات، ووضعوا أنظمة وقوانين تعزز سيطرتهم على النظام الاقتصادي، مما حرم أغلبية السكان الاستفادة من الثروة وتحولوا إلى فئات مستهلكة، بينما في الشرق الإسلامي العربي كانت الأوضاع بشكل عام على العكس من ذلك، فقد كان رجال الدين لا يسيطرون على كامل أوجه الحياة، وإنما كان لهم وظائف دينية في أجهزة الدولة وسلطة في الحياة الدينية التقليدية، ونفوذهم يبقى محدودا ويحتل نسبة معينة من هيكل السلطة العامة، وظلت حركة العلم والمعرفة والأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسية مستقلة أو شبه مستقلة، وكانت الدولة تقدم الرعاية للكثير من اتجاهات الحياة، فازدهر الاقتصاد في كثير من الحقب التاريخية، خاصة في عصر النهضة العربية في بعض العهود العباسية والأندلسية وفترات من الحكم الأموي أيضا، وازدهرت حركة الترجمة والتأليف والفلسفة والطب والفلك،

وشجعت الدولة فنون العمارة والرسم والزخرفة ونسخ المؤلفات وتداولها بين مختلف طبقات المجتمع، وقامت الدولة بإنشاء نظام للرعاية الصحية والاجتماعية، وكانت تقوم بواجباتها بالتعاون مع مختلف طبقات وشرائح المجتمع بشكل عام، كما اهتمت الدولة بالصناعة والزراعة وأقامت نظام ضرائبي للإنفاق على الجيش وسائر مرافق الدولة والمؤسسات الخدمية.

لم تكن الدولة العربية في عصر النهضة العربية دولة مستبدة وطاغوتية بشكل مطلق كما في الغرب، وإنما كانت مؤسسة تقوم بواجباتها تجاه حركة النهضة والازدهار وسنن التطور في الحدود الدنيا على الأقل، ولم يكن النظام الديني احتكاريا واستبداديا بحيث كان يقف بالمرصاد لأي بحث علمي أو فلسفي أو منطقي مثل ما كان يحدث في الغرب، بمعنى آخر كانت الأنظمة المركزية تعمل بكفاءة، بحيث تمكن العرب من إدارة مواردهم الطبيعية والبشرية بصورة رائعة، فتمكنوا من تشييد حضارة مزدهرة استمرت لأكثر من قرنين من الزمن، ونظنها فترة قصيرة نسبيا، ولكنها شكلت علامة بارزة وصفحة ناصعة في التاريخ البشري لا يمكن إنكارها على كل حال.

لقد كان النظام العربي العام متوازنا وقادرا على الاستفادة من الموارد والإمكانيات وإدارة الثروات بشكل جيد، واستثمار العوامل الايجابية التي رافقت حقبة النهضة مما ذكرناه سابقا، فنتج عنها حضارة عربية وإسلامية رائعة، والعكس صحيح في كل ما ذكرنا بالنسبة لأوربا في ذلك الوقت، فقد كانت أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والعلمية تقوم على الاحتكار والهيمنة والطغيان، فحوربت كافة أشكال التنوع والتجديد والنقد وسخرت كافة الموارد والإمكانيات والثروات لصالح الطبقات الحاكمة فتخلفت واندحرت في نفس الفترة التي كان فيها العرب متفوقون وبلادهم مزدهرة ولغتهم العربية هي اللغة العالمية الأولى.

ولكن أوربا نهضت وتقدمت وازدهرت وخرجت من انحدارها الحضاري،

وفي نفس الوقت تخلف العرب وسقطوا إنسانيا وحضاريا وعلميا وفي كافة المجالات[1]
١) ويمكن حصر عوامل النهضة الأوربية بعاملين توأمين هما:

* إعادة البناء.

* تجديد الأنظمة المركزية، وفي طليعتها النظام السياسي والديني والاقتصادي.[2]

والاجتماعي والفكري، بحيث أصبحت قادرة على استغلال العوامل المؤاتية

---

(١) في القرن العاشر الميلادي كان عدد سكان العالم العربي نحو ٣٠ مليون نسمة، وكان عدد سكان أوروبا في الفترة نفسها ٣٠ مليونا أيضا، ولكن في تلك الفترة تقريبا ولأسباب قال عنها المؤرخون إنها أسباب مناخية، شهدت أوروبا ازديادا مطردا في عدد السكان، بينما كان العالم العربي يزداد جفافا مع ثبات عدد سكانه، ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي كانت أوروبا تتخطي حاجز المائة مليون نسمة، في حين لم يسجل العالم العربي إي تغيير في عدد سكانه، وفي الوقت نفسه كان «فاسكو دي غاما» يكتشف رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي افقد خطوط التجارة القديمة في آسيا أهميتها التجارية، مما سبب انتقال مركز الثقل في التجارة العالمية من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، أي من الوطن العربي إلى أوربا، مما ساهم في تفاقم التخلف والانحطاط الحضاري في الوطن العربي.

(٢) إن العلمانية لم تقم فقط بتحرير الدولة والمجتمع من سلطة الاستبداد الديني، بل إنها قامت بشيء أعظم وهو تحرير الدين والتفكير الديني من السلطة الكهنوتية الاستبدادية، وكان لظهور البروتستانتية اثر جوهري في إعادة تشكيل النظام الديني برمته في العصور المتأخرة، بيد إن المذهب الكاثلوكي تماشى أيضا مع التغيير الواسع النطاق في المنظومة الدينية وكافة الأنظمة المركزية في أوربا، والله الآن في نظر الكثيرين من اللاهوتيين والروحانيين الغربيين هو في المستقبل، ومهمة المؤمنين تتمثل في الاستعداد لرحلة المستقبل وليس التفكير في الماضي وسجن الذات الفردية والجماعية في دهاليزه، يقول (جوليو جيراردي) الأستاذ في الجامعة السالزيانية البابوية في روما في معرض تعليقه على الفكر الماركسي بعد انهيار الدول الشيوعية: «لقد شعرنا نحن المسيحيين واللاهوتيين نتيجة تجاربنا إبان الحرب الباردة ومن التناقضات العميقة التي قطعت العلاقات بين المسيحية والماركسية، أننا بحاجة إلى تأكيد قيمة مساهمة الماركسية في رؤية المسيحية للعالم وللتاريخ.. إذا كان صحيحاً أن الماركسية الإنسانية، بعد تحديثها بعمق، ينبغي أن تشكل أحد مكونات الثقافة البديلة، فمن الصحيح أيضاً أن يجري نقد نزيه وقاسٍ في الوقت ذاته لبعض الاتجاهات المسيطرة في اليسار» ويختتم مقاله بقوله: «إن الديانات متورطة في الأزمة الحالية، ولا تستطيع أن تضع نفسها جانباً فهي: إما إلى جانب المستغَلين أو إلى جانب المستغِلين».

والإفرازات الايجابية المصاحبة لعمليات بناء الأنظمة المركزية، الأمر الذي أصبحت فيه أوربا قادرة على النهضة، فتطورت وازدهرت وتقدمت حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ومن الطبيعي القول إن النهضة الأوربية بشكل عام لم تحدث خلال قرن من الزمان، بل من خلال قرون متتابعة ومتتالية، قدمت عبرها الشعوب الأوربية التضحيات الجسيمة حتى بلغت نهضتها الحضارية والإنسانية الراهنة، ويمكن تلخيص عوامل النهضة في أوربا بما يلي:

١ـ إصلاح أنظمة إدارة الحضارة: وذلك وفق النقاط التالية:

* تحول أنظمة الحكم من الملكية المطلقة المستبدة إلى الملكيات الدستورية، ومن الجمهوريات الدكتاتورية إلى الجمهوريات الديمقراطية.

* القضاء على الاستبداد الديني والحكم الكنسي وسيطرة رجال الدين، بحيث تحول الدين من شان عام ذو صبغة قانونية وسلطة مطلقة، إلى شان فردي وجماعي يتحرك من خلال قانون عام لا يخضع لسيطرة شريحة أو فئة أو طبقة، ويوفر لكافة شرائح وفئات وطبقات المجتمع حريات متوازية.

* القضاء على النظام الإقطاعي وتحول الاقتصاد إلى الرأسمالية برعاية الدولة، وضمان حقوق وفرص متساوية في الحياة الاقتصادية لكافة طبقات المجتمع، مع سن قوانين ملزمة للدولة تمنح بموجبها مساعدات ورعاية مالية واجتماعية للفئات المحتاجة لإحداث توازن ما بين الطبقات المتعددة.

* بناء النظام الثقافي على أساس حرية الفكر والمعتقد والضمير، وعدم إخضاع الأفكار والآراء والفلسفات والبحوث العلمية لمفاهيم ماورائية، وإثباتها بالتجربة والبرهان والمنطق، ما أدى إلى ازدهار العلوم والمعارف في مختلف مساراتها.

* إخضاع النظام الاجتماعي بما يشمله من عادات وتقاليد وقيم ومفاهيم ومسبقات دينية إلى عملية تغيير واسعة جدا، بحيث أصبح الإنسان الغربي (الأوربي - الأطلسي) قادرا في إطار نظامه الاجتماعي على الإبداع والتجديد والابتكار والإنتاج،

والتمتع بالحرية الواسعة في شتى المجالات، الأمر الذي جعل النظام الاجتماعي نظاما منفتحا ومتسامحا وقادرا على تغير تعاليمه التي أصبحت مرتبطة بالدرجة الأولى بحركة التطور والأعمار والبناء الحضاري.

٢ـ تمكنت أوربا من خلال تحديث وتطوير أنظمتها المركزية الحاكمة من الاستفادة المباشرة من عوامل ازدهار الحضارة التي توافرت لديها وهي كثيرة منها:

* المخترعات الحديثة وأهمها صناعة الورق والطباعة والبارود والبوصلة.

* انتعاش التجارة وازدهار المدن التجارية الأوربية، وانتعاش التجارة بين الغرب والشرق وخاصة عبر البحر المتوسط، جعل المدن الأوربية المطلة عليه تشهد رخاء اقتصادياً، ساعد على ظهور طبقة غنية استأثرت بالسلطة و تحررت من السيادة الإقطاعية.

* استعمال اللغة الوطنية، حيث كانت اللغة اللاتينية وهي لغة العلم والثقافة محصورة في رجال الدين، لكن الأوروبيين تنبهوا إلى ضرورة استعمال اللغة الوطنية في كل دولة والاهتمام بها.

* سقوط القسطنطينية، حيث أدى سقوط القسطنطينية إلى هجرة عدد كبير من العلماء إلى إيطاليا على وجه الخصوص، وحملوا معهم ما استطاعوا من كتب إغريقية وتماثيل وأدوات قديمة، علاوة على الكتب التي تخلص منها العثمانيون في مكتبة القسطنطينية، وقد عكفوا على ترجمتها إلى اللاتينية، وكان من أهم موضوعاتها تلك المتعلقة بشرح فلسفة أفلاطون، والفلسفة الهرمسية المصرية القديمة التي تتحدث عن السحر والعلم، وأدت ترجمة هذه الكتب إلى اتساع آفاق المعرفة في أوروبا، فظهرت حركة ترجمة واسعة لكنوز معارف العالم القديم، وتم نقلها من اليونانية والعربية إلى اللاتينية، وتآزر كافة المفكرين والفلاسفة والباحثين والدارسين على بعثها كثقافة وتطويرها ووضعها في قالب جديد ومتميز.

* إحياء الدراسات القديمة.. إذ إستهوت الدراسات الإغريقية واللاتينية عقول

الكثيرين من الأوروبيين حيث وجدوا معظم مجلداتها في الكنائس والأديرة، فعكفوا على دراستها وترجمتها إلى اللغات الأوربية المحلية، وبهذا انفتحت نوافذ المعرفة أمام معظم طبقات وفئات وشرائح المجتمع الأوربي لأول مرة منذ عدة قرون.

* الترجمة.. حيث شهدت أوربا انفتاح شامل على مختلف العلوم والمعارف التي خلفتها الحضارات السابقة في الشرق والغرب من خلال ترجمتها وتحليلها وتبويبها وتهيئتها للاستفادة منها في بناء صرح الحضارة الأوربية، ومن بين ذلك كان النتاج الفكري للعرب[1] حيث ترجمت مؤلفات ابن رشد وابن خلدون وابن سينا العقلية[2]

وغيرهم من الفلاسفة والمتكلمين العرب والفرس والإغريق والصينيين والهنود.

---

(١)إن الإسهام العربي في الحضارة الغربية المعاصرة ليس بهذه الصورة من الضخامة التي يصورها بعض الباحثين، فقد اقتصرت العلوم العربية المترجمة إلى اللاتينية في كثير من الأحيان على بعض الكتابات العقلانية التي شكلت للغرب نقطة انطلاق إلي التراث الإغريقي الفلسفي والفني، والحضارة العربية نفسها كانت في احد وجوهها نتاج الترجمة عن اليونانية، لكن الحضارة العربية لم تدم أكثر من قرنين، وبالتحديد في القرنين الثالث والرابع الهجريين فقط، بينما تمتد جذور الحضارة الأوروبية إلى القرن الخامس قبل الميلاد.

(٢)لقد كان أمثال هؤلاء خارج الثقافة العربية، حيث رفضوا ولفضوا، فابن رشد أحرقت كتبه في معظم أنحاء العالم العربي، ولم ينجوا منها إلا القليل، ومن ضمنها ما تم نسخه باللغة اللاتينية، وهي تلك التي درسها الغرب وسار على هديها في مسيرته التفكيرية الطويلة، واهم ما نهله الفكر الغربي (الأوربي والأطلسي) من ابن رشد فكرة التوفيق بين الشريعة والفلسفة، والوحي والعقل، واقتبس من ابن سيناء آراؤه في العقل والمنطق والطب.
من ناحية أخرى يمكن ملاحظة إن القسيس توما الاكويني ظل يهاجم ابن رشد حتى تمكن من استصدار مرسوم كنسي في سنة ١٢٧٠م يدين ابن رشد وأفكاره ويحرم تداولها، في تطابق مع الإمام الغزالي الذي ناوئ ابن رشد العداء واصدر بحقه الفتاوى وحرض عليه السلطات حتى تمكن من إحراق كتبه وحظرها، إلا إن الفارق الجوهري هو إن أوربا تمكنت في النهاية من القضاء على سلطة الاستبداد الديني وأعلت من مكانة العقل، بينما ظلت فتاوى الغزالي مهيمنة على كافة أوجه الحياة في العالم العربي حتى يومنا هذا، حتى قال بعض المفكرين إن نكسة الأمة العربية الحقيقية بدأت منذ انتصار الغزالي على ابن رشد وإحراق كتبه، حيث لم تقم للعرب قائمة من ذلك الحين.

من خلال كل هذا السرد نستنتج ما يلي:

١ـ إن الدين يمثل إحدى الأنظمة التي تدير الحضارة، وجزء لا يتجزأ من الأنظمة المركزية في كافة الحضارات والأمم والشعوب دون استثناء، وان كان دوره متفاوتا بين حضارة وأخرى.

٢ـ إن أسباب انهيار الحضارات تعود إلى عوامل عديدة، جوهرية وعرضية، ولا يمكن حصرها بنطاق معين أو عوامل معينة أومحددة، بيد أنها مرتبطة بالأنظمة الحاكمة بشكل أو بآخر، فقد يكون السبب صراعات دينية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو بها كلها، وقد تأخذ أبعادا وأشكالا متعددة ومتنوعة ومختلفة.

٣ـ لا يمكن القول إن الدين هو سبب من أسباب انهيار الحضارة، بنفس المنطق الذي يمكن أن يقال بان الدولة سبب من أسباب الانهيار، لأنها أنظمة لا بد منها لإدارة مقومات وعوامل ومكتسبات ونتاج الحضارة، إنما العوامل المتصلة بالدين أو الدولة أو بالاقتصاد، كاستفحال التعصب الديني والتطرف المذهبي والصراع الطائفي، وضعف سلطة الدولة وتراجع دورها وتفشي الفساد في أجهزتها، أو التخلف التقني أو الفساد الاقتصادي وسوء إدارة الموارد، أو الصراعات العسكرية مع الدول الأخرى أو الكوارث الطبيعية، كلها تعتبر أسباب وعوامل ومسببات ضعف وانهيار هذه الحضارة أو تلك بشكل عام أو خاص.

الفصل الثالث

البيئة العربية

بين الموروث الأيديولوجي والفكر الإنساني المعاصر

يعاني العرب منذ قرون طويلة وتحديدا منذ الغزو المغولي وسقوط الدولة العباسية والفاطمية وأفول الحضارة العربية في الأندلس وانقسام العالم العربي إلى دول وممالك مختلفة ومتنازعة من سقطة حضارية وإنسانية مدوية، ما يزال يعيشها حتى الآن، ولعل حقبة الخلافة العثمانية التي استمرت زهاء ال٦٠٠ سنة خففت قليلا من حدة الأزمة التي اجتاحت العالم العربي بعد سقوط وانهيار دوله القوية العتيدة في بغداد ومصر والأندلس، وتحوله إلى أقطار ضعيفة ومتنازعة، حيث حالت الخلافة العثمانية من سقوط الأقطار العربية بيد القوى النامية في أوربا كالبرتغال والمملكة المتحدة وفرنسا، وإيجاد حالة من اللحمة القومية والاتصال الاجتماعي والفكري والأدبي والثقافي والإنساني بشكل عام بين أبناء الأقطار العربية، إلا إن الخلافة العثمانية كانت دولة حربية ذات نظام سلطوي تيوقراطي يميل إلى القومية التركية ولم يحقق للوطن العربي أية انجازات حضارية وتنموية يعتد بها، بل كانت دولة الخلافة العثمانية تستغل مقدرات وثروات الأقطار العربية لصالح مجهودها الحربي وتغطية

نفقات أجهزتها الحكومية المدنية منها والحربية، ولم تكن مهتمة كثيرا بالتنمية الإنسانية والحضرية والعلمية والتقنية والثقافية والأدبية كما كان من العهود القصيرة للدول العباسية والأموية (الدمشقية والأندلسية) والفاطمية، ومن أمثلة ذلك إن في القاهرة قبل الحكم العثماني عام ١٥١٧م أكثر من ٧٠ مدرسة علمية أنشئها المماليك، إلا إن الحكم العثماني أغلقها جميعها وأبقى فقط على الأزهر الذي تولى تدريس اللغة العربية والعلوم الدينية التقليدية، والمطبعة لم تدخل البلاد العثمانية إلا في العهود المتأخرة بسبب معارضة السلطات الدينية لها.(١)

حيث إن النظام الديني العثماني كان قائما على التقليد والتبعية، والقوانين المدنية وضعت على أسس دينية تقليدية وجامدة، وعلى استبعاد الفكر الفلسفي وإغلاق باب الاجتهاد، كما عمدت السلطات إلى إهمال اللغة العربية واعتماد اللغة التركية في معاملات الدولة، مما أذى إلى ضعفها، فساهم ذلك بشكل مباشر وغير مباشر في تأخر الشعوب العربية وتخلفها.

ومع إطلالة القرن العشرين بدأت الدولة العثمانية في ممارسة سياسة التمييز والاضطهاد العرقي والاستنزاف الاقتصادي بحق العرب والأقطار العربية، مما دفع ببعض الشخصيات السياسية الصاعدة وعلى رأسهم الشريف حسين حاكم مكة أنداك بإعلان الثورة العربية الكبرى، في محاولة منه للانفصال عن الدولة العثمانية

(١) حاول بعض السلاطين العثمانيين تجديد مؤسسات ونظم الدولة العثمانية، إلا إن ما أصابها من دمار لم يعد بالإمكان تجاوزه، ومن أخطر الأمور التي اتخذها السلطان محمود كان تقليص صلاحيات علماء الدولة وفقهائها، فسحبت من أيديهم إدارة البلديات والأقضية والمدارس، ولم يبق تحت إدارتهم سوى المدارس التي تدرس الدين ومحاكم الحقوق المدنية وأمور الدين، وفي مجال التعليم أسست «مدارس رشدية» لتخريج معلمي المدارس الابتدائية، وأنشئت مدارس تعد طلابها للالتحاق بمدارس البحرية والطب والزراعة والهندسة والمدفعية، وأكثر السلطان من إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية، وظهرت في عهده أول جريدة تركية، واتخذ عدة إجراءات أخرى عديدة، إلا إنها في نهاية الأمر لم تحدث الأثر المطلوب في إعادة قوة الدولة العثمانية وسارت الدولة إلى حتفها بعد ذلك بقرنين من الزمان.

وإقامة دولة عربية مركزية واحدة تمتد على اكبر مساحة من الوطن العربي، تحقق للعرب نهضة جديدة يستعيدون بها دورهم الذي لعبوه سابقا أثناء ما كانت أوربا غارقة في عصور الظلام، إلا إن الثورة فشلت وظهرت نتائجها المدوية بعد انهيار سلطة الخلافة العثمانية حيث وقعت معظم الدول العربية تحت الاحتلال الغربي البريطاني والايطالي والفرنسي، ولم تستقل معظم الأقطار العربية إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وانقسم العالم العربي بذلك إلى حوالي عشرين دولة قطرية، تعاني جميعها دون استثناء من تخلف حضاري وأنساني مريع، يعتبر امتداد لأكثر من ٨٠٠ عام من التراجع والانحدار في مختلف المجالات والأصعدة والميادين.

يقول معظم المؤرخين أن فترات الازدهار العربي كانت محدودة وقصيرة وفي حال جمعها فإنها لا تتجاوز ال٢٥٠ عام فقط، وهي فترة قصيرة ومحدودة على كل حال، ولم يحقق العرب قبل الإسلام إلا النزر اليسير من الازدهار، وكانت الحاضرتين العربيتين اللتين شيدتا في العصر الجاهلي في العراق وسوريا تابعتان للمملكتين الفارسية والبيزنطية ولم تكونتا مستقلتين، بينما ظلت القبائل العربية في الحجاز واليمن ترزح تحت وطأة نظام قبلي بدائي ومتخلف، فالإسلام جمع العرب في دولة مركزية واحدة بعض الوقت، واوجد لهم نظام دينيا مركزيا، تمكنوا بهما من بناء منظومة اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية وعلمية أطلق عليها المؤرخون «حضارة عربية أو إسلامية» إلا أنها كانت مشوبة بالكثير من الصراعات السياسية والطائفية والمذهبية المهولة، وسرعان ما انقسمت الدولة الإسلامية العربية المركزية إلى العديد من الممالك والدول والإمارات، وسقطت بعد فترة وجيزة الدول العربية الكبرى التي كانت تدير الصرح الحضاري العربي، كدولة الخلافة العباسية والفاطمية والأموية الأندلسية، وعلى مدى أكثر من ٨٠٠ من السقوط الحضاري العربي خرجت العديد من الشخصيات والتيارات الدينية والفكرية والسياسية التي حملت على عاتقها مشروع النهضة العربية، وسعت وحاولت وجاهدت في سبيل هدف واحد فقط هو

بناء منظومة حضارية جديدة للوطن العربي والإسلامي بشكل عام، إلا إن جميع هذه المحالات فشلت في التأسيس لهذه الحضارة، فضلا عن البدء في بنائها، وظلت عوامل ومظاهر التخلف الشاملة حاضرة ومتجسدة في كافة الاتجاهات وعلى مختلف الأصعدة وفي جميع أنظمة الحكم المركزية في البيئة العربية، وكانت أكثر الحقول تضررا منظومة التعليم والبحث العلمي في شتى أغراضه ومجالاته العلمية والطبيعية والإنسانية.

لقد أسس النبي الكريم محمد ﷺ لامته العربية أنظمة مركزية قادرة على الاستفادة من مقومات وعوامل النهضة والبدء بتشييد حضارة عربية إسلامية وكتابة تاريخ عربي وإسلامي ضخم، وتكوين امة حية وناهضة تمتلك الرؤية والهدف، فقد جاء بدين قضى على الكثير من العادات والتقاليد المناوئة للقيم والحقوق الإنسانية لصالح تعاليم قادرة على العطاء وتؤسس للعدالة والمساواة، وتكون لبنة متينة لدولة قابلة للحياة والاستمرار، وبهذين النظامين الديني والسياسي، تم تأسيس الأنظمة الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية والحقوقية بناء عليها، وتمكن العرب بأنظمتهم المركزية الجديدة من تشييد حضارة أوجدت بصمة متميزة على صفحات التاريخ البشري، واستفاد منها الآخرون فيما بعد، لا سيما الغرب في حضارته المعاصرة.

وقد انتاب العرب والمسلمين ما انتاب غيرهم من الأمم والشعوب من صراعات على سلطة الأنظمة المركزية وأحقية هذا النظام أو ذاك في الحكم والإدارة، لقد كان لب الصراع ومحوريته في الأمة العربية وما يزال منذ وفاة النبي ﷺ وحتى يومنا هذا حول ما يمكن تسميته «بالصراع على النظام» بينما تجاوز الغرب هذا الصراع المرير وانتقل لمرحلة «التنافس من داخل النظام» حيث تمكنت الشعوب الغربية (الأوربية والأطلسية) من بناء نظام واسع ومرن، قادر على التوفيق ما بين التيارات المختلفة، ويمكن أن يتعاقب ويتداول على إدارته كافة التيارات وفقا لمنظومة إدارة السلطة الحالية المعروفة بـ «الديمقراطية».

إن العرب لم يتمكنوا من تجاوز هذه المعضلة الخطيرة وظلوا حتى هذه اللحظة يتعاركون فيما بينهم حول دائرة الصراع على النظام، حيث ترى كل فرقة أحقيتها في فرض نظامها الديني والسياسي على الأمة، وبالتالي على بقية الأنظمة المركزية الحاكمة ودوائرها ومؤسساتها المختلفة، وتعتقد كل فرقة إنها هي الفرقة الحقة المتوافقة مع رضا الخالق وحقيقة الكون وسننه ونواميسه، وان بقية الفرق والاتجاهات والآراء باطلة ولن ينتج عنها سوى المزيد من الضعف والهوان.

بعد وفاة النبي ﷺ انقسم المسلمون وأغلبيتهم الساحقة من العرب إلى فرقتين، الأولى ترى إن نظام الحكم بعد النبي الكريم ﷺ يتمثل في الشورى، وان الخليفة يختاره مجلسا مكونا من صحابته وأهل بيته، والثانية ترى إن السلطة يجب إن تكون محصورة في آل هاشم فقط وتحديدا في آل عبد المطلب ونسل النبي ﷺ من ابنته فاطمة الزهراء، ومن البديهي القول إن كلا الاتجاهين حمل كل منهما وجهة نظر مخالفة ومتعارضة في بعض التفاصيل والجزئيات في النظامين الديني والسياسي، أي تعارض في هيئة وصفة وشكل النظامين الديني والسياسي اللذان من المفترض أن يسودا، وها ما حدث فعلا، فقد انقسم المسلمون إلى فرقتين رئيسيتين (الشيعة والسنة)، وهما الطائفتين اللتان تشكلان أغلبية العالم الإسلامي في هذا العصر، ويختلفان بطبيعة الحال في كثير من القضايا التاريخية والفقهية والعقائدية، ومن أهمها نظامي الحكم السياسي والديني، فالسنة اعتقدوا بشورى الحكم وفرعيته، فهو من حق أي شخص توصله الظروف والملاحم إليه وفقا لقواعد وتعاليم حددها الفقهاء، بينما يرى الشيعة من حيث المبدأ إن السلطة هي لآل بيت النبي ﷺ فقط، وان أي نظام حكم آخر هو نظام غير شرعي، وظلوا على هذه الآراء حتى فتح عندهم باب الاجتهاد بعد انقضاء عصر الأئمة وقالوا بشرعية النظام السياسي إذا ما توفرت فيه بعض الشروط، ومن هذا الاختلاف انبثقت الكثير من الانشقاقات والتنافرات الفقهية والعقائدية والتاريخية حتى اليوم، وكل من الطائفتين تدعي الأحقية المطلقة والصواب المحض

فيما تؤمن به وتعتقده.

وخلال أكثر من ١٤٠٠ عام ظهرت مئات الفرق والمذاهب الفقهية والعقائدية لأسباب وعوامل مختلفة ومتعددة ومتنوعة، وعادة ما تتكون واجهة لتيارات دينية وسياسية معادية للسلطة القائمة في هذا القطر أو ذاك، وقد مرت على الأمة العربية والإسلامية بشكل عام فترات استقرار لصالح سيادة منظومة سياسية وبالتالي دينية واجتماعية وعلمية وفكرية وثقافية مهدت لقيام الحضارة العربية، وذلك في بعض مراحل العهدين الأموي والعباسي، والفاطمي والأندلسي.

لعل اخطر ما دونته كتب التاريخ العربي من الصراع المحتدم على النظام السياسي وبالتالي النظام الديني أيضا هو مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وما أعقبه ذلك من ثورات على خلافة علي ابن أبي طالب في الحجاز والعراق والشام، في الوقائع المعروفة (الجمل وصفين والنهروان) وخروج الشام عن سيطرة الدولة الإسلامية، وقد ظهرت في عهد حكم الإمام علي فرقة الخوارج، الذين خرجوا على كل من علي بالكوفة ومعاوية في الشام وسلكوا مسلكا دينيا وفقهيا وعقائديا مخالفا للطرفين، وكان منهم ابن ملجم الذي كان على رأس فرقة كلفت بقتل كل من علي ومعاوية، إلا أنها أصابت الأولى ولم تصب الثاني، وظل الخوارج فرقة خارجة عن طاعة كافة الحكومات التي حكمت العالم العربي، ابتداء بحكم الخليفة الرابع علي ابن طالب وما تلاه من المدة القصيرة لحكم نجله الحسن (٦ أشهر) وحكم الأمويين، وقد انقسموا إلى فرق متعددة ومختلفة، وقد قامت لهم دولتان، ألأباظيين في «تاهرت»، والصفرية في «سجلماسة».

ومن أهم الثورات التي سعت لتغيير الأنظمة المركزية في البيئة العربية ثورة سبط الرسول الحسين ابن علي، التي هدفت إلى إقامة نظام سياسي وديني جديد مختلف تماما عن ما شيده الأمويين، إلا إن الثورة أخفقت وقتل جميع من ناصروها، وفي مقدمتهم الحسين مع جمع من أهل بيته وأصحابه في واقعة كربلاء الشهيرة عام ٦١هـ، إلا إن

صدى ثورته ظلت فاعلة وحية، وكانت منطلقا لقيام العديد من الثورات ضد الحكم الأموي وجميعها حملت في طياتها هدف مركزي إلا وهو إقامة نظام سياسي وديني مغاير للنظام السائد تحت إدارة الأمويون، كثورة المختار بن يوسف الثقفي، الذي انبثقت عنه فيما بعد فرقة الكيسانية، وهي فرقة شيعية تقول بإمامة ابن الحنفية (احد أبناء الإمام علي) وقد عمل المختار بن يوسف الثقفي على قتل المئات ممن شاركوا في حرب الحسين بن علي فالتف حوله الكثير من الناس، وقد قتله مصعب بن الزبير بأمر أخيه عبد الله بن الزبير، الذي كان معارضا هو الآخر للحكم الأموي، وحكم الحجاز واليمن ومصر والعراق وخراسان وأكثر الشام، ولقبه الكثير من المؤرخون بأمير المؤمنين، وقد قضى على نظامه السياسي والديني الحجاج بن يوسف الثقفي، ومنها أيضا ثورة زيد بن علي بن الحسين الذي قتل في عهد هشام بن عبد الملك، وهو مؤسس فرقة الزيدية، وهي فرقة شيعية قريبة في تعاليمها من المذاهب الإسلامية السنية.

وهناك الكثير من الثورات التي خرجت على الحكم الأموي وجميعها سعت لإنشاء نظام ديني وسياسي مغاير للأمويين، وظلت الثورات تستعر حتى سقط الحكم الأموي على يد العباسيين، الذين حملوا شعارات الثار لأهل محمد وتحديدا الحسين وأهل بيته في كربلاء، وتمكنوا من حشد صفوف أنصار بني هاشم بمختلف فروعهم وتمكنوا من إسقاط الحكم الأموي عام ١٣٢هـ وتشييد نظام سياسي جديد تحت قيادة آل العباس، إلا إن الثورات على العباسيين سرعان ما اشتعلت فقد خرج على المنصور في المدينة المنورة محمد بن النفس الزكية، وهو علوي من نسل الحسن وقد دعا إلى الخلافة لنفسه ولأهل البيت عامة، وخرج من الكوفة أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، وكلاهما في النهاية من الشيعة الذين يخالفون مذهب العباسيين، وقد قتلا في المعارك ودحرت ثورتيهما.

في غرب إفريقيا خرج إدريس الأصغر عام ١٧٠هـ وشيد دولة مناوئة للعباسيين، وقد احتال عليه الرشيد فقتله وبقيت دولته بعده مدة من الزمن، وظهرت كذلك

الدولة القرمطية، التي كانت في بداية أمرها عبارة عن حركة سياسية دينية تفرعت من الفرقة المباركية (إحدى شعب المذهب الاسماعيلي المنتمي للطائفة الشيعية)، وتمكنت من نشر عقائدها وأفكارها من خلال تأسيسها لنظام ديني ساهم في انتشاره وسيادته الدعاة الذين أرسلوا لحواضر عديدة في الجزيرة العربية والعراق والشام، وتأسيسهم لنظام سياسي ساد لأكثر من قرن من الزمان.

إن الصراع كان وما يزال على شكل وماهية النظام السياسي والديني الذي يجب أن يسود، ورغم نشوء عشرات الأنظمة السياسية في حقب التاريخ العربي المختلفة، إلا إن كافة أنظمة الحكم في مختلف أنحاء العالم العربي لم تستطع فرض هيمنة مطلقة وولاء تام في صفوف شعوبها، فكان في صفوف كل شعب اتجاهات سياسية مناوئة للنظام الحاكم بشكل من الأشكال، إلا إن هذه الاتجاهات تظهر كتيارات وحركات معارضة ويسعى أنصارها لفرضها كأنظمة حكم بديلة إذا مع أصاب النظام الحاكم عوارض الضعف والانحلال التي تؤدي إلى عدم قدرته على أداء مهامه وواجباته.

وقامت على الدولة الفاطمية ثورات هي ألأخرى، فقد خرج على الحكم الفاطمي الشيعة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي صاحب ثورة الحمار، الموالي للأمويين، وقد تمكن الحكم الفاطمي من القضاء عليها بعد ١٣ عاما من الصراع، وفي أواخر عهد الدولة الفاطمية قامت الدولة السلجوقية التي استولت على أجزاء واسعة من الشام ومناطق عديدة كانت خاضعة للفاطميين، وفي النهاية قضى على الدولة الفاطمية مؤسس الدولة الأيوبية السلطان صلاح الدين الأيوبي محرر القدس، ويروى عنه انه أسس قلعته الشهيرة بعيدا عن القاهرة لان اغلب سكان القاهرة في ذلك الوقت كانوا ما يزالون موالين للفاطميين ويعتنقون المذهب الاسماعيلي.

وفي أحيان أخرى كانت الثورات السياسية من داخل البيت السياسي والديني الحاكم، وكان الثائرون يتهمون الحاكم بمخالفته للدين، ويجعلون ذلك مبررا للثورة عليه، كالسلطان العثماني سليم الثالث الذي عزل من منصبه عام ١٨٠٧م بانقلاب

ابيض استنادا إلى فتوى من مفتي الديار العثمانية، الذي اتهمه بأنه غير صالح للملك لأنه «فرض على المسلمين أنظمة الكفار وأدخل نظامات الإفرنج وعوائدهم، وأجبر الرعية عليها».

وفي أحيان أخرى كان القائمين على النظام السياسي من الخلفاء يعتنقون نظاما دينيا مغايرا لما كان قبلهم من اجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية، تتمثل اغلبها في الاستيلاء الشامل على مفاصل السلطة وتحقيق الاستقرار لحكمهم، كما كان من الأمويين عندما حظيت أفكار المرجئة بالدعم الإعلامي والسياسي من قبل بعض خلفائهم، الذين أمروا بنشر أفكار هذه الفرقة وإذاعتها بين الناس، وقد كانت معتقدات المرجئة بشكل عام تصب في صالح تحقيق مشروعية حكمهم وتدعوا الناس إلى ترك ما اقترفوه وما قد يقترفوه من مخالفات للشرع أو جرائم حرب أو أية انتهاكات لحق الرعية إلى الله سبحانه وتعالى، فهو وحده الذي يحكم بين عباده يوم القيامة وليس لأحد أن يحاسبهم أو يحكم عليهم بشيء، حتى قيل في الأثر «الإرجاء دين الملوك».

وفي زمن هارون الرشيد نبغت المعتزلة ونشطت حركتهم الفكرية وثاروا على الجمود الديني والفلسفي والعقائدي الذي كان سائدا في الأوساط الدينية بشكل عام، حتى تولى المأمون الذي كان يميل إلى حرية الفكر، وبذلك استطاع المعتزلة أن يواصلوا نشاطهم، فراحوا يتقربون منه وينظرون له بعين الإكبار والإجلال، ومن جانبه كان مذهبهم من اقرب المذاهب إلى نفسه، فما كان منه إلا أن قربهم من سلطته فأصبحوا ذو نفوذ في قصره، واستمروا على هذا المنوال في عهدي المعتصم والواثق إلى أن جاء المتوكل، الذي اعرض عنهم، فبذا مذهبهم بالضعف وفقدان البريق.

ومن المذاهب التي دعمها الأنظمة السياسية «الجبرية» والجبر كما عرفه المتكلمون هو نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الرب، وقد نالت هذه العقيدة استحسان بعض الخلفاء الأمويين، حيث اتخذت كمسوغ شرعيا لتبرير سياساتهم التي قد تكون متعارضة مع التعاليم الدينية والقيمية.

في نهاية الأمر فان الكثير من المذاهب الإسلامية المعاصرة ما كانت لتسود لولا مساندة الأنظمة السياسية لها وفرضه بالقوة، فالمذاهب الإسلامية السنية فرضت في زمن العباسين وأصبحت المذاهب الرسمية التي تنظم عمل أجهزة القضاء والتعليم وسائر شئون الدولة، والمذهب الشيعي الجعفري فرض في إيران بالإكراه والجبر حيث كان الإيرانيين يعتنقون قبل حكم الصفويين المذاهب السنية الأربعة، وتذكر كتب التواريخ أن سلطات الدولة الصفوية كانت تخير الإنسان الإيراني بين التشيع أو السيف، وكان ما بين الدولتين العثمانية السنية والصفوية الشيعة حروبا وصراعات مدوية، أفضت إلى زيادة حدة الانقسامات المذهبية والنزاعات الطائفية في الأمتين العربية والاسلامبة، وساهمت في ضعف العرب والمسلمين وتفاقم تخلفهم الإنساني والحضاري.

وهكذا يمكن ملاحظة أن الصراع في عالمنا العربي ظل مستعرا حتى هذا اليوم، ويتركز حول طبيعة النظام السياسي والنظام الديني الذي يجب أن يسود، وحتى هذا اليوم لم ينتهي هذا الصراع ولم يخرج من دائرته العرب حتى يومنا هذا.

من جانب آخر ظهرت على مدى التاريخ العربي الكثير من الشخصيات الإصلاحية المدنية والدينية، التي ناضلت بالقلم والفتوى والعلم في سبيل إصلاح الأنظمة المركزية في البيئة العربية، وقد كانت في حقيقتها تحمل وجهة نظر متكاملة في شان جهازي الحكم الديني والسياسي، إلا إن معظم هذه الشخصيات عمدت إلى النضال المدني ولم تلجا إلى مواجهة الأنظمة الحاكمة عسكريا في سبيل فرض آرائها، وظلت معظم هذه الشخصيات تناضل بالطرق والوسائل السلمية، إلا أنها غالبا لم تسلم من أذى حكام الأنظمة السياسية الذين كانوا يعمدون إلى تصفية أي معارضة لحكمهم مهما كان سلميا، ولا يحمل أي بدرة للتمرد والعصيان، من أبرزهم الإمام موسى الكاظم، الذي قتل في بغداد بأمر من الخليفة هارون الرشيد، وقد كان عالما زاهدا، وأحد أئمة الإمامية الاثنا عشرية، وقد اعتقله الرشيد لسنوات عديدة، رغم

كبر سنه وعلمه وفضله، وكان يدعوا إلى مكارم الأخلاق والزهد عن الدنيا، والعدل في الرعية، وغيرها من القيم والفضائل، ولكنه لاعتناقه وتزعمه مذهبا آخر مغاير لمذهب السلطة سجن حتى أمر الرشيد باغتياله، ومنهم الإمام ابن حنبل، الذي لم يقل بخلق القران كما أمر المأمون فعذب حتى استشهد في احد سجون العباسين، ومنهم ابن تيمية، الملقب بشيخ الإسلام، الذي كانت له فتاوى وآراء مخالفة للفتاوى والعقائد التي كانت سائدة في عصره، كما انتقد حكومات زمانه أيضا، ولكن كان كل ذلك بالقلم واللسان فسجن أكثر من خمس مرات، إحداها كان بسبب جداله في بعض العقائد كالعرش وأسباب نزول بعض آيات القران، وسجن ذات مرة لتأليفه كتاب «الاستغاثة» الذي حرم من خلاله الاستغاثة بالأموات مطلقا وان كانوا أنبياء أو عباد صالحين، وسجن في المرة السادسة لمجادلته في مسالة « الحلف بالطلاق» أما تصفيده الأخير فاستمر لأكثر من عامين ونصف، خرج بعدها محمولا على الأكتاف من سجن القلعة بالقاهرة ليدفن في مثواه الأخير، وكان ذلك بسبب تأليفه كتاب «زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور» الذي حرم عبره زيارة القبور والتوسل بأصحابها.

ومنهم ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي، قاضي قضاة قرطبة والفيلسوف العربي الكبير، الذي اتهم بالكفر والضلال، فأمر الخليفة المنصور.[1]

بحرق كتبه وإبعاده إلى بلدة «اليسانه» وهي بلدة صغيرة بجانب قرطبه، واغلب سكانها أنداك من اليهود، كما أمر بحظر الاشتغال بالفلسفة والعلوم العقلية، إلا إن ذلك لم يستمر طويلا حيث عاد ابن رشد محضيا عند المنصور مرة أخرى حتى وفاتهما في عام واحد (١١٩٨م).

ومنهم احمد بن نصر الخزاعي الذي كان من المنشغلين بعلوم الحديث، واحضر مقيدا إلى بغداد في حضرة الخليفة العباسي الواثق بالله، الذي كان يميل إلى المعتزلة، فسأله عن القران ورؤية الله وحاججه في ذلك ثم قتله صلبا، وظلت جثثه مصلوبة

(١) أبو يوسف يعقوب المنصور احد خلفاء دولة الموحدين.

زهاء ست سنوات حتى أمر به المتوكل ودفن.

*****

لم يقتصر الأمر في الواقع العربي على قمع النظام السياسي للتيارات التي لا تعتقد بأحقيته في الإدارة والسلطة وفساد النظام الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسانده وحسب، بل إن كل هذه الأنظمة لها بالضرورة من يديرها، وبالتالي فان القائمين على إدارتها يخوضون في حلقات لا حدود لها من الصراع اللامتناهي مع غيرهم من معتنقي الأيدلوجيات والأفكار الداعية للإصلاح والتغيير، ليكون الصراع في البيئة الحاضنة صراعا عبثيا وشاملا لا حدود له، يكون ضحيته الحضارة بمحتوياتها ومقوماتها وعواملها، وحاضر الأمة ومستقبلها، وتكون النتيجة في النهاية امة متخلفة وتهاوي إنساني وحضاري مريع.

وحسبنا أن هذه ظاهرة طبيعية بقياس تلك الأزمنة، حيث لم تكن البشرية قد وصلت بعد إلى تلك المرحلة التي انتجت من خلالها نظاما ينقلها من مرحلة الصراع على النظام إلى الصراع داخل النظام، فها هي بلدان وأقطار العالم الأول والثاني تتمتع شعوبها بالرخاء وحرية الاعتقاد في شتى اتجاهات الحياة، بيد أن عالمنا العربي ما يزال يرزح تحت وطأة إشكالية خطيرة ألا وهي الصراع على النظام، حيث إن كل من الحاكم والمحكوم

يعتنقان عقيدة دينية أو سياسية أو فلسفية يراها كل منهما حقا مطلقا، فيحاول الحاكم فرضها بالقوة والغلبة، بينما قد يحاول المحكوم الذي يعتنق رأي مغايرا لعقيدة السلطة فرض رأيه إن سنحت له الفرصة، ليعيش الحاكم الرغبة الجامحة الدائمة في القضاء على أي معارضة، مهما كانت سلمية وغير عنفيه، لخوفه من تحولها إلى معارضة تسعى للقضاء على نظام حكمه، وذلك لافتقاد الدول والممالك العربية في ذلك الزمان للنظام الذي يمكنها من استيعاب كافة الآراء والأفكار والتعاليم من دون أن يشكل ذلك خطرا على الأنظمة المركزية الحاكمة، ومؤسساتها وامتداداتها الإنسانية والاجتماعية.

****

بعد انهيار الحكم العثماني وتعرض الأقطار العربية للاستعمار، ومن ثم تحررها من الاحتلال والانتداب واحدة تلو الأخرى، كانت المسيرة الحضارية والإنسانية للعرب ليست سوى امتدادا لماضيهم التليد الذي شابت أكثر مراحله الصراعات والنزاعات والفتن والاضطرابات، فالشعوب والبلدان العربية تعيش الآن مسيرة تاريخية مستمرة منذ مئات السنوات حتى يومنا هذا، حيث إن العرب ما يزالون يتنازعون فيما بينهم على أنظمة إدارة الحضارة، وحتى مع ظهور التيارات الفكرية والتنويرية لم يحدث أي اختلاف حقيقي أو جوهري في هذا المضمار، فقد حمل كل أتباع تيار سياسي أو أيديولوجي على عاتقهم هم الوصول إلى السلطة وتطبيق نظامهم الحضاري واعتبار كل من يخالفهم فيه معاديا للشعب والأمة ولفكر النهضة والقوة والتحرر من التخلف، انه نفس الخلل ونفس الإشكالية العميقة التي تعاني منها البيئة العربية، أي عدم قدرتها على استيعاب المختلف وتوظيفه في التنمية.

كانت البداية عندما كانت الدولة العثمانية تعاني من الضعف والانحلال وتمارس على العرب شتى أنواع التمييز والتفاضل، وتسخر الثروات التي تزخر بها البلدان العربية لصالح الدولة، دون الاهتمام بتنمية الشعوب العربية وأعمار بلدانها، فأعلن الشريف حسين حاكم الحجاز ثورته الشهيرة « الثورة العربية الكبرى» والتي كانت تهدف إلى جمع العرب في دولة مركزية واحدة، تعمر بلدانهم وتشيد لهم حضارة عربية جديدة، إلا إن هذه الثورة فشلت، وبغض النظر عن أسباب فشلها فقد كانت النتيجة فيما بعد احتلال معظم الأقطار العربية من قبل القوى الأوربية الاستعمارية، وعندما رسمت خريطة العالم العربي وتكونت الكيانات السياسية الجديدة حملت معها أزمة أمتها الحضارية والإنسانية، ولم تنجح حكومات الدول العربية والتي تجاوزت اليوم ال٢٢ دولة في إخراج شعوبها من التخلف والانحطاط، بل إنها ساهمت في تكريس الواقع المتردي من خلال عدم بنائها أنظمة سياسية حديثة ومتطورة، وضع لبناتها

غالبا الاستعمار قبل رحيله، وعدم نهلهم من الأفكار والرؤى الوطنية المعاصرة التي تتماشى مع روح العصر ومتطلبات العصرنة وتتوافق مع الموروث كأفكار الطهطاوي ولطفي السيد والكواكبي ومحمد عبده وطه حسين وعلي عبد الرازق وغيرهم، وبعض الأنظمة العربية لم تشجع قوى الاعتدال الديني بل إنها على العكس من ذلك ساهمت في صناعة تيارات دينية متشددة، وكان لذلك نتاج وخيمة سياسيا وامنيا وثقافيا ودينيا واجتماعيا، ما تزال تعاني منها بعض الدول العربية حتى الآن، فظهرت كردة فعل تيارات آيدولوجية تفرعت عنها تنظيمات سياسية ودينية وثقافية، يعاني معظم معتنقوها من نزعة وثوقيه شبه مطلقة، حيث يرون إن أيديولوجيتهم هي الحق المطلق الذي يجب أن تسير في ركابه شعوبهم، إن أرادت الخروج من روتقة البؤس والتخلف والانحطاط، إلا إن هذه التنظيمات اليسارية واليمينية لم تنجح أيضا ولم تحقق أية نتيجة تذكر، وظلت الأمة تعاني من الانهيار والتخلف والانحطاط والبؤس وعلى مختلف الأصعدة والميادين، وأول ما يمكن ملاحظته أنها ليست سوى وليدة للبيئة التي خرجت منها، إذ ساهمت بيئتها بمختلف مكوناتها وحيثياتها وظروفها المكانية والزمانية في بلورتها وتكوينها، فكان معتنقوها ينظرون إلى الآخر نظرة عداء مستحكم ويعتبرونهم العقبة التي يجب إزاحتها قبل المباشرة في تجسيد برامج النهضة والتطور، فانشغلوا بإدارة الصراعات مع مخالفيهم ومناوئيهم، وظلوا على هذا المنوال حتى نهايتهم كتنظيمات سياسية أو مدنية ولم يحققوا أية انجازات حقيقية أو فعلية.

إن مسيرة العرب في عصرنا الراهن ليست سوى امتدادا تاريخي وانتربلوجي لمرحلة حضارية عمرها أكثر من ٧٠٠ عام على الأقل، إذ ظلوا متنازعين ومتنافسين ومتصارعين على دفة إدارة أنظمة الحكم والسلطة السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يتمكنوا من الخروج من سقطتهم الحضارية حتى هذه اللحظة.

وقد تحولت بعض الأيدلوجيات المعارضة لأنظمة الحكم العربية إلى أنظمة

سياسية واقتصادية وثقافية شاملة، لعل من أهمها « القومية العربية « التي شهدت ازدهار في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكان من أهم تياراتها التيار الناصري واهم انجازاتها قيام اتحاد «الجمهورية العربية المتحدة» بين مصر وسوريا.

يستند الفكر القومي على العروبة كعقيدة ناتجة عن تراث مشترك بين اللغة والثقافة والتاريخ والدين، وكانت بداياته في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث سميت هذه الحقبة بعصر القوميات،

وكان من رواد الحقبة القومية الأولى المفكر السوري ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وعبد الرحمن عزام وغيرهم، وقد تجلت القومية العربية في أوجها بالثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين من مكة،

والتي فشلت في تحقيق هدفها الكبير المتمثل في الاستقلال عن الدولة العثمانية وإنشاء الدولة العربية الكبرى.

وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة من أهم انجازات الفكر القومي إلا أنها استمرت أربع سنوات فقط، حيث فشلت بسبب سوء الإدارة وكثرة المؤامرات الخارجية والداخلية ضدها، إلا إن النظام الجمهوري المصري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر ظل يبث الوعي القومي ويرتل الشعارات القومية دون تحقيق أية انجازات نهضوية كبرى يمكن التعويل عليها في بناء قطر عربي متطور ومتقدم.

وقد انبثقت عن القومية تيارات مختلفة في الأقطار العربية، تحول بعضها إلى نظام سياسي، إلا أنها لم تحقق أية نتائج ملموسة، أما نظام الرئيس جمال عبد الناصر فقد حقق انجازات اقتصادية محدودة، بيد انه هزم في كافة معاركه الحربية، وحكم مصر وفقا لأطر تقليدية بعيدا عن الشعارات التي رفعها، والتي كانت تدعو إلى الحرية والديمقراطية وسيادة القانون والتداول السلمي على السلطة، كما لم تتمكن معظم التيارات المناوئة له من العمل بحرية وفاعلية، كما يبرز نظام الزعيم الليبي معمر القذافي الذي تولى السلطة بعد الإطاحة بالنظام الملكي كأحد الأنظمة السياسة

التي رفعت شعارات قومية ذات زخم ثوري واسع النطاق، إلا انه كذلك لم يحقق أية انجازات، وعمد الزعيم الليبي خلال السنوات القليلة الماضية إلى تغيير الكثير من شعاراته وسياساته كالتقرب إلى الغرب الأطلسي والأوربي والانفتاح الاقتصادي.

وظهر حزب البعث العربي الاشتراكي كأحد تيارات اليسار الثورية أيضا، ورفع شعار «امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» و «حرية وحدة اشتراكية» ويحكم حزب البعث سوريا منذ أكثر من أربعين عاما، وحكم العراق منذ عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣م، حيث أدت المغامرات العسكرية للنظام العراقي إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد خاض نظام البعث حرب ضروسا ضد الأكراد واضطهد التيارات الدينية وارتكب المجازر ضد منتسبيها، وانتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع، ودخل في ثلاث حروب مدمرة، انتهت بسقوط النظام الجمهوري بقيادة البعث العراقي وقيام دولة عراقية جديدة، كانت أولى قراراتها حظر نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي، أما في سوريا فقد حافظ البعثيين على السلطة متجاوزين عبث نظرائهم العراقيين، إلا إن البعث السوري لم ينجح حتى الآن في تجسيد شعاراته.

ومن الأيديولوجيات المهمة الشيوعية : حيث تكونت العديد من الأحزاب الشيوعية العربية في العراق والخليج وسوريا ومصر والمغرب، ولكنها لم تمسك بالسلطة في أي منها، عدا العراق في عهد عبد الكريم قاسم الذي سقطت تجربته بعد ٤ سنوات بانقلاب دبره القوميين العراقيين، وقد مرت الأحزاب والتنظيمات والتيارات الشيوعية العربية بالكثير من المراحل والمنعطفات، وواجهت الأنظمة الحاكمة في أكثر من قطر عربي، ولكن الشيوعيون إجمالا لم ينجحوا في تحقيق أية انجازات ملموسة، وقد تراجع الفكر الشيوعي منذ الثمانينات، وعزز هذا التراجع بانهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية الدولية، كما ظهرت «الاشتراكية» كنظام اقتصادي يمثل واجهة للنظام السياسي اليساري الدولي والعربي، إلا إن الاشتراكية كنظام عالمي تهاوت مع

انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الدول الشيوعية وسيادة الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي، والدول العربية التي طبقت الاشتراكية على وجه العموم كسوريا ومصر وليبيا لم تنجح في تشييد مؤسسات تنموية حقيقية يمكن التعويل عليها في بناء نظام اقتصادي حديث ومزدهر، وقد سارعت هذه الأقطار في دعم وتوسعة القطاع الخاص ليخفف العبا على الدولة وينسجم مع النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد.

لقد دعا القوميين والبعثتين إلى نظام سياسي يقوم على الحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وسيادة نظام اقتصادي اشتراكي وإقامة نظام ثقافي واجتماعي يقوم على القومية العربية والشيوعية الثقافية الوسطية، والاشتراكية الاقتصادية، وإنشاء نظام ديني يقوم بتوفير الاحتياجات الروحية للأفراد وتغطية وظائف الدولة المتعلقة بالواجبات التربوية والأخلاقية والقيمية وكافة مفاهيم وقيم اليسار العربي، إلا إن اليسار عموما لم ينجح في تحقيق أهدافه وتطلعاته، وتهاوت أنظمته السياسية وتراجع نفوذ وشعبية أحزابه السياسية في كافة الأقطار العربية دون استثناء.

ومع منتصف السبعينات تراجعت على وجه العموم أحزاب اليمين واليسار وبدأت بالبروز التيارات الدينية، فظهرت الحالة الدينية كتيارات شعبية واسعة الانتشار وانبثقت عنها تيارات وأحزاب إسلامية في مختلف أقطار العالم العربي، وقد تعززت الحركة الإسلامية بانتصار الثورة الدينية في إيران، لا سيما على صعيد الأحزاب الدينية الشيعية في العراق ولبنان والخليج، وقد حقق الإسلاميين انجازات يعتد بها في لبنان، حيث تمكنوا من دحر الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠م بعد ثماني عشر عاما من المقاومة، وأصبحوا قوة سياسية وعسكرية مهمة في لبنان توازي الدولة، وكذلك في فلسطين حيث تشكل المقاومة الإسلامية تكتلا هام وحيويا وجوهريا من حركة المقاومة الفلسطينية، وقد شارك الإسلاميون في الحياة السياسة في معظم الأقطار العربية كالكويت والعراق ومصر ولبنان وفلسطين

والمغرب والأردن، وتمكنوا من الوصول إلى السلطة في الكويت وفلسطين والعراق، وتشكل التيارات الإسلامية في معظم البلدان العربية قوى اجتماعية وسياسية وثقافية مهمة في هذه الحقبة الزمنية، كما ويحكم الإسلاميين بلدين مهمين مجاورين للأقطار العربية هما إيران وتركيا.

ومن ابرز الحركات الإسلامية العربية حزب الله في لبنان، الذي قاوم الاحتلال الإسرائيلي لعشرين عاما وحقق انتصارا على إسرائيل في عام ٢٠٠٠م، إلا انه تمسك بسلاحه ورفض إكمال مشروع الدولة اللبنانية الذي ابتدأ في أوائل عقد التسعينات باتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الأهلية وسمح له دون غيره من القوى اللبنانية بالإبقاء على سلاحه ما دام يقاوم الاحتلال، حيث حلت كافة أحزاب الحرب الأهلية اللبنانية أجنحتها العسكرية وتحولت إلى أحزاب مدنية، إذ ارتئ حزب الله ضرورة بقاء السلاح وميلشيات المقاومة لحين انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي برمته، وفي فلسطين تبرز حركة المقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي، وهي منظمات راديكالية تهدف إلى محاربة إسرائيل وتحرير كافة التراب الفلسطيني والقضاء على إسرائيل، وفي مصر ظهرت عام ١٩٢٤ حركة الإخوان المسلمين، التي سعت إلى قيام حكم إسلامي في مصر وتعتبر كبرى الحركات الإسلامية في العالم العربي في عصرنا الراهن إذ يمتد تاريخها لأكثر من ١٠٠عام تقريبا وتفرعت عنها العديد من الأحزاب السياسية في فلسطين ولبنان والكويت والأردن، وفي الجزائر تبرز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي فازت في انتخابات عام ١٩٩٢م، فتدخل الجيش وألغى نتيجة الانتخابات مما أذى إلى اشتعال حرب أهلية طاحنة قتل خلالها أكثر من ٦٠ ألف مواطن جزائري، وفي الصومال برزت حركة المحاكم الإسلامية التي سعت إلى السيطرة على البلاد وتأسيس دولة إسلامية، فتدخل الجيش الإثيوبي واسقط كيانها الحاكم في الصومال، فبرز بعدها حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي، اللذان يشكلان قوة عسكرية مناوئة للنظام الصومالي الانتقالي، وتنتشر في مختلف أنحاء العالم العربي العديد من الحركات

الإسلامية، ففي العراق حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى والحزب الإسلامي العراقي، وفي الأردن حزب جبهة العمل الإسلامي، وفي الكويت والبحرين تسيطر التشكيلات السياسية الدينية على مقاعد السلطة التشريعية، وتسيطر التيارات الدينية بشكل عام على حركة الشارع في العالم العربي منذ مطلع الثمانينات وحتى وقتنا الراهن.

بيد إن الحركة الإسلامية تبقى على غرار نظرائها من الأيدلوجيات، إذ يعتقد الإسلاميون بأنهم الحق المطلق وان ما عداهم الباطل المطلق، ويفتقد تشريعهم لمفاهيم ونظم وقيم الاختلاف والخلاف والاستيعاب، ويقضي الإسلاميين جزء ليس بالقليل من وقتهم في حروب ضد الايدولوجيات الأخرى، ولم تحقق الحركة الإسلامية المعاصرة أية انجازات تنموية وحضارية ومعرفية يعتد بها، ما عدا انجازاتها على الصعيد العسكري في لبنان وفلسطين وأفغانستان، رغم إن ذلك ما كان لينجز لولا الدعم المادي والسياسي والإعلامي من عدد من الأنظمة السياسية العربية والإسلامية والغربية على حد سواء.

إن وضع الشعوب العربية يظل متخلفا على مختلف الأصعدة وفي مختلف المجالات رغم سيطرة المشاعر والقيم الدينية في معظم الاتجاهات والمسارات، ولم تتمكن الحركة الإسلامية من ترجمة أطروحاتها إلى منظومة حضارية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الثقافة الإنسانية المعاصرة بقيمها ونظمها وما وصلت إليه من تطور هائل وشامل، ورغم أن الفكر الإسلامي ينقسم إلى العديد من الاتجاهات والتيارات إلا انه لم يتمكن من بلورة منظومة تعايش، ونظام تداولي حر، وقيم تنويرية، يمكن من خلالها التفاعل الايجابي بين مختلف مكونات المجتمع العربي والتأسيس لحضارة إسلامية عربية جديدة، وظل الإسلاميون يرون أن النهضة لا يمكن تحقيقها إلا باعتناق كافة مكونات الأمة لأيديولوجيتهم، وتحولها إلى نظام شامل بحيث تتحول الأيديولوجيات المناوئة إلى أقليات غير فاعلة، ويبقى مفهوم التعدد والتنوع والتجربة

والنسبية مفاهيم غير مقبولة وغير مطروحة في صفوف معظم الحركات الإسلامية في مقابل شيوع ثقافة شمولية مركزية حديدية، ولم يتمكن الدينيون العرب كذلك من إعادة تدوير تراثهم الفقهي والعقائدي والتاريخي لصالح المرحلة الزمنية التي يعيشونها، بما تحتويه من تغيرات واسعة النطاق في القيم والمعارف والعلوم والبرامج والمؤسسات والتشكيلات الإنسانية.

وفي عقد التسعينات الميلادية من القرن العشرين برزت الأحزاب السياسية الليبرالية التي تدعو إلى قيام نظام سياسي ديمقراطي، ونظام اقتصادي رأسمالي، ومنظومة ثقافية تقوم على مفاهيم الحرية الفردية وحقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة، ونظام ديني يقوم على الفردية أو المنظومة القانونية المحدودة، وأنشئت العديد من الأحزاب الليبرالية في كل من مصر والمغرب العربي والعراق ولبنان، كما نشطت تيارات عديدة في كل الأقطار العربية أيضا، إلا إن الليبرالية كمفهوم وثقافة ومنظومة ما تزال مقتصرة على النخبة المثقفة ولم تصبح حالة شعبية أو تيار شعبي يعتد به، وما يزال من التيارات المحدودة جدا، ولا يمكن التعويل عليه في بناء أية منظومة حضارية إذا ما اقتصرت على شرائح محدودة من المجتمع، لان الحضارة كبناء شامل لا يمكن أن يقوم به تيار دون آخر أو فئة دون أخرى، بينما تقف بقية التيارات والتنظيمات والقوى والتشكيلات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية في موقف المعارضة السلبية، فالغرب مثلا تشترك كافة تنظيماته في الحياة العامة وفي عمليات الأعمار من موقعها في السلطة أو المعارضة على حد سواء، لذلك لا يمكن التعويل على جماعة أو تيار وفئة أو شريحة واحدة مهما وصفت بأنها نخبوية أو تنويرية، وهذا ما يعاني منه التيار الليبرالي، حيث يمكن أن يطلق عليه بتيار النخبة، ولم يتحول بعد إلى تيار شعبي له قواعده ومؤسساته وبرامجه.

إن ما يعانيه العرب من إشكالية خطيرة تتمثل في النزاع الأيديولوجي، بحيث يتحول تنافس التيارات والأيديولوجيات والمذاهب الفكرية والدينية والسياسية إلى

صراع مدمر، ويكون الطرح المتفق عليه هو انه يجب على الأمة أولا اعتناق العقيدة المنقذة، سواء كانت دينية أو علمانية، بشتى تياراتها، وبعد ذلك يمكن وضع برنامج للنهضة، وإنشاء قاعدة حضارية تنقل العرب على مستوى الأمة أو الوطن القطري إلى مصافي الشعوب المتقدمة.

إن هذه الإشكالية التي تعاني منها الأمة العربية تترتب عليها حدوث صراعات لا نهاية لها ما بين الأيديولوجيات المتنافرة بغية الوصول إلى السلطة والنفوذ، وينعكس هذا التناحر بالدرجة الأولى على الأنظمة الحاكمة، إذ سرعان ما تنشغل عن الأعمار بتسخير الموارد لتجسيد تفوقها وسيطرتها، لتصبح الشعارات المرفوعة من مختلف القوى مجرد شعارات هوائية لا اثر لها ولا قيمة، ولتدور الشعوب العربية مدارات التخلف والانهيار والانحطاط على غرار ما كان من أسلافها قبل مئات السنوات.

***

ولقد خرج من رحم هذه التشكيلات السياسية والدينية والأيديولوجية العديد من الشخصيات التي ناضلت وكافحت من اجل تجسيد أهدافها وتحقيق آمالها وتطلعاتها في تحويل ما تؤمن به إلى نظام سياسي أو ديني أو ثقافي مركزي، واتخاذ أيديولوجيتها مشروع للنهضة والتحرر والانطلاق نحو الريادة والسيادة، لعل من أبرزهم الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، التي سعت إلى تأسيس دولة تيوقراطية تكون بديلا عن النظام العلماني في مصر، الذي فشل في ذلك الوقت في تحقيق الاستقلال وضعف أداءه الاقتصادي والاجتماعي، وقد كان البنا ينشر فكرة الدولة الإسلامية العالمية لأنه كان يرى عالمية الإسلام، وكون القومية والعرقية والوطن المحلي الصغير جزء من الوطن الإسلامي الكبير.

كتب البنا في معرض رفضه لفكرة الهوية الوطنية المصرية ومنددا بالتيارات القومية «الإسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل وصلاة وجهاد وطاعة وحكم ومصحف وسيف لا ينفك واحد من هؤلاء عن الآخر».

وقد خرجت من رحم حركة الإخوان المسلمين العديد من الشخصيات مثل سيد قطب الذي أعدمه نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥م، و عمر التلمساني (١٩٠٤ ـ ١٩٨٦م)، و مصطفى مشهور وغيرهم الكثير.

وقبل حركة الإخوان المسلمين ظهرت قبلها ب٢٠٠ عام تقريبا حركة الشيخ محمد عبد الوهاب (١٧٠٣ـ١٧٩١) الذي حمل فقه ابن حنبل ونقل عقائد ابن تيمية بالكامل، وقد تمكن ابن عبد الوهاب من إقناع الأمير محمد بن سعود حاكم إحدى مدن نجد وتدعى الدرعية بدعوته فساندها، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يكون النظام السياسي تحت إدارة أسرة آل سعود، وان يكون النظام الديني تحت إدارة ابن عبد الوهاب وعقبه ورجال الدين الذين يسيرون بسيرته ومنهجه، وكان هدف دعوة ابن عبد الوهاب هو الإصلاح الديني في المقام الأول، ولم تكن تحمل بعدا لإصلاح الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والحضارية بشكل عام، ولم يستهدف تجديد الفكر الديني، وصب همه على ما اعتبره محاربة للبدع والخرافات والضلالات من وجهة نظره، وتنقية العقيدة الإسلامية من معتقدات الفرق الفقهية والكلامية والمتصوفه المخالفة لمنهج ابن تيمية، وقد أصبح مذهب الشيخ ابن عبد الوهاب المذهب السائد في السعودية اليوم، ويعتبر بمثابة النظام الديني الحاكم، الذي يحتل نفوذا ومساحة بعد النظام السياسي الذي تديره أسره آل سعود، بينما يوكل الأمراء السعوديين الكبار ونظام الحكم في المملكة بشكل عام لرؤساء النظام الديني من المشايخ سلطة إدارة الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية من خلال الاعتماد على تعاليم وآراء وفتاوى السلف وفتاوى المفتي العام للملكة وهيئة الإفتاء الشرعية الرسمية.

ومن رموز الفكر الديني الإسلامي أيضا أبو الأعلى المودودي، المفكر الهندي الشهير، الذي طرح مشروع الدولة الإسلامية، باعتبار إن الإسلام دين ودنيا، وتعاليمه تحض على طلب العلم وعمران الأرض، ويحتوي على منظومة أخلاقية متكاملة ومبادئ عامة سياسية واقتصادية وثقافية، وقد طرح مفهوم الخلافة باعتبارها

منصب إلهيا، وان الخليفة هو خليفة الله عل الأرض، وقد أجاز الاجتهاد إذا ما وافق غاية الشرع في الحكمة والمصلحة في أعمار الدنيا، وناد بمفهوم الجماعة أو الأمة، التي تضم وحدة الجنس والحدود واللغة واللون والأهداف والمصالح، وما عداها عصبية تتسم بالجهل، بيد إن هذا الطرح يختلف عن المفهوم الديني العام الذي يرفض العرقية وحتى اللغة واللون، إلا إن ذلك كان من تأثير خصوصيات المجتمع الهندي عل ما يبدوا.

ويبرز من التيار الإسلامي التجديدي الكثير من المفكرين أيضا، منهم الشيخ حسن العطار، الذي عاصر الإصلاحات السياسية والثقافية والإدارية في عهد السلطان محمود الثاني، وقد ألف مجموعة من الكتب في النحو والآداب والكلام والطب والشريعة، وقد عمل على تدريس العلوم الدينية بنهج الدراية لا الرواية، فغضب عليه مشايخ الأزهر، فاعتكف في بيته، وكان يطمح إلى إصلاح الأزهر وتطويره، من خلال تجديد العلوم الشرعية، إلا انه اصطدم برفض المشايخ وعزوف حكومة محمد علي عن ذلك، ويتلخص فكره بإحياء الاتجاهات العقلانية والنهج العلمي التجريبي، وإحياء الاجتهاد، والملائمة بين العلم والدين والشريعة والحكمة ، كما يبرز أيضا جمال الدين الأفغاني، الذي غادر وطنه أفغانستان نتيجة رفضه للصراعات القبلية والطائفية، فظل متنقلا ما بين تركيا وإيران ومصر، وقد دعا إلى إحياء علوم عصر الازدهار وفق النهج العقلي التجريبي، ورفض الجبرية والاشعرية والغزالية باعتبارها من أسباب تخلف العالم الإسلامي، وعلى الصعيد السياسي (إي نظرته للنظام الثاني من الأنظمة المركزية التي تدير الحضارة) فقد فطن الأفغاني إلى استحالة قيام نظام سياسي يضم كافة الأقطار العربية، فأجاز قيام نظم وطنية تقوم أحكامها وقوانينها على الشريعة، وتدار من خلال دستور مركزي، وفي الجانب الاقتصادي دعا إلى ما يمكن أن يطلق عليه «اشتراكية إسلامية» أي مساهمة الدولة الفاعلة في النشاط الاقتصادي وسيطرتها على الموارد الرئيسية.

ولعل أهم شخصية مارست النضال والكفاح من اجل تجسيد أطروحاتها هو الإمام الخميني، المرجع الشيعي الإيراني الكبير، الذي حارب نظام الشاه الملكي، وتمكن من إطاحته وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تقوم على قاعدة حكم دينية جديدة ومتميزة، فمعظم الأطروحات السابقة في تسيير شئون أنظمة إدارة الحضارة كانت تعهد بإدارة دفة النظام السياسي إلى السياسيين والأفندية والعسكريين، بينما يتولى رجال الدين إدارة النظام الديني، إلا إن الإمام الخميني شد عن هذه القاعدة وقال بمركزية إدارة النظامين، وأنهما لا ينفكان عن بعضهما إداريا وشرعيا ووجدانيا، إذ ناد بنظرية ولاية الفقيه، أي إن الفقيه هو رأس السلطتين السياسية والدينية، وعلى هذه القاعدة شيد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعتبر الولي الفقيه اليوم هو الفقيه المفتي في شئون الدين التشريعية والجزائية والقضائية وغيرها، ويقف أيضا على رأس الهرم السياسي، فهو الرئيس الأعلى للنظام السياسي الحاكم في إيران، وتعتبر إيران اليوم من الدول التيوقراطية القليلة في العالم، ويقوم نظامها السياسي والديني على وحدة الإدارة، وقد تمكنت من الصمود في وجه الكثير من الضغوطات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتعتبر إيران اليوم من الدول القليلة التي تمكنت من الاستقلال بقرارها السياسي والقومي والاستراتيجي.

ويبرز أيضا العديد من المفكرين أمثال الشيخ علي عبد الرزاق، الذي نفى مقولة الخلافة الإسلامية، وقال بأنها ليس لها أصلا في القران، وان الحكم في التاريخ الإسلامي لا يستند على الدين بل على الغلبة والشوكة، ودعا إلى قيام دولة إسلامية تقوم على مبدأ الشورى، وكذلك الشيخ محمد عبده الذي دعا إلى تجديد العلوم الشرعية وفتح باب الاجتهاد وتطوير التعليم، باعتبار ذلك كله المدخل نحو النهضة، وعبد الرحمن الكواكبي مؤلف كتاب طبائع الاستبداد، الذي كان يدعو إلى قيام حكم إسلامي دستوري للقضاء على الاستبداد والفساد، واعتبر ذلك مدخلا أيضا نحو النهضة والتطور، وخير الدين التونسي ومحمد إقبال وغيرهم الكثير من

الذين طرحوا مشاريع نهضوية تهدف إلى إخراج الأمة العربية والإسلامية من تخلفها الإنساني والحضاري والعلمي، وجميعها تتركز في تأسيس أنظمة مركزية قوية ومحكمة، وبالتحديد النظامين السياسي والديني، اللذان يعتبران عماد الأنظمة المركزية، واللذان تتأثر بهما بقية الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويمكن تلخيص مشاريع النهضة التي طرحها الإسلاميين بالقول أنهم كانوا يدعون إلى قيام دولة مركزية تيوقراطية إشرافية، يديرها ويسطر عليها رجال الدين والفقهاء والمتدينين، الذين يمارسون السلطة استنادا إلى ضوابط الفقه والشريعة وما يقرره الفقهاء، ويعتقدون بان تولي الفقهاء والمتدينين إدارة الأنظمة المركزية في البيئة العربية سوف تمكن العرب من النهضة والتحرر والريادة، وان ذلك (بغض النظر عن اختلافهم في التفاصيل والجزئيات) هو السبيل الوحيد للنهوض والتطور والتقدم والقوة.

****

ومن ابرز شخصيات الفكر الشيوعي خالد بكداش (١٩١٢ ـ ١٩٩٥) الذي يعتبر أول نائب شيوعي عربي، وأول من ترجم بيان الحزب الشيوعي السوفييتي للعربية، وظل أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري حتى وفاته، وبقي متمسكا بالنهج الماركسي اللينيني حتى النهاية، رغم الأزمات التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوري، وخصوصاً بعد مواقفه الرافضة للبيروسترويكا التي أسسها غورباتشوف في الإتحاد السوفيتي السابق، كما رفض حل الحزب في فترة خراتشوف، الذي حاول طرح نظرية التخلي عن الحزب الشيوعي ودمجه بحزب البعث، ويعتبر من أبرز الشخصيات الشيوعية العربية وقد أطلق عليه لقب « عميد الشيوعيين العرب».

ومن مفكري القومية العربية الكبار السوري ساطع الحصري، ويعتبر من مؤسسي الفكر القومي العربي، وقد ساهم في إثراء الفكر القومي بمجموعة من الدراسات المهمة منها ـ حول القومية العربية ـ آراء و أحاديث القومية العربية ١٩٤٤ ـ آراء و أحاديث القومية العربية ١٩٥١، دفاع عن العروبة ـ العروبة أولا.

ومن ابرز الشخصيات الفكر القومي العربي هو ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد بدء بالتبشير بأفكاره التي كانت مزيجا من الاشتراكية والقومية العربية في عام ١٩٣٣م، وقد أخذت هذه الأفكار تستقطب حولها عددا من الشباب القوميين المتحمسين من طلبة المدارس والجامعات، إلا إن التجمع لم يتحول إلى حركة سياسية إلا في بداية الأربعينات، ففي عام ١٩٤١م خاضت حركة البعث الوليدة الانتخابات العامة في سوريا عام ١٩٤٣ وأعلنت خلالها عن مبادئها على نطاق واسع، وفي عام ١٩٤٥م طرح عفلق أول شعارات البعث «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» وافتتح في دمشق مكتب للحزب في نفس العام، وفي عام ١٩٤٧م تم تأسيس حزب البعث بصورة رسمية، وانتخب ميشيل عفلق عميدا له.

وقد عمل البعث على مواجهة التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة العربية وتوطيد القومية العربية والفكر القومي، وسرعان ما انتشر الحزب في بعض البلدان العربية كالعراق ولبنان والأردن، وفي سنة ١٩٥٢ اندمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي في حزب واحد أصبح اسمه «حزب البعث العربي الاشتراكي» وأعلن قياديوه وعلى رأسهم عفلق بأنه حزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة الأمة العربية.

ويقول بعض الباحثين أن ميشيل عفلق دعا إلى حرية الرأي والتعبير والاهتمام بحقوق الإنسان والطبقات الدنيا في المجتمع الدنيا، إلا أن سلطتي البعث في كل من سوريا والعراق لم تطبقا توصياته وظلت حبرا على ورق.

ومن أهم شخصيات السياسية القومية الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي قاد انقلاب ثورة يوليو ضد النظام الملكي، ما أدى إلى قيام نظام الجمهورية العربية المصرية، ويعتبر عبد الناصر من أهم الشخصيات السياسية في العالم العربي (وفي العالم الثالث بشكل عام) في القرن العشرين، والتي أثرت تأثيرا كبيرا في المسار السياسي في الوطن العربي، وقد عرف عبد الناصر بقريحته القومية

الثورية، وأصبحت أفكاره مذهبا سياسيا أطلق عليه «المذهب الناصري» وشهد هذا المذهب أوسع انتشار في فترة الخمسينيات والستينيات، من أهم انجازاته تأميم قناة السويس وإنشاء السد العالي، والمساهمة في تأسيس منظمة عدم الانحياز، وإصداره قوانين الإصلاح الزراعي الشهيرة التي أصبح بموجبها بمقدور الفلاح المصري امتلاك أرضه لأول مرة، وتم تحديد ملكيات الإقطاعيين بمائتين فدان فقط، وقد كانت هذه القوانين من أهم القرارات التي اتخذها عبد الناصر وأكثرها تأييدا شعبيا، وكذلك إنشاءه المركز القومي للبحوث، ويبدوا أن عبد الناصر كان ماضيا في طريق التنمية والتحديث وبناء الدول العصرية، إلا إن مصر دخلت في سلسلة من الحروب والصراعات السياسية التي استنزفت مواردها وإمكانياتها، وعطلت فيها مسيرة التنمية وخطط البناء والأعمار، والتي كان في مقدمتها البرنامج النووي المصري، حيث سخرت الموارد في معارك اليمن و١٩٥٦م و١٩٦٧م وحرب الاستنزاف وبناء الجيش والأجهزة الأمنية.

أما عن التيار الليبرالي فانه يعتبر في عداد التيارات الناشئة، ولا يلعب حاليا دورا مهما في الحياة السياسية والجماهيرية العربية، وقد أنشئت عدة تنظيمات سياسية ليبرالية في بعض الدول العربية كحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والحرية في الجزائر، وحزب الحركة الشعبية وحزب الإتحاد الدستوري والحزب الاجتماعي التحرري في تونس، وحزب الوطنيين الأحرار في لبنان، وحزب الغد وحزب الوفد وحزب الجبهة الديمقراطية في مصر، والحزب الليبرالي العراقي، وبرزت عدة منظمات ثقافية وبحثية كمنتدى الفكر الحر في الأردن، وملتقى الحريات في فلسطين، إلا إن دور التيار الليبرالي يبقى محدودا في مقابل الأحزاب الإسلامية وأحزاب السلطة الرسمية العربية، من ناحية أخرى يشكل الليبراليون كأعضاء مستقلين أو أحزاب سياسية تكتل نيابي ضئيل في البرلمانات العربية، والتيار الليبرالي العربي في الوقت الحالي لا يمتلك مؤسسات وقواعد شعبية واضحة المعالم، ورصيده الشعبي محدود

جدا، وبالتالي فان نشاطه الثقافي والفكري والجماهيري ومساهمته السياسية والإنتاجية قليلة، والليبراليون العرب عموما غير منظمين ولا يتحركون إلا بصفتهم الفردية في اغلب الأحيان، بخلاف التيارات الأخرى التي أنشت لها منظمات وتنظيمات وتشكيلات سياسية وشعبية مختلفة، ولعل من ابرز الشخصيات الليبرالية في الوطن العربي هو السيد محمد تمالدو رئيس حزب الاتحاد الدستوري (المغرب)، مارجريت عاذر من حزب الجبهة الديمقراطية المغربية، وائل نوارة من حزب الغد (مصر)، منذر ثابت من الحزب الاجتماعي التحرري (تونس)، وائل نور، رئيس حزب الوفد المصري، الذي رشح نفسه لانتخابات الرئاسة المصرية عام ٢٠٠٥م، وسجن بسبب اتهامات بالفساد، وأفرج عنه في عام ٢٠٠٩م لأسباب صحية، د. كميل شمعون من حزب الوطنيين الأحرار (لبنان)، ومحمد ارسلان (الأردن)، وهادي نعيم المالكي (الأمين العام للحزب الليبرالي العراقي)، وعلى الصعيد العطاء الفكري يمكن طرح عدة أسماء محسوبة على التيار الليبرالي، ففي الكويت يبرز الكاتب المرحوم احمد الربعي، والدكتور احمد البغدادي، وفي السعودية يبرز الكاتب الدكتور تركي الحمد، وحليمة المظفر، وسمر المقرن، والدكتورة فوزية البشر، وعبد الله بخيت، والدكتور علي الدميني، و الدكتور منصور الفالح، وغيرهم الكثير من الكتاب السعوديين، وفي مصر يبرز الكاتب والمفكر، رئيس مركز ابن خلدون للبحوث الدكتور سعد الدين إبراهيم، والكاتب والمفكر المعروف سيد ياسين، وفي العراق يبرز الدكتور عبد الخالق حسين، المقيم في لندن، وفي الأردن الكاتب المعروف شاكر النابلسي، مؤلف كتاب الفكر العربي في القرن العشرين، وفي فلسطين الكاتب جورج كتن، وفي سوريا تبرز الكاتبة المعروفة فرح بقاعي، ولؤي حسن و د. حمزة رستناوي ونضال نعيسه، وهناك العديد من الكتاب والمفكرين العرب المحسوبين على التيار الليبرالي العربي.

*****

ويعاني الوطن العربي اليوم من معضلات وإشكاليات وقضايا عويصة وخطيرة

سببها افتقاده للأنظمة المركزية التي تدير مقومات وعوامل الحضارة والنهضة والتمدن، فعلى الصعيد الحقوقي تبرز مشكلة حقوق المرأة في معظم الأقطار العربية، ومعاناتها من العادات والتقاليد والقوانين الجزائية والنظم الحقوقية التي تفتقد للكثير من مقومات العدالة والمساواة، والتي يغلب عليها قراءة قديمة للنصوص الدينية والعمل بقوانين وضعت منذ عهود الاستقلال في معظم الأقطار العربية، ولا يكاد يخلو قطر عربي من قضية المرأة ومعاناتها وحقوقها المهتضمة، فما زالت المرأة في بعض المجتمعات محرومة من قيادة وسائل النقل الخاصة والعامة، تطبيقا لفتاوى رجال دين متشددين، ويمارس عليها نظام الوصاية المطلقة في كافة شئون حياتها، علاوة على تمييزا عنصريا منهجيا في مختلف الأصعدة والميادين، وفي اليمن ما تزال عادة تزويج الفتيات وهن صغيرات، كما تفتقد المرأة اليمنية للحماية القانونية وتفعيل منظومة الحقوق الدستورية، حيث تخضع المرأة اليمنية لمنظومة نظام قبلي صارم ومتشدد، وتعاني المرأة في السودان ومصر من الختان، وقد فقدت عشرات الفتيات السودانيات والمصريات حياتهن بسبب إجراء عمليات الختان التي تجرى من دون إشراف طبي وبطرق بدائية، وتعاني المرأة في كافة الأقطار العربية من معضلات وإشكاليات وانتهاكات وتمييز وقمع على نطاق واسع ومتعدد ومتنوع، متصلة اتصالا وثيقا بالنظم الحقوقية والقضائية والدينية القائمة.

وتعاني الأقطار العربية كذلك من إشكالية خطيرة إلا وهي حقوق الأقليات، ففي المغرب تبرز جبهة البوليساريو، التي تطالب بحق إقامة دولة مستقلة عن المغرب، وفي السودان خرج الجنوب عن سيطرة الحكومة المركزية، وتقطنه أغلبية مسيحية تطالب بحق تقرير المصير، وهاهو السودان اليوم معرضا لخطر انقسام وانفصال الجنوب، وكل ذلك لافتقاد السودانيين الجنوبيين لحقوقهم المشروعة، بسبب كونهم ينتمون لأصول افريقية غير عربية ويعتنقون المسيحية، بينما النظام الحاكم يقوده العرب المسلمون، وفي مصر تبرز مشكلة الأقباط، وبعض الأقليات كالبهائية والشيعة، ويعاني الصومال من عدم وجود نظام سياسي قادر على حكم البلاد وضبطها، ويعاني فراغا

في النظام السياسي منذ سقوط النظام الرئيس الراحل سياد بري، وما تزال الصومال ترزح تحت حكم القبائل المتنازعة وتعاني حرب أهلية مدمرة منذ ١٥، ويعاني لبنان من ضعف مؤسسة الدولة وضعف النظام السياسي لصالح سيطرة الطوائف والأحزاب والانتماءات المذهبية والطائفية، ويفتقد العراق كذلك لنظام سياسي جامع يحتضن كافة تشكيلات ومكونات الشعب العراقي، رغم مرور أكثر من خمس سنوات على سقوط حزب البعث، وما يزال تحت خطر التقسيم والحرب الأهلية.[١]

وتعاني بعض الأقطار في شبه الجزيرة العربية من مشاكل طائفية، حيث تتعرض بعض الأقليات والانتماءات المذهبية إلى تمييز وانتهاكات حقوقية، ولا يخلو تقرير حقوقي عالمي من الإشارة إلى ذلك، وفي اليمن بالرغم من مرور أكثر من ١٨ عاما على الوحدة اليمنية، إلا إن المحافظات الجنوبية ما تزال تعاني من الإهمال والتهميش والتمييز، وتغمرها مشاعر انفصالية عارمة، تظهر ما بين الحين والآخر على شكل توترات أمنية واحتقانات سياسية.

أما الدول التي تشهد استقرار نسبيا فإنها بالضرورة تتأثر سلبا بما تعانيه بقية الأقطار من جهة، وتعمد إلى قوتها الأمنية والاقتصادية لتثبيث الأوضاع على مختلف المستويات بعضا من الوقت، إلا إن نظام التثبيث بحد ذاته يستنزف الطاقات والموارد ويوقف أي حركة باتجاه الإنتاج والأعمار، لأنه ببساطه يتعارض مع السنن والنواميس التي ترافق عمليات الأعمار والتقدم والرقي ومستلزماتها وعواملها، فالتنمية والتطور والرقي بحاجة إلى إجراء تغييرات وإصلاحات جوهرية على الأنظمة المركزية، ووضع خطط تنمية متوافقة ومنسجمة مع النتاج العالمي، وإجراء تغييرات وإصلاحات

(١) حيث يستفرد الأكراد بحكم أنفسهم ولا وجود لسلطة الحكومة المركزية في الإقليم الكردي، ولم يستطع النظام العراقي الجديد من بسط سيطرته على أراضيه إلا في نطاق محدود، وتعاني الانتماءات العراقية المختلفة من التهميش، وتركيبة النظام الجديد مبنية على المحاصصة الطائفية والمذهبية، وفشلت الحكومة حتى ألان في بسط الأمن وبناء مؤسسات الدولة والاقتصاد وإعادة الحياة الطبيعة للشعب العراقي، مما يجعل العراق معرضا لخطر الانهيار والتقسيم.

فعلية وجوهرية في قواعد وأركان النظم المركزية، خاصة السياسية والدينية، وهذا ما يتعارض مع مصالح الطبقات الحاكمة عادة ويخالف ثقافتها وأعرافها وطموحاتها، لذلك فان الوطن العربي بدوله المستقرة والمضطربة يدور في حلقة مفرغة ليس لها بداية أو نهاية.

ويمكن القول إن كافة ما تعانيه الأقطار العربية، سواء إن كان ذلك إضرابات أو قلاقل سياسية أو انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل عام أو حقوق المرأة والأقليات الاثنية والقومية والعرقية والمذهبية والطائفية سببها ضعف الأنظمة المركزية بشكل عام، خاصة النظامين السياسي والديني، وعدم قدرتها على وضع تعاليم وقوانين وأنظمة متطورة بموجبها تمنح كافة مكونات الدولة الوطنية حقوقها المشروعة على مختلف المستويات، ابتداء بالحقوق الفطرية والطبيعية كمرحلة أولى، ومرورا بالحقوق الخاصة لكل انتماء، على الأقل في حدودها الدنيا، وانتهاء بالحقوق الدستورية في مختلف المجالات والميادين والأصعدة، والتي تمنح بناء على مقتضيات المرحلة ومستلزمات التنمية، بما يعزز الانتماء للأمة والوطن وفقا لطبيعة كل مرحلة، وبما يكبح دعوات التمرد والعصيان وإثارة القلائل، ويوجه الطاقات والإمكانيات البشرية والطبيعية نحو البناء والإنتاج والأعمار.

ومن آثار ضعف النظم المركزية في الوطن العربي التخلف التقني والعلمي والتكنولوجي وضعف منتجات التعليم، وسوء الخدمات العامة، وضعف الاقتصاد والثقافة وسائر البنى التحتية، حيث إن هذه النظم وبسبب ما ينتج عنها من ضعف مخرجات حقوق الإنسان بمستوياتها وأنواعها المختلفة تحول موارد البلاد البشرية باتجاه الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية والعرقية، سواء على صعيد مؤسسات الأنظمة المركزية الحاكمة كالدولة بأجهزتها المختلفة لا سيما الاقتصادية والأمنية، أو على صعيد التيارات والطبقات القائمة على إدارة هذه المؤسسات، علاوة على صراع الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية والشعبية المختلفة، وتهدف كل جهة في هذا

الصراع إلى المحافظة على المكتسبات، ويركز المعارضون والمناوئون جهودهم على الحصول على حقوقهم عبر السعي إما للاستيلاء على السلطة أو الكفاح من اجل إجراء إصلاحات جوهرية في النظم المركزية خاصة السياسية والحقوقية والدينية بغية استيعابهم في مؤسساتها وامتدادها الاجتماعي وحصولهم على كل ما يطمحون به في نهاية الأمر، إن هذه الصراعات التي تعيشها معظم الدول العربية تعيق دون شك أي تنمية أو تطور أو تقدم، وتجعل كافة الموارد تستخدم كوقود في هذه الصراعات التي لا نهاية لها ولا نتيجة، سوى الاستنزاف والمزيد من التخلف الإنساني والحضاري الشامل.

إن هذه الصراعات ليس منشئها بالضرورة اقتناع مجتمع السلطة بصواب النهج الذي يدير به الأنظمة المركزية، وفي المقابل قد لا يناضل مناوئهم من اجل إحراز قيم العدالة والحرية والمساواة، بل إن صراع الطرفين هو من اجل الاحتفاظ بالسلطة بما تضمنه من مكتسبات وامتيازات لا حدود لها بالنسبة لطرف الأول، والاستيلاء على السلطة بما تمنحه من قوة ومنعة وسيطرة بالنسبة للطرف الآخر، وكلا الطرفين يرفع عادة شعارات تتناغم مع القيم الإنسانية كتحقيق العدالة والحرية والمساواة، ويدعي كل منهما صحة منظومته وتعاليمه، وذلك لجذب الأنصار والمؤيدين الذين يستخدمون عادة كوقود لهذا الصراع، الذي يكون ضحيته في النهاية الشعب والموارد والأمة والوطن والقيم الإنسانية.

من ناحية أخرى فان ما يشهده الوطن العربي من صراعات ما بين بعض الأنظمة والقوى السياسية المناوئة لها، أو ما بين التيارات والتنظيمات السياسية والثقافية والدينية، ودعوات للحريات والحقوق لكافة مكونات وتشكيلات المجتمع العربي ليس بالأمر السلبي مطلقا، فالأمة الحية هي التي تستشعر معاناتها وتسعى للخروج منها، والوطن العربي يعج بالأحداث والأنشطة والحركات المختلفة والمتعددة والمتنوعة، ويزخر بالمتخصصين وأصحاب الكفاءات في مختلف العلوم والمعارف،

ويعج بالتنظيمات والتيارات المختلفة التي تعتنق معظم منتجات الفكر الإنساني، إن ذلك كله ليس سوى تعبير لا واعي عن الرغبة في الانعتاق من التخلف وكردة فعل مباشرة وغير مباشرة على الوضع الغير طبيعي الذي يعيشه الإنسان العربي، وسعيه الذئوب نحو الانعتاق منه وتغييره، والعودة إلى سيرته الماضية التي كان فيها ممسكا بأسباب القوة والريادة والسيادة، وهذا يدل على إن الوطن العربي ما يزال حيا ولم يفقد الأمل في أن يعود وطنا مزدهرا ومتقدما وقويا.

****

لقد دون التاريخ العربي العديد من الحركات الإصلاحية والتنويرية، سواء السياسية منها أو الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولكن معظمها فشل ولم يستطع تحقيق أهدافه وتطلعاته، والثورات السياسية التي نجحت في التحول إلى سلطة، لم تتمكن من إحداث تغييرات حقيقة على الأنظمة المركزية، وعوضا عن ذلك عملت السلطات على إجراء تغييرات شكلية ورفع شعارات طنانة، بغية امتصاص النقمة الشعبية وتخدير جماهيرها وإيجاد شرعية ما لنظام الحكم الجديد، وكثير ما تعمد السلطات الجديدة لاتهام السلطات السابقة بمخالفتها للقيم الإنسانية أو للتعاليم الدينية لتبرير وتسويغ إزاحتها عن الحكم، ويساعد في ذلك فشل النظام السابق في التنمية، بيد إن السلطات الجديدة تعمد إلى تجسيد الوضع القائم لإيجاد شرعية لها، وتظل الأمور على ما كانت عليه، ولا يتم تحقيق سوى بعض التقدم الشكلي المحدود، إذ إن كل ما يحدث يجري بعيدا عن مسارات النهضة والتطوير والتنوير والتحديث، وليس سوى صراعا على الحكم والرئاسة، فالأنظمة المركزية يجب أن تتسم مؤسساتها وقواعدها وأركانها بالمرونة وقابلية التطوير والتحديث، وان يكون القائمين على إدارتها قادرين على ممارسة التغيير واتخاذ القرارات الصائبة، التي تصب في خانة المصلحة العامة وفقا لمنظومة نظام إداري متقدم وقوانين محكمة، بعيدا عن المصالح والأهواء الفئوية الضيقة، وهذا ما لا يتوفر في الأنظمة المركزية في الوطن العربي بشكل عام،

ولذلك فان كافة التنظيمات السياسية والدينية ودعاوى الإصلاح والتجديد أخفقت في تطبيق شعاراتها وطموحاتها، رغم إن بعضها تحول إلى نظام حكم، يمتلك السلطة بكل ما لها من معاني ومعطيات ونتائج فعلية، فقد أخفقت القومية بسبب أن الكثير من مفكريها ومنظريها لم يعترفوا بالدين الإسلامي كعامل من عوامل بناء الأمة، ونفيه إمكانية أن يكون الدين بالأصل عاملاً من عوامل البناء ثم اتهام الكثير من المفكرين الاشتراكيين للدين الإسلامي بأنه سبب جمود الأمة وانحطاطها، وكان لذلك نتائج وخيمة على الفكر القومي، أهمها انه بذلك أقام فجوة كبيرة بينه وبين أمته، سواء كان ذلك على صعيد الوطن القطري أو الأمة بشكل عام، هذه الفجوة جعلت القوميين، سواء كانوا سياسيين أو مثقفين يغفلون عن الكثير من خصائص وصفات الأمة، مما أذى إلى عدم قدرة القوميين على معالجة المشاكل والإرهاصات بشكل ايجابي، وعدم قدرة الخطاب القومي على مخاطبة الجماهير خاطبا مناسبا، مما أذى إلى عجز قيادات الفكر القومي العربي عن تحقيق طموحات وأهداف الأمة العربية المركزية، في الوحدة والاستقلال والرفاه والنهضة والتقدم، وقد تجاهل القوميون العرب الدين الإسلامي كأحد أهم مكونات البيئة العربية، وغفلوا عن أهم احد أسباب ظهور المد القومي ألا وهو سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري التي مارستها الدولة العثمانية تجاه مواطنيها العرب، تماما كالفكرة القومية الألمانية التي جاءت كردة فعل على الإذلال الذي مارسه الفرنسيون ضد الألمان، وبالتالي فان الفكر القومي لم ينشأ نشأة طبيعية منطلقة من حاجات ومتطلبات النهضة والتنمية، وإنما كردة فعل، وردة الفعل في المنطق والسلوك عادة ما تكون مؤقتة وغير قابلة للاستمرار، ولا يمكن أن ترتب عليها معطيات وأثار إستراتيجية كالتي تتطلبها منظومة النهضة.

وعندما فشلت القومية في تحقيق هدفها الأساسي ألا وهو إنشاء دولة عربية واحدة، نزع بعض القوميين إلى فكرة أكثر واقعية ألا وهي تشكيل تعاون إقليمي، بيد انه حتى هذا الطرح فشل على صعيد الواقع رغم انه يمثل اقل ما يمكن أن تقوم

به الدول العربية على هذا الصعيد، ونجح في المقابل الأوربيون في التأسيس للاتحاد الأوربي رغم تباياتهم اللغوية والعرقية والمذهبية أيضا.

وقد تجاهل الفكر القومي العربي وجود قوميات وأعراق أخرى لا تنتمي للأصول العربية ولكنها إحدى مكونات الدولة القطرية وأقليات في نطاق الوجود العربي، ولم يتمكن من إيجاد منظومة حقوقية تنصفها وتجعلها تساهم بايجابية في التنمية، الأمر الذي أذى إلى نشوء اتجاهات انفصالية معادية للدولة الوطنية تسببت بحروب أهلية، وتعرض الوطن القطري إلى خطر التقسيم والانهيار في أكثر من بلد عربي كالعراق وسوريا والسودان والمغرب والجزائر.

أما الشيوعية العربية فقد وقعت في نفس مطب التيار القومي، ولكن بدرجة أعلى وأكثر تطرفا وإيغالا في التشدد، فقد استعد الشيوعيون الدين والتراث، وكافة مكونات البيئة العربية تقريبا، واعتبروا الموروث سبب تخلف الأمة، وان الحل يكمن في التغيير الشامل والجذري، علاوة على ذلك فان معظم التنظيمات الشيوعية كانت متصفة بالتطرف والتشدد الايدولوجي، فكان التمسك بالتعاليم الشيوعية الماركسية اللينينية الستالينية يتصف بالجمود والحرفية المتشددة، بل إن بعض التيارات الشيوعية لم تكن حتى لتقبل بتجارب وأفكار ورؤى بعض التيارات اليسارية الجديدة التي ظهرت في دول المعسكر الشرقي والصين والاتحاد السوفييتي نفسه، واعتبرت الكثير من الأحزاب والتنظيمات والتيارات الشيوعية البرنامج السوفييتي هو النهج الشيوعي الذي لا يجب أن يشد عنه، ولم تحاول إطلاقا إنشاء نهج شيوعي عربي مستقل.[1]

(١) لم تبتكر الشيوعية العربية نموذج محلي خاص بها على غرار الشيوعية الاسبانية أو اليسار الفرنسي، وإنما كانت هناك محاولات فردية لم تتبلور لتصبح شيوعية عربية خالصة، فقد نبش بعض المفكرين والكتاب التراث العربي علهم يجدون شيئا يربط ما بين الشيوعية كايدولوجيا وافدة والموروث الذي تستند عليه بيئتهم العربية، فاستشهدوا ببعض مواقف أبو ذر وعلي ابن أبي طالب وعثمان بن عفان، علهم بذلك ينشئون مدخل منهجي يؤسسون من خلاله فكر شيوعي عربي مستقل ولكنهم فشلوا في ذلك.

بل إن مصالح الاتحاد السوفييتي قد تفوق المصالح العربية ذاتها، أو مصالح الحركة الشيوعية العربية، ففي عام ١٩٦٥م حل الشيوعيين المصريين الحزب الشيوعي المصري، بناء على أوامر من موسكو، من اجل دعم نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما ارتبطت بعض الأحزاب الشيوعية العربية بالعمل مع بعض أجهزة استخبارات بعض الدول كألمانيا وبلغاريا، من دون الاستفادة من ذلك في دعم القضايا العربية، بل إن الكثير من الأحزاب الشيوعية العربية لم تعتني كثيرا بقضايا الأمة الكبرى كفلسطين مثلا، كما لم ينضم الشيوعيون لحركات المقاومة المسلحة ضد قوى الاستعمار المحتلة للكثير من الدول العربية في منتصف القرن العشرين، إلا أواخر الستينات وأوائل السبعينات، كذلك تخلف الشيوعيون عن معركة الحريات التزاما بسياسات الاتحاد السوفييتي الشرق الأوسطية، التي كانت تستند على دعم الأنظمة الشمولية المتحالفة معها، كما إن الأحزاب الشيوعية سجلت أعلى نسبة من الفساد والاسترزاق على حساب الهوية الأيديولوجية وقيمها وشعاراتها المرفوعة، كما افتقدت الشيوعية إلى شخصيات كاريزمائية مؤثرة على غرار التيارات الإسلامية والقومية، وكافة هذه العوامل كانت كافية لإفشال الشيوعية كمشروع للنهضة العربية.

وفشل البعثيون أيضا بسبب عدة مشاكل هزت كيانهم وشككت في مصداقيته، منها عدم وجود منهج وبرنامج عمل علمي واضح المعالم، يمكن من خلاله تنفيذ أفكار الحزب وتجسيدها على ارض الواقع، مما أذى إلى جعل الحزب أسيرا أفكاره وشعاراته التي ابتعدت عن الواقعية والعملية شيئا فشيئا، كما تسلط على حزب البعث بعض الشخصيات الانتهازية الوصولية التي تغنت بشعاراته ورفعت مبادئه للوصول إلى تحقيق غاياتها وأهدافها الشخصية على حساب الحزب وأهدافه وتطلعاته، وسخرته لتحقيق مآربها الذاتية الأنانية، وقد اعتمد حزب البعث العربي الاشتراكي كذلك على أسلوب تنظيم الأحزاب الشيوعية التقليدية، والتي يعرف أنها تعتمد التنظيم

الاستخبارتي العسكري الصارم، وتؤمن باستخدام العنف لتحقيق الأهداف، مما ابعد الحزب عن كونه حزبا مدنيا يحمل أهدافا سامية، وحوله إلى مرتع للوصوليين وأصحاب الأغراض والطموحات الشريرة، وهذا ما كان من تجربة حزب البعث في العراق على الأقل، حيث إن تاريخ البعثيين العراقيين موغل بالدماء والصراعات الدامية في داخل الحياة الحزبية وخارجها.

ولم ينجح الليبراليون حتى الآن وذلك لأسباب عديدة، منها افتقادهم للقواعد الشعبية والمؤسساتية التي يمكن أن يتحركوا من خلالها في الفضاء السياسي والإعلامي والاجتماعي، مما افقد الليبرالية القدرة على إنتاج رموز تتمتع بالشعبية والتأثير، ومنها إن الفكر الليبرالي متوقف عند المشروع الإنساني والتجربة الحقوقية المعاصرة، من دون القدرة على ملائمته مع بيئته العربية التي يسيطر عليها الموروث، عدا بعض المحاولات الركيكة التي صورت مدرسة الإمام أبو حنيفة على أنها أصلا فلسفيا للحرية، واعتبرت أبو ذر رمز للمعارضة والديمقراطية، كما إن الليبراليين مع نقدهم للأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية الحاكمة، إلا أنهم يفتقرون لتصور واضح ومنهجي لأنظمة بديلة تتسم بالتوافق والانسجام والتكامل، ومن هنا فان الليبراليين قد وقعوا من حيث لا يعلمون في خطا استراتيجي مدمر، فمناوئيهم من الدينيين يعتبرون الدين بكافة رموزه ومكوناته وصيا على الكائن البشري والمجتمع الإنساني، ويرفضون بذلك الاجتهادات البشرية باعتبارها اجتهاد خارج النص ومتعارضة معه، مما أفضى ذلك لخلق حالة مزمنة من الاستبداد الديني المستحكم في الأوساط الدينية والمجتمعات الدينية التقليدية، ومنها المجتمعات العربية بشكل عام، والليبراليون يجعلون من الفكر الإنساني المعاصر وصيا كذلك على المجتمع، ويتخذونه حكما ودستورا ومعيارا للتقييم والتأصيل، ويقصون بذلك المأثور والموروث الديني والاجتماعي والقيمي والتاريخي المستحكم في البيئة والمسيطر على كافة أجزائها وتفاصيلها، مما يجعل من الليبرالية في حال تحولها إلى سلطة نظاما استبداديا دكتاتوريا، لان فرض معايير معينة

ومنظومة محددة للحريات والحقوق استبداد وطغيانا بحد ذاته.[1]

ومن الأسباب الأخرى أن التيار الليبرالي من الناحية السيكولوجية ينزع للنظر للمجتمع بفوقية، مما يدفعه لعدم مراعاته للواقع الاجتماعي وطبيعة القيم التي تتحرك فيه، فتحول إلى تيار راديكالي لا يؤمن بتتابع المراحل

ويسعى نحو التغيير السريع والمثمر، ولأنه لا يمتلك السلطة فان طرحه لا أمل في تطبيقه وتجسيده، مما حول الإنسان الليبرالي العربي إلى شخصية منعزلة عن المجتمع وغامضة في أطروحاتها وغريبة في أفكارها وأرائها، الأمر الذي ولد حاجزا نفسيا بين المجتمع الموغل في التقليد والتبعية وبين التيار الليبرالي، فتحول الليبراليون في النهاية إلى نخبة قليلة ومنعزلة.

وقد طرح بعض المفكرين أسبابا أخرى لضعف أداء التيار الليبرالي العربي منهم الدكتور محمد عفيفي الذي اتهم الغرب بعدم إخلاصه في نقل تجربته الليبرالية إلى العالم الغربي ودعمه للتيارات والأنظمة التقليدية حفاظا على مصالحه.

تبقى المنظومات الفكرية والقيمية الليبرالية بمستواها العام جديدة على الذهنية العربية، بالرغم من مرور عقود طويلة على تبنيها وطرحها من روادها الغربيين

---

(١) ينقسم كل تيار نهضوي أو سياسي أو اجتماعي.. الخ عادة إلى حركتين، الأولى معتدلة ومستنيرة، والثانية متطرفة، ويمكن القول أن التيار الليبرالي العربي ينقسم أيضا إلى تيارين، الأول تيار تنويري معتدل متمسك بالموروث والقيم المتوارثة دينيا واجتماعيا وثقافيا، ويحاول بقدر إمكانياته التوفيق بين التراث كأرضية وحالة متأصل وبين الحداثة كواقع ومتطلب، والثاني تيار ليبرالي متطرف يرفض الموروث جملة وتفصيلا، ويدعوا إلى تطبيق النظام الليبرالي الغربي وإسقاطه بحذافيره على المجتمع العربي، دون النظر إلى السياق الوجودي والتاريخي والإنساني الذي قامت عليه الليبرالية الغربية، ودونما النظر إلى البيئة العربية كوجود عمره أكثر من ألفين عام مضت، ولها سماتها وشخصيتها المستقلة والمتميزة، فالغرب عندما نهل من الشرق الأوسط والأدنى الكثير من القيم والنظم والمعارف قام بتوليفها مع ارثه ومرحلته الحضارية وواقعه السياسي والاجتماعي والديني، ليتمكن من الاستفادة منها وتحويلها إلى جزء من بيئته الإنسانية والحضارية، وتمكن بذلك من تحقيق تقدم سريع.

والشرقيين، وتظل بحاجة إلى الكثير من البحث والتأصيل، ويتطلب من رموزها والمؤمنين بها المزيد من الثبات والعمل الفكري والمعرفي و الإعلامي لنشر اصطلاحاتها والتعريف بها وبيان عمقها وأصالتها في الفكر الإنساني بشكل عام، والعربي بشكل خاص، وبيان قدرة الفلسفة الليبرالية على احتواء القيم المتعارف عليها في الثقافات والديانات و المذاهب و القوميات، وبناء منظومة حضارية متجانسة وتوفيقية تعبر عن هوية الأمة وأهدافها الإنسانية العليا.

ومن أسباب فشل التيار الإسلامي الوسطي المعتدل في النصف الأول من القرن العشرين، والذي كان يحمله أمثال طه حسين والعقاد وعبده والأفغاني وغيرهم ممن اخذوا على عاتقهم طرح مشروع نهضوي توافقي، أي يأخذ بالحسبان التراث الديني والاجتماعي ونتاج الحداثة الإنسانية والحضارة الغربية بكافة أجزائها، إلا أنهم كانوا مترددين في مواقفهم وآرائهم، وذلك بسبب استبداد التيارات التقليدية وسلفية السلطات وضبابية أفاق النهضة، وكل ذلك كانت أسباب كافية لعدم تحول فكرهم إلى واقع وظل حبيس أوراق كتبهم، ما أذى إلى جمود الواقع العربي في تلك الفترة، رغم أن البيئة العربية في ذلك الوقت كانت زاخرة بالكثير من المناهج والأفكار والطاقات البشرية التي يمكنها المساهمة المثمرة في التغيير والإصلاح والنهضة، يقول أحمد الزيات في العدد الأول من مجلته «الرسالـة» في عام ١٩٣٣: «إن هذه الطبقة هي أقوى الأركان، التي يجب أن نبني عليها نهضتنا، وهي الطبقة التي جمعت بين الثقافة الغربية، والثقافة الدينية الإسلامية، إلا أن هذه الفئة لم تقم ببناء النهضة، وفشلت في أن تكون فئة مثقفة توفيقية، تستطيع أن تبني عصراً تنويرياً يستمر وتتوالد منه عصور أخرى، كما حصـل في أوروبا». ويمكن تلخيص أسباب فشل التيار الإسلامي الوسطي في النصف الأول من القرن الماضي في التأسيس للنهضة العربية المأمولة فيما يلي :

١ـ لم تكن الأرضية العربية ثقافيا واجتماعيا وتعليميا مهيأة لمثل هذه النهضة وأفكارها، فالأميّة كانت منتشرة بدرجة عالية جداً، والتعليم كان قاصراً على فئات

معينة من الناس.

٢ـ كان على مفكري التقدم والنهضة أن يبدؤوا بالإصلاح الديني أولاً، وذلك بتنقية الدين من الخرافات والأساطير والتقاليد المتخلفة والأفكار الاجتماعية الرجعية، التي لحقت به على مرِّ القرون، في نفس الإطار الذي كانوا يتحركون من خلاله في طرح الأفكار والبرامج المعرفية والإدارية الغربية.

٣ـ كان يغلب على بعضهم الحماس والتعصب، دون مراعاة الواقع الثقافي والاجتماعي، مما ابعد الكثير من الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية عنهم.

٤ـ لم يتمكن العديد منهم من التخلص من التأثير الهائل للموروث وضغطه الشديد في مختلف الاتجاهات، فظلوا مترددين وحائرين، وأحيانا يربطون العلم بالإيمان، وأحيانا أخرى يتراجعون عن ذلك، ويعتبرون أن الإيمان عنصر معنوي قلبي لا يمكن أن يكون مرتبطا بالعلم أو إن يكون احد مخرجاته، لأنه لا يعتمد على الإثبات والحس، وظل أتباع التيار الديني المعتدل غير متفقين وغير حاسمين لمواقفهم التي كان من المفترض أن تؤسس لتيار ديني وسطي، حتى استحكمت التيارات التقليدية في جسد الأمة وامتدت كوجود وواقع حتى هذا اليوم.

٥ـ وقع مشروع النهضة العربية الذي حمل مشعله هؤلاء المفكرين الإسلاميين المعتدلين في خطا كبير، إلا وهو الإسقاط المعلب للأفكار التنويرية الغربية، دون محاولة تهيئتها وتوليفها من جهة، وتوفير أرضية خصبة في البيئة العربية لتقبلها من جهة أخرى، أي أنهم كانوا مقلدين وليس مجددين، ويبدوا انه في ذلك الوقت لم يتم التفريق بين التجديد والسقوط في التقليد، يقول الباحث المغربي عبد الكريم غلاّب في (الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات) «تجديد الفكر يتطلب عدم السقوط في التقليد، لأن التجديد يتطلب شيئاً آخر غير أن يصبح الإنسان نموذجاً للإنسان الآخر، والفكر نموذجاً لفكر آخر».

ومن أسباب فشل الظاهرة الإسلامية بشكل عام أنها ما تزال تمارس على مستوى

تياراتها وتنظيماتها السياسية والاجتماعية والدينية لسياسات الإقصاء والتمييز والقمع ضد مناوئيها ومخالفيها، أي أنها مارست الدور الاقصائي الذي كان وما يزال يمارس ضدها ! وهذه نتيجة طبيعية لأنها في نهاية الأمر وليدة لبيئتها، كما فشلت الحركات الإسلامية بشكل عام في التحول الايجابي من حركات مقاومة إلى سلطات رسمية تتعامل مع المجتمع العالمي وفقا للقوانين والأعراف الدولية السائدة، كحركة حماس الفلسطينية، وحركة طالبان الأفغانية، وحركة المحاكم الإسلامية في الصومال.

ولا يخفى إن فشل الإسلاميين يعود أيضا إلى عدم قدرتهم على تجاوز الخطاب الطائفي والمذهبي، بما يشكله من عامل تمزيق وتفريق وتدمير للمشروع الحضاري برمته، كما اتسمت بعض الحركات الإسلامية بمخالفة رموزها ومنتسبيها للأخلاق الإسلامية كالرحمة والقدوة الحسنة والاعتدال، ومارست المغالاة والتكفير والعنف، فضلا عن طرحها الذي بقي يحوم حول شعارات ومبادئ عامة لا تغوص في عمق الأزمات التي تعيشها الشعوب العربية، ولا تقدم حلول واقعية تستند على العقل والمنطق والتجربة.

وفشل المشروع العلماني كذلك لأسباب عديدة منها أن بعض الدول العربية شهدت تجارب لأنظمة حكم علمانية إلا أنها كانت دكتاتورية شمولية بعيدة كل البعد عن قيم الحرية والديمقراطية، بل وعمد بعضها إلى محاربة قيم المجتمع وثقافته وتراثه لا سيما الدين، فاعتزلتها شعوبها وأعرضت عنها، وفي نفس الوقت استشر الفساد في أجهزتها ومؤسساتها وفشلت في تحقيق أية انجازات يعتد بها، مما أذى إلى فشل المشروع العلماني في كثير من الدول العربية والوطن العربي بشكل عام.

إن معضلة العلمانية العربية وكثير من التيارات الفكرية التي طرحت مشاريع النهضة والتقدم أنها لم تقدم سوى ملامح عامة لبيئة عربية تحكمها أنظمة مركزية متقدمة وتسودها قيم الحرية والعدالة، في مقابل واقع معقد وأنظمة وتعاليم وقوانين وتشريعات مستحكمة وذات جذور تاريخية ودينية وروحية تحتاج إلى خطط عمل

مدروسة لتفكيك قواعدها وحيثياتها وإعادة بلورة الصالح منها من جديد، وازداد وضع العلمانيين سوء عندما تجاوزا التراث الثقافي والديني والإرث التاريخي الثقيل لشعوبهم، وعدم الاستناد إليه في تهيئة البيئة العربية لتقبل العلمانية كأحد التيارات المشروعة، وكإحدى مشاريع النهضة المتاحة، علاوة على كونها حركة اجتماعية وسياسية وثقافية تحظى بحماية القانون، وتفاقم الوضع عندما انعزل العلمانيون عن مجتمعهم واقتصر تيارهم على شرائح محدودة، مما افقدهم فرصة التوجه المباشر لمواطنيهم باعتبارهم المستهلكين الأساسين لأطروحاتهم ومشاريعهم، وتسبب ذلك في افتقاد التيار العلماني للتأييد والحماية الشعبية، التي تعتبر ضرورية لأي تيار يسعى للتحول لمشروع نهضة.

وسقطت العلمانية عندما هاجمت فئة من العلمانيين الدين واعتبرته العائق الأكبر أمام العلمانية ومشروعها الحضاري، وغفلوا بذلك عن السقطة الحضارية والنفسية والإنسانية التي تكتوي بها الشعوب العربية، فالإنسان العربي يعيش في وضعية حرجة مثقلة بالذل والانكسار، ولا يمتلك ما ينافس به شعوب الأرض غير ماضيه التليد ومجده الذي لم يبقى منه سوى الأطلال، وكان الدين جزء رئيسي من هذا الماضي، لا ينفكا عنه قيد أنملة، على العكس من الإنسان الأوربي، فالدين في الفكر الغربي كان جزء من معضلة التخلف والظلام الدامس الذي كان جاثما على الواقع الأوربي طيلة القرون الوسطى، وإصلاحه وإعادة بلورته وإيجاد دور جديد له بعيدا عن مراكز السلطة العليا كان سبب من أسباب نجاح تجربة النهضة في أوربا، فكان عداء الدين ومحاولة إقصاءه في الوطن العربي ضربا من الانتحار في أبعادا مختلفة

علاوة على ذلك فقد قطعت معظم الأنظمة العلمانية علاقاتها مع الطبقات المثقفة، مما افقدها منظرين كانوا سيساهمون في بلورة منظومة جديدة لشعوبهم، لذلك لم تشهد الأقطار العربية التي تحكمها أنظمة علمانية أية تغيير في النظام الثقافي بالتزامن مع تغير نظام الحكم، مما يعني في حقيقة الأمر، إن مؤسسة النظام السياسي

الرئيسية (الدولة) هي التي تغيرت فقط أما النظام السياسي كنظام فلم يتغير في حقيقة الأمر، فظلت كافة الأنظمة المركزية على وضعيتها وهيئتها، ومنها النظامين الديني والثقافي، وبالتالي بقي واقع الأمة متسما بالتخلف والانحطاط على مختلف المستويات والاتجاهات.

ويمكن تلخيص أسباب فشل مشاريع النهضة العربية بما يلي :

١ـ عدم تطبيقها للشعارات التي طرحتها ونادت بها، وتحولها من ثورة على النظام إلى نظام آخر في إطار البيئة وأنظمته المركزية المتخلفة.

٢ـ شيوع الاستبداد وقمع الآخر المخالف على مختلف المستويات.

٣ـ سيطرة الدولة أو سيطرة الحزب على كافة مناهل النشاط والحركة في البيئة العربية، وعدم إتاحة فرصة تجديدها وتحديثها بشكل طبيعي وتلقائي.

٤ـ مرور أنشطة التجديد والتحديث (إن وجدت) بمراحل صراع مختلفة، ما يؤدي إلى تشتت الطاقات وشيوع التنازعات المبددة للإمكانيات والموارد.

٥ـ تنكر كل مشروع للآخر وعدائه له، فالعلمانيين في مواجهة الدينيين، والشيوعيين في مواجه الليبراليين، ما جعل ساحة التنمية تتحول إلى ساحة صراع محتدمة، ويدور المتصارعين في حلقة مفرغة من دون تحقيق نصر حاسم لأي منها، إضافة إلى الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية والقبلية والقومية، التي تساهم في تدمير أي مشروع للنهضة.

٦ـ افتقاد بعض مشاريع النهضة للمنظرين والمفكرين الحقيقيين، الذين يساهمون بعطائهم الفكري في التنظير والتنوير والأعمار الثقافي، مما جمد هذه المشاريع وافقدها حيويتها وقدرتها على المنافسة والاستقطاب، من ناحية أخرى تعاقب على بعض مشاريع النهضة عوضا عن المثقفين وأصحاب الكفاءات المنتفعين والانتهازيين الساعين نحو المجد الذاتي والسلطة الزمنية، الأمر الذي أسقطها جماهيريا وأفشلها في نهاية الأمر.

٧ـ افتقاد كافة مشاريع النهضة للقاعدة المركزية الاستيعابية التي تتحرك فيها وتنجز أهدافها من خلالها، بما يتيح للآخر المخالف والمختلف تطبيق مشروعه بأنسابية وتلقائية بعد فشل أو إخفاق المشروع الذي قبله، وهذا ما يسمى ببساطة التداول السلمي على السلطة أو الديمقراطية كنظام سياسي.

٨ـ بعد بعض مشاريع النهضة كالمشروع العلماني والبعثي عن مكونات مجتمعاتهم وشعوبهم وافتقادهم للقاعدة الشعبية الحقيقة، واعتمادهم على السلطة أو الدعم الخارجي، واندفاعهم نحو اتخاذ مواقف أيدلوجية متطرفة معادية للتراث الديني والروحي وقيم المجتمع العامة، بينما كان من المفترض إعادة تدويرها لصالح برامجهم.

٩ـ رفض الشارع لبعض تيارات النهضة جاء نتيجة لتجربته اللاشعورية مع الغرب، التي بدأت من الحروب الصليبية، وانتهت بسقوط الدولة العثمانية، وما أعقبها من استعمار الغرب للبلدان العربية، مما أوجد في الشارع العربي حالة مستحكمة من الرفض لأي ثقافة قادمة من الغرب بشكل عام.

١٠ـ بعض مشاريع النهضة جاءت على شكل أممي كالقومية والشيوعية، مما أدى إلى إهمال الحالة الوطنية لحساب الحالة الأممية، ودخولها في صراعات مع قوى خارجية، الأمر الذي كانت نتيجته فشل المشروع، كما حدث مع الخط القومي الناصري، حين انشغل عبد الناصر بحرب اليمن وأرسل آلاف الجنود للحرب هناك، بينما ظلت الجبهة مع إسرائيل غير معدة لأي طار وكان هذا الخطأ الاستراتيجي عامل حاسم في هزيمة حزيران ١٩٦٧م، كما عمد عبد الناصر إلى مواجهة الغرب بينما كانت مصر غير مهيأة اقتصاديا وعسكريا للدخول في صراعات إقليمية، مما افقد مصر الكثير من الفرص والمكاسب.

١١ـ بعض مشاريع النهضة افتقدت للبرامج العملية والواقعية وبدائل للأنظمة المركزية الحالية، مما أدى إلى فقدانها للمصداقية وتحولها إلى مجرد ثقافة إنشائية لا تحمل

بعدا تطبيقا حقيقيا.

١٢ـ افتقاد بعضها للخطاب المرتبط بضمير ووجدان ومكونات الأمة كالدين والتاريخ والشخصيات التاريخية الهامة.

١٣ـ فشل الشعارات القومية أو الليبرالية أو الوطنية أو الدينية في انجاز أي تنمية أو نهضة، مما ولد ردة فعل عكسية تجاه معتنقيها، سواء كانوا أفراد أو تنظيمات وأنظمة سياسية أو تيارات اجتماعية أو ثقافية.

١٤ـ بعض المشاريع جاءت مقتبسة من التجارب الأخرى وتم أسقطاها على الواقع العربي بحذافيرها، من دون مراعاة أي فوارق حضارية وتباينات تاريخية وقيمية بين البيئة التي جاءت منها والبيئة العربية، مما أدى إلى الفشل في التطبيق وتكون حالة من الرفض الشعبي، وذلك لانعدام التوافق ما بين المشاريع وطبيعة البيئة والمناخ الذي يعيش فيه الإنسان العربي.

****

لم تنجح حركات التحرر المذهبي والطائفي لأنها ببساطة تدور حول حلقة مفرغة من الاستبداد المضاد، فالحقوق الطائفية هي جزء من الحقوق الدينية، والحقوق الدينية هي جزء من الحقوق الإنسانية والدستورية البديهية، التي أقرتها الشرائع الدولية والأديان السماوية والأنظمة الحقوقية القديمة منها والمعاصرة على حد سواء، وعادة ما يدعوا أتباع المذاهب والطوائف لحقوقهم الدينية بدون الالتفات لكونها جزء من كل، لذلك فأنهم يقعون في مطب وعر، حيث أنهم في نظامهم الحقوقي الداخلي يمارسون سياسة الاضطهاد والقمع بحق أقلياتهم الفكرية أو الثقافية أو الدينية، على غرار ما يمارس ضدهم!، من ناحية أخرى تقوم المنظومة الحقوقية للنظام السائد بمنحهم حقوقهم المذهبية بناء على منظومته الدينية، التي عادة ما تكون متعارضة مع مطالبهم وطموحاتهم وقبل ذلك حقوقهم المشروعة! وذلك لافتقاد البيئة الجامعة لمنظومة حقوقية متكاملة، مما يحول حركة المطالبة بالحقوق إلى حالة من الصراعات

المستفحلة والمشاكل المذهبية العويصة، والتي لا حل لها إلا بتغيير النظام الحقوقي بعد إحداث تغييرات جوهرية في النظامين السياسي والديني، بحيث تمنح الحقوق الإنسانية والدستورية والمدنية والدينية لكافة طبقات وفئات وشرائح المجتمع، ومن ضمنها الحقوق المذهبية والطائفية، وفي غير ذلك لا نجد أي حل للتوترات والنزاعات المذهبية والطائفية المستعرة في الوطن العربي.

لقد فشلت كافة حركات التجديد والتطوير والتحديث والنهضة في الوطن العربي، سواء كانت دينية كابن رشد ومحمد عبده وعلي شريعتي، أو شيوعية، أو ليبرالية، وسواء تحولت إلى أنظمة حاكمة، أو ظلت تيارات تحظى بنفوذ واسع أو محدود، وذلك بسبب انعدام نظام تداول السلطة، الذي من خلاله يتم تطبيق البرامج والخطط والمشاريع، التي يحدد نجاحها تحولها إلى نظاما عاما أو بقائها نظريات لم يكتب لها النجاح، فان لم تنجح فان القائمين عليها يعمدون إلى تطويرها وتحديثها، لتكون ملائمة للتطبيق ويضمن نجاحها في الفرص القادمة، بينما في الوطن العربي وأقطار العالم الثالث بشكل عام، لا تتاح أية فرصة لتطبيق مشاريع النهضة والتجديد والتطوير، سواء على صعيد النظام السياسي أو الديني أو الاجتماعي أو الثقافي، حتى لو كانت في أضيق الحدود، بل وتحارب وتقمع وتضطهد في كثير من الأحيان، وتتحول في النهاية إلى تاريخ وظاهرة تكونت في حقبة معينة، من هذا الواقع المؤسف وئدت كافة حركات التجديد والنهضة منذ ما قبل عصر ابن رشد حتى الآن، وظلت الأنظمة المركزية دون أي تغيير أو تطوير طوال هذه القرون، حيث إن القائمين عليها عبر أجيالهم المتتابعة يمارسون وفقا لأيدلوجيتهم وثقافتهم ومنظومتهم الفكرية والثقافية كافة أشكال الاضطهاد والقمع ضد أي محاولة للمساس بهيكلية الأنظمة التي يديرونها، ويتعاملون مع تعاليمها من منطلق نزعة دوغمائية مطلقة وصارمة، خاصة في النظام الديني، حيث يعتبر رجال الدين والفقهاء النصوص والتعاليم الدينية مقدسة، وأي نقد لها بمثابة اعتداء ومخالفة وحرب معلنة ضد الدين ورموزه

وقيمه وتعاليمه.

ومن هذا المنطلق أيضا فانه يلاحظ أن الأنظمة التي قامت على أنقاض أنظمة أخرى في العالم الثالث بشكل عام ومن ضمنه الوطن العربي، لم تغير من الواقع شيئا يذكر، بل ازدادت الأوضاع سوءا في بعض البلدان، فعندما سقطت الأنظمة الملكية في بعض الأقطار العربية وجاءت على أنقاضها أنظمة جمهورية، أو تم تنفيذ انقلاب ضد رئيس ما، ليأتي بعده رئيس آخر، أو يزاح مسئول رفيع ويأتي مسئول غيره، أو يقال رجل دين ويحل آخر مكانه، أو تنشى مؤسسات اقتصادية وتوضع قوانين جديدة، ورغم ذلك لم يبارح الوطن القطري مرحلته الحضارية الضاربة في التخلف واستنزاف الموارد والاستبداد السياسي والديني والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية، ذلك إن الأنظمة المركزية في أصولها وقواعدها وهيئتها وتعاليمها وقوانينها وشخصيتها العامة لم تتغير على نحو الإطلاق، لذلك لا يحدث أي تغيير جوهري وحقيقي وواقعي على مستوى الأمة والدولة الوطنية، وتظل الأوضاع كما هي بل وتزداد سوء، فكل الذي حدث كان تغيير في الرموز والشخصيات القائمة على إدارة مؤسسات الأنظمة المركزية الحاكمة ليس إلا، التي يصاحبها عادة بعض التغييرات الطفيفة في بعض الأنظمة والقوانين الهامشية والجانبية، التي ليس لها اثر أو مساهمة فعلية في التنمية وبرامج النهضة.

إن البيئة في مثل هذه الحالة المستحكمة في الوطن العربي لم تتغير وظلت كما هي رغم استبدال مؤسسة النظام السياسي بمؤسسة أخرى، أو مؤسسة النظام الديني بمؤسسة أخرى، أو حاكم بآخر، أو رجل دين بآخر، أو قاضي بآخر... الخ، وبالتالي فان مخرجاتها البشرية وكافة مكوناتها لم تتطور ولم تستبدل لصالح مكونات وأنظمة ومؤسسات مشاريع النهضة والتنمية والتمدن، التي تعتبر مقدمات أساسية في بناء الحضارة، بكل ما تحتويه من تقدم وتطور في كافة المجالات والميادين والأصعدة، لذلك فان إحداث تغييرات جوهرية في البيئة بما تحتويه من أنظمة مركزية ومؤسسات

وتنظيمات إنسانية وموارد طبيعية وبشرية، شرط رئيسي ومحوري لتشييد الحضارة، وقد فشل العرب في ذلك منذ قرون طويلة، وظلت بيئتهم متخلفة، لم يجري عليها أي تغيير أو تطوير منذ مئات السنوات، رغم تغير مؤسسات الحكم السياسية والدينية، والعرب اليوم مشكلتهم الجوهرية هي بيئتهم التي يجب عليهم إحداث تغييرات جوهرية فيها حتى يتمكنوا من البدء بتشييد حضارتهم المرتقبة.

****

في بعض الأقطار العربية وأقطار العالم الثالث عموما تجرى ممارسات ديمقراطية محدودة أو واسعة النطاق، كإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية، وانتخابات برلمانية وبلدية ونقابية، إلا إن كافة هذه الانتخابات لا تؤدي إلى أي نتيجة تصب في صالح التنمية وتشييد الحضارة على مستواها الوطني، ويستمر الانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي رغم ذلك، ذلك إن الديمقراطية ليست سوى انعكاسا للنظام، وليست نظاما في حد ذاته! فالديمقراطية انعكاسا لمنظومة ثقافية وإدارية وأيديولوجية، بمعنى أنها ليست سوى وسيله وليست غاية في حد ذاتها، وتلك البلدان التي تمارس الديمقراطية من دون جني ثمارها في التنمية الاقتصادية والبشرية، وتحقيق مستويات متقدمة من العدالة وإطلاق الحريات وتجسيد القيم الإنسانية تمارس في حقيقة الأمر نظاما لا يتفق مع بيئتها ومخرجاتها الفعلية، فالديمقراطية نظاما له مخرجات ونتائج محددة، بعيدة كل البعد عن نتائج الانتخابات في الواقع العربي، حيث تستحكم ثقافة الانتماءات القبلية والطائفية والمذهبية ونبذ الأقليات والنساء، لتكون نتائج الانتخابات تكريسا للبيئة العربية المتسمة بالتخلف، بينما الديمقراطية كمنظومة إدارية وثقافية وسياسية تتجاوز الانتماءات الفرعية ومعايير التفاضل القائمة على الجنس أو العرق أو اللون، لذلك يلاحظ في بعض الدول العربية إن التيارات التي تسود الشارع هي التيارات الدينية المتشددة وذوي الانتماءات القبلية والمذهبية، ويكون الفرز الذهني للمرشحين من قبل الشارع وأجهزة الإعلام بناء عليها، وفي بعض الدول فان القائمة

الفائزة هي دائما قائمة الحزب الحاكم أو المدعومين من قبل السلطة، ذلك إن حزب السلطة أو تياره هو المسيطرة والمتحكم في الشارع وأوضاعه، ويمسك بعصب المؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية، لذلك فان مرشحي السلطة هم الذي ينتصرون في المعركة الانتخابية، وفي النهاية تكون الانتخابات العربية عبارة عن ممارسة ليست ذات جدوا أو قيمة، وعادة ما تلجا بعض الأنظمة السياسية إلى تعديل القوانين لتتناسب مع احتياجات حزب أو تيار السلطة، كأن يسمح بترشيح رئيس الدولة إلى ما لا نهاية مثلا، أو تقليص السن القانونية المحددة لشغل هذا المنصب أو ذاك، وفقا لمتطلبات فوز شخصية معينة، ويمكن ملاحظة إن بعض الدول العربية رغم أجراءها انتخابات دورية بصفة مستمرة على مقاعد السلطة التشريعية، إلا إن هذه الانتخابات تفرز نتائج شبه ثابتة، فنفس الشخصيات التي شغلت مقاعد البرلمان في الدورات الماضية هي التي سوف تشغله مجددا، وهذا يعني

أنها تحمل نفس العقيدة والأفكار والآراء والتصورات، أي إن المجتمع يدور حول نفسه ولا يتقدم نحو الأمام، ولا ينتج شخصيات وأفكار جديدة، بينما من المفترض أن تفرز الانتخابات على مختلف المستويات تشكيلات فكرية وثقافية وسياسية جديدة، يمكن استثمارها في التنمية والإنتاج والأعمار.

إن الديمقراطية ثقافة وممارسة ونظام، وإذا ما طبقت في منظومة مركزية شمولية فإنها لن تكون ذا جدوى ولن تؤدي إلى نتيجة تذكر، حيث ستعود نفس الشريحة الحاكمة إلى الحكم مرة أخرى، ويساهم في بعض الأحيان منتسبي السلطة الدينية في حث الناخبين والتأثير عليهم لكي ينتخبوا شخصيات معينة دون تمحيص و إمعان وإرادة، والناخبين من ناحيتهم يمارسون نفس الآلية في حياتهم الشخصية والعائلية، لذلك فأنهم ينظرون إلى الممارسة الديمقراطية لا على أساس هدفيتها في تجسيد سلطة الشعب ومشاركته في إدارة بلادهم، وخلق حالة من تجسيد القيم الإنسانية، بل ينظرون إليها في لا وعيهم على أنها وسيلة لإصلاح الأوضاع من زوايا ومنطلقات محددة، لا

تتجاوز معطيات البيئة التي يعيشون فيها، والتي ليست من ثقافتها أهداف العملية الديمقراطية وغاياتها ومراميها، لذلك فان الناخب العربي يختار مرشحيه من نفس دائرة سلطات الأنظمة المركزية، فانتخابات العالم الثالث ليست سوى دوران مفرغ للواقع، وليست تغيير أو تجديد، لذلك ظلت المرأة في بعض البلدان محرومة من المشاركة في العملية الانتخابية وعضوية الحكومة سنوات طويلة، بلغت في بعض الدول أكثر من ٤٠ عاما، لان أعضاء البرلمان - وعلى مر أكثر من جيل - يعتقدون بحرمة مشاركة المرأة ترشيحا وانتخابا، والناخبين الذين انتخبوهم صوتوا لهم على هذا الأساس، وكل مرشح يطرح أطروحة تؤيد إشراك المرأة يكون مصيره الإخفاق في الانتخابات!! رغم إن الديمقراطية كثقافة وقانون ونظام من المفترض أن تجسد وتعزز روح المساواة بين الجنسين، وبين كافة الانتماءات والمكونات الاجتماعية، والعملية الديمقراطية من المفترض أن تعزز سلطة الدولة وصهر التشكيلات الاجتماعية في تكوين جماهيري وطني واحد ومتجانس، فلا تكون العملية الديمقراطية متجاوزة للحس الوطني ونغمة الولاء للدولة والوطن، إلا إن الانتخابات العربية في كثير من الأحيان عوضا من أن تحقق هذه الأهداف تكون نتيجتها تجسيد الولاءات القبلية والمذهبية والطائفية، وإذا ما كان من المفترض أن تكون نتيجة الانتخابات شغل مرشحين يسعون إلى تحقيق تنمية مستدامة ووضع أساس لنهضة واعدة، إلا إن الكثير من نواب العالم الثالث يسعون إلى إصدار قوانين بناء على خلفياتهم الدينية والثقافية وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، والتي تتعارض مع متطلبات التنمية، كحرمان المرأة من تبؤ مناصب قيادية في السلطات الثلاث، وفرض المزيد من القيود على الأقليات، وحظر أي انفتاح اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي لتعارضه مع القيم الدينية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، لتكون النتيجة في نهاية الأمر ممارسة ديمقراطية بعيدة عن مخرجاتها وأهدافها الحقيقية، ولتأتي كتكريس للواقع المناقض لفلسفة الديمقراطية ونتائجها المتوخاة كنظام وثقافة، وهذا ما يحدث في معظم بلدان العالم الثالث، وفي مقدمتها أقطار الوطن العربي، لذلك

لا تشهد الدول العربية في معظم الأحيان أية تغييرات بيئية جوهرية، أو تنمية حقيقة على الأصعدة المختلفة، رغم وجود ممارسات ديمقراطية على أكثر من مستوى ومنذ عقود طويلة متتالية.

هل سيفشل العراق؟

تعرض العراق إلى احتلال، الأول بريطاني في بداية القرن العشرين، وقد عملت بريطانيا في إطار رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط على إنشاء دولة عراقية مستقرة، وقد كان النظام العراقي الذي نصبته بريطانيا قريبا من النظام الملكي البريطاني، حيث يحظى الملك بسلطات محددة ومقيدة بمجلس وطني منتخب تنبثق عنه حكومة وطنية، علاوة على سلطة قضائية مستقلة، إلا إن هذا النظام لم يكن منسجما مع البيئة العراقية التي اعتادت لمئات السنوات على سلطات سياسية ودينية واجتماعية تقوم على المركزية والشمولية والتولتارية، فشابت العراق الكثير من الأحداث والإرهاصات والصراعات بين مختلف أجنحة الحكم والتيارات السياسية والجماهيرية والدينية، كانت نتيجتها في نهاية الأمر سقوط النظام الملكي الدستوري وقيام النظام الجمهوري المستبدة والدكتاتوري، الذي تعاقب على إدارته خمسة رؤساء جمهورية حكموا العراق من خلال سلطة مطلقة، لا تستند على دستور أو ضوابط قانونية، كان آخرهم الرئيس الراحل صدام حسين، الذي ادخل العراق في حرب طويلة مع إيران لمدة ثمان سنوات، تلاها احتلال العراق للكويت، مما عرضه لحرب مدمرة وقرارات دولية وحظر اقتصادي وعزلة سياسية، وأذى إخفاق النظام العراقي في العودة كعضو طبيعي في المجتمع الدولي إلى شن حرب ثالثة على العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، أدت إلى سقوط النظام البعثي العراقي وسقطت معه الدولة العراقية برمتها، وبعد خمس سنوات من احتلال العراق تم إقرار دستور جديد وأجريت انتخابات عامة وقامت دولة عراقية جديدة تقوم على النظام الدستوري البرلماني، بما يمثله من حكم الشعب والتداول السلمي على السلطة ومفهوم دولة القانون، حيث إن الحكومة أي

السلطة التنفيذية يوازيها في الصلاحيات البرلمان، الذي يمثل السلطة التشريعية، علاوة على سلطات قضائية مستقلة، وتسود في العراق بموجب الدستور العراقي حريات فردية ومدنية ودينية وحريات إعلام وصحافة، لم يشهد لها العراق مثيلا منذ مئات السنوات، بيد إن هذا النظام أيضا لم يخرج من رحم البيئة العراقية ونظمها المركزية، التي لم تتغير منذ قرون، والتي تغلب عليها قوانين شمولية حديدية متوارثة منذ مئات السنوات، والسؤال الذي يطرح نفسه : هل سيصمد النظام السياسي الجديد في العراق ؟ ثم طرح هذا السؤال بطرق أخرى، حيث حذرت بعض الأوساط من خطر وقوع انقلاب عسكري يطيح بالنظام البرلماني ويعيد العراق إلى عصر الجمهورية الطاغوتية، وخرج نائب رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي مؤكدا احتمال حدوث مثل هذا الانقلاب، كما طالبت بعض القوى السياسية العراقية بإقرار نظام الفيدرالية الإدارية خوفا من عودة الدكتاتورية في العراق.

ذلك إن النظام العراقي الجديد ليس صنيع البيئة العراقية، وإنما زرع فيها زرعا من دون تهيئتها وتحديثها، تماما كزرع عضو ما في جسد الإنسان من دون إجراء أي فحوصات أو اختبارات، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفض الجسم له بعد زرعه، ويسبب للمريض مشاكل صحية خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة، ومن هذا المنطلق فان العراق قد يرجع للوراء، ويعود سيرته الأولى المنسجمة مع بيئته وتاريخه السياسي والإنساني بشكل عام، لذلك فان الحل من وجهة نظرنا هو إبقاء العراق تحت وصاية المجتمع الدولي بعض الوقت، وقيام السلطة السياسية والدينية والثقافية الجديدة بإحداث تغييرات وتحديثات إستراتيجية على البيئة العراقية تضمن للنظام السياسي الجديد الرسوخ والتجسد وتحوله إلى نظام من صميم وجوهر البيئة في العراق ليستمر ويتطور وفقا للنواميس والسنن، ويمكن ملاحظة ذلك في موريتانيا، التي لم تستمر فيها التجربة الديمقراطية أكثر من ٨ أشهر، وانتهت بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وهي ذاتها نفس الأسباب والإشكاليات التي

يعاني منها العراق، فالبيئة الموريتانية رفضت النظام السياسي الديمقراطية الانتخابي التعاقدي، لأنه ليس من رحمها واحد منتجاتها، كذلك حدث نفس الأمر في السودان، عندما تنازل العماد عبد الرحمن سوار الذهب عن الحكم بعد إجراءه انتخابات رئاسية نتج عنها فوز رئيس الوزراء الصادق المهدي، إلا إن البيئة السودانية لفظت النظام السياسي الجديد وتعرضت التجربة الديمقراطية للوأد بانقلاب عسكري جاء بالحركة القومية الإسلامية للحكم عام ١٩٨٨م بزعامة الفريق عمر البشير والدكتور حسن الترابي، وسرعان ما تنازع الطرفان، واستفرد الأول بالسلطة، لذلك فان إصلاح البيئة ومعالجتها وتطويرها لتكون الأنظمة الجديدة المراد زرعها فيها قابلة للحياة من أعظم التحديات التي ستواجه أي تجربة إنسانية من هذا النوع، وما يواجه العراق هو هذا التحدي المصيري بالضبط فإما أن يهيئ بيئته لقبول نظامه السياسي الديمقراطي ليصبح بعد فترة وجيزة جزء منها، أو إن هذه البيئة ستلفظه ليحل مكانه نظام سياسي متوافق مع مكوناتها وتاريخها المناقض لحيثيات ومتطلبات النهضة والبناء الحضاري.

مشاريع النهضة العربية في القرن العشرين

لا شك أن أعظم مشروع للنهضة العربية هو ما قام به النبي الكريم ﷺ من تأسيس نظام سياسي وديني جديد قادر على الاستمرار والعطاء، فقد جاء النبي محمد ﷺ بدين جديد يلغي الكثير من القيم والنظم التي كان مرتبطة بمصالح الفئات الحاكمة في المجتمع الجاهلي، وليس لها آثار ايجابية على بقية طبقات وشرائح المجتمع العربي في ذلك الوقت، وهذا ما حدا بالمؤرخين لوصم واقع العرب قبل الإسلام بالعصر الجاهلي، نظرا لسيادة نظم وقيم ومفاهيم ليس لها أساس علمي قويم، وغير مرتبطة بأي مقومات يمكن التعويل عليها لتأسيس حضارة يعتد بها، كما أن المستفيد منها فقط الطبقات الحاكمة، بينما تعاني بقية الطبقات من الحيف والإجحاف، والتعرض لكافة أشكال الانتقاص والتهميش والقهر، وقد جاءت الديانة السماوية الجديدة بالتوازي مع نظام سياسي جديد يقوم على سيادة الدولة وسلطتها، فكان أن تمكن العرب بهما من استثمار موقعهم الجغرافي المتميز واتصلوا بالأقوام والحضارات المجاورة واستغلوا مواردهم الاقتصادية المتاحة وأسسوا في النهاية حضارة عربية إسلامية متميزة، ويمكن ملاحظة إن كافة الأديان السماوية انطلقت من الشرق الغني بثرواته الطبيعية والبشرية وموقعه الجغرافي الهام، فالمسيحية خرجت من بيت لحم بفلسطين، التي تعتبر منذ القدم مركز إشعاع روحي وحضاري

لا ينضب، وكذلك ظهرت اليهودية ما بين مصر وسيناء وفلسطين، وجميع هذه المناطق كانت على الدوام حواضر مزدهرة ومراكز تجارية هامة، وعندما جاء النبي الكريم ﷺ انطلق في دعوته من مدينته مكة، التي كانت تحتضن الكعبة المشرفة، الرمز الديني المقدس عند العرب في الجاهلية والإسلام، كما تعتبر مكة مركز تجاري مهم ذكره القران الكريم، قال تعالى: ﴿**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ**﴾ قريش/ ١ـ٢ فحاضرتي مكة والمدينة لم تكونا في عداد المدن المتخلفة والهامشية، بل كانتا تشكلان ثقلا سياسيا واقتصاديا مهما، وقد اقتضت المشيئة الإلهية أن تظهر الأديان السماوية في مراكز حضرية يمكن استثمار مقومات وعوامل النهضة فيها لبلورة أنظمة مركزية - ومن ضمنها النظام الديني ـ قادرة على الإدارة وتوجيه دفة السلطة لما فيه خير وصالح الإنسان.

ويمكن اعتبار دولة محمد علي باشا الوالي العثماني من سنة (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) محاولة رائعة لبناء دولة حضارية عصرية في مصر، حيث إن المؤرخين يجمعون تقريبا على دور نظام محمد علي البناء في وضع قواعد ولبنات الدولة المصرية الحديثة، خاصة في مضمار الحكومة المدنية والاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الزراعة، ورغم إن الكثير منهم يؤكد أهمية إصلاحاته ومشاريعه التنموية، ولكنهم يأخذون عليه أن النسبة العظمة من موارد الدولة ذهبت للجيش والأجهزة الأمنية، وانه عكف على بناء عرش له ولأبنائه من بعده، وان هذا العرش كان الدافع وراء أعماله ومشاريعه، بيد إن انجازات محمد علي لا يمكن إنكارها رغم ذلك، فقد فتح مصر على مصراعيها على العالم الخارجي وحولها إلى سوق مليئة بالفرص لكل أصحاب الكفاءات والمهارات، كما عمل على تدريب الكفاءات الوطنية عبر افتتاحه للمدارس التقنية، كما اوجد زراعات جديدة كالقطن، وبنا المصانع الزراعية وأقام مشروعات كبرى للري والمياه، وفي الاقتصاد شدد من سيطرة الحكومة على التجارة وأسس نظام احتكار السلع تديره الدولة، وعلى صعيد الجيش أمر ببناء جيش حديث جنوده من المصريين فقط وانشأ أول مدرسة حربية للمشاة عام ١٨٢٠م

وفي مضمار التعليم أقام نظام محمد علي نظاما تعليميا متكامل، كما انشأ مدارس فنية ومهنية وطبية وعسكرية وزراعية متعددة، كما عمد إلى إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج لرفد مصر بالكفاءات البشرية في مختلف المجالات التي تحتاجها التنمية، فمنذ عام ١٨٠٩ م قام بإرسال بعثات تعليمية إلى عدة مدن إيطالية لدراسة العلوم العسكرية وطرق بناء السفن والطباعة، وكذلك أرسل بعثات إلى فرنسا، أشهرها بعثة ١٨٢٦م التي كان من ضمن طلبتها الأديب والمفكر المصري المعروف رفاعة رافع الطهطاوي.

كما اهتم بالصناعة أيما اهتمام، وقد وضعها المؤرخون في المرتبة الثانية من اهتمامات الدولة المصرية وخططها التنموية بعد التعليم، وأولى الصناعات الحربية جل اهتمامه، وكانت غاية نظام محمد علي هو تحقيق هدف استراتيجي يتمثل بتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة معتبرة من الأسلحة والمنتجات الصناعية، ولهذه الغاية عملت حكومته على التعاقد مع مئات الخبراء والصناع المهرة من أوربا واسيا لتخريج كوادر مصرية في مختلف المهن والحرف والمهارات الصناعية، ما اهتمت حكومة محمد علي بالعمارة، فبنيت في القاهرة والمدن الكبرى مباني بطرازات جديدة، كما تميز عصر محمد على بالنهضة في التنظيم والهندسة في العمارة، حيث فتحت الحارات والدروب وسهل المرور بها، وأصبح الناس بمصر يتبعون في بناء مبانيهم السكنية والتجارية الطرز المعمارية الحديثة.

ولا شك إن مشاريع حكومة محمد علي التنموية ما تزال ماثلة للعيان حتى اليوم، فمصر ما زالت

هي التي تكتب وتنتج الفكر العربي، حتى قيل إن مصر تكتب ولبنان يطبع وبغداد تقرا! وتشهر مصر منذ عصر الفراعنة وحتى يومنا هذا بإنتاج الكفاءات العلمية في مختلف المجالات، وأنتجت كتاب كبار في الأدب واللغة والكتابة الإبداعية والعلوم الطبيعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية وأنتجت الكثير من

الأفكار والبرامج والنظم التطبيقية، وإصلاحات محمد علي باشا كان لها الأثر دون شك في احتفاظ مصر بكونها رائدة العلم والثقافة والفنون والأدب والإبداع في العالم العربي، إلا إن إصلاحات محمد علي باشا لم يكتب لها الاستمرار، ولم تضع مصر على خارطة العالم المتقدم، وذلك للاضطراب الدائم للأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر والعالم العربي سواء في عهد محمد علي أو في العهود التي جاءت بعده، كما إن عدم دستورية جهاز الحكم وعدم نضوجه واستفحال مظاهر الفساد والاستئثار بالسلطة والصراع عليها، علاوة على الحروب والاضطرابات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية نتيجة للاستعمار والأحداث السياسية الخطيرة التي مرت بها المنطقة، جعلت إصلاحات محمد علي تقف عند مرحلة معينة ولم تصل لغاية تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحولها إلى منظومة متكاملة، تدير حضارة مصرية جديدة في أواخر القرنين التاسع عشر والعشرين، ويكفي أن اليابان بدأت مشوارها العلمي والتكنولوجي بعد مصر بكثير في نهاية القرن التاسع عشر، ولكن نتيجة للعوامل السالفة الذكر أصبحت المرحلة الحضارية شاسعة ما بين مصر واليابان في نهاية الأمر.

وتعتبر محاولة الشريف حسين بن علي في عداد مشاريع النهضة العربية في القرن العشرين، والتي اتسمت بالجرأة والطموح البالغ، حيث سعا العرب في حينها إلى تأسيس دولة عربية واحدة تخرجهم من واقعهم المتردي، إلا إن الثورة أخرجتهم من سيطرة الدولة العثمانية التركية إلى سلطة الاستعمار لعقود طويلة قبل أن يعاد رسم خريطة المنطقة وتنسحب الدول الغربية من الشرط الأوسط لينقسم العرب إلى أكثر من ٢٠ دولة، يجمعها تاريخ ودين ولغة وثقافة وقواسم نسيجية وعضوية تمتد جذورها في أعماق التاريخ العربي الموغل في القدم، ولكنهم غير قادرين رغم ذلك على بلورة منظومة حضارية واحدة.

وثمة محاولة أخرى وهي اتحاد مصر وسوريا في دولة واحدة أطلق عليها اسم «

الجمهورية العربية المتحدة» وقد اعتبرت نواة لاتحاد عربي كبير من المحيط إلى الخليج، إلا إن التجربة فشلت بعد ٤ سنوات من تدشينها، وتتعدد أسباب الفشل، ولكنها لا تخرج عن نطاق سوء الإدارة والصراع على السلطة والمؤامرات الخارجية، ورغم ذلك فإنها كانت محاولة مهمة سجلها التاريخ للزعيم القومي الراحل جمال عبد الناصر.

صور من التخلف العربي

تتعدد مظاهر التخلف الإنساني والحضاري في الوطن العربي إلا إنها تتجاوز التخلف العلمي والتقني والتكنولوجي والاقتصادي إلى التخلف السياسي والديني والاجتماعي، حيث تعتبر أنظمة الوطن العربي في عداد الأنظمة المركزية والشمولية التي لا تتطور بشكل طبيعي ومنهجي،بينما تسود في هذا العصر الأنظمة السياسية القائمة على الدستور، وفصل السلطات، وسيادة القانون، ومنظومة الحقوق والقيم الإنسانية التي تمثل خلاصة التجربة البشرية والفكر الإنساني، كما ويساهم النظام الديني في تجسيد واقع التخلف والانهيار بعدم قدرة جهازه التشريعي على التفاعل الايجابي المسئول مع الواقع الحضاري الراهن بكل ما يحمله من إفرازات وظواهر وتنظيمات وأفاق هائلة، ونظم معرفية ومؤسسات متقدمة، كما يعاني النظام الاجتماعي من سيادة قيم ونظم ومفاهيم بعيدة كل البعد عن أفاق الحضارة العالمية ومتطلبات التغيير والتقدم والابتكار، وكافة مقومات ومتطلبات التحضر والتمدن والازدهار، فما زالت تسود في الشرق العربي مظاهر مقيتة كجرائم الشرف وزواج القاصرين، كما وتعتبر المرأة في موقع اجتماعي اقل من الرجل وفي بعض البلدان لا تتمتع المرأة بأية ولاية أو وصاية على نفسها طوال عمرها، وليس لها شخصية اعتبارية أمام القانون، كما ويعاني المجتمع العربي من سيادة قيم ونظم وثقافة التمييز المذهبي والطائفي والعرقي والقبلي والعنصري، في تناقض شامل مع قيم المواطنة والإخاء والعيش المشترك.

وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى تخلف حضاري شامل منها إن العربي يقرا نصف ساعة في السنة! ومعدل قراءة الفرد العربي على مستوى العالم هو ربع صفحة،

بينما يصل متوسط قراءة الأمريكي إلى ١١ كتابا والبريطاني إلى ٧ كتب.

وبالنسبة للتعليم أوضحت التقارير الصادرة في هذا الشأن أن هناك مستوى غير مقبول من الأمية الهجائية (حوالي ثلث الرجال ونصف النساء!)، وبلغت نسبة الأمية التقليدية في البلدان العربية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد نحو ٢٥٪ من السكان، أي ما يعادل ٧٠ مليون أمي!!.

أما الكتب المنتجة في العالم العربي فلم تتجاوز ١ , ١٪ من الإنتاج العالمي، ويعادل ما تنتجه تركيا من الإنتاج العالمي أيضا.على الرغم من أن العرب يشكلون نحو ٥٪ من سكان العالم، وقد أنتجت البلدان العربية ٥٦٠٠ كتاب عام ١٩٩١ مقابل ١٠٢٠٠٠ كتاب في أميركا الشمالية، و٤٢٠٠٠ في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي، وبحسب بعض الإحصائيات فان مجموع ما يترجمه العرب لا يزيد على ٣٣٠ كتاباً سنوياً، أي خُمس ما تترجمه اليونان، وخلال الألف سنة الماضية ترجم العرب من الكتب بقدر ما تترجمه أسبانيا في سنة واحدة!!

في عصر العولمة ظهرت إحصائيات مخيفة عن عالمنا العربي، فقد أوضح بعضها إن الناتج العربي الإجمالي لا يعادل ناتج مملكة اسبانيا ! ويعتبر العرب مستوردون لكل شي تقريبا، رغم امتلاكهم للثروات والإمكانيات،، إن الناتج المحلي الإجمالي لعشر دول عربية نفطية (دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر والعراق وليبيا والجزائر) يشكل نحو ٧٠ فـي المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي معا يستحوذ على نحو نصف حصيلة الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية، مع أن عدد سكانها لا يزيد على ١١ فـي المائة من إجمالي سكان الدول العربية، الذي يبلغ فـي الوقت الحاضر ٣١٠ ملايين نسمة، ومن المعروف أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر دخل شبه وحيد، أما الصناعة على المستوى العربي فما تزال محدودة فـي إنتاجها وإمكاناتها واستيعابها للقوى العاملة العربية، إذ لا يزيد مجموع العاملين فـيها على ١٩ مليون عامل فقط،

إي نحو ١٧ فـي المائة من إجمالي القوة العاملة العربية، أما في القطاع الزراعي فان خمس دول عربية أيضا هي مصر والسعودية والسودان والمغرب وسورية تستأثر بنحو ٦٧ فـي المائة من الناتج الزراعي الإجمالي لكل الدول العربية، مما يعني أن بقية الدول العربية والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٤٣ فـي المائة من سكان الوطن العربي لا تزيد مساهمتها على ٣٣ فـي المائة فقط.

وتؤكد الإحصائيات وجود عجز غذائي عربي، ويعتبر أكبر عجز غذائي إقليمي فـي العالم، وذلك على الرغم من أن القطاع الزراعي العربي يعتبر أحد القطاعات المهمة فـي معظم الدول العربية، وإن سكان الريف يمثلون ٤٥ فـي المائة من إجمالي السكان العرب، وفـي بعض الدول كالسودان تصل نسبتهم إلى نحو ٦٥ فـي المائة، وتقدر الفجوة الغذائية للدول العربية حسب تقرير صادر عن اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بنحو ٢٠ مليار دولار، وتشير أرقام اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات إلى أن الفجوة الغذائية قد بلغت في الدول الخليجية وحدها نحو ١٣ مليار دولار وجاء في بعض الدراسات الإنمائية إن الدخل الفردي في مصر في الخمسينيات كان مماثلا للدخل الفردي في كوريا الجنوبية، بينما يصل اليوم إلى أقل من ٢٠٪ من الدخل الكوري الجنوبي، كذلك كان للمملكة العربية السعودية ناتج إجمالي يفوق ما كان لتايوان، لكنه اليوم يبلغ نحو ٥٠٪ من الناتج التايواني، كما كان الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وماليزيا على قدم المساواة أما اليوم فإنه في المغرب ثلث ما هو في ماليزيا!!

ومن خلال وثائق مجلس اتحاد الجامعات العربية اتضح أن الدول العربية لم تنفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله أكثر من ٧٪ من الموازنة العامة في أحسن الحالات، وتتدنى هذه النسبة إلى أقل من ٥ ٪ في البلدان العربية الفقيرة، ولم يتجاوز إنفاق الدول العربية على البحوث والتطوير وفق تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم لعام ١٩٩٨ نسبة ٤،٠٪ من حجم الإنفاق العالمي على مشاريع البحوث والتطوير،

وتشير الإحصائيات إلى ٧،٦ ملايين طفل عربي غير مسجلين في المدارس، بسبب عدم توفر الأماكن والظروف الصعبة لعائلاتهم وحاجتها لعملهم.

ويقدر عدد المهاجرين من أصحاب الكفاءات والاختصاصات الهامة والنادرة الذين يعملون خارج البلاد العربية بملايين من الفنيين وحملة الشهادات العليا والكوادر المؤهلة، ويبلغ حجم العمالة العربية المهاجرة حسب تقديرات منظمة العمل العربية نحو ١٥ مليونا بسبب ضيق سبل العيش في البلدان العربية في المقام الأول، وبسبب الصراعات السياسية والعقائدية والمذهبية والعرقية في المقام الثاني، وتشكل هجرة الكفاءات العربية ٣١ ٪ من إجمالي الدول النامية، كما أن هناك أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة، حيث تضم أميركا وأوروبا ٤٥٠ ألف عربي من حملة الشهادات العليا وفق تقرير مؤسسة العمل العربية، وتؤكد هذه التقارير أن ٤ , ٥ ٪ فقط من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج يعودون إلى بلادهم فيما يستقر الآخرون في الخارج، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية حسب تقديرات صندوق النقد العربي نحو ١٦ مليونا من أصل ٩٨ مليونا يمثلون قوة العمل العربية، أي نحو ٢٠٪ من مجموع قوة العمل العربية، وتقدر منظمة العمل العربية الإضافات الجديدة في سوق العمل سنويا بنحو ٥،٢ مليون، وذلك من الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤) عاما والذين قدر عددهم ب٤٩ مليونا عام ٢٠٠٠م، ويتطلب الإبقاء على مستويات البطالة الحالية استحداث ٥،٣ ملايين فرصة عمل جديدة كل عام.

وما تزال نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية للغاية، و لا تتجاوز في بعض البلدان العربية ٥٪ من حجم سوق العمل، ولا تتجاوز مساهمة المرأة في الإنتاج الإجمالي العربي حسب تقرير منظمة العمل العربية نسبة ٦٪.

وتشير تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى إن نحو ٧٣ مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، كما يعاني ١٠ ملايين نسمة من سوء التغذية، و٧٣ مليون

عربي لا يزالون محرومين من خدمات مياه الشرب النقية، ونحو ١٠٦ ملايين عربي غير مستفيدين من خدمات الصرف الصحي، وذلك حسب تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١، ونصف سكان المدن العربية لا يجدون السكن المناسب مقارنة بنحو ٢٪ في الدول المتقدمة.

وقدر حجم الاستثمار في الدول العربية عام ٩٩٩ م حسب أرقام صندوق النقد العربي بنحو ١٣٤ مليار دولار، أي بنسبة ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهذه النسبة المنخفضة لا تمكن من تحقيق معدلات النمو المطلوبة.

وتمثل مساهمة الدول العربية في التجارة العالمية نسبة ضئيلة للغاية، فالصادرات العربية في عام ١٩٩٩م شكلت ٩، ٢٪ من صادرات العالم، وهذه النسبة تعادل حجم صادرات بلد مثل فنلندا!! أما الواردات العربية فتمثل ٦، ٢ من الواردات العالمية.

وتكشف هذه الأرقام على نحو لا لبس فيه الضعف المزمن للاقتصاديات العربية، بيد أن الوطن العربي يمثلك ثروة هائلة تؤهله ليكون في مقدمة الأمم، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي نحو ٥،١ مليون هكتار، أي ما يعادل ١٠٪ من أراضي العالم، ويقدر عدد سكان الوطن العربي بنحو ٢٧٩ مليون نسمة، إي ما يعادل ٥،٤٪ من سكان العالم، ويقدر المخزون النفطي في المنطقة العربية بنحو ٦٢٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ويبلغ حجم الإنتاج من النفط العربي نحو ٢٧٪ من مجمل الإنتاج العالمي من النفط، وتمتلك المنطقة العربية نحو ٢٢٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وتنتج نحو ١٣٪ من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ورغم ذلك فان ميناء روتردام بهولندا يصدر ١٠ مرات ما تصدره كل الدول العربية مجتمعة !!

ومن الأرقام الدالة على ضعف التنمية البشرية في الوطن العربي أن ٣٤ ٪ من الأطباء الأكفاء في بريطانيا ينتمون إلى الجاليات العربية، وأن مصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ٦٠ ٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة، فيما كانت مساهمة كل من العراق ولبنان ١٥٪، وشهد العراق ما بين ١٩٩١ـ١٩٩٨

هجرة ٧٣٥٠ عالماً تركوا بلادهم نتيجة لسوء الأوضاع السياسية والأمنية ونتيجة الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق آنذاك، وتشير هذه التقارير إلى عمل قسم واسع من العقول العربية في اختصاصات حساسة في بلاد الغرب مثل الجراحات الدقيقة، الطب النووي، الهندسة الالكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء، وغيرها من الاختصاصات عالية التقنية.

يقول الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر إن عدد المصريين المهاجرين للخارج بلغوا ٣ ملايين و٤١٨ ألفاً، وأن ذلك يمثل خسارة فادحة للاقتصاد، وأن ٤٥٠ ألفاً من بين هؤلاء من حملة المؤهلات العلمية العالية كالماجستير والدكتوراه، حيث استقر معظم هؤلاء في البلاد المتقدمة: الولايات المتحدة، وإنكلترا، وكندا، وأستراليا، رغم ما تتحمله الدولة من نفقات لبناء هذه المؤهلات قد تصل إلى ١٠٠ ألف دولار على الفرد، وهكذا فإن مصر وحدها خسرت٥٠ مليار دولار بسبب هجرة كفاءاتها، وتشير دراسة أعدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى وجود ٤١٠٢ عالم عربي في مختلف علوم المعرفة في مؤسسات ومراكز أبحاث غربية، ويؤكد تقرير أمريكي أن الأطباء والجراحين القادمين من الدول النامية خلال النصف الأول من السبعينيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمثلون ٥٠٪ والمهندسين ٢٦٪، وأن ثلاثاً من دول الشمال هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تستأثر ب٧٥٪ من جملة تدفق الكفاءات المهاجرة.

وأظهر تقرير حديث للجامعة العربية أن الدول العربية تنفق دولاراً واحداً على الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ دولار لكل مواطن، والدول الأوربية حوالي ٦٠٠ دولار، وأن كل مليون عربي يقابلهم ٣١٨ باحثاً علمياً، بينما النسبة تصل في العالم الغربي إلى ٤٥٠٠ باحث لكل مليون شخص.

ويكشف التقرير أن ٨٪ من مجموع القوة العاملة العربية هاجرت، وأن ٢٠٪ من مجموع الأطباء هم الآن خارج المنطقة، وأن ٢٥٪ من المهندسين يعملون في بلدان

أجنبية، وأن ١٥٪ من خريجي الأقسام العلمية استسلموا للهجرة الدائمة، وأن ٣٠٪ من الطلاب بقوا حيث هم، وأن ٢٧ ألف عربي يحملون درجة الدكتوراه غادروا بلدانهم إلى أوربا وأمريكا عام ١٩٨٠، وأن هذا الرقم وصل إلى ٣٢ ألف عام ٢٠٠٠ في خسائر مالية تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار.

وفي مقارنة بين إسرائيل والدول العربية جاء في إحدى التقارير إن إسرائيل تنفق على البحث العلمي ما بين ٢ إلى ٣٪ من الدخل بينما في البلدان العربية لا يتجاوز ٠٢٪ و ٠٣٪، أي أكثر من ستة مليارات دولار، أما الدول العربية مجتمعة فتخصص مليار ونصف دولار فقط، من بينها الدول الخليجية النفطية التي تنفق ٠,٢٪ فقط من ميزانياتها على البحث لعلمي، وان إسرائيل تصرف ٢٥٠٠ دولار على تعليم الفرد مقابل ٣٤٠ دولارًا عند العرب، وحجم الإنفاق على التعليم عند إسرائيل حوالي ٧٪ من الناتج القومي مقابل ٥٪ في أمريكا و٤٪ في اليابان، وهناك ١٣٩٥ عالمًا وباحثًا لكل مليون من السكان مقابل ١٣٦ لكل مليون في الوطن العربي.، وأن إسرائيل هي الدولة الأولى في العالم في مجال النشر العلمي نسبة لعدد السكان، فعدد العلماء الناشرين للبحوث ٧١١٪ لكل عشرة آلاف نسمه ونسبة أمريكا ١٠٪، وفى رياض الأطفال الإسرائيلية كمبيوتر لكل طفل، أما عدد مستخدمى الإنترنت فهم خمسون ضعفاً بالنسبة لمستخدميه العرب، ونسبة الكتب المترجمة إلى العبرية ١٠٠ كتاب لكل مليون إسرائيلي، وفى العالم العربي ثلاثة كتب فقط لكل مليون عربي.

ومن مظاهر الانهيار الحضاري العربي أيضا تخلف التعليم، ففي اليابان هناك ١٠٠٠ جامعة، وفي الدول العربية مجتمعة ٤٣٠ جامعة فقط، وهناك ٣٠٠٠ أطروحة دكتوراه في مجال العلوم الطبيعية في بريطانيا، يقابلها ٥٠٠ أطروحة فقط في جميع الدول العربية، ورغم وجود مئات الآلاف من العلماء العرب والمسلمين في بلادهم إلا أن إنتاجهم العلمي المنشور بالمجلات الدولية المتخصصة ذات المستوى الرفيع أقل من إنتاج علماء إسرائيل.

لماذا تخلف العرب عن ركب الأمم المتقدمة ؟

كان هذا هو السؤال الأهم الذي شغل المفكرين العرب في القرن التاسع عشر عندما اصطدم المصريون بجنود نابليون، فقد صدموا صدمة مهولة عندما شاهدوا الجيش الفرنسي بعتاده وخبرائه وتفوقه بينما كانوا يدافعون عن وطنهم بالسيوف والخيول ! وتأكدوا بعد ذلك من وقوعهم في وحل حضاري رهيب عندما عندما بدأت طلائع الطلاب والمفكرين المصريين والعرب تزور أوروبا، وخاصة لندن وباريس ليكتشفوا نظاما مختلفا تماما في الحياة بمختلف اتجاهاتها، لقد وجدوا حضارة باهرة تتجلى في مدن عامرة زاهرة تتميز بالتخطيط العمراني الرشيد وبالجمال والذوق والنظام والنظافة، وهو ما لم تكن تعرفه حتى المدن العربية الكبرى كالقاهرة ودمشق، لقد اكتشفوا في الإنسان الأوروبي نمطا إنسانيا مغايرا لم يجدوه في أنفسهم ومن حولهم، فهو إنسان جاد يعمل بحزم ونشاط وأمانة وإتقان، كما انه إنسان هاد ومتعقل، يواجه مشاكله بهدوء وعقلانية، لا بالانفعال والعاطفة، (كالإنسان الشرقي)، لقد بهرت الطلائع العربية عندما وجدوا إنهم قد وطئوا ارض شيدت عليها حضارة متكاملة تتضمن مختلف أنواع الفنون والعلوم، من عمارة وهندسة وصناعة وطب إلى علوم عسكرية وإدارية وإنسانية، إلى الفنون بأنواعها من موسيقي ورقص ورسم ونحت، إلى مسرح وأدب وشعر وقصة، وليس هذا فقط فقد لاحظوا إن ثمة نزعة مستحكمة في المجتمعات الأوربية نحو التغيير الدائم، واكتشاف الجديد، وتحقيق تقدم سريع على مختلف الأصعدة، وإزالة كافة المعوقات أمام ذلك، وتجاوز كافة الصعوبات، كما وجدت الطلائع العربية أن كافة المظاهر الحضارية التي حولهم عبارة عن مكتشفات ومخترعات وإبداعات تتجلى في تقدم تقني وتكنولوجي مذهل، ومدارس فكرية وفنية ونظريات علمية ومنتجات لا حصر لها، تنتمي للحاضر وتتحلى بقدرة فائقة على مواكبة متغيرات المستقبل ومتطلباته، كما وجدوا أنها مخرجات زمن لا يتجاوز القرن منذ بزوغ الثورة الصناعية وسيطرة ثقافة عصر النهضة والتنوير وسيادة آثارها ونتائجها، والتي من أهمها تحرير العقل الأوربي من الأغلال الفكرية والهواجس الدينية الوهمية والرؤية

الدينية والاجتماعية والسياسية المتشددة وعندما عادت الطلائع العربية إلى أوطانها بدأت رحلة تفكير مضنية حول أسباب انهيار الحضارة العربية، وقد استنتج المفكرون والباحثون العرب على مختلف مشاربهم الكثير من النظريات والآراء، ومن خلال تصنيفها يمكن القول إن الفكر العربي خلص إلى ثلاثة أسباب كبرى في انهيار الحضارة العربية، الأول هو السبب «الفيزوتاريخي» وهو القول بان العرب تخلفوا لأنهم فقط تركوا العمل بتعاليم دينهم، رغم إن هذا الدين كان متعدد المذاهب والمدارس، وكل منها يدعي التمثيل المطلق للإسلام وبطلان غيره، والسبب الثاني هو ترك المسلمون العقل والعمل بالتقليدي ومحاربتهم للاتجاهات العقلية، وقمعهم لكل تيارات الإصلاح والتجديد فتخلفوا، وفي هذا الصدد يقول الكاتب والمفكر السوري هاشم صالح إن سبب التخلف العربي يعود إلى الانغلاق الكامل داخل يقينيات القرون الوسطى، التي تتخذ صفة الحقيقة المقدسة، التي لا يجوز نقاشها أو إخضاعها للعقل بأي شكل : «بهذا المعنى فإن المسلم التقليدي سجين يقينياته المطلقة، مثلما كان المسيحي التقليدي سجين يقينياته قبل انتصار الحداثة والتنوير في أوروبا، ولا أرى أي فرق بين الحالتين».

والسبب الثالث هو سبب تاريخي، يستند على القول بان المجتمعات العربية افتقدت للطبقات البرجوازية النشطة، التي توظف المعارف التقنية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مثلما حدث في أوربا، الأمر الذي أدى إلى تطورها السريع جدا، نتيجة لنشوء نشاط ثقافي واجتماعي واقتصادي قائم على العلم والعقلانية والتجربة، بدون أي تحيز أو تعصب لمذهب آيدولوجي معين، بينما العرب يفتقدون هذه المنظومة المتطورة، مما أدى إلى تفكك المجتمع العربي وتخلفه على مختلف المستويات.

ونعتقد أن السبب الرئيسي لأفول الحضارة العربية يكمن اختصارا في تخلف أنظمتهم المركزية، التي يقوم عليها الصرح الحضاري الكبير، ونعتقد بان الأسباب الثلاثة سالفة الذكر صحيحة نسبيا، إذ لا يمكن حصر أسباب التخلف العربي بعامل واحد، فقد انهارت الحضارة العربية عندما تخلف نظامها الديني، فركن العرب إلى التقليد والتبعية

والسلفية، وحاربوا الفلسفة والعقل والعقلانية والتجربة، وانهزموا عندما لم يوظفوا العلوم والمعارف في أنظمتهم المركزية لمدها بالحيوية الدائمة والنشاط المستمر، ولم يوظفوا التقنية في الاقتصاد والجوانب المادية الأساسية من حياتهم، بغية تسهيل الحياة اليومية وتفريغ العقول لمعالجة القضايا الشائكة، بيد أن ما تعانيه الأقطار العربية في هذا العصر خطير ورهيب، والشقة الحضارية التي تفصل العرب عن أوربا وأمريكا تتجاوز المائة عام، بينما لا يفصل إسرائيل حضاريا عن دول الاتحاد الأوربي أكثر من ١٥ عاما فقط![1]

من ناحية أخرى فان العالم العربي لا يفتقد لمقومات النهضة والحضارة الاقتصادية والكفاءات البشرية مثلما ذكرنا أعلاه، كل الذي ينقص الوطن العربي ككل أنظمة مركزية تدير الموارد بكفاءة وجهوزية.[2]

ويمكن إرجاع أسباب الانهيار الحضاري العربي في عصرنا الراهن للعديد من

---

(١) علاوة على ذلك فان حقوق العرب الفلسطينيين من المسلمين والمسيحيين في إسرائيل تفوق نظرائهم من الأقليات العربية المذهبية والدينية في بعض الدول العربية، سواء كان ذلك في الحقوق الدينية أو الاقتصادية أو السياسية، فبعض الأقليات حتى ألان ممنوعة من ممارسة ابسط حقوقها الوطنية والإنسانية، بينما يتمتع العرب في إسرائيل بحرية الممارسة الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية، رغم أن العرب يمارس عليهم تمييز يكاد يكون منهجيا ورسميا من قبل الدولة والأغلبية اليهودية الإسرائيلية، ورغم ذلك فان المستوى الحقوقي لعرب الدولة العبرية يبقى متفوقا على نظرائهم من العرب في كثير من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث بشكل عام، ولعل هذا السبب كان العامل الرئيسي لهجرة اليهود العرب إلى إسرائيل، حيث واجهوا اضطهادا هائلا دفعهم في النهاية إلى الهجرة، بينما ظلت الكثير من الجاليات اليهودية في أوربا الغربية والشرقية وأمريكا محتفظة بانتماءاتها الوطنية ولم تجذبها عروض الهجرة لإسرائيل.

(٢) على الرغم من تفاوت قدرات المجتمعات الإنسانية المختلفة على الإبداع والابتكار، إلا أن نسبة الموهوبين فيها ككل متقاربة كثيرا، وتقدر بحوالي ٢٠٪ من عدد السكان، إلا إن مدى تطور أو تخلف البيئة، بأنظمتها المركزية وعواملها المختلفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، تلعب دورا محوريا في دعم وتشجيع المواهب وأصحاب القدرات والكفاءات، ذلك إن العقل البشري أودع الله فيه طاقة جبارة وإمكانيات هائلة، إلا إن استخراجها ورفدها بكافة عوامل ومسببات الفاعلية والعطاء وتسخيرها للإبداع والإنتاج والخلق مرهون بالبيئة التي يتحرك فيها وينهل من معطياتها.

العوامل المهمة، منها ما يلي:

١ـ افتقاد الأقطار العربية مجتمعة، وكل على حده، للأنظمة المركزية المتطورة، سياسيا ودينيا واجتماعيا وحقوقيا واقتصاديا وثقافيا، والتي تمكن الدولة الوطنية (والأمة عموما) من إدارة مواردها البشرية والطبيعية، المادية والمعنوية، واستغلال كافة مقومات وعوامل النهضة بديناميكية وكفاءة عالية، والتعامل مع العالم الخارجي بحرفية تمكنها من الاستفادة مما بلغته الأمم والدول الأخرى.

٢ـ عدم وجود تعاون بين الدول العربية، حيث إن معظم الدول المتقدمة تتعاون فيما بينها علميا وتقنيا واقتصاديا، أما الأقطار العربية فمستوى التعاون فيما بينها محدود جدا على مختلف الأصعدة.

٣ـ شيوع الفقر في العديم من البلدان العربية، بما لا يمكنها من تنفيذ أية برامج تنموية يعتد بها.

٤ـ شيوع مظاهر الفساد المالي والإداري والبيروقراطية، والشمولية السياسية والدينية والاقتصادية، بحيث غذت إدارة النظام السياسي وبقية الأنظمة المركزية مختزلة في شريحة إشرافية محدودة، ليس من أجندتها قيم النهضة والتقدم والارتقاء.

٥ـ عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط، التي تحتضن الوطن العربي، مما يجعل نسبة الإنفاق العسكري والأمني مرتفعة، وغالبا ما تكون على حساب التنمية.

٦ـ عدم وجود برامج ثقافية وعلمية، تمكن الدولة العربية الوطنية من الاستفادة المنهجية من ثقافات ونظم الدول الأخرى، وتوظيفها في التنمية، وتحويلها إلى جزء من النظم الحاكمة.

٧ـ افتقاد العرب للبنى التحتية التقنية والتكنولوجية والمعرفية، سواء على صعيد الطاقات البشرية أو المؤسسات، والتي تضع الأسس الرصينة لنهضة علمية وصناعية وزراعية متقدمة، وذلك بسبب حظر تداول التقنية من جهة، وعدم وجود كفاءات بشرية عربية مدربة يمكنها الحصول على هذه التقنيات وفك شفراتها، وصناعة بعض

أجزائها محليا، بحيث تكون متاحة وتتحول لثقافة عامة من صميم مجتمع المعرفة.[1]

٨ـ إهمال العمل المؤسساتي والابتعاد عن تطوير العقلية المؤسساتية التي تقوم على الجهد الجماعي وفريق العمل الواحد، مما أدى إلى المحسوبية والشللية والفئوية والعشائرية في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

٩ـ التمادي في ارتكاب الأخطاء وتجنب النقد والنقد الذاتي، مما أدى إلى التمادي في ارتكاب الأخطاء.

****

(١) المعروف إن دول كإسرائيل والصين وماليزيا تقوم بما يشبه سرقة بعض الأسرار العلمية من الغرب وتسخيرها في برامجها التقنية والصناعية والتكنولوجية.

تصورات في تجديد البيئة العربية

يتفق أكثر المفكرين العرب في هذا العصر على أن الشعوب العربية واقعة منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن تحت وطأة «التقليد»، سواء كان تقليد القدماء، الذين أنتجوا التراث العربي والإسلامي، وتقليد الغرب، الذي أنتج الثورة العلمية والصناعية والمعرفية، وكلاهما وجهان لعملة واحدة تؤكد على إن الشعوب العربية تفتقد إلى العقلانية كمنهج أساسي يهدف إلى تجاوز الأطر التقليدية وتحضير المجتمع للتغيير الايجابي بناء على مخرجات العصر.

ولعل أول أدوات المنهج العقلاني يتمثل في إيجاد منهج استراتيجي لإعادة تدوير التراث، لتجديده، وبالتالي تجديد البيئة العربية، وإدخال آخر منتجات الفكر الإنساني في مكوناتها المختلفة، ليصبح المجتمع العربي قادرا على البدء بالانطلاق نحو التطور السريع وشق طريقه نحو بناء نهضة واعدة وحضارة جديدة في القرن الحادي والعشرين، وهنا لا بد إن نشير إلى إن أوربا لم تكن بصدد إحداث قطيعة مع تراثها بقدر ما كانت تسعى إلى إيجاد آلية تمكنها من إعادة قراءته بايجابية، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تم استحداث عدة مناهج علمية للتعامل مع النصوص المقدسة، فظهر علم الالسنيات وطرق تأويل الخطاب التاريخي، وبرزت مناهج للنقد والتحليل التاريخي، وكانت النتيجة الطبيعية هو إلغاء المقدس كوجود إسقاطي على المجتمع

وتحويله إلى شان معنوي يتحرك في آفاق غير مادية، فارتفعت بذلك مكانة العقل وأصبحت معايير الصواب والخطأ محكومة بالتجربة والبرهان والاستدلال والنسبية، تحت مظلة العقل والبرهان والمنطق.

ولا شك إن التراث العربي في مختلف المجالات العلمية والفكرية والثقافية والسياسية والتاريخية والفقهية والعقائدية والأخلاقية ضخم وهائل، ولا يمكن أن يكون متفقا بكافة محتوياته مع الواقع المتسم بالتقدم والتطور السريع، فقد دخلت على الفكر الإنساني المعاصر آلاف المخترعات والمكتشفات والأفكار والآراء والنظم والفلسفات والقوانين والتشريعات، في مختلف شئون الحياة الإنسانية، وما يعالجه التراث العربي والإسلامي مرتبطا بمكونات البيئة العربية في زمن ظهور النظم التراثية، وقد يكون بعضه غير صالح على نحو الإطلاق للتطبيق في هذا العصر، وبعضه الآخر بحاجة إلى تحديث حتى يمكن توظيفه مرة أخرى ويكون متوافقا مع مسارات العصر ومتطلباته.

ويحتاج العرب اليوم إلى إيجاد منهج مركزي أو شبه مركزي يقوم عليه التعامل مع التراث على مستوى الأنظمة المركزية، التي تمثل عصب البيئة العربية وركنها الأساسي، لذلك لا بد من إيجاد منظومة محورية للتعامل مع التراث وتوظيفه في البيئة المعاصرة، وبناء الصرح الثقافي العربي، مع توفير الانسيابية والمرونة التي من خلالها يتم تحرير وتعديل وإلغاء كافة المسارات والمناهج والنظم التي يثبت فشلها في التطبيق وعدم ملائمتها لمتطلبات الواقع وحتمياته، ومن البديهي القول إن النظم التي وضعها المفكرون العرب، سواء طبقت أو لم تطبق، ليست سوى اجتهادات بشرية، قابلة للنقد والتجريح والإقصاء، بيد إن إفساح المجال للمفكر العربي للتفكير والإبداع الحر، والتطبيق في مستويات معينة في الحياة الاجتماعية، وإتاحة الفرصة الكاملة له لإيصال فكرته إلى المؤسسات التشريعية العليا، وتوظيف قراءته للتراث والفكر والثقافة والفلسفة في التنمية، من خلال تحويلها إلى برامج ونظم وتشريعات عامة، سيضمن

للمجتمع العربي دون شك قوة دفع هائلة وانطلاقة كبيرة نحو التطور والتقدم الواسع النطاق، وسيقطع بالعرب أشواطا حضارية وقفزات تنموية بعيدة المدى في مدد قصيرة على مستوى الأمة والدولة الوطنية.

وفي تصوري فان التراث العربي ليس له في واقع الأمر سوى احد أمرين، الأول أن يصبح جزء من التاريخ فلا يعول عليه في النظام العام للمجتمع، وهذه نظرية اثبتت فشلها واستحالتها في كل الأمم والشعوب دون استثناء، والثاني وهو ما فعله الغرب الأوربي والأطلسي وكافة الأمم المتقدمة في هذا العصر، ألا وهو إيجاد آلية للتعامل مع التراث، حتى يمكن توظيفه بحيث يتحول إلى مادة حضارية تنعكس على مجالات ومسارات التطبيق العملي الخاصة بها، ليكون عنصر مساهمة ايجابي في بناء الصرح الحضاري، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بمنظومة « تدوير التراث»، فمشكلة العرب أنهم بحاجة لإنشاء منهج لتدوير تراثهم، تماما مثلما كانت الدول الصناعية تفتقد لصناعة تدوير النفايات والمهملات الصناعية والزراعية والمخلفات البيئية، مما أدى إلى تراكمها، فأصبحت تشكل خطرا على البيئة وخسارة اقتصادية، فانشات تلك الدول منظومة صناعية من خلالها يتم إعادة استخدامها مرة أخرى، ووصل الأمر بهذه التقنية الصناعية إلى إعادة تدوير وتصنيع المهملات المنزلية والشخصية، بل وحتى الإفرازات البدنية للإنسان!، علاوة إلى إعادة تنقية مياه الصرف الصحي وتحلية مياه البحر، حتى أصبحت إحدى الصناعة المهمة في الكثير من دول العالم، أو كما يحدث في المنشات والمؤسسات الخدمية والتجارية، حيث تجرد الملفات الورقية والالكترونية، وكافة نشاطات الشركة خلال العالم المالي، فترحل الأوراق والمستندات عديمة القيمة أو الغير مهمة إلى الأرشيف، عله يمكن استخدامها في وقت لاحق، فمثل البيئة العربية تماما كمثل هذين المثالين، فقد تراكم عليها التراث بدون إخضاعه للجرد والتحديث والنقد والتعديل والتطوير، بحيث يدخل الخدمة ويستخدم ما هو صالح بحكم الزمان والمكان، ويعتبر غير ذلك في عداد التاريخ، يقول كوندورسيه:

«يجب غربلة كل شيء على ضوء العقل. وما جاءنا من السلف ليس مقدسا ولا معصوما. وما يثبت صحته نأخذ به وإلا رفضناه».

إشكالية الدين والحداثة

إن إشكالية التيار النهضوي العربي هو بحثه عن الشرعية، وذلك بالبحث عنها في التراث كما فعل الشيوعيون عندما عدو أبو ذر شيوعيا حينما طالب بتقسيم الثروة، وذلك بسبب وجود خلل عميق في الواقع العربي يتمثل في إقصاء العقلانية والتنوير والنقد، وسيادة الميتولوجيا والقيم الغيبية، وضعف التنظير للمستقبل، والنظر الدائم للماضي من خلال سيادة السلفية كمنهج وحاكمية لكافة شئون الحياة، سواء على صعيد الفرد أو المجتمع أو المؤسسات المختلفة، مما افقد المفكر العربي في لا شعوره إيمانه الراسخ بفكره وايدولوجيته، واندفع لا إراديا للبحث عن شرعية لها من خلال الثقافة السلفية المسيطرة على اطر التفكير والنظم التطبيقية، وفي هذا الصدد يقول الراحل محمود أمين « نحن نخوض كافة معاركنا الفكرية على أرضية التراث»، ويؤكد هشام شرابي إن هذه الظاهرة نجمت عن هشاشة التكوين الاجتماعي في الوطن العربي.

وتدور معظم الصراعات الفكرية بين رواد الثقافة والنهضة العربية المعاصرة حول التوفيق بين الدين ومتطلبات الحضارة، وكيفية الاستفادة من التراث وتوظيفه في النهضة، وفي خضم هذا المعترك خرج بعض المفكرين العرب، الذين انشغلوا بهذه القضية المفصلية في الوطن العربي، واخذوا على عاتقهم العمل على وضع منظومة متكاملة لقراء التراث وتحليله، وكيفية توظيفه وتوليفه مع نتاج الفكر الإنساني، منهم الدكتور محمد أركون ومشروعه في نقد العقل الإسلامي، وتقوم استراتيجيه التحليلية على نقد الجانب اللاهوتي (المقدس) والممارسة العملية للشخصيات المقدسة، والعقائد والتصورات التي تدور حولها، فهو يرى إن التفسير والعقائد والتصورات الإسلامية مليئة بالثغرات والشكوك والتناقضات والاختلال المنطقي والضعف، ويعتقد في نفس الوقت إن صراع الحركة العلمانية الأوربية مع الكنيسة ليس بالضرورة حدوثه في

الوطن العربي، ولذا يسعى أركون إلى إيجاد منهج ديني بديل يكون عوضا عن المنهج السلفي الذي عبر عنه ب «المنهج الارثوذكسيه»، في كناية عن الجمود والانغلاق وفرض خط واحد في تأويل وتفسير وقراءة النصوص الدينية، ويكون هذا المنهج عنصر مهما لإحداث انسجام ما بين الدين والحداثة، ويتجنب المجتمع العربي بذلك الصراع ما بين المؤسسات العلمانية والمؤسسات الدينية.

ويشير أركون إلى إن الأرثوذكسية (أي السلفية).[1] ليست ظاهرة حديثة ولكنها نشطت منذ خمسينيات القرن الماضي لعدة عوامل، منه: الصراع ضد الاستعمار، وبروز إسرائيل كقوة سياسية في المنطقة، والاستراتيجيات الجديدة التي يتبعها الغرب للهيمنة على المجتمعات العربية والإسلامية، والنمو السكاني السريع للمجتمعات الإسلامية، وظهور الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية بعد الاستقلال والتي مارست سياسات ديماغوجية غير مسئولة، والقطيعة التاريخية مع أفضل ما في التراث.

في مقابل الأرثوذكسية، يدعو أركون إلى إعادة قراءة التراث، من خلال مفهوم الاجتهاد، الذي يعني في خطوطه العامة إعادة بناء النظام المعرفي في العلوم الإسلامية، كالتفسير وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والأخبار والنحو والخطابة وعلم المعاني والفقه والعقائد والرجال والحديث.. الخ، وكذلك ضرورة الفصل بين الخطاب الإلهي (القرآن الكريم) والخطاب الإنساني، الذي يفسر النص وفقا لقدراته ومداركه تارة، ولمصالحه ومراميه تارة أخرى.

ومنهم الدكتور محمد عابد الجابري، الذي يؤكد في (المثقف العربي وإشكالية النهضة.. رؤية مستقبلية)، إن مستقبل التقدم الحضاري العربي والنهضة العربية، لن يتما إلا على أساس نقدي عقلي، وأن هذا الأساس لا يتناقض مع العاطفة القومية، ولا

(١) لا نقصد بالسلفية مذهب ديني معين لأي طائفة، وإنما هي منهج فكري ونظرة عامة تنطبق على مختلف الثقافات والاعتقادات والنظم.

مع حلمها الأيديولوجي. بل على العكس تماما فمراجعة المفاهيم النهضوية، ونقدها نقداً عقلانياً مستنداً إلى الواقع بكافة معطياته، هو السبيل الوحيد الذي سيقود العرب إلى تشييد حضارة عربية حقيقية، ويقول الباحث السيد ولد أباه في (أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر) إن التقدم الحضاري لأية أمة من الأمم، يقوم على أسس أربعة هي:

١ـ العقلانية: التي ترى في الذات مصدر المعرفة، والتقنية انعكاس للإبداع، وتهدف العقلانية إلى تأكيد سيطرة الإنسان على الواقع.

٢ـ التاريخانية: وهي قيام الحداثة على أرضية مهيأة للتحولات الطبيعية، وإخضاع منظومة التنمية لمعايير التقدم الناتجة عن التجربة.

٣ـ الحرية : كمعيار لشرعية السلطة وكمنظومة قانونية تتيح للإنسان الحق في تقرير شؤونه الدينية والمدنية.

٤ـ عدم الخلط بين الدين والسياسية، فالدين قداسة، والسياسة نجاسة.

ويقول د.طارق زيادة في (العرب والفكر النقدي) «أن العرب إذا كانوا يرومون فعلاً الخروج من هذه الأزمة فلا معدى لهم عن الفكر النقدي، يعملونه في تفكيك بنيتهم وتحليلها والتفتيش في ثناياها عن المكامن الضعيفة والهشة والقاصرة، دون خوف أو وجل. وإلا فإنهم سيبقون متخبطين بما هم فيه، بل ستزداد حالتهم سوءاً، وكأنهم يردون موارد الهلاك والفناء»، أما الدكتور حسن حنفي في مشروعه المسمى «من اجل إحياء التراث وتجديده» فيطرح تحويل الأصول من طابعها الماورائي الميتلوجي ـ اللذان يشكلان انعكاسا ذهنيا راسخا في العقل العربي بمختلف مستوياته حاليا، ومادة خاض فيها المتكلمون منذ القدم، ولا تشكل أية قيمة عملية في اغلب الأحيان حالياـ إلى مادة تطبيقية منسجمة مع الواقع، ويرجع د.غليون جذور الأزمة الحضارية العربية الراهنة إلى العهد العثماني، عندما تطلع العرب للنهضة، فتدخل الغرب وأجهض محاولاتهم المتمثلة بمحاولات محمد علي باشا حاكم مصر

والشريف حسين حاكم مكة، وأسقط مشروع التقدم برمته من خلال الاستعمار، التي قامت على أنقاضه الدولة العربية القطرية الناشئة بعد الاستقلال، والتي نجحت في فرض إرادتها على المجتمع بتطوير وسائل مبتكرة لحكمه والسيطرة عليه، وأسقطت نفسها في فخ التقليد المطلق للنموذج الغربي، فعملت على نقل مفهوم التقدم كما هو، بغض النظر عن سياقه التاريخي الغربي الخاص، فانفصلت النخبة الحاكمة بقيمها الغربية عن المجتمع التقليدي، ففشلت في تحديث مجتمعها.

أبرز كتب غليون «اغتيال العقل» ويقصد بعبارة اغتيال العقل مجموع المحاولات التي تسعى إلى استبعاد عناصر الخبرة الروحية والعقلية المعاصرة عن النظرية والممارسة، مما خفض مستوى العقل وجعله مجرد إيديولوجيا نظرية لا تلامس الواقع، وحول الوعي إلى حس أعمى لا يمكنه إبصار منهج يتبلور من خلاله ويتحول إلى واقع، وحول الحضارة إلى مجرد تقنية؛ بل وأصبحت المنظومة التقنية العربية عبارة عن عملية نقل للتكنولوجيا لا أكثر، وغابت عن الأذهان مسألة تطوير العلاقات الاجتماعية المطابقة للتقدم العلمي، وإفساح المجال للبحث العلمي المنظم، وترسيخ مؤسساته النظرية والتطبيقية، مما أدى إلى ظهور عقلية جماهيرية تفهم التطور والتقدم على أسس استهلاكية رجعية، ويشير غليون إلى إن تراكم التقنيّات الاستهلاكية في الحياة العربية لم يخلق مجتمعا صناعيا، أي منظومة متكاملة، ماديا ومعنويا، ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، يستطيع المجتمع العربي من خلالها إعادة هيكلة نفسه على أسس جديدة، الأمر الذي ساهم في نشوء نظم استبدادية أكثر صلابة ومتانة وقدرة على السيطرة المطلقة على المجتمع، وإخضاعه لمصالحها الفئوية الأنانية، أما على صعيد المجتمع فلم تخلق التقنية المستوردة مجتمعا متنورا، بل تحول المجتمع العربي إلى مجتمع بطريركي حديث، إي مجتمع يعاني من عجز وتشوهات جعلته غير قادر على الحياة والنمو المتوازن، وحولت الثقافة التي هي مجال الوعي والحرية الأول في الحياة اليومية إلى أداة لإحراز مواقع اجتماعية، وكافة

هذه العوامل أعاقت تحقيق شروط التفكير الحر والوعي الايجابي، وقطعت الطريق على كل تغيير وعلى كل نهضـة.

ويوضح الكتاب أن مفهوم غليون للتراث لا يقتصر علي التراث الماضي، وإنما يرتبط بالحاضر أكثر، ولذلك أطلق مصطلح «تراث الحداثة» مؤكدا على إن «اكتساب التراث الحضاري الجديد ليس شرطا أساسيا للدخول في التاريخ المعاصر فحسب، ولكنه شرط أساسي أيضا لإعادة الفاعلية والقيمة المتجددة للتراث القديم» ويؤكد غليون على انه بهذا يتم التفاعل النسيجي بين الثرات القديم والحديث، ليصبح المستقبل المشرق لأي أمة مرهون بمدى قدرتها على أن تجعل من تراثها نظما قابلت للتوظيف في عمليات التجديد والتحضر الكبرى.

ويرى غاليون إن الأزمة الحضارية العربية ناشئة من انقطاع العلاقة بين التراث المحلي وتراث الحضارة المعاصرة، وعدم القدرة على بناء منظومة محورية تجمع ما بين التراث والحداثة، حيث يؤدي هذا الانقطاع إلى انفصام في وعي الأمة يتسبب في شل إرادتها، والى نشوء صراعات عنيفة لا أفق لانقضائها بين أنصار الحفاظ على التراث وأنصار التعلق ب (تراث الحداثة) حسب وصف غليون، وكأن وجود أحدهما يقتضي لا محالة لموت الآخر، بينما في حقيقة الأمر لا يمكن للأمة أن تستغني عن احدهما، لذلك فان الأمة تعيش صراعا مرضيا خطير بين عنصرين أساسيين من عناصر قوتها، إذ تحسب إن احدهما يجب أن يقضى عليه لصالح الآخر، وكأن احد جزئي جسد الإنسان يتصارعان مع بعضهما البعض!! بينما الحالة السوية أن يتعاونا لصالح خير الجسد وصحته وحياته، من ثم فلا مخرج من هذه الأزمة كما يشير غليون إلا عندما يتم إدراك أن التراث الماضي كالتراث الحاضر ليس قيمة ثابتة ولا حقيقة مطلقة، ولكنه رأسمال حي، يستمد قيمته من أصوله العلمية ونتائجه العملية وأهدافه الحية.

****

إن التراث هو كل ما خلفه الماضي، ولكنه ظل حيا في الحاضر، ومعرفته

واستكشافه وتحليله ليس سوى محاولة لمعرفة كنه دواتنا، ومكونات هويتنا الإنسانية والحضارية، لأن الحاضر هو نتاج لتفاعلات اتخذت أشكالا إيجابية أو سلبية نتج عنها ثقافة محكمة شكلت شخصيتنا الجماعية، أما الحداثة فتعني التقدم والتطور في مسارات الحياة المتعددة، وكل مجتمع يتعامل معها بطرق مختلفة تستند على خصوصية كل مجتمع، وما يفتقده العرب هو منهج استراتيجي لعملية تدوير التراث المتراكم منذ أكثر من ١٥٠٠ عام مضت، وقد قام النبي ﷺ من خلال النظامين الجديدين اللذين بشر بهما (الدين المتمثل في الإسلام، والدولة المتمثلة في الدولة العربية الإسلامية) بعملية فرز لتراث العرب في مختلف المجالات، فكل ما انتمى إلى عصر ما قبل الإسلام أصبح من التراث، بيد انه لم يتجاهله أو يهمله، بل قام بعملية تدوير لمنظومته وتعاليمه وقوانينه وتشريعاته ومختلف جوانبه العملية والتطبيقية، فأجاز بعض ما كان معمولا به في الزمن الجاهلي، وحرم البعض الآخر، فقد عمل ببعض تعاليم الحنفية[١] والتي تتطابق أيضا مع القوانين اليهودية، كحرمة عبادة الأصنام، وتحريم الأضاحي التي تُذبح لها، وعدم أكل لحومها، وتحريم الربا والزنا وشرب الخمر وحد مرتكبيهما، وتحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وتحريم وأد البنات،[٢] كما كان أتباع الحنفية

(١) حركة دينية انتشرت في الجزيرة العربية قبل الإسلام، اعتنقها الكثير من العرب في العصر الجاهلي، منهم أبو عامر الراهب، وأمية بن الصلت، و ورقة بن نوفل، وزيد بن عمرو بن نفيل (عم الخليفة عمر بن الخطاب)، وعبد الله بن جحش، وزهير بن أبي سلمى، وعثمان بن الحارث، واسعد أبو كرب الحميري، وكعب بن لؤي بن غالب (الجد الأعلى للنبي ﷺ)، وعبد المطلب (الجد المباشر للنبي ﷺ، الذي يعتبره بعض المؤرخين زعيم التيار الحنفي، وأُطلق على أصحاب هذه الحركة: الحنفاء. ويعرفهم الدكتور السيد عبد العزيز سالم في كتابه (دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام) بأنهم: جماعة من العقلاء العرب سمت نفوسهم عن عبادة الأوثان ولم يجنحوا إلى اليهودية أو النصرانية، إنما قالوا بوحدانية الله، ويذهب عباس محمود العقاد في كتابه مطلع النور إلى القول : (أنهم كانوا يعرفون أن الإيمان بالإله الواحد أهدى وأحكم من الإيمان بالنصب والأوثان)، وفي معتقدهم أن الوحدانية هي دين إبراهيم الخليل عليه السلام.

(٢) جاء في طبقات ابن سعد أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، كان يقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته، أي (يئدها) : لا تقتلها وأنا أكفيك مؤونتها.

واليهودية من العرب يصومون ويختتنون ويغتسلون من الجنابة، ويؤمنون بالبعث والنشور والحساب، وكانوا يعتكفون في غار حراء في شهر رمضان، ويقومون بأعمال البر كدفع الصدقات وإطعام المساكين، وقد تبنى الإسلام كافة هذه العبادات وحولها إلى جزء من عباداته وقوانينه، في عملية متقنة لتدوير الماضي والتراث العربي المتمثل بقيم ونظم العصر الجاهلي وتحديثها وإعادة بنائها من جديد، لتتحول إلى جزء من منظومة الدين الجديد والنظام الاجتماعي المرتبط به.

كما أقر الإسلام الرقي والتعاويذ، التي كانت سائدة في العصر الجاهلي، وذلك بعد تنقيتها من الاستعاذة والاستعانة بغير الله من الأصنام والجن والشياطين.

كذلك كان العرب قبل الإسلام يعتقدون بالعين والحسد والنفث، ولما جاء الإسلام أقر بها، وقام بتنقية شعائر الوقاية منها من كافة مظاهر الشرك.

وأقر النظام القانوني في عهد النبي ﷺ بعض القوانين التي كانت سائدة في العصر الجاهلي، فقد كانت الديات تدفع بالإبل، وكان أول من حدد دية القتيل بمائة من الإبل هو عبد المطلب جد النبي ﷺ، وظل هذا القانون ساريا في العهد الإسلامي، حتى أن بعض فقهاء المذاهب الإسلامية يرون أن التغليظ في العقوبة لا يكون إلا بالإبل، حتى لو حكم القاضي بغيرها، فان حكمه لا ينفذ.

كما اقر الإسلام العديد من الشعائر التعبدية التي كانت سائدة بين القبائل العربية في العصر الجاهلي، وذلك بطبيعة الحال بعد تنقيتها من شوائب الشرك بالله، ومن أهمها تعظيم الكعبة المشرفة ومكة، فقد كان في جزيرة العرب قبل الإسلام إحدى وعشرين كعبة، إلا إن كافة القبائل العربية أجمعت على تقديس كعبة مكة، وحرصت على الحج إليها، حتى إن الرجل يرى قاتل أبيه في البيت الحرام فلا يمسه بسوء، وكان العرب قبل الإسلام يحجون في شهر ذي الحجة من كل عام، يقول د. علي حسني الخربوطلي (يرحلون إلى مكة من كل مكان من الجزيرة في موسم الحج من كل عام لتأدية فريضة الحج وكانوا يقومون بالمناسك عينها التي يقوم بها المسلمون حتى اليوم وهي:

التلبية ـ الإحرام، وارتداء ملابس الإحرامـ الوقوف بعرفة والدفع إلى مزدلفة، والتوجه إلى منى لرمي الجمرات، ونحر الهدى، والطواف حول الكعبة سبعة أشواط، وتقبيل الحجر الأسود (تعظيما له)، والسعي بين الصفا ومروه، وكانوا يسمون اليوم الثامن من ذي الحجة (يوم التروية)، ويقفون في عرفات باليوم التاسع، وتبدأ من العاشر أيام منى ورمي الجمار، وكانوا أيضا يسمونها أيام التشريق، كما كانوا يعتمرون في غير أشهر الحج.

وقد ورث الإسلام من العرب هذه الفريضة بالمناسك عينها، والتسميات عينها، لكنه طهرها من مظاهر الشرك، ونهى عن طواف العرايا، الذي لم يكن من باب الانحلال الخلقي كما يحلو للبعض وصفه، ولكن لشدة تقديسهم للكعبة ولحجرها الأسود، يهابون أن يطوفوا بها أو يقبلوا الحجر بالثياب التي قارفوا فيها ذنوبا)[1].

وكان العرب يعتقدون بان ابراهيم وإسماعيل هما اللذان بنيا الكعبة وفرض الله الحج إليها منذ زمنهما، وقد تبنى الإسلام هذا الاعتقاد.

ومما ادخله الإسلام في نظامه الجديد من عهد الجاهلية تقديس شهر رمضان، فقد كان أتباع الحنفية يبجلونه ويعظمونه، ومنهم زيد بن عمرو بن نفيل وأبو طالب جد النبي ﷺ، حيث أنهما إذا جاء شهر رمضان عرجا إلى غار حراء يتعبدان فيه، وأمرا أهل بيتهما بإطعام المساكين طوال أيام وليالي شهر رمضان، وكذلك تحريم القتال في بعض الأشهر وهي ذي القعدة وذي الحجة ومحرم ورجب، حيث كانت العرب تعتبرها أشهر حرم، فلما جاء الإسلام اقر حرمتها.

ويوم الجمعة، الذي يعتبر يوم عيد أسبوعي لدى المسلمين، ويوم مبارك، تمتد جذوره إلى العصر الجاهلي، قال أبو سلمى(أول من قال أما بعد: كعب بن لؤي، وكان أول من سمَّى الجمعة: جمعة، وكان يقال ليوم الجمعة : يوم العروبة. ولما جاء الإسلام أخذ الأنصار في (يثرب/ المدينة) بهذا التقليد، وقيل: أول من جمّع بالمسلمين في المدينة

(١)تاريخ الكعبة ص٢٦٤.

هو أسعد بن زوارة، وقيل إنه مصعب بن عمير. ولما هاجر الرسول من مكة أدركته الجمعة في بني سالم بن عوف في بطن واد لهم، وقد اتخذوا في موضع منه مسجدا، فجمّع به الرسول، وخطب أول خطبة له بالمدينة. ثم نزل قول الله تعالى في سورة الجمعة الآية التاسعة ﴿٨ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.(١)

لقد كان العرب قبل البعثة يفتقدون لنظام ديني وسياسي حديث، ينسجم مع سنن التطور والارتقاء والكمال، ومع ظهور هذين النظامين (الإسلام والدولة) كانت الخطوة الأدق والأخطر هو تدوير التراث السابق، سواء فيما يتصل بالنظام الاجتماعي أو الديني أو السياسي أو الأخلاقي، بحيث يتم توظيف الأحكام والتعاليم والقوانين والتشريعات والمثل والقيم والمفاهيم والأطر والنظم السابقة في أصول وقواعد الأنظمة المركزية الجديدة، وذلك بعد تطويرها وتحديثها لتكون ملائمة ومنسجمة مع البيئة الجديدة، ليتم استغلالها بفاعلية في عمليات البناء والأعمار، فالأنظمة المركزية الجديدة التي نشأت في الجزيرة العربية بعد الإسلام لم تكن منفصلة تماما عن الأنظمة السابقة، فقد خرجت من نفس البيئة بشخصيتها العامة وسماتها الأساسية، ولكن القيادة الدينية والسياسية المتمثلة في شخص النبي ﷺ وأهل بيته وصحابته قامت بعملية تدوير للتراث السابق، واتخاذ المناسب من تعاليمه وقوانينه وتشريعاته كجزء من الأنظمة المركزية الجديدة.

لقد أصبحت القيادة السياسية والدينية والاجتماعية والأخلاقية واحدة ومركزية، ممثلة في شخص النبي ﷺ، ونقي الدين من الوثنية والشرك، ومن سيطرة الطبقات البرجوازية الحاكمة في حواضر الحجاز وغيرها من مدن الجزيرة العربية، وأدخلت عليه تعاليم متقدمة تتناسب مع معطيات المرحلة الجديدة، وأزيلت بعض الأحكام السابقة التي كان معمول بها في الديانتين السابقتين، وحرمت العديد من

(١)القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - تفسير سورة الجمعة.

الأحكام والتعاليم ذات الصبغة الوثنية أو الجاهلية، أو التي وضعتها الطبقات البرجوازية، فكان الدين الإسلامي ديانة جديدة توحيدية، حوت ما كان صالحا من التراث، وأضافت عليه الجديد الصالح للفترة الطويلة القادمة، وهذا ما سهل أيضا عملية تجسيد النظم والتعاليم الجديدة في المجتمع.

وتحول النظام السياسي المركزي القائم على سلطة القبلية إلى نظام مركزي قائم على سلطة الدولة، وتغيرت بذلك إلى حد بعيد الأنظمة المركزية الأخرى، وتمكن العرب بعد ذلك من إنشاء حضارة مزدهرة بعض الوقت قبل أن يصبها التصدع ومن ثم الانهيار.

إن تدوير التراث هو ما يجب على العرب فعله في هذا العصر، كما فعل أسلافهم مع ظهور الإسلام، وكما فعلت ذلك كافة الأمم والشعوب دون استثناء.

تصورات في إعادة إحياء
الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين

يمكن وضع تصور في هذا المضمار من خلال البحث عن نظام مركزي ومنظومة ثقافية وقواعد دستورية وقانونية وسياسية واجتماعية، تهدف إلى جمع مكونات المجتمع في إطار متجانس، بناء على قواعد إنسانية عامة ومشتركة، ليست دين ضد دين، أو مذهب ضد مذهب، أو تيار ضد تيار، أو دين ارضي ضد دين ارضي آخر، وإنما إنشاء نظام جامع متفق عليه، يهدف إلى جمع مكونات النشاط البشري في خلية واحدة متماسكة، بناء على طبيعة النفس البشرية ومرتكزاتها ومستلزمات استمرار وجودها، سواء وفقا لما هو أصيل وثابت أو متغير ومتبدل، ففي الأقطار العربية هناك العديد من التيارات المتناقضة والمذاهب المتنافسة، وجميعها تمتلك الحق إنسانيا ووطنيا في التعبير عن مواقفها وآرائها وممارسة ثقافتها وشعائرها الدينية والسياسية، وإذا لم يحدث هذا، فان المجتمع سيلج في آتون إرهاصات سياسية واقتصادية وفكرية عنيفة، كما هو واقع معظم المجتمعات العربية المعاصرة، التي تعاني من شيوع التمييز والاضطهاد، سواء كان قوميا أو عرقيا أو دينيا أو مذهبيا، ويصل الأمر إلى ممارسته داخل الدائرة المذهبية والاجتماعية الواحدة، التي تمارس عليها غالبا سياسة التهميش والاضطهاد.

فهذا النظام المركزي يهدف إلى جمع هذه التناقضات والتيارات المتضاربة في إطار

مؤسساتي دستوري قانوني، يمنحها الحق في النشاط والحركة، من خلال هامش واسع من الحرية، وفقا لقواعد دستورية متفق عليها، لعل من أهمها ما يلي :

١ـ حق الجميع في التعبير عن مكنونات الرأي والفكر والضمير والدين والثقافة المكتسبة.

٢ـ الدولة مؤسسة حكم مهمتها حفظ حق الأفراد والجماعات والتيارات والفرق والمذاهب الدينية والفكرية في ممارسة حقها في التعبير.

٣ـ الدولة مؤسسة دستورية، وللوصول لمراكز إدارتها لا بد من تفويض شعبي بناء على استحقاق انتخابي معترف به ومقر شعبيا أو ملكية وراثية معترف بشرعيتها.

٤ـ الدولة مؤسسة حكم وإدارة وليست مؤسسة إخضاع وهيمنة.

٥ـ الديمقراطية سواء كانت جزئية أو كلية، ممارسة أو نظام، ليست سوى جزء من نظام إدارة الحكم، سواء في إطار الملكية الدستورية أو النظام الجمهوري.

٦ـ التعددية الدينية والمذهبية والفكرية والثقافية والعرقية واقع أنساني وتركيبة بشرية وكونية لا مفر منها، لذلك لا بد من وضع كافة المناهج والقواعد والمباني القانونية والحقوقية والنظم التطبيقية من اجل تنظيمها، بحيث تتحول إلى واقع ايجابي بعيدا كل البعد عن استنزاف القوى الجماهيرية والطاقات الاجتماعية في صراعات لا نهاية لها ولا طائل منها، ومن ثم توجيهها في عمليات البناء الحضاري والنهوض الإنساني والتطور التقني والتكنولوجي.

ولضمان تحقيق هذا الهدف لا بد من وضع دستور شامل، قابل للتعديل، مهمته تنظيم الخلافات والاختلافات والتباينات والتعارضات، بحيث لا تؤثر على مسيرة النهضة والتنمية، ولا تؤدي إلى نشوء صراعات مذهبية أو عرقية أو فكرية تفكك عرى الشعب وتسبب في انهيار الوئام الوطني والسلم الأهلي، وفي هذا الصدد يتحدث غليون عن حقيقة التعارض ما بين الانتماء القومي والديني «إن هذه العلاقة التي كانت تبدو طبيعية وحتمية بين الإسلام والعروبة في الماضي، وهذا الانسجام الكلي،

لم يتبدل فقط عما كان عليه الحال في السابق، ولكن أكثر من ذلك، إن الأسباب التي تدعو إلي التطابق والتي كانت تخلق الانسجام هي نفسها التي تدفع اليوم إلي الفرقة وتخلق التوتر الفعلي بين العروبة والإسلام، إن العروبة لا تصبح معارضة للإسلام إلا لأنها تريد أن تتحول إلي مفهوم يجمع بين السياسة والدين، والإسلام لا يتناقض مع العروبة إلا لأنه يريد أن يجمع بين الدين والدنيا أيضا».

****

تتكون البيئة العربية مما يلي :

١ـ النظام السياسي (أهم مؤسساتها الدولة بأجهزتها المختلفة).

٢ـ النظام الديني (الدين - المذاهب - المدارس الفقهية - العقائد - الأخلاق التعاليم ـ الأحكام الفقهية..الخ)

٣ـ النظام الاجتماعي (الشعب بمجتمعاته المختلفة وتياراته المتعددة وطبقاته وشرائحه المتنوعة وما يحتويه من عادات وتقاليد وأعراف ومفاهيم وقيم).

٤ـ النظام الثقافي (لغة ـ أدب ـ فنون ـ مناهج تفكير - ثقافة عامة ـ حرف ـ عمارة.. الخ).

٥ـ النظام الأخلاقي.

٦ـ النظام الحقوقي.

٧ـ النظام التشريعي.

٨ـ النظام الاقتصادي.

ويمكن حصر مشاريع النهضة العربية في فترتنا الزمنية الراهنة في ثلاث نماذج أساسية، النموذج الأول إحياء التراث الديني بسيرته التاريخية وقيمه وفقه وقواعده العقائدية، وتجسيده بحذافيره بشكل عام على واقعنا المعاصر، وهذا هو طرح التيار الإسلامي بشكل عام، مع اختلاف في الشكل، فالإسلاميون الشيعة يقولون بولاية

الفقيه وحاكميته، والإسلاميون السنة يدعون إلى إحياء دولة الخلافة، أو قيام دولة وطنية إسلامية الطابع والأداء والحركة والمنهج والفكر، وعلى صعيد البناء المركزي فان الإسلاميون يؤمنون بان الدين الإسلامي تتوافر فيه كافة مقومات التنظيم الحضاري وحلا لكافة معوقات النهضة ومواكبة لكافة مستجدات العصر، فلا حاجة لأخذ أية أنظمة سياسية أو حقوقية أو اجتماعية أو ثقافية من الآخر المخالف، أما التيار الثاني فانه تيار تغريبي تماما، حيث يدعوا إلى إسقاط الإنتاج العالمي على البيئة العربية تماما، وإسقاط التراث من معادلة التنمية والنهضة، لأنه غير صالح بشكل عام ليكون جزء منها، أما التيار الثالث فهو تيار وسطي، ويتقاسمه الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين، مع اختلاف في التفاصيل، واتفاق في الجوهر، حيث يدعو كلا الطرفين إلى النهل من التراث ومنتجات العصر بقدر الاحتياج، وبما يثبت صلاحيته من التراث والحداثة في عمليات الأعمار الحضاري.

لا شك إن التيار الثالث هو التيار الأكثر واقعية وعقلانية وتسامح، بشقيه العلماني والإسلامي، فالعلمانية المعتدلة لا تتنكر للتراث، لا سيما التراث الديني، وتؤمن بان في الأمة مسلمات دينية وأخلاقية وثقافية يجب احترامها ومراعاتها، وفي المقابل يؤمن الإسلاميون المعتدلون بان في الحداثة أو الحضارة العالمية المعاصرة ثمة قيم ومنتجات ومخرجات لا بد من الأخذ بها لتنهض الأمة العربية وتحتل مكانتها اللائقة بين أمم الأرض.

من هذا المدخل يمكن وضع تصور استراتيجي في هذا المضمار، فالخلل العميق الذي يعاني منه العالم العربي هو افتقاده لمنهج مركزي للنهضة، تبنى من خلاله الأنظمة المركزية التي ذكرناها أعلاه، والتي من خلالها يتم استغلال المقومات الحضارية، وهي عديدة جدا اقتصاديا وإنسانيا وجغرافيا، ويتمكن من توظيف العوامل النسبية والعارضة، من اجل إرساء مشروع النهضة وتأسيس عمران إنساني شامل في الأقطار العربية، ويتمثل لب الخلل في الاختلاف على هذا النهج، ويمكن التعويل على التيار

الثالث، الذي يعتبر مبدأ توافقي وتيار معتدل، حيث ينهل من كلا التراث والحداثة، وهو المدخل الحقيقي بنظرنا لتجاوز التخلف ووضع أسس النهضة وبناء الحضارة، بيد إن العثرة الثانية تتمثل في مساحة النهل من التراث والحداثة في تكوين أو صناعة الأنظمة المركزية، بيد انه يمكن القول انه لا بد من بناء نظام حضاري يتسم بالاستيعاب والشمولية لكافة تيارات المجتمع، لكي تخرج الأمة من مأساة الصراع على النظام إلى المنافسة في إطار النظام، ولا بد من أن تتسم الأنظمة المركزية بعدم خضوعها لأي تيار، وان تؤدي وظائفها وواجباتها في إطار علمي تطبيقي غير مؤدلج، وفقا لنظام متفق عليه، بمعنى آخر، أن لا يخضع النظام لأيديولوجية محددة، أو أن تسقط عليه وجهة نظر أحادية الجانب، بل يكون نظاما وطنيا يؤدي وظائفه العملية من دون أن تكون شخصيته مؤطرة بسمات فئة أو شريحة معينة، ذلك إن الأيديولوجية في النهاية ليست سوى اجتهاد بشري ولا يمكن القطع بصحتها، ولتحقيق هذه الغاية الأساسية لا بد من أن تشارك كافة مكونات الأمة الوطنية في وضع أسس واليات الأنظمة المركزية، حتى يكون تنافسها في إطار النظام ومن داخله، لا على ماهيته وشخصيته.[1]

من هنا نصل إلى الخطأ الخطير الذي وقعت فيه معظم الأقطار العربية بشكل عام وتجنبه الغرب، فالولايات المتحدة الأمريكية تأسست بناء على اتفاق جسده دستور، ساهمت في وضعه كافة الولايات المكونة للدولة الأمريكية، وتم تعديله بناء على آليات ثم الاتفاق عليها أيضا، بينما دول العالم الثالث وضعت دساتيرها وأنظمتها المركزية الحاكمة شريحة معينة استبدت بكل شي، لذلك تشهد الكثير منها صراعات ونزاعات خطيرة، تأخذ أشكالا متنوعة، أهمها الصراعات القبلية والمذهبية والقومية، كالصومال الذي يشهد حربا أهلية قبلية، والسودان الذي يعاني من حرب طائفية وقبلية وعرقية، وكذلك لبنان الذي يعيش شعبه منذ تأسيسه في دائرة من النزاعات المذهبية والطائفية، ذلك إن المعضلة والخلل العميق يتجسد في عدم بلورة

(١) وهو الخلل الذي تعاني منه معظم الأقطار العربية والإسلامية وبلدان العالم الثالث بشكل عام.

أنظمة مركزية ساهم في صنعها الجميع وبالتالي تستوعب الجميع أيضا، وتمثل عقدا ملزما لكافة المكونات، وليتحول الاستحقاق الانتخابي ومبدأ الأكثرية والأقلية في الانتخابات الاشتراعية في كافة المؤسسات التي تدار بالانتخاب إلى نظام بعيد عن النزعة الأيديولوجية والتسلط السياسي والإداري، حيث إن الإدارة الجديدة ستدير هذه المنشاة أو تلك، أو هذا النظام أو ذاك، وفقا لمبدأ دستوري قانوني رصين، ولا يمكن إسقاط الأيديولوجية السياسية أو الدينية أو الفلسفية الأحادية الجانب على منظومة الإدارة والتحكم، وبالتالي تؤدي هذه الأنظمة وظائفها التخصصية بعيدا عن النزعات الذاتية والإسقاط الاستبدادي والطغيان الفكري، مثلما يحدث اليوم في الولايات المتحدة، فان تبؤ منصب الرئاسة أو السلطة التشريعية، سواء في الكونجرس أو مجلس النواب، أي من الحزبين الرئيسين، فان الرئيس أو النائب يتولى مهام منصبه وفقا للقانون، فلا يسقط عقيدته على النظام، إلا وفقا للهامش المتاح، الذي لا يؤثر على طبيعة النظام وشكله ومظهره ومهامه، فان تول الرئاسة رجل ابيض فانه لا يمكنه أن يسن قانون يقضي باضطهاد السود مثلا، وان كان من صميم تركيبته الثقافية ميلا نحو احتقار أو ازدراء السود وتفوق العنصر الأبيض، فمهام الرئاسة وصلاحياتها ووظائفها لا تخول صاحبها فرض عقيدته الدينية أو حتى محاولة الدعوة إليها، فالمنصب الحكومي في الدول المتقدمة ليس ملكية شخصية، ومجرد من طابعه ألهولي التسلطي، ويعتبر وظيفة عمومية ليس إلا.

إن وضع النظام الأساسي لا بد أن يكون بمشاركة الأمة باجمعها، ليمكن تجنب الصراعات المدمرة والخروج من حالة النزاعات على شكل النظام وماهيته، إلى التنافس من خلال النظام ومؤسساته، وبالتالي البدء بالتنمية والنهضة، وليتحول الاستحقاق الانتخابي أو التعيين إلى جزء من منظومة المنافسة ومساهمة في التنمية والأعمار والنهضة، وتنتفي إشكالية السيطرة والاستبداد من قبل الشريحة الحاكمة، أو تسخير السلطة لتحقيق أهداف فئوية أو حزبية، وذلك بتحويل النظام إلى مؤسسات خدمية عامة، تؤدي وظيفتها بعيدا عن

النعرات الأيديولوجية والمذهبية والعرقية، ولتتحول المناصب القيادية إلى وظائف عمومية لا يمكن تجاوز صلاحياتها أو الالتفاف على طبيعتها ومهامها التنفيذية.

يمكن ضرب أمثلة بالأحزاب المسيحية الأوربية، كالحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، الذي تقوده «إنجيلا ميركل» المستشارة الألمانية، والحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا، والحزب الديمقراطي المسيحي في بوليفيا، والحزب الديمقراطي المسيحي السويدي، والحزب الديمقراطي المسيحي الفنلندي، وأحزاب سياسية مسيحية أخرى في معظم الدول الأوربية، ورغم مرجعيتها الدينية إلا إنها تتحرك وفقا للدستور، ومن منطلق القيم الإنسانية العليا، التي تمثل قواسم مشتركة بينها وبين الأحزاب الأخرى، وتتحرك الأحزاب المسيحية من خلال مرجعية الدستور والنظام الوطني، لذلك فان هذه الأحزاب تدير السلطة السياسية وفقا للقانون، وليس في أجندتها الإستراتيجية فرض أيدلوجيتها الدينية بأي شكل أو مضمون أو محتوى[1] ولا تسعى على نحو الإطلاق إلى قيام دولة دينية مسيحية على المدى البعيد، أو فرض

(١) نضرب مثالا سريعا بالحزب الديمقراطي الفنلندي، الذي هو جزء من حركة الديمقراطيين المسيحيين العالمية، جاء في المشروع العام للحزب تحت عنوان «القيم»: ليس لأحد أن يكافح بمفرده. نريد أن نساعد في بناء مجتمع يهتم الناس فيه بعضهم بالآخر ويعتنى بالضعيف. هدفنا مجازاة المبادرة والمخاطرة في المجتمع. نعلي شأن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع. نعرف أننا لا نعيش بمفردنا. إن القيم الأساسية للديمقراطية المسيحية هي الكرامة الإنسانية والمسئولية الاجتماعية والعلاقة السليمة بين الإنسان والبيئة. نريد أن نعمل بصورة متكاملة نحو تنمية بعيدة المدى ومسئولة بيئيا. الرفاهية لا يمكن أن تبنى فقط على قيم مادية. ولذلك فإن رفاهيتنا وكيفية نجاح حياتنا الاقتصادية، بل والاقتصاد العالمي بصورة متزايدة؛ كلها تحتاج إلى قاعدة أخلاقية صلبة. إن حسن الجوار واحترام الآخر والتفرقة بين الخطأ والصواب هي بدايات القاعدة الأخلاقية المستدامة. ويستند عملنا إلى القيم المسيحية التي تعني في عملية أخذ القرار: الشفافية والأمانة ومناصرة العدالة والمساواة.

ويعرف الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني نفسه على انه حزب يملك مفهوماً سياسياً قائماً على التدين والقيم المسيحية وعلى مسؤولية الفرد أمام الله «ويؤكد على انه في نفس الوقت» حزب ديمقراطي ليبرالي ومحافظ يلتزم بجذور أوروبا التاريخية.

أي قانون ذو تركيبة دينية تتعارض مع الدستور وسيادة منظومة الحقوق والحريات، وكذلك في تركيا، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية من تسلم الحكم في أنقرة، وحاز رضا الشارع التركي والدول الغربية، وعندما حاول العلمانيون إسقاطه، جوبهوا برفض واستنكار واسع النطاق، وأطلقت تهديدات شديدة اللهجة محذرة من القيام بأي انقلاب على الشرعية في تركيا.

ويدير حزب العدالة والتنمية السلطة وفقا للدستور التركي، وبما يمنحه القانون من صلاحيات للحكومة كسلطة تنفيذية، وهو بالتالي لا يمكنه كذلك أن يفرض أيديولوجيته وجذوره الدينية على القوانين والنظام العام أو أن يسخر السلطة لتحقيق أهداف حزبية أو عقائدية، وقد مارس الإسلاميين الأتراك السلطة بجدارة عندما اتجهت الحكومة إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعديل القوانين وإضافة أخرى، استنادا للدستور، كما سعت إلى إلغاء القوانين التي تتعارض مع الحريات العامة، حيث سنت قانون يمنح للنساء والفتيات الحق بارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية، بناء على منظومة الحقوق في تركيا، وأغلبية الدول الأوربية، التي تسعى تركيا للانضمام إلى عضوية اتحادها، وقد نجحت في ذلك، إلا إن السلطة القضائية التي يسيطر عليها العلمانيين المتشددين سارعوا إلى إلغاءه، وسعى حزب العدالة والتنمية كذلك إلى تعزيز الحريات الدينية في تركيا، وحل المشكلة الكردية، ومنح الأكراد حقوقهم القومية، وكل ذلك في إطار المرجعية الحقوقية التركية والدولية، وبما ينسجم تماما مع متطلبات النهضة والتنمية، ويذكر بهذا الصدد أن (خير النساء) زوجة الرئيس التركي عبد الله غول عندما حظر ارتداء الحجاب في الجامعات ـ قبل تسلم حزب العدالة والتنمية السلطةـ لجأت إلى المحاكم التركية، وعندما أيدت الحظر، لجأت إلى محكمة العدل الأوربية، وعندما فشلت في سعيها لإلغاء القانون عمدت إلى استخدام الإعلام لشرح وجهة نظرها، ولم تتجاوز ذلك، حتى تمكن حزب العدالة من الفوز في الانتخابات وتسلم السلطة، وتمكن من تمرير

مشروع حرية ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وعندما أعاد القضاء التركي حظر ارتداءه مرة أخرى، شنت الحكومات الغربية والإعلام الأوربي حملة انتقادات واسعة لهذا القرار، واعتبرته انتهاكا لحقوق الإنسان، وهكذا فان حزب العدالة والتنمية التركي، ليس سوى حزب يقوم على منهجية توفيقية ما بين العلمانية الغير ملحدة والدين الغير متطرف، ويقوم على التوفيق ما بين التراث والحداثة، في بداية عام ٢٠٠٤ ألقى زعيم الحزب محاضرة في احد مراكز الدراسات، وكانت تحت عنوان «الديمقراطية المحافظة ومشروع حزب العدالة في تركيا» جاء فيها : أن الديمقراطية المحافظة هي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب، والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب آخر، فهي تقبل الجديد والوافد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الديمقراطية المحافظة الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، كما تؤكد أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تيسير الأمور من خلال الحد من التناقض، عبر التوفيق بين مختلف التوجهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع، بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وقد أكد أوردغان في هذه المحاضرة أيضا على أن «تجربة حزب العدالة أثبتت عدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية، وأن الاعتدال والوسطية والأخذ بمبادئ التعددية والديمقراطية هي التجربة التي أرساها صعود حزب العدالة وسعى إلى ترسيخها في تركيا».

ويهدف حزب العدالة والتنمية ـ من وجهة نظرنا ـ إلى تحقيق هدفين تكتيكيين يمثلان تغيير جوهري في البيئة السياسية والثقافية التركية ـ بقستدفع بتركيا كأمة للصعود الحضاري السريع ـ الأول تخفيف إشكاليات الهواجس التي يثيرها تحرك وصعود الأحزاب الإسلامية في تركيا، من خلال التأكيد على أن الحزب ذو الجذور الدينية ليس قوة سياسية تعبر عن هوايات ثقافية مضطهدة تتعارض مع طبيعة النظام

السياسي في تركيا، ولكنه يسعى للتوفيق بين النظام وأيدلوجية الحزب وأهدافه وطموحاته دون تصادم، والثاني التأكيد على أن الواقعية قد لا تتعارض مع العقيدة، إذا ما تمكن معتنقوا الأخيرة من تحقيق مهارة الالتزام بمبادئ العمل في البيئة التي يتحركون فيها، فرفض التطرف الأتاتوركي لا يعني رفض العلمانية، إذا ما كانت على غرار العلمانية الأوربية التي تحترم الدين ولا تتدخل في شأنه، خصوصًا أن العديد من مشكلات تركيا ارتبطت منذ نشأتها بالعلاقة بين الدين والدولة، والتطبيق الخاطئ لمفهوم العلمانية، والتأكيد على أن النظام العام في تركيا يجب أن يكون من أولى سماته ومرتكزاته تقبل الاختلافات والتعايش بين أتباعها، وأن الوطنية الخالصة يجب أن تكون في إطار العمل الوطني الجامع، بعيدا عن الصراعات ذات الأهداف الضيقة والطموحات الفردية أو الفئوية الأنانية.

وقد اخذ الحزب بعدد من المبادئ التي دعمت مسيرته في تبني نموذج الديمقراطية المحافظة في تركيا، منها:

الاعتدال الذي أبداه الحزب على الصعيد الأيديولوجي وإعلان أوردغان أنه يحترم كافة أنماط السلوك لسائر فئات الشعب التركي في رسالة طمأنة إلى الفئات العلمانية[١] الليبرالية،[٢] «اللائكية»[٣] وتقترب من العلمانية المعتدلة المعمول بها في معظم الدول الأوربية.[٤]

---

(١)حيث نادى الحزب بمزيد من الضمانات والحقوق الشخصية والمطالبة بأخذ تطلعات المجتمع المدني بعين الاعتبار.

(٢)العلمانية التي تتقاطع مع علمانية أتاتورك.

(٣)مصطلح يشير إلى التطرف العلماني السياسي، وذوبان المجتمع في الدولة العلمانية، التي تتحكم بكافة أوجه الحياة، وفقا لأسس وضعية شاملة، وتحويل الدين والمعتقدات والانتماءات الفرعية إلى شان خاص تماما، ليس له صلة بالواقع.

(٤)المصالحة بين الإسلام والعلمانية، وبين الديمقراطية والدين، وإمكانية قيام التيار الإسلامي التركي بدور مهم في حوار الحضارات والثقافات بين الشرق والغرب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

كما يسعى الحزب إلى تحقيق أهداف عليا في البيئة السياسية والثقافية الوطنية والعالمية، في مقدمتها تصحيح الرؤية الخاطئة عن الإسلام، والتأكيد على أن الإسلاميين يستطيعون إدارة الدولة إذا ما قبلوا في إطار عمل ديمقراطي حقيقي وفعال، والوصول إلى عضوية الاتحاد الأوربي، من خلال التحذير من أن رفض تركيا المسلمة سيعني أن الاتحاد الأوربي يؤكد مقولة صراع الحضارات وعداء الغرب للإسلام ؛ إذ يؤكد أوردغان على أن النموذج الذي يمثله حزب العدالة لا يعبر فقط عن الوفاق بين الإسلام والحداثة الغربية، بل إن ما يطرحه الحزب حول الديمقراطية المحافظة يمثل طريقا لتلاقي الحضارات وتعايشها، لا إلى تصادمها وتصارعها، وتقديم نموذج ناجح وملهم للأحزاب الإسلامية الأخرى، يمكن الاهتداء به في مختلف الدول الإسلامية، وقد حاز حزب التنمية والعدالة على رضا الشعب التركي والعالم، وحقق انجازات تنموية جيدة في تركيا، وأرغمت سياساته المؤسسة العسكرية التركية وبعض التيارات العلمانية المتطرفة على قبوله كحزب شرعي واحترامه كحكومة شرعية منتخبة تمثل إرادة الشعب وحرية اختياراته.

إن تجربة الأحزاب السياسية ذات الجذور الدينية في الحكم، سواء في ألمانيا أو تركيا أو غيرها من دول العالم، تدل على ضرورة وحتمية تحويل مؤسسة الدولة العربية من مؤسسة إخضاع وتسلط، إلى مؤسسة حكم وإدارة رشيدة، وبتحويل الدولة إلى جهاز تنظيمي مهمته الحفاظ على حريات الجماهير العربية وحقوقها، وليس إلى عنصر تدخل وتحكم بمصائرها وحقوقها وحرياتها المشروعة، وبتحويلها إلى منظم ومراقب للحركة الاقتصادية وشخص اقتصادي مساهم في النشاط الاقتصادي والتنموي، وداعما للطبقات التي لا يمكنها المساهمة في الحياة الاقتصادية، وبتحويلها إلى حامية وراعية للحريات الدينية والمدنية، وضامن لعدم تعارضها وتنازعها، وداعما للتنمية الإنسانية الشاملة في مختلف المجالات والمستويات، عبر سن التشريعات والقوانين والأنظمة التي تعزز وعي المجتمع وتمدنه.

دور الدين في التشريع

يمكن وضع تصور لدور الدين في التشريع والحياة العامة، باعتباره النظام الثاني من الأنظمة المركزية الحاكمة في البيئة العربية، وعنصر التراث الأساسي، بما لا يتعارض مع الحداثة ومتطلبات النهضة وسنن التنمية ومقومات التطور، وفي نفس الوقت بما لا يقلل من أهمية الدين كنظام مركزي وعنصر من العناصر الرئيسية في البيئة العربية والوجدان والحس الإنساني والجماهيري، وعنصر رئيسي من عناصر التراث، وموروث أساسي لا يمكن الاستغناء عنه أو تحييده، بيد إن هذا النظام المركزي بتعاليمه وعقائده وفقهه وتاريخه ورموزه وفقهائه لا يحمل اتجاها واحدا يمكن التعويل عليه، فالإسلام انقسم على غرار سابقيه إلى عشرات المذاهب والفرق، ويحمل أكثر من مشروع وتصور، تصل في اغلب الأحيان إلى التضارب والتناقض، ويمكن القول إن ما يعيشه المسلمون اليوم من حالة دينية تختلف في هيئتها وتفسيراتها من مذهب لآخر، ومن مجتمع لآخر، لا يعبر عن الدين بصورته الحقيقة المنزلة من السماء، بقدر ما يعبر عن تفسير للدين ورؤية بشرية قد تتفق وقد لا تتفق مع الأحكام والتعاليم الإلهية المطلقة، من ناحية أخرى لا يمكن قبول تحول الدين في الوطن العربي إلى جزء من شخصية الفرد وليس له علاقة بالنظام والمجتمع، لان في الإسلام كدين أحكام عامة مرتبطة بضمير الفرد والمجتمع، لا يمكن الاستغناء عنها كأحكام الزواج والوراثة والطلاق والوصية والطعام والشراب، وأحكام تتصل بمنظومة الحياة الفردية والجماعية لا يمكن تحييدها، ولتأثيرها المباشر على حركة الواقع، كصيام شهر رمضان مثلا، الذي يتطلب تكييف بعض جوانب النظام العام في المجتمع معه كفريضة يؤديها الفرد والمجتمع بشكل عام، وقد حاول الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبه أن يثني الشعب التونسي عن صيام شهر رمضان، إلا انه لم ينجح وظل الناس يصومون شهر رمضان بهدوء، ورغم المحاولات سياسات أتاتورك العلمانية، وتسخير كافة موارد الدولة في سبيل تحويل الدولة والشعب التركي إلى كيان علماني صرف، وجعل الدين شان فردي نظري مجرد من أي اتصال بالواقع، وفصل الشعب

التركي عن تاريخه وتراثه وهويته الدينية، إلا إن الحالة الدينية ظلت تتعايش مع القمع العلماني المتواصل منذ قيام الجمهورية التركية، حتى تحولت إلى جزء من تيارات النظام الاجتماعي ومن تم السياسي، وتولت في النهاية دفة إدارة الحكم في تركيا، في تجسيد لإرادة الشعب التركي.[1]

قد لا يحتوي الدين المسيحي على نظم كثيرة مثل الإسلام، يمكن التعويل عليها في التركيبة الدستورية والقانونية والنظامية، بيد إن أهدافها العليا المرتبطة بالقيم الإنسانية والمنظومة الحقوقية والثقافية والفكرية العامة، جعلت من الممكن إنشاء أحزاب سياسية وحركات اجتماعية وثقافية وفكرية ذات صبغة دينية كما في ألمانيا والتشيك وفلندا، وفي إسرائيل تنشط أيضا الأحزاب الدينية أيضا، وتساهم في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية بفاعلية، ولكن في إطار النظام الدستوري للدولة العبرية، ومن دون أن تتجاوز حدود القانون والنظام الديمقراطي، بحيث تدعوا إلى قيام دولة دينية يهودية صرفة، ذلك إن للدين في إسرائيل دور أساسي وتمثل أحكامه وتعاليمه بنود قانونية في ما هو من بديهيات تعاليم الديانة اليهودية، وفيما عدا ذلك فان للمشرع الإسرائيلي سن القوانين والأنظمة بما يتفق مع المصلحة العامة.

ما يحتاجه العالم العربي لا يمثل استعارة من دول أخرى أكثر تطورا، بقدر ما يمثل حاجة واقعية يمكن من خلالها إيجاد دور فعلي للدين بعيدا عن الصراعات المذهبية والطائفية والتفسيرات الاجتهادية، ومحاولات إسقاطها على المجتمع بالإكراه

(١) لقد حدد قاسم أمين في كتابه (أسباب ونتائج) أول جوانب الإصلاح والنهضة، ألا وهي (التربية) حيث صاغ نظرية تربوية تقوم على أسس ثلاث: الأول: غرس بذور محبة الدين في نفس الطفل المصري. الثاني : تنمية المشاعر القومية. الثالث: تنمية الوعي الذاتي.
والجانب الثاني الذي يراه قاسم أمين أحد أسس النهضة العربية صاغه تحت عنوان (التنظيم السياسي للحضارة الإسلامية) وتناوله في كتابه (المصريون) سنة ١٨٩٤م، وفيه رأى وجود تنظيم ونظام سياسي إسلامي كملمح بارز في الحضارة العربية، ويرى أمين إن ازدهار المسلمين وحضارتهم يعود إلى تطابق نظامهم السياسي مع تعاليم دينهم، فلما أهملوا تعاليم دينهم انهار كل البناء.

باعتبارها أحكام إلهية، رغم اختلاف المذهبي والفقهي حولها، الذي يسقط بشكل فعلي مقولة أنها أحكام إلهية مطلقة، فالحكم الإلهي بالبداهة لا يمكن أن يتجزأ ويختلف حوله، بل هو حكم مطلق ثابت يعرف بالبداهة أو بالتخصص، ولا اختلاف عليه سوى في تطبيقه وتحويله إلى واقع ملموس متحرك، ونرى انه يمكن للدين أن يصبح احد مصادر التشريع من خلال البنود القانونية التالية :

١ـ تحويل كافة الأحكام الجزائية والقوانين الدينية المتفق عليها ما بين الفرق الإسلامية إلى قيود دستورية لا يمكن تجاوزها كحرمة الزنا وزواج المحارم والشذوذ الجنسي ونشر الإباحية الجنسية وغيرها مما هو معروف بالبداهة أو متفق عليه إجماعا ما بين الفرق الدينية.

٢ـ اعتبار كافة مظاهر الدين الإسلامي محترمة ومصانة بموجب الدستور كالصلاة والصيام والحج وغيرها من فروع الدين وعباداته المعروفة بحيث تسن القوانين المراعية والداعمة لها.

٣ـ العمل بالأحكام الخاصة بالمذاهب والأديان فيما هو من بديهياتها وخصوصياتها كأحكام الإرث والأوقاف والأحوال الشخصية، وذلك بعد تفويض شعبي في نطاقها الديني والمذهبي.

٥ـ للتيارات الدينية الحق في عرض مشاريعها المستنبطة من الدين على نواب الأمة، فان حاز الأصوات اللازمة بعد ثبوت عدم تعارضه مع الدستور والقوانين الأساسية، ومنظومة الحقوق والحريات العامة، فانه يتحول إلى تشريع بقانون، قابل بطبيعة الحال للتغيير والتعديل والإلغاء في المستقبل.

٦ـ فيما عدا القطعيات في نطاق الدين الإجمالي وفي إطار الخصوصية المذهبية والدينية، تدور التشريعات مدار المصلحة التي يحددها ويقررها نواب الأمة، ومنهم رجال الدين دون استثناء.

يمكن ملاحظة هذه القواعد في دستور الدولة العراقية الجديدة التي نشئت بعد

سقوط الحكم الجمهوري العراقي السابق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد صيغ الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ونال رضا المرجعيات الدينية وقطاعات واسعة من الشعب العراقي، والعراق اليوم كما كان سابقا يحتوي على عدد من القوميات والطوائف المتعددة، التي من أهمها الشيعة والسنة والأكراد والتركمنستان والآشوريين، علاوة على طوائف من المسيحية واليزيدية والصائبة، وانتماءات دينية ومذهبية وطائفية وقومية متعددة، علاوة على عشرات التيارات والمدارس السياسية والأيديولوجية والفكرية المتنوعة، تقول المادة الثانية من الدستور «الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساسي للتشريع، ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابته وأحكامه» وفي نفس الوقت تؤكد المادة الخامسة منه على انه «لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ولا مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور» ولعل القارئ يعتبر أن هناك ثمة تناقض ما بين البندين، بيد انه تناقض وهمي أوجده عدم التفصيل، فأحكام الإسلام الأساسية وثوابته وقطعياته لا تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية، فمن أحكام الإسلام[1] القطعية على سبيل المثال تحريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وتحريم زواج المثليين وحق الإجهاض وإنشاء دور البغاء والمتعة والقمار، وإجبار النساء والرجال على التعري، وكافة هذه المحرمات الدينية ليست من الحريات الأساسية التي إن حرم منها شعب وصم بأنه محروم من حريته، ففي الدول الأوربية بعض القوانين التي تحد من حرية الرأي كحرمة إنكار الهلوكوست، ففي النمسا تصل عقوبتها إلى الحبس، وفي بعض الولايات الأمريكية يمنع احتساء الخمور بناء على رغبة السكان، والدعارة محظورة في الولايات المتحدة، وبعض الولايات تمنع السلطات المحلية التبرج في الدوائر الحكومية والمدارس، كما يحظر في الولايات المتحدة وأوربا وكافة دول العالم المسيحي الطعن في شخصية السيد المسيح وأمه العذراء مريم، وعلى هذا فان أي تشريع يتجاوز ثوابت الإسلام وقطعياته وتعاليمه المطلقة يمكن

(١) وكذلك المسيحية واليهودية.

اعتباره غير متطابق مع الدستور وبالتالي غير دستوري وغير شرعي، من جانب آخر فان مبادئ الديمقراطية والحريات العامة لا تتعارض مع ثوابت الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وهي في الحالة العراقية والعربية بشكل عام، تثمتل في حرية الفكر والرأي والضمير والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية تكوين الأحزاب والنقابات والتأليف والنشر، والحريات الشخصية، وغيرها الكثير من الحريات الدينية والمدنية والحقوق الفردية والجماعية التي وردت في الدستور العراقي، منها ما يلي :

١ـ «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز» لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية.

٢ـ «تكافئ الفرص حق مكفول لكل العراقيين» لكل فرد الحق في الحرية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين.

٣ـ لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا للقانون.

٤ـ «للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية».

٥ـ «لكل فرد حرية التفكير والضمير والدين».

٦ـ «تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب : حرية التعبير بكافة الوسائل، حرية الصحافة والإعلام والطباعة والنشر، حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها مكفول وينظم ذلك بقانون».

تقول المادة الثالثة من البند الثالث «يحترم هذا الدستور الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية».

وحول تداول السلطة «يتم تداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية

المنصوص عليها في هذا الدستور».

وحول طبيعة التيارات والأحزاب السياسية « يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير الطائفي أو يحرض على أو يمهد أو يروج أو يبرر له». وحول النظام الديني ومؤسساته» للمرجعية الدينية احترامها لدورها الروحي، وهي رمز ديني رفيع على الصعيدين الوطني والإسلامي ولا تتدخل الدولة في شئونها الخاصة».

وحول حقوق الأقليات :» كل أتباع دين أو مذهب أحرار في :

* الالتزام في أحوالهم الشخصية حسب معتقداتهم واختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

* إدارة الأوقاف وشئونها ومؤسساتها الدينية وينظم كل ذلك بقانون.

* تكفل الدولة حماية أماكن العبادة.

إلا إن أعظم ما يواجه العراق اليوم من خطر وشيك على دستوره ونظامه السياسي ومستقبله كدولة وكشعب هو تداول السلطة وفقا للنظام الطائفي، فتقاسم الحكم والإدارة بناء على الاستحقاق الطائفي سيأتي بنظام سياسي هش ومشوه وضعيف، قابل للانهيار عند أي زلزال سياسي أو امني أو اقتصادي، ولعل النظام السياسي في لبنان يشهد نفس الإشكالية الخطيرة، فالطوائف اللبنانية لا تشكو من حرمانها من حقوقها وحرياتها المذهبية، وبرغم ذلك ظلت تخوض مع بعضها البعض الصراعات والنزاعات حتى غذت لبنان اليوم دولة ضعيفة، لا تؤدي وظائفها بفاعلية، وذلك بسبب كون التركيبة السياسية مبنية على أسس طائفية، فالطائفة المارونية تظل اللاعب الأول والمستحوذ الأكبر على الدولة في لبنان، برغم أجواء الحرية على أسس فردية وسياسية ودينية، إلا إنها حرية فارغة من دون نتيجة أو اثر، فبالرغم من تمتع المواطن اللبناني بأجواء الحرية في الكثير من جوانب الحياة إلا إنها حرية مفرغة لا اثر لها ولا نتيجة، مما دفع بالأمور في النهاية إلى التأزم السياسي والاحتقان المذهبي

والطائفي، فالحرية تبقى وسيلة وليست غاية، فان لم يحصل الفرد والمجتمع على نتائج ملموسة منها فإنها لن تؤدي دورها المطلوب كقاعدة أساسية في البناء الحضاري، وهذا ما جعل جهاز الدولة في لبنان ضعيف وغير مؤدي لواجباته الملقاة على عاتقه، فتحولت صلاحيات وواجبات الدولة إلى الطوائف اللبنانية، والنظام الطائفي - بطبيعتهـ غير صالح لقيادة امة وبناء دولة ومنظومة حضارية، وينطلق من نظرة سلبية للأخر المخالف، ولا يمتلك منظومة تعايش تؤسس لسلم أهلي فعال، وهذا ما سيعانيه العراق في المستقبل القريب، علاوة على خطر الانقلاب على النظام الدستوري وعودة الدكتاتورية من جديد، لذلك فان على العراقيين أن يقضوا على نظام المحاصصة الطائفية وينشوا نظاما ديمقراطيا تعدديا دستوريا رصينا، مبنيا على تحول الدولة إلى مؤسسة غير مذهبية، تؤدي واجباتها تجاه جميع مكونات الشعب العراقي وتقف بالحياد مع جميع الأطراف والتيارات والمذاهب، أي أن تتحول الدولة إلى جهاز ذو سلطة مقننة، ومؤسسة إدارية ذات صلاحيات وواجبات محددة، لتختفي بذلك الصورة النمطية عن الدولة كمؤسسة قمعية أو ريعية أو دينية، وتنتفي بذلك شخصية الدولة التسلطية وتتحول إلى مؤسسة مهمتها التطبيق والتشريع والمراقبة والإدارة، وتتاح الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني لممارسة دورها في التنمية والنهضة، كل في ما يخصها وفي حدود سلطاتها.

ويذكرنا الدستور والنظام السياسي العراقي، الذي تديره الحركات السياسية الدينية، سواء كانت في السلطة أو المعارضة، بما طرحه العلامة المرحوم محمد مهدي شمس الدين في كتابه (نظام الحكم والإدارة في الإسلام) حيث خالف الغالب السائد من نظريات الحكم الإسلامي، المتمثل عند بعض الفقهاء الشيعة بسيادة الفقيه وحاكميته، وعند بعض الفقهاء السنة بنظام الخلافة والإمارة، يقول في إشارته لنظام الحكم في عصر الغيبة الكبرى[1] انه نظام دستوري يتوافق مع التنظيم الحديث لإدارة

(١) مصطلح تاريخي يشير إلى انتهاء عصر الأئمة عند الشيعة واختفاء الإمام الثاني عشر وانتقال الولاية إلى الفقهاء.

السلطة «ويمكن أن يستفاد من مجموع ما تقدم أن نظام الحكم في الإسلام يشبه النظام البرلماني الرئاسي بالنسبة إلى غير الـــنبي ﷺ والإمام المعصوم عليه السلام حيث يجب على غيرهما التقيد بالشورى وتكون شرعية ممارسته للسلطة موقوفة على ذلك إلا فيما ورد فيه دليل خاص».[1]

ويؤكد على تساوي الرجال والنساء في حق شغل الوظيفة القيادية العليا في مؤسسة الدولة وقال تعالى: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ ومفاد الآية إنشاء حكم وضعي سياسي تنظيمي يجعل للنساء كما لرجال الولاية العامة في نطاق ولاية الأمة على نفسها وهذا يجعل النساء مساويات للرجال في الوضع السياسي ـ الحقوقي في الحياة العامة في المجتمع السياسي الإسلامي. وقد اشتملت الآية ضمنا على إشعار بعلة مشاركة النساء للرجال في الولاية العامة للأمة للعلة نفسها وهي كونهن كالرجال «يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ» وهذه الولاية من أعظم ولايات الأمة على نفسها ومن اشمل الولايات لجميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وكونهن كالرجال ـ «يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» فهن مماثلات للرجال في العبادة وفي المسئوليات المالية العامة. وكونهن ـ كالرجال ـ «يُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ» وهو الأمر الأساس في منح الحقوق والتكليف بالواجبات في الإسلام».

وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾.

والخطاب للنبي ﷺ باعتباره رأس الدولة الذي يتلقى البيعة وكون النساء يبايعن رئيس الدولة وقائد الأمة ويتلقى ويقبل بيعتهن، يعني ويقتضي أن وضعهن

(١) نظام الحكم والإدارة في الإسلام ص ١٥٤.

السياسي في المجتمع مماثل لوضع الرجل في الحقوق»[1].

ويرى في الدولة مؤسسة مهمتها رعاية الأمة وحفظ مصالحها الآنية والمستقبلية، بالتالي لا يحق لمن شغل منصب قيادة هذه المؤسسة استغلال سلطاتهم في غير حدودها ومهامها ووظائفها الإدارية «مع ملاحظة طبيعة الأصل الأول في سلطة الأئمة عليهم السلام على الإنسان وسلطة الإنسان على الطبيعة تقتضي أن تكون شرعية السلطة الإدارية على المجتمع مقصورة على القدر المتيقن من الأدلة المقيدة للأصول الأولية، فلا مشروعية للتسلط الإداري الزائد على القدر المتيقن وذلك لاصطدامه بالأصل الأولى في عدم مشروعية لتسلــط الإدارة عـلى الإنسان».[2]

ويقر الانتخاب كآلية للوصول لمنصب قيادة الدولة «كلما كانت السلطة الحكومية السياسية والتنظيمية والإدارية وغيرها اقرب إلى ممارسة الإنسان لسلطته الذاتية على نفسه كانت اقرب إلى الأصل الأولى وكانت متيقنة المشروعية من حيث دخولها فــي دليل الأصـل الأولى».[3]

ويتدارك شمس الدين موقفه الأولي المعارض للنظام الديمقراطي، حيث عارض الديمقراطية الغربية في بداية أمره «لقد كنا في الطبعة الأولى من هذا الكتاب (نظام الحكم والإدارة في الإسلام) نرى أن الديمقراطية منافية للإسلام مطلقا من دون فرق بين كونها وسيلة للتشريع، وبين كونها وسيلة لاختيار الحاكم وتداول السلطة، ودون فرق بين مرحلة ما قبل غيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام الكبرى وبين ما بعدها، ولكننا الآن نرى التفصيل بين فترة ما قبل الغيبة الكبرى فلا مشروعية للأسلوب الديمقراطي في اختيار الحكام ولا شرعية لمن يتم اختياره على أساسه في مقابل الإمام المعصوم».[4]

وعندما يتسلم فقيه زمام السلطة في الدولة الإسلامية فهو يخضع لسلطة

---

(١)نفس المصدر السابق ص ١٦٠.
(٢)المصدر نفسه ص١٦١.
(٣)نفس المصدر ص١٦٣.
(٤) نفس المصدر ص ١٧٠ .

القانون ولا يمكنه إسقاط اجتهاداته في شئون الدولة الإدارية والتنظيمية والقانونية والتشريعية «فلا بد من القول بان حيثية سلطته وأهليته الاجتهادية ـ بما هو فقيه معلقة عن التأثير والفعلية فيما يتصل بقضايا الإدارة والنظام العام ما دام مقيدا بحيثية سلطته الإدارية».[1]

وتعتبر رسالة تنبيه الأمة وتنزيه الملة، سفر قيما ووثيقة دستورية ناهضة ونادرة، حيث دعا الميرزا محمد حسين النائيني إلى الحرية والعدالة والمساواة، والى قيام حكم دستوري يضمن حقوق الأفراد والأقليات، والى تقييد السلطة وجعلها في نطاق الدستور، ولم يستثنى النائيني حتى الأقليات وعمل على أن يكون لهم مقاعد في مجلس نيابي منتخب يكون رمزا لسلطة تشريعية ورقابية محكمة، وقد دعا في رسالته إلى ولاية الفقيه ولكن دون أن يباشر السلطة وإنما من خلال رئاسته وإشرافه على المجلس النيابي، وتعتبر رسالته بحق ثورة في الفكر الإسلامي التقليدي في شقه الشيعي، الذي لا يرى شرعية الحكومة إلا إذا قادها إمام معصوم، إذ قال بشرعية السلطة في عصر الغيبة إذا ما أصبحت عقدا توافقيا ورضا بين الحاكم والمحكوم، وقد بنا نظريته على أساس الدولة الملكية التي كانت سائدة في كل من إيران والعراق، وكانت « تنبيه الأمة وتنزيه الملة» مسودة أساس فكري وفقهي وسياسي للحركة الدستورية الإيرانية في تلك الفترة، وقد أكد فيها إن ما توصل إليه الغرب من رقي وتقدم نهله في الأصل من الإمام علي وأبنائه، وان ما جعل العرب والمسلمين يتخلفون عنهم هو ابتعادهم عن سيرتهم، وهو بذلك يرجع النظام الغربي القائم على التعددية والحرية والعدالة والمساواة إلى سيرة النبي و أهل بيته في الحكم والسلطة والسياسة[2]

---

(١) المصدر نفسه ص١٧٢.

(٢) لا شك إن كلام النائيني غير دقيق ولا يستند على حقيقة تاريخية بينة، فالنظام الحقوقي في الغرب والعالم تكون نتيجة لتراكمات تاريخية ومعرفية وفلسفية منذ ما قبل الميلاد، وشاركت فيها كافة الأمم والشعوب والحضارات والأديان، بما فيها الإسلام، وكلام النائيني يبدو انه في سياق تبرير وتسويغ شرعي لنظريته السياسية لتكون مقبولة لدى غيره من الفقهاء، وهذه حيلة يلجا إليها أتباع الأيديولوجيات والنظريات عادة.

فإن المطلعين على تأريخ العالم يعلمون بأن الأمم المسيحية والأوربية لم يكن لها قبل الحروب الصليبية أي نصيب من العلم والمدنية والنظم السياسية، وهذا يرجع إلى أحد أمرين: فأما أن الشرائع التي آمن بها الأوربيون لم تكن تنطوي على ذلك، أو أنهم حرفوا تلك الشرائع والكتب. وبعد وقوع تلك الواقعة العظيمة ـ الحروب الصليبية ـ عزوا انكسارهم إلى تخلفهم وجاهليتهم، فجعلوا معالجة هذا المرض ـ وهو أساس كل الأمراض ـ نصب أعينهم وأهم أهدافهم وانطلقوا نحو هدفهم هذا بشوق وحنين، فأخذوا الأصول الإسلامية في حقلي التمدن والسياسة من الكتاب، والسنة، ومن خطب ومواقف أمير المؤمنين عليه السلام وبقية المعصومين. وقد اعترفوا بذلك في تواريخهم السابقة منصفين، وأقروا بأن العقل البشري قاصر عن التوصل إلى تلك الأصول والمبادئ، وأعلنوا أن جميع ما حصلوا عليه من الرقيّ والتقدم، وما وصل إليه المسلمون في أقل من نصف قرن، كان نتيجة للالتزام بتلك المبادئ وإتباعها.

إن حسن ممارسة الأوربيين لهذه المبادئ، وجودة استنباطهم واستخراجهم لها، وبالمقابل السير القهقرائي للمسلمين ووقوعهم تحت نير الاستعباد المذل، وتحولهم إلى أسرى بأيدي طواغيت الأمة المعرضين عن الكتاب والسنة هو الذي آل بأمر الطرفين إلى ما نشاهده اليوم[1] «ويؤكد النائيني إن الاستبداد ليس في السلطة فقط بل في سائر حياة الأمة، لأنه مرض يستشري في كل أجزائها» وبمقتضى المثل السائر (الناس على دين ملوكهم) تكون معاملة أفراد الأمة من دونهم على نفس منوال السلطان مع الأمة، من حيث المعاملة التعسفية، وهذه الشجرة الخبيثة تستمد أصلها من جهل الأمة بوظائف السلطنة وحقوقها الشرعية المشتركة، وقوامها الوحيد عدم وجود محاسبة السلطان في البين، وعدم تحميله المسؤولية عندما يرتكب الأعمال المنافية لموقعه المسئول في الأمة».[2] وبعد استعراض نوعي السلطة، فالأولى استبدادية والثانية دستورية مقيدة، يصف النوع الأول بقوله: «وبالجملة فهذه السلطة عبارة أخرى عن الربوبية والإلوهية،

(١) تنبيه الأمة وتنزيه الملة ص ٤.
(٢) نفس المصدر ص ٨.

بخلاف النوع الثاني فإن حقيقته ولبّه الخالي عن القشور عبارة عن ولاية على إقامة الوظائف الراجعة للدولة، وبعبارة ثانية هي أمانة نوعية في صرف قدرات البلد في مصالحه، لا في الشهوات والميول الفردية، ولذا فإن سلوك الحاكم محدود بحدود الولاية على هذه الأمور ومشروط بعدم تجاوزها، وأفراد الشعب شركاء معه في جميع مقدرات البلد التي تنتسب للجميع بشكل متساو، وليس المتصدون للأمور إلاّ أمناء للشعب، لا مالكين أو مخدومين، وهم كسائر الأمناء مسئولون عن كل فرد من أفراد الأمة، ويؤاخذون بكل تجاوز يرتكبونه، ولكل فرد من أفراد الشعب حق السؤال والاعتراض في جو يسوده الأمن والحرية، وبدون التقيد بإرادة السلطان وميوله»[1]

وفي بيان تفصيله لوظيفة الدستور وصلاحيات الحاكم تتميز الوظائف التي يُلزم السلطان بإقامتها عن المجالات التي لا يحق له التدخّل فيها والتصرف بها، ويتضمن أيضاً كيفية إقامة تلك الوظائف وإيضاح درجة استيلاء السلطان وحرية الأمة وما لفئاتها وطبقاتها من حقوق، على وجه يكون موافقاً لمقررات المذهب ومقتضيات الشرع؛ بحيث يكون الخروج عن عهدة هذه الوظيفة والإفراط أو التفريط في هذه الأمانة إفراطاً خيانة ـ كسائر أنواع الخيانة بالأمانات ـ موجبة للانعزال عن السلطة بشكل رسمي وأبدي، وتترتب عليها سائر العقوبات المترتبة على الخيانة، ويرى باب السياسة والنظام بمثابة الرسالة العملية للمقلدين في أبواب العبادات والمعاملات، وعلى أساسه تبتنى السلطة المقيدة المحدودة، ولذا يلزم مراعاته وعدم تخطّيه في الجزئيات والكليات، ويطلق عليه اسم النظام الدستوري والقانون الأساسي.

وبعد اشتماله على المصالح المطلوبة والتقييد المقصود في مجال السلطة، يكفي لصحته ومشروعيته عدم مخالفة فصوله للقوانين الشرعية، ولا يعتبر أي شرط آخر في صحته ومشروعيته، وسيأتي توضيح الجهات التي يلزم مراعاتها إتماماً لهذا الأمر المهم»[2]

---

(١) نفس المصدر ص١٠.
(٢) نفس المصدر ص ١٥.

وعن المجلس النيابي يقول: «إحكام المراقبة والمحاسبة، وإيكال هذه الوظيفة إلى هيئة مسددة من عقلاء الأمة وعلمائها الخبراء بالحقوق الدولية المطلعين على مقتضيات العصر وخصائصه، ليقوموا بدور المحاسبة والمراقبة تجاه ولاة الأمور الماسكين بزمام الدولة، بغية الحيلولة دون حصول أي تجاوز أو تفريط، وهؤلاء هم مندوبو الأمة والمبعوثون عنها، ويمثلون قوتها العلمية، والمجلس النيابي عبارة عن المجمع الرسمي المكون منهم، ولا تتحقق وظيفتهم من المحاسبة والمراقبة وحفظ محدودية السلطة ومنع تحولها إلى ملوكية، إلاّ إذا كان جميع موظفي الدولة وهم القوة التنفيذية في البلاد تحت نظارة ومراقبة هذه الهيئة، التي يجب أن تكون هي الأخرى مسئولة أمام كل فرد من أفراد الأمة، ويؤدي الفتور والتهاون في أداء هاتين المسؤوليتين إلى زوال التحديد المقصود للسلطة، وانتقاء حقيقة الولاية وصفة الأمانة عنها نتيجة لتحكم الموظفين واستبدادهم، وذلك في صورة انتقاء مسؤولية الموظفين أمام هيئة المبعوثين عن الأمة، أو عندما يسلك مندوبو الأمة طريق التحكم والاستبداد ولا يتحلون بروح المسؤولية أمام أفراد الأمة».[1]

وفي وصفه للحكم الدستوري يقول انه «مبني على أصل تحرير الأمة من هذه العبودية ومشاركة أفراد الأمة ومساواتها مع الشخص الوالي في جميع الشؤون، ويتفرع عن ذلك مسؤولية الوالي عمّا يقوم به»،[2] ورغم كونه فقيه من فقهاء الشيعة الكبار وحائز على منصب المرجعية الدينية الا انه رغم ذلك يقسم الاستبداد إلى نوعين، سياسي وديني «ومن هنا تظهر جودة استنباط بعض علماء الفن عندما قسم الاستبداد إلى استبداد سياسي وآخر ديني وربط كلاًّ منهما بالآخر، واعتبرهما توأمين متآخيين يتوقف أحدهما على وجود الآخر، وقد اتضح أيضاً أن قلع هذه الشجرة الخبيثة والتخلص من هذه الرقّية الخسيسة لا يكلفنا أكثر من الوعي والانتباه. وهو في النوع الأول أسهل منه في النوع الثاني الذي يصعب علاجه. وربما يؤدي أيضاً إلى صعوبة

(١) المصدر نفسه ص١٧.
(٢) المصدر نفسه ص ١٨.

العلاج في النوع الأول أيضاً.

وواقعنا المتردي نحن الإيرانيين يجمع النوعين، وتختلط فيه الشعبتان، حيث شهد الاستبداد والاستعباد بكلا نوعيه»[1] وفي نقده الذاتي للأمة يقول: «للحيلولة دون وقوع الاعتداءات المتعمدة، كحد أدنى، يتحتم علينا أن نصون هذا الأصل الذي يتكفل لنا السعادة والخير، وإذا كان لابد من العمل بمبدأ الشورى وتكريس الحرية والمساواة بالنسبة للحكومة الشرعية القائمة على أساس الولاية احترازاً وتنزيهاً من حصول شبه ظاهري مع الحكومات المستبدة والطاغوتية، فإن هذا الكلام يتعين بدرجة أكثر فيما إذا كان المتصدي غاصباً لمسند الخلافة، وإذا كان الغرض من ذلك إرشادياً ولتعليم الأمة ولأجل أن يكون مثالاً يحتذ به أو معيناً لمسيرة الولاة والقضاة والعمال، ولغرض إلزامهم بالسير على هذا النهج وعدم التخلف عن هذا الدستور العملي، فيلزمنا إذن تعلّم هذا الدرس البليغ حتماً.

وعلى أية حال، فإن من دواعي الأسف والحزن أن نكون نحن عبدت الظلمة والرافعين للواء الاستبداد الديني بمنأى عن مدا ليل الكتاب والسنة وأحكام الشريعة وسيرة نبيّنا وأئمتنا؛ فبدلاً من أن تكون الشورى الشعبية شعارنا الذي يجب أن نرفعه، وبدلاً من أن نقول فيها: ﴿**هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾، حسبناها مخالفة للإسلام، وكأننا لم نقرأ تلك الآية الواضحة الدلالّة والتي مرّت علينا آنفاً، ولم يخطر مفادها في أذهاننا، أو لعلنا وجدناها منافية لأهوائنا ومشتهياتنا وما في أنفسنا من نزعة الاستبداد والاستعباد فأصبحنا نعيد إلى الأذهان حكاية الذين ذكرهم القرآن الكريم حيث يقول عنهم: ﴿**نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ كِتَابَ اللّهِ وَرَاء ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[2] ويقول في بيان دور الدستور في حياة الأمة «وبالجملة نقول كما إن ضبط أعمال المقلدين في أبواب العبادات والمعاملات من دون الرجوع إلى الرسائل العملية أمر ممتنع، فكذلك ضبط تصرفات المتصدين ومراقبتهم فيما يخص أمور البلد السياسية

(١) نفس المصدر ص ٢٠.
(٢) المصدر نفسه ص٤٥.

ممتنع أيضاً، ما لم يوجد هناك دستور مدوّن.

والواقع إن وضع الدستور هو الذي يحفظ لنا مسألة التحديد والتقنين والمسؤولية، ومن هنا بالذات تنشأ أهمية وضع الدستور، وتتضح ضرورته كونه أمراً واجباً لابد منه».[1]

أن حفظ السلطة الإسلامية عند النائيني لا يتحقق سوى بالدستور وقيام مجلس نيابي يقوم على أصلين إنسانيين، الحرية والمساواة، ووظائف المجلس النيابي بمثابة وظيفة العصمة عند الشيعة والقوة العلمية والعملية عند السنة «أن صيانة السلطة الإسلامية إنما هي متحققة ومتقومة بهذين الركنين: تدوين دستور محدّد، وقيام هيئة عليا بالإشراف والتسديد، وعرفت ما يترتب على الأصلين المباركين ـ الحرية والمساواة من مسؤولية، وكون قيام الهيئة المسددة مقام العصمة عندنا، ومقام عنصر العلم والقوة العلمية عند أهل السنة، لا يتأتى إلاّ بتجزئة القوة الحاكمة والأخذ بنظر الاعتبار كافة المباني المذكورة وردّ كل فرع من الفروع إلى أصله في الشريعة المقدسة، خصوصاً على ضوء متبنيات مذهبنا نحن الإمامية. بعد كل هذا يتضح لك بجلاء هذا المعنى، وهو أن تحديد ولاية الجور والحد من صلاحياتها الذي أثبتنا وجوبه وضرورته من عدة نواح، لا يتم إلاّ على النحو الذي قلناه»[2] ويعود ليقول بان المذهب المادي الغربي استفادً من التعاليم الإسلامية وشيد بها مجد حضارته ومنعة دولته وقوة شعبه، بينما تراجع المسلمين لأنهم لم يعملوا بما يأمره به دينهم» لقد استفاد المذهب المادي من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف في إصلاح وتنظيم أمور المجتمع والأخذ بأسباب الرقي والتقدم، وحقق نتائج رائعة مستقاة من تلك الأسس والمبادئ، وأما نحن المسلمين فقد تقهقرنا إلى الوراء، والآن وبعد اللتيّا واللتي، وبعد أن تنبّهنا قليلاً وأخذنا أحكام ديننا وأصول مذهبنا بخضوع وذلة من الآخرين، فصرنا مصداقاً للآية الكريمة: ﴿**هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ رفع الجهلة وعبدة الطواغيت من حاملي لواء

(١) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(٢) المصدر نفسه ص ٥١.

الاستبداد الديني عقيرتهم ليعربوا عن مساندتهم وتأييدهم للظلمة، وينادوا بأن سلب الاختيار التام والحاكمية المطلقة وصفات الذات الإلهية عن الظالمين يعد عملاً منافياً للإسلام والقرآن».[1]

ولا يقتصر عمل المجلس النيابي على المسلمين بل على غيرهم أيضا « وبالنسبة للفرق غير الإسلامية فإنه يجب دخولهم في الانتخابات، وذلك نظراً لاشتراكهم مع المسلمين في الجوانب المالية، ولكي تأخذ صيغة الشورى طابعها الشمولي والرسمي الكامل».[2]

وعن صلاحيات الحاكم يقول النائيني: «إن مقدار السلطة والصلاحيات التي يتمتع بها السلطان محدودة بالقدر الذي يتطلبه القيام بأمر الولاية، كما أن حقّه في التصرف مشروط بعدم تجاوز حدودها» ويعرّف الدستور على أنه: «مجرد تبيان وتسالم بين أهل القطر المعين على العمل وفق طريقة محددة بحيث تتحول إلى نوع من العرف الخارجي الملزم لكافة أفراد القطر، إن الدستور غير مندرج تحت عنوان التشريع كما لا يدعي أحد أن بنوده بذاتها مقابلةً للتشريع الإلهي وليس مواجهة للنبوة فلا يندرج تحت عنوان البدعة المحرمة» وفي حق الأمة في محاسبة حكامها «نظرا لكون السلطة الإسلامية قائمة على الشورى فإن للأمة حق الرقابة والمحاسبة على كل متصد للولاية في أي مرتبة من مراتبها «ويضيف» إن المراقبة والمحاسبة هي المقدمة الضرورية لمنع التجاوز وقمع المنكر فهو لا يعرف من جانب الناس إلا إذا كانوا في موضع المراقبة والمحاسبة ويجب النهي عن المنكر بأي وسيلة تحقق المطلوب، وبطبيعة الحال فإن عامة الناس لا يستطيعون لأسباب سياسية وعملية ممارسة الرقابة ومنع التجاوز» إلى أن يقول: «هذه النقاط تبيّن أن المراقبة والمحاسبة من حقوق الرعية على الراعي، لكن هذا الحق لا يمكن إنجازه على وجهه الأكمل إلا بوجود جهة منظّمة تحظى بدعم

(١) المصدر نفسه ص ٥٥.
(٢) المصدر نفسه ص٧٠.

واضح من جانب الشعب للقيام بهذا الأمر نيابةً عنهم وإيجاد هذه الجهة وتخويلها هذه الصّلاحيات غير ممكن إلا بالانتخاب الشعبي العام هذا فضلاً عن إقامة المجلس يعتبر من الناحية السياسية الوسيلة الوحيدة الممكنة لحفظ حق الأمة وتحديد السلطة.

إن تحديد السلطة وإقامة تلك الوظائف اللازمة منحصر بهذه الوسيلة التي تعارفت عليها جميع أمم العالم وهي وجود هيئة ممثلة للشعب فوق السلطة التنفيذية واشتراك مجموع الشعب في انتخابها بالنظر إلى عمومية هذا الحق وكون جميع أفراد الشعب مشتركين فيه».[1]

ويناقش شبهة فساد رأي الأكثرية فيقول» إن اعتماد الأخذ بأكثرية الآراء يتّضح من كونه لازماً للشورى كما أنه أخذٌ بالتوجهات عن التعارض، وقد جرى العقلاء على اعتبار تأييد الأكثرية لأحد الأطراف أقوى المرجّحات النوعية عندما يدور الخيار بين طرفين يتساويان في المبنى والدليل ومع اختلاف الآراء والتساوي في جهات المشروعية فإن الأخذ برأي الأكثرية متعيّن حفظاً للنظام وأدلة تعينه هي نفس الأدلة الواردة في لزوم حفظ النظام».

وعن دور الفقهاء يقول: «مع توفر أدلة المجتهد النافذ الحكم، واشتمال المجلس على عدد من المجتهدين العدول العارفين بالسياسية لتصحيح أو تفنيد الآراء من حيث مطابقتها أو مخالفتها لأحكام الشريعة فإن المجلس لا يحتاج لأي شرط آخر لتحقيق مشروعية صحة قيامه بمهامه»[2]

ويبرز أيضا في هذا المضمار الشيخ جمال الدين الأفغاني، حيث دعا إلى تأسيس حكومات وطنية بمجالس شورى منتخبة من قبل شعوب الأمة مباشرة ومنضبطة بدستور، وكان يرى أن تأسيس الأحزاب السياسية يساعد في خلاص الشعوب العربية والإسلامية من الاستبداد والدكتاتورية، يقول: «(تأسيس الأحزاب السياسية

(١) نفس المصدر ص٧٥.
(٢)نفس المصدر ص٨٠.

في الشرق أفضل وسيلة لتقدم الأمم الإسلامية وهي الدواء لكل الآلام.. يقوم الحزب السياسي بتوحيد الكلمة، يقرب القلوب، يبادر للعمل الصالح بكل إخلاص، في سبيل تحرير الأمة من الاستبداد والحصول على حريتها، فالحرية ضرورة تاريخية في الشرق كما هي في الغرب، فيستعلم الناس ضرورة رفع أصواتهم وينادون بالحرية واستقلال بلادهم ويتقدمون في طريق الفداء والتضحية من أجل وطنهم، فعليه سيكون تشكيل الأحزاب في الشرق سبباً لإيجاد القوة والوحدة والانسجام وسيكون سبباً لنجاتهم من التفرقة والتشتت».

في عام ١٨٨٦م دعته الحكومة إلايران للإقامة في طهران، ولما وصل إليها التق بالشاه في اجتماع خاص وطلب منه الأخير مساعدته في تقدم إيران الحضاري، من خلال سنه لدستور يساهم في تنمية الدولة الإيرانية ويجعلها في عداد البلاد المتفوقة، وقد كتب الأفغاني مسودة دستور يبين من خلاله صلاحيات الشاه، وقيد سلطته بمجلس نيابي منتخب، وحد كلا السلطتين بالشريعة الإسلامية، فتساءل الشاه متعجبا كيف يمكن أن أكون ملكاً وأتساوى مع العامة؟. فأجابه : «أيها الملك، لتعلم إن تاجك وعرشك وأوامرك وأركان سلطانك ستكون أقوى بمعية الدستور، إن العالم والعامل والفنان أكثر فائدة للبلاد من مقامك وعظمتك، اسمع مني قبل فوات الأوان ولا تفرط بهذه الفرصة الثمينة بأن تكون في إيران حكومة دستورية، لتهدم حكومة الاستبداد».

إلا إن الشاه رفض الدستور، تم ساءت العلاقة بينه وبين الأفغاني، وسرعان ما أمر به فطرد من إيران، فتوجه إلى روسيا واستقبل هناك من قبل المثقفين والسياسيين وذوي المناصب، وكتب في الصحف الروسية مقالات عن الحرية والدستورية والحقوق، فالتفت إليه القيصر وطلب لقائه، فلبى دعوته، وأثناء اللقاء سأله عن سبب نفيه من إيران فأجابه: «لقد اقترحت على الشاه أن تقام حكومة مقيدة بالدستور فلم يقبل فكرهته ولم يعد إستطاعي مساعدته».

فقال له القيصر: «أنا أعطي الحق للشاه، فأي ملك حاكم يقبل أن يعطي الأمور بأيدي الفلاحين والعمال».

فأجاب السيد بجرأة: «أيها الإمبراطور! صدقني، إذا كان ملايين العمال والفلاحين أصدقاء للسلطة أفضل من أن يكونوا أعداء لها، يخفون حقدهم في صدورهم ويتحينون الفرصة للانتقام».

فغضب منه قيصر روسيا أيضا، وأمر بعد ذلك بإخراجه من البلاد لكي لا ينشر بذور الحرية والديمقراطية بين أوساط الشعب الروسي.

****

إن صراع التيارات السياسية والفكرية والدينية والمذهبية أو حركتها المتجهة نحو الحوار والجدل والاحتكاك، جميعها يمكن اعتبارها حركة مقبولة، فالاختلاف والخلاف ونتائجهما وآثارهما سنة من سنن الحياة الكونية والطبيعة والبشرية، بيد انه عندما ننظر إلى الطبيعة فان الاختلاف والخلاف وصراع البقاء عند الحيوانات والطيور وبقية الكائنات الحية، لا تولد دمارا للبيئة أو كوارث تؤثر بشكل غير عادي على الحياة على الأرض، ذلك إن هذا الكون محكوما بسنن ونواميس وقوانين محكمة جعلت من حركة مخلوقاته وموجوداته لا تفضي إلى إحداث خلل في نواميسه، برغم ما ينتج عنها من زلازل وبراكين وعواصف وغير ذلك من الظواهر التي يعبر عنها الاعتقاد البشري بأنها خطرة، بيد أنها في ذاتها تحمل الكثير من الفوائد والآثار الطبيعية، وهي ضرورة لبقاء واستمرارية الطبيعة في أداء عملها واحتفاظها بقوتها وعطائها، ويصل الأمر حتى فيما يتعلق بموت الإنسان، فالموت بحد ذاته مصير غير مقبول ومآل مرير، بيد انه ضروري، فالكائن الحي كائن استهلاكي بطبيعته، ومرحلة الموت الجسدي تساهم في إعادة تدوير التربة مرة أخرى، وهذا يعني تجديد الطبيعة بكل مستمر، وهذه القاعدة الطبيعية تنطبق على المخلوق البشري أيضا.

إن العالم الغربي في هذا العصر توصل إلى ابتكار أنظمة مركزية تتوافق مع النظام

الكوني، فوضع مثلا نظام الدولة بحيث لا تتعارض السلطات الثلاثة مع بعضها البعض، بما يؤدي إلى شل قدرة الدولة ككل على القيام بواجباتها، وجعل الوصول إلى السلطة من خلال الاقتراع المباشر والحر من قبل الجماهير، ونتيجة التصويت في انتخابات السلطة التشريعية في بعض الأحيان تحدد شكل الحكومة، حيث تختار من بين الكتل النيابية الفائزة، وذلك من اجل تحقيق مبدأ الانسجام ما بين السلطتين، ويتم تعيين القضاة عبر التوافق ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي بعض البلدان كالولايات المتحدة تم تحديد نطاق عمل وواجبات وصلاحيات كل سلطة لمنع أي خلاف في تفسير بعض بنود الدستور، وإنشاء محكمة اتحادية عليا مهمتها الفصل بين خلافات السلطات أو أي نزاع ما بين الولايات المكونة للاتحاد.

ما نحتاجه في عالمنا العربي هو تحديد عمل كل نظام مركزي بمؤسساته المختلفة وتياراته المتعددة، فرجال الدين مثلا كمنتسبين للسلطة الدينية بمفهومها العام (والتي تفوق سلطات الدولة في بعض الأحيان) يجب عليهم كثقافة وسلوك وقانون أن لا يتدخلوا في شئون الدولة تشريعا وتنفيذا إلا من خلال القانون، بمعنى آخر يجب على رجل الدين أن يرشح نفسه للانتخابات البرلمانية مثلا ليحصل على مقعد في البرلمان، الذي يخوله أن يطرح المشاريع القانونية والتنظيمية والاقتصادية النابعة من اعتقاده الديني، وذلك على قاعدة جوهرية ومهمة ألا وهي توافقها مع الدستور التوافقي المركزي الذي تحتكم إليه كافة مكونات الأمة.

من ناحية أخرى لا بد من إقرار مبدأ عدم تدخل الدولة في النظام الديني، وتجريد الأحكام الدينية من قيمتها العملية والتأثيرية، وحصرها في نطاقها الشخصي والفئوي لتحقيق ضمانة مهمة ألا وهي عدم انجرار الصراع من كونه صراعا ايجابيا ومنافسة وتزاحما في إطار النظام إلى كونه صراعا على النظام ذاته، وفي جانب آخر يجب أن تكون نتيجة صراع الأفكار والرؤى والتنظيرات بمختلف أنواعها وأصنافها هو في تحولها إلى تشريع عام من عدمه، عبر سلطة صناعة القوانين: (البرلمان أو الجمعية الوطنية أو

المجلس التشريعي أو مجلس الأمة أو مجلس الشورى أو غيرها من المسميات)، وهذا لا يتأتى إلا بانتقال شرعية الدولة ـ التي تعتبر ركيزة النظام السياسي ومؤسسته الأهم - من الشرعية الدينية إلى الشرعية الدستورية، القائمة على العقد الاجتماعي، والمعبرة عن تجانس واتفاق كافة مكونات الأمة، بحيث تنتفي حاجة الدولة إلى استغلال الدين لكسب الشرعية، إذ إن الدستور هو الذي سيقوم بهذه المهمة، وذلك من خلال الاحتكام لسلطة قضائية مستقلة تؤدي وظيفة تفسيره وبيان بنوده.

في ذات الإطار يجب إن لا ينتقل صراع الأفكار والتشريعات، سواء كانت في منظومة الفكر الديني أو تيارات فكرية وثقافية وفلسفية أخرى، من أطره النظرية والتنظيرية إلى إطاره العملي والتطبيقي، إلا من خلال مسار يؤدي به إلى تحوله إلى تشريع عبر المؤسسات الصانعة للقوانين، وفي غير ذلك لا بد من تجريد الصراع أو التنافس من بعده العملي وتأثيره السلبي على سير العمل بالأنظمة والقوانين والتشريعات والأنظمة المطبقة، وذلك بحرمانه من أي صفة أو خصلة تؤدي به أن يكون قانونا دخيلا يراد به مزاحمة الأنظمة الشرعية المقرة من المؤسسة التشريعية المعترف بها، وتجريم أي فرض له إذا ما كان من غير مؤسسات صناعة القوانين.

وهناك أمر آخر مهم وهو الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي، ونعتقد أن الدستور يجب أن يكون واضحا بشان صلاحيات كل سلطة، حتى لا تحدث أية نزاعات تؤدي إلى إحداث خلل في سيبر النظام السياسي، بحيث تعرقل كل سلطة أداء عمل السلطة الأخرى، ونرى إن الحكومة كسلطة تنفيذية يجب أن تكون صلاحياتها أكثر وأوسع من البرلمان، فالحكومة السلطة الأكثر أهمية، وهي التي تدير الاقتصاد والأمن والدفاع والتعليم والصحة وكافة الجوانب الخدمية والإدارية، علاوة على تطبيق القوانين والتشريعات والتخطيط الاستراتيجي ووضع برامج العمل المختلفة وتنفيذ المشاريع الحيوية والإستراتيجية في مختلف المجالات، أما البرلمان فدوره ينحصر في الرقابة والتشريع، لذلك لا بد أن يكون للحكومة صلاحيات

أوسع حتى لا يتعرض عملها للعرقلة من قبل السلطة التشريعية، ولتجنب حدوث أية صراعات كما حدث في بعض البلدان الحديثة عهد بالممارسة الديمقراطية[1] وأي تعارض بين السلطتين لا بد أن يعرض على سلطة مستقلة (السلطة القضائية) لحل النزاع وتفسير البنود الدستورية، ومع تكرار ذلك يحدث نوع من النضج، يضمن عدم تصادم السلطتين في المستقبل، وتؤدي كل منهما واجباتها بصورة طبيعية.

إن الصراع الاجتماعي والثقافي والفكري والمذهبي والطائفي والاقتصادي إذا ما أصبح في إطار النظام العام فانه سيتحول إلى منافسة وحالة طبيعية محكومة بقواعد وضوابط دستورية ناجزه، تمنح الجميع حقوق متساوية، وتجعل الطريق أمام الجميع نافذا لتطبيق رؤاه عبر منظومة قانونية وطرق دستورية واضحة المعالم، وفي نفس الوقت تمنح الحرية للأفراد والجماعات الفرعية والتيارات الاجتماعية والمذهبية قدرا معقولا ومنصفا وحقا طبيعيا في ممارسة قناعاتها، بما لا يؤثر على تطبيق القوانين النافذة، وهو ما يعبر عن بالتعدد والتنوع والتعايش.

****

في معترك الواقع وخطورة الوضع القائم وانحدار امتنا العربية إلى المزيد من الانشقاق والنزاع والتخلف والانهيار، وضعف التنمية والرجوع للوراء في اغلب المجالات، وصراع النخب الدائم والمستمر حول النظام، يتحتم القول باستحالة فرض نظام مركزي فئوي للنهضة، وهذا ما أثبتته التجارب في مختلف أمم الأرض، قس على ذلك بالعلمانية التونسية التي حاولت في زمن الحبيب بوريقبه ثني المجتمع عن أداء فريضة الصيام، فكان أن نتج عنها اضطرابات أمنية وزيادة معدلات التطرف،

(١) فالزوج والزوجة مثلا لكل منهما سلطة في إطار الحياة الزوجية، إلا إن سلطة الزوج كاب ورجل هي الأعلى غالبا، والشمس والقمر كلاهما يؤديان وظائف حيوية غاية في الأهمية، إلا إن دور الشمس اكبر وأعظم، وكلا هذين النظامين عبارة عن ناموس طبيعي أوجده الخالق عز وجل في الإنسان والطبيعة لضمان استمرارية الكون والحياة دون تعارض أو اصطدام.

ورغم ما قاسته التيارات الدينية في تركيا، إلا أنها اليوم تحكم هذا البلد بالرغم من مرور أكثر من ٩٠ سنة على قيام الجمهورية التركية الاتاتوركية، وتشهد الكثير من الأقطار العربية صراعات مذهبية وطائفية وقومية وأيديولوجية يقصد منها إلغاء كل طرف للآخر وفرض رؤيته ونظرته للحياة بشكل عام، إلا إن أي طرف لم ولن يتمكن من إقصاء الطرف الآخر مهما حاول، بيد أننا عبر صفحات هذا الكتاب نحث امتنا العربية بمثقفيها وعقلائها وشرائحها الفاعلة إلى العمل على تجاوز مرحلة الصراع على النظام إلى التنافس في إطار النظام، عبر وضع نظام مركزي يتسع لكافة مكونات المجتمع العربي، لان فرض نظام أحادي الجانب على الآخرين سيفضي إلى نشوء نزعات قومية أو مذهبية أو عنصرية تؤدي بالوضع إلى التشنج والصراعات التي لا نهاية لها، والحتمية هو أن يتم إنشاء نظام يستقطب كافة مكونات الأمة، سواء العرقية منها أو القبلية أو المذهبية أو الطائفية أو الأيديولوجية وأنماطها الاجتماعية المختلفة، ومنح الجميع فرص متساوية، وتحييد مؤسسات الأنظمة المركزية وبلورتها على أساس مهام ووظائف ميكانيكية غير مؤدلجه، لتقف على مسافة واحدة من مختلف الأطراف، كالنظام في الولايات المتحدة مثلا، فالرئيس الأمريكي أو الكونجرس لا يتمتعان بسلطة فرض قانون ضد أي مكون من مكونات الأمة الأمريكية، وسلطة كل مؤسسة من مؤسسات الحكم محددة في إطار الدستور الذي لا يمكن تجاوزه بأي حال، لتظل كافة الشرائح والفئات قادرة على التعبير عن نفسها ورسم واقعها الخاص في إطار النظام المركزي الحاكم، بما لا يؤثر على حقوق وحريات وأنماط الشرائح الأخرى التي تتعايش معها في نفس الإطار، وفي دولة إسرائيل التي أنشت في قلب العالم العربي مثالا أخرى يحتذ، فإسرائيل دولة أنشئت على أسس دينية يهودية وما زالت تحتل كافة أنحاء فلسطين لاعتبارات دينية، إلا إنها كدولة تقوم على أسس مركزية قويمة تتسم بالاستيعاب والشمولية والإحاطة والحقوق القائمة على التعدد والتنوع في المجتمع

الإسرائيلي[1]، فهناك تيارات دينية معتدلة وتيارات أخرى متطرفة، في مقابل تيارات علمانية معتدلة وأخرى متطرفة أيضا، وكل منهما ينقسم إلى عدد من التيارات المتشعبة والمتعددة، ويضم المجتمع الإسرائيلي كذلك العديد من التيارات والشرائح والفئات والأعراق والقوميات المختلفة، من ضمنها العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ١٠ ٪ من عدد السكان الإجمالي، في نهاية الأمر تجاوزت الأنظمة المركزية في إسرائيل هذا التعدد والتنوع الذي يتسم في أصله بالتعارض والتشاحن، وأسست حاضرة عصرية تديرها أنظمة مركزية تؤدي وظائفها وفقا لأسس موضوعية بعيدة عن الأيديولوجية المتسمة في كثير من الأحيان بالتعصب وروح الكراهية، فتمكنت بذلك من احتواء كافة التيارات ومنحتها حقوقها المشروعة، وجعلت مرجعية الجميع النظام الدستوري الاحتوائي، المستقل عن هيمنة أي قوة سياسية أو دينية أو عرقية، ووجهت طاقاتها وإمكانياتها نحو الإنتاج والتعمير، فأصبحت إسرائيل خلال عقود قصيرة دولة متطورة ومتقدمة علميا وصناعيا وتجاريا وحضاريا بشكل عام، بينما جيرانها العرب يعيشون في نزاعات طائفية مريرة وتخلف حضاري شامل.

إن المطلوب هو تحويل الدولة إلى مؤسسة محايدة، مهمتها إدارة الحريات والحقوق والثروات، وبالتالي فان الصراعات ما بين مكونات الأمة ستصبح في اقل مستوياتها وآثارها السلبية، وتتجه العقول والطاقات نحو الإبداع والابتكار، لعدم وجود عراقيل تعيقها عن تحقيق طموحاتها الذاتية والمشاركة الجماعية الفاعلة في البناء

(١) مثال على ذلك اقر الكنيست الإسرائيلي قانون الولاء والمواطنة، الذي طرحه وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف أفيغدور ليبرمان، وينص على قسم كل مواطن إسرائيلي وفي مقدمتهم العرب الفلسطينيين (وجميعهم إما مسلمين أو مسيحيين) على الولاء لإسرائيل بوصفها دولة يهودية صهيونية ديمقراطية، قبل إصدار وثيقة مواطنة لهم، وفي حال امتناع أي مواطن عن القسم يحق للسلطات حرمانه من الحصول على وثيقة الهوية الشخصية التي يستخدمها لإنهاء معاملاته الحكومية والمدنية، وينص المشروع على تمكين وزير الداخلية من سحب الجنسية من المواطنين رجالا ونساء، الذين يرفضون أداء الخدمة في الجيش الإسرائيلي أو أداء الخدمات الاجتماعية، إلا إن لجنة مراجعة التشريعات في الكنيست أسقطت هذا القانون لمخالفته للدستور الإسرائيلي.

والأعمار، والنقطة الأهم هو أن الدولة لم تعد طرفا في أية نزاع، ولم تعد مؤسسة تتسم بالقمع والاضطهاد، الأمر الذي يعزز من سلطتها وقدرتها على أداء وظائفها، وبالتالي فان الأنظمة المركزية تتعزز باتجاه تحولها إلى أنظمة متفق عليها، تشكل مرجعية محورية لكافة المكونات، لأنها جميعا وجدت فيها تحقيق حرياتها وحقوقها، وفقا للمساحات التي تتوافق مع طموحاتها وآمالها، وأصبح كل مكون قادرا على خلق حالة خاصة فردية أو جماعية في إطارها، يمارس من خلالها أنماطه وقناعاته، لينتفي الصراع الذي كان يستهدف السيطرة على الأنظمة المركزية وانتزاع الحقوق والحريات بالقوة والطغيان، ويتعزز بذلك السلم الأهلي والأمن الاجتماعي والانتماء الوطني، وتترسخ الأنظمة المركزية وتتطور، ويتجه المجتمع نحو النهضة والإنتاج.

إن المعوقات التي تتحدث عنها بعض الأوساط الفكرية كنقص المعرفة وعدم تمكين المرأة وضعف البنى التحتية.. الخ، كل ذلك يمكن إصلاحه في فترة قياسية محدودة، وذلك بامتلاك النظم الأساسية المركزية، التي من خلالها يتم البناء والأعمار والبدء بالتنمية المستديمة والاستثمار في الكائن البشري وبناء الإنسان العربي الجديدة في الألفية الثالثة، فالمعوق الأول والاهم والأخطر أمام النهضة والحضارة والتمدن في الأمة العربية يتمثل برأينا في عدم امتلاك العرب لأنظمة مركزية تدير باقتدار وانسيابية وتمكن مقومات وعوامل النهضة واستثمار واستخراج عوامل القوة وتدارك عوامل الضعف وإنشاء البنى التحتية البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي من خلالها تتم عمليات التحضر الكبرى.

إن العرب يمتلكون كافة مقومات النهضة، من موقع استراتيجي يمثل الوسط بين الشرق والغرب، إلى الثروات الطبيعة الهائلة (النفط -الغاز - المعادن - المياه الأراضي الخصبة)، ويمتلكون تاريخا وارثا إنسانيا ضخما، فمعظم الحضارات والثقافات والأديان المهمة ظهرت في العالم العربي، وعلى رأسها المسيحية واليهودية والإسلام، وكلا الأديان الثلاث من أهم الأديان التي يعتنقها البشر، ويمتد تاريخها

لأكثر من أربعة آلاف عام، وتعتبر ارث إنساني من أهم الموروثات البشرية على نحو الإطلاق، كما يمتلك العرب كفاءات وطاقات وعقول مبدعه ومنتجة في مختلف المجالات والتخصصات.

إن كافة هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية، المادية والمعنوية، تحتاج فقط وفقط لأنظمة مركزية قادرة على استغلالها وتدويرها وتصنيعها، من اجل إنتاج الحضارة العربية في القرن الجديد والألفية الجديدة.

البيئة العربية

في عصر العولمة.. رؤى وتصورات

لا شك أن النظام السياسي الدستوري الذي يعتمد نظاما قانونيا مركزيا في أدارة الحكم وشئون السلطة وتشريعات المجتمع، هو النظام الذي اثبت فاعليته في هذا العصر، فقد بلغ العمران البشري مرحلة من التطور في التفكير والتنظيم، بحيث أصبحت فيها أنظمة الحكم البدائية غير قادرة على التأسيس لمنظومة حضارية حقيقة، ولا يفهم من كلمة «بدائية» إنها تعني أنظمة الحكم التي لا تستند على دستور فقط، بل كل نظام حكم لا يعتمد دستورا مدنيا حقيقا، نابعا من إرادة الأمة، ويحمل صمامات أمان ووحدة وحقوق وانسجام لكافة مكوناتها، ويطبق بنضج ومهارة، بحيث يمكن التعويل عليه في بناء نظام سياسي وديني واجتماعي وثقافي وفكري واقتصادي رصين، من ناحية أخرى لا يمكن الاعتماد على النظام السياسي العسكري في تحقيق أي انجاز حضاري مأمول، لان الحرب حالة طارئة، تهدف إلى حماية العمران لا تشييده، والعسكريين وجدوا للحرب، في مقابل المدنيين الذين وجدوا للتفكير والبناء، إن النظام الدستوري، سواء كان في أنظمة حكم ملكية أو جمهورية، يحول جهاز الحكم إلى جهاز إداري تنظيمي، ينظم للمجتمع حقوقه وحرياته من خلال مؤسساته الخدمية والتنظيمية، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث تمنع التضارب والتناقض

والتشاحن في الممارسات التي تتسم بالتعدد والتنوع، وسلطات الدولة تظل تعمل في إطار واجباتها ووظائفها المحددة، المتسمة بالتطور المواكب لتطور مجتمع المعرفة.

حدود الحرية بين تيارات متعددة

يمكن صياغة مفهوم الحرية من خلال ثلاث مسارات:

المسار الأول: الحرية في إطار المجتمع الواحد.

المسار الثاني: الحرية في إطار المجتمع المتعدد.

المسار الثالث: الحرية في إطار المدنية العربية العالمية.

تطرح إشكالية الحرية في الوطن العربي من منطلق التأثر بالموروث والخضوع لقيمه، بينما في عصر العولمة يتهاوى مفهوم المجتمع المنعزل، وتتلاشى النظريات الاقتصادية التقليدية (التي تهدف إلى حماية المنتجات المحلية، سواء كنت ثقافة أو صناعة أو نظم اجتماعية أو قيم دينية) أمام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المتقدمة والاقتصاد الرأسمالي العابر للقارات والمخترق للحدود ووسائل الترجمة المتقدمة، بحيث تحول مفهوم مجتمع الفضيلة والأخلاق والتمسك بالموروث إلى مفهوم نسبي غير مطلق، ولا يمكن تطبيقه عمليا، لان المجتمع العربي ليس سوى جزء من عالم واحد، أو بالأحرى من قرية عالمية ضخمة، ولا يمكن له أن يحقق أي انجاز إلا من خلال الاتصال والتعاون والتأقلم مع أجزاء القرية الأخرى، وهذا ما لا يتأتى إطلاقا من خلال التطبيق المطلق الشامل للمفاهيم والقيم الموروثة، إلا إن ذلك لا يعني في المقابل الانفتاح المطلق، والخضوع التام، والتخلي الشامل، عن الهوية القومية والدينية والوطنية، بقيمها وموروثاتها، وما يعتبر في عداد المطلقات والثوابت في نظمها، وإنما المطلوب هو إقامة «منظومة حرية» تتسم بالعدالة والمساواة والانفتاح والمرونة، بحيث تراعي واقع القرية الكونية الواحدة والكيان الوطني المحلي الذي تتحرك فيه، فعلى سبيل المثال تبرز مشكلة الحجاب كقضية مثارة في العديد من المجتمعات، وموضع للجدل الساخن والصراع المدوي بين الإسلاميين

والعلمانيين، فهو ما بين الوجوب الذي يجب أن يفرض تطبيقه قانونا، وما بين منع ارتداءه بحكم القانون كذلك، وكلا الطرفين متطرفين وموغلين بالاستبداد والقهر والغطرسة، فالحجاب في إطار المجتمع الواحد هو قضية شخصية وخاصة بالمرأة كفرد ومواطن يتمتع بشخصية معتبرة أمام القانون ويحظى بمجموعة من الحقوق والحريات الدستورية، وليست قضية عامة في حد ذاتها، ولذلك فان الحجاب موكول بالمرأة، وهي حرة في ارتدائه من عدمه، والقانون برزخ بين الطرفين في نطاق الانتماء للمجتمع الواحد، وهو عدم إجبار النساء على ارتداء الحجاب من جهة، وعدم التبرج والتعري بالمعنى القانوني المفصل في حال عدم ارتداءه من جهة أخرى.

وفي إطار المجتمع الوطني المتعدد، كأن يضم علمانيين ودينيين من مختلف الانتماءات، فان القانون يمنح كافة الأطراف حقوق في إطار الاحترام التام للنظام السياسي والديني القائم.[1]

(١) فتناول الخمر ولحم الخنزير متاح للمواطنين المسيحيين من خلال قانون يمنحهم حقهم في ذلك، من دون الخدش بكونه محرما عند المسلمين، وللعلمانيين حرياتهم التي لا تتعارض مع الثوابت الدينية القطعية، فمثلا للنساء حرية عدم ارتداء الحجاب من دون تبرج أو تعري، والحفلات الموسيقية والغنائية متاحة من دون تعري أو كلمات خادشة للحياء، والسينما والمسرح والغناء والطرب والفنون عموما، كلها متاحة في نطاق واسع من الحرية لكافة تيارات المجتمع، المحافظة والمنفتحة، الدينية والعلمانية، وفقا لحد فاصل بين الجميع، يقف على مسافة واحدة من كافة مكونات المجتمع، فلا الفن المحافظ ينجر نحو الدعوة إلى إلغاء التيارات الأخرى وممارسة القمع ضدها، أو إنتاج فن وثقافة تجسد قيم الكراهية والحقد، ولا الفن الليبرالي (إن صح التعبير) يدعو إلى حظر الفن المحافظ أو الديني، أو يمارس ثقافة الإباحية والدعارة وفقا لتعريفها القانوني الرصين، وهذا ما هو معمول به حتى في إسرائيل والدول الغربية، فالأفلام الإباحية لا تعرض في المحطات التلفزيونية الحكومية، ويمنع دخول صالات السينما للأفراد الأقل من ١٨ سنة بالنسبة للأفلام التي تتضمن مشاهد جنسية متكررة، كما يحظر بيع الأفلام الإباحية على المستخدمين الأقل من ١٨ سنة في بعض البلدان، كما يمنع دخول شبان اقل من ١٨ إلى صالات الرقص واللهو والقمار، كما يحظر في بعض الدول عرض أفلام أو برامج تتضمن مشاهد جنسية في أوقات الذروة حفاظا على أخلاق الناشئة.

من ناحية أخرى إن كل طبقة اجتماعية عبر منظومتها الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية الحق

إن العرب بحاجة ماسة إلى ردم الفجوة التاريخية بين الانتماء الطائفي وبين دولة ما بعد القومية، إلى حيث تصبح الدولة الوطنية تطويراً غير مسبوق لمواطنة عابرة للقوميات والإثنيات والديانات والطائفيات، وما هو مطلوب من السلطات التشريعية في العالم العربي هو البدء بوضع منظومة قانونية شاملة تحول الصراع إلى تنافس ايجابي، وهذا لا يتأتى إلا بمنح كافة المكونات حقوقها في إطار من التوازن والتنوع، لا سيما وإن معظم ما يمكن اعتباره ثوابت وقطعيات معظمها أما انه يتحرك على الصعيد الشخصي والذاتي أو مختلف على تفاصيله وتطبيقاته ما بين الانتماءات المختلفة، وفي كلا الحالتين ليس من الإنصاف وضع نظام مبنيا على قواعد أو ثوابت معينة مختلفا عليها أو محصورة في نطاقها الفردي،[1] من ناحية أخرى لا تعتبر بعض الحقوق الممنوحة في

الكامل في ممارسة نمطها كشريحة الفنانين مثلا، فهؤلاء لا يقومون بأداء أعمالهم الفنية بناء على احتياجات ومتطلبات العمل الفني بقدر ما يعبر هذا العمل عن نمط حياة شريحة في المجتمع يجب احترام نمطها الاجتماعي والأسري وسلوك أفرادها الشخصي.

يبقى المهم هو إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات فرصة الانتقال السلمي ما بين الشرائح والفئات الاجتماعية، وهذا لا يتأتى إلا بسيطرة النزعة العقلانية القائمة على الحقوق والاحترام الشديد للشخصية الفردية، وهذا ما هو متاح في الغرب، حيث يعتنق الكثير من الأفراد والشخصيات المعروفة أفكار واتجاهات واديان متناقضة مع ما هو سائد في المجتمع، ورغم ذلك لم ينتقص من حقها في الانتماء للصرح الحضاري والبيئة الحاضنة له، نعم تنتزع منه حقوقه وامتيازاته الخاصة التي كان يتمتع في إطار انتماءه الاجتماعي أو الديني أو الفكري السابق، ليتمتع بامتيازات وحقوق انتماءه الجديد، ولكنه في نطاق الصرح المركزي بكل مؤسساته وأنظمته لم تنتقص حقوقه، وأصبح انتقاله من انتماء لآخر مجرد حق تكفله المنظومة الحقوقية التي تشكل جزء من أنظمة البيئة المركزية، وهذا ما لا يتوفر في البيئة العربية.

(١) كالحجاب مثلا الذي يتعلق بسلوك وقناعة شخصية، وليس من العدل أن يعمم على الجميع ليصبح ظاهرة عامة ملزمة بحكم القانون، ولنا في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة مثالا يحتد، فالقانون المحلي هناك يحرم التبرج والسفور ويشدد على ذلك، ولكن في نفس الوقت لا يجبر النساء على ارتداء الحجاب، فالحجاب سلوك شخصي والتعري سلوك ذو أثار ونتائج قانونية، وبالتالي فان القانون وضع حاد فاصلا بين تيارين ومنحهما حقوق متساوية

بعض المجتمعات الغربية أو الشرقية حقوقا يجب إقرارها في النظام الحقوقي العربي حتى يصبح مكتملا وناضجا، فلكل مجتمع في نهاية الأمر قيمه وخصوصياته، فبعض المفكرين الأوربيين يأخذون على النظام الحقوقي العربي والإسلامي بشكل عام عدم إتاحة الفرصة لمواطنيه حق تكوين الثروات الشخصية من خلال القمار مثلا، رغم إن القمار محرما في إسرائيل ! ويأخذون على النظام الحقوقي العربي منعه دور البغاء، رغم إن البغاء محظور في كثير من الدول الأوربية، ومنها الولايات المتحدة وفرنسا، ويذكر التاريخ إن الخمر كان محظورا في بعض الولايات الأمريكية (ولربما حتى هذا اليوم) وبسببه اخترع الأمريكيون مشروبا الكولا والبيبسي للتعويض عن فقدان الخمر، من ناحية أخرى فان تحريم المشروبات الروحية في بعض الدول العربية والإسلامية لا يعد هضما لحقوق الإنسان، خاصة إذا ما وضع هذا التحريم بناء على رغبة المجتمع الوطني الخالي تقريبا من مواطنين يعتقدون بجوازها كالمسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات التي تجيزه، بيد انه يمكن أن يرفع عنها الحظر في نفس الإطار إذا ما كان في المجتمع العربي متعدد ومتنوع، كأن يكون خليطا من أكثرية وأقلية مسلمة ومسيحية مثلا، ففي هذه الحالة يمكن اعتبار أن في القانون خلل يجب إصلاحه لصالح منح الأقلية حق تناول المشروبات الروحية والأطعمة المحرمة عند الأكثرية، وذلك بناء على كونهم مواطنين لا بد أن يحصلوا على حقوق المواطنة كاملة.

من ناحية فان المجتمع الواحد لا بد أن يكون متعدد ومتنوع حتى في إطاره الوطني والقيمي، فلا يخلو أي مجتمع من وجود ثقافات فرعية وتيارات أخرى صغيرة، فإذا ما كان المجتمع العربي على وجه العموم متدين ومحافظ فانه يضم غالبا تيارات أخرى (علمانية وقومية وماركسية وليبرالية.. الخ) علاوة على الانتماءات الدينية المتعددة حتى في إطار الانتماء المذهبي أو الطائفي الواحد، وهنا لا بد أن تراعي حقوق كافة هذه الانتماءات حتى يتحقق مفهوم دولة القانون والمواطنة، ودولة كل المواطنين، وتعمل الأنظمة المركزية بكفاءة وديناميكية.

ويمكن وضع خطوط قانونية عامة في هذا المضمار، من أهمها ما يلي:

أولا : الحرية في إطار المجتمع الواحد

١ـ ما يعتبر ثوابت وقطعيات من الموروث الديني والأخلاقي يجب وضعه كحد قانوني وجزائي على الجميع.

٢ـ التمييز عند وضع القوانين بين الثابت الشخصي والثابت العام، الذي يتجاوز في أثره محيط دائرة الشخص إلى بقية الأفراد والجماعات والشرائح سلبا وإيجابا، وبالتالي فان الحد القانوني والجزائي هو المتعلق بالقطعي العام دون الخاص.

٣ـ حصر الثابت الشخصي في إطار الشخصية الفردية وحريتها الخاصة، والتعامل معه قانونا على هذا الأساس.

٤ـ السماح لمختلف التيارات والمكونات بممارسة حقوقها من خلال النقاط الثلاثة الماضية، كأن يتضمن النظام الحقوقي حقوق ثقافية لكافة التيارات الدينية والفكرية والسياسية، فلغير الدينيين مثلا الحق في عرض نتاجهم الفكرية والفلسفي، ولكن من دون أي طعن وتجريح واهانة للدينيين عقيدة وفقها ونظاما، وللتجديديين والإصلاحيين الحق في نقد الفكر الديني التقليدي، ولكن من دون الطعن في التيارات التقليدية، ولأتباع المذاهب الجدل والحوار فيما بينهم بلغة تبتعد عن التحريض والتكفير، وكل ذلك في نطاق قانوني محكم وواضح ومرن، وهذا ما هو معمول به في المجتمعات الغربية، ففي بريطانيا مثلا تعرض مذيع للإيقاف لأنه قال بان العرب غير منتجين وعالة على البشرية، ورفعت ضده قضية جنائية، وأمرت بلدية لندن بإزالة إعلان عن فيلم لأنه يتضمن مشاهد عنفيه تؤثر على الأطفال والنظام العام المبني على اللاعنف، وفي بعض الولايات الأمريكية منعت النساء المتبرجات من ارتياد الدوائر الحكومية، وحظرت السلطات الاتحادية الأمريكية أكثر من ٣٠٠٠موقع الكتروني لاعتقاد الأجهزة الأمنية إنها تنشر ثقافة العنف والكراهية.

ثانيا: الحرية في إطار المجتمع المتعدد

كأن يكون خليطا ما بين عرب وأصول قومية أخرى، ومسلمين ومسيحيين، كما الحال في العراق ولبنان مثلا:

١ـ ما يعتبر ثوابت وقطعيات مشتركة من الموروث الديني والأخلاقي، والقيم الإنسانية المشتركة، والفكر الحقوقي المعاصر، يجب وضعه كحد حقوقي وجزائي عام.

٢ـ تحويل الثوابت والقطعيات في نطاق أتباع الدين أو القومية الواحدة إلى حد حقوقي وتنظيمي خاص ومحدود في نطاق المؤسسات الحكومية الراعية لمصالحها فقط.

٣ـ إنشاء محاكم مدنية عليا مهمتها الفصل في نزاعات أتباع الأديان والمذاهب والأعراق.

٤ـ السماح الشامل للأنظمة المختلفة والمتناقضة في المجتمع بالممارسة والتطبيق، في نطاق محدد قانونا يضمن للجميع حقوق ومساحات متساوية من الحرية، كما هو في لبنان مثلا، حيث يتجاوز النمط الاجتماعي والديني حدود الاختلاف إلى حدود الخلاف الواسع النطاق في الدين والمذهب والنمط الاجتماعي والسياسي، بيد إن الدولة تمنح الجميع حريات متساوية، ويوفر القانون عدم التعارض والمساواة أمام القانون.[1]

ولنا في سويسرا مثالا آخر أكثر وضوحا، فهذه الدولة الأوربية تنقسم إلى عدد من الأعراق الألمانية والفرنسية والإيطالية، وأعراق أخرى، وتتحدث بأربع لغات معتمدة على مستوى الدولة، هي الفرنسية والايطالية والألمانية و الرومانشية، ويعتنق شعبها أديان متعددة، على رأسها المسيحية واليهودية والإسلام، علاوة على الاتجاهات اللادينية، وقد عمل السويسريون على جعل نظامهم السياسي جامعا

(١) أما الخلل الذي يعاني من لبنان هو دور الدولة الضعيف أمام هذه الأنماط المذهبية والطائفية والسياسية، ويجب على اللبنانيين أن ينشئوا دولة قوية ونظام سياسي محكم، ليتراجع دور الطوائف إلى حدودها الطبيعية بحيث لا تزاحم دور الدولة الوطنية الراعية لكافة مكونات الشعب اللبناني.

لتنوعهم وتعددهم العرقي والديني واللغوي والثقافي والاجتماعي، فالحكومة الاتحادية يرأسها مجلس مكون من سبعة أعضاء، يشغل كل واحد منهم رئاسة الدولة سنة واحدة بالتناوب، وتنقسم سويسرا إلى ٢٦ كانتون محلي يشكلون بمجملهم الدولة السويسرية، وتسودهم حكومة اتحادية، ورد في المادة ٢ من الدستور».

«الكانتونات تُـمارس سيادتها، ما لم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور، وتتمتّـع بكل الصلاحيات التي لم يفوِّضها الدستور للحكومة الفدرالية».

وتمارس الكانتونات سلطات محلية واسعة، بينما تدير الحكومة الاتحادية السياسة الخارجية والشئون المحلية المشتركة، والقضايا والأمور الخارجة عن صلاحيات السلطات المحلية أو التي تفوق إمكانياتها.

وتبعا لذلك فان نظام التعليم السويسري يختلف نوع ما من كانتون لآخر، ومن المعروف أن سويسرا ليس لديها عاصمة رسمية على الصعيد الاتحادي، ورغم ما يعيشه السويسريون من تعدد وتنوع صارخ، فقد تمكنوا من بناء دولة تعتبر الأغنى والأكثر تطورا وازدهارا، ويعيشون سلما أهليا منقطع النظير، وتقدما إنسانيا وحضاريا يضرب به المثل في مختلف أنحاء العالم.

الحرية في إطار المدنية العربية العالمية

أما الحرية في إطار المجتمع الدولي والمدنية العربية العالمية فان لها وضعا خاصا ومختلفا عن الحرية في نطاقها الوطني الواحد والمتعدد، لأنها تتجاوز البعد الوطني القائم على تعددية جزئية في نهاية الأمر (إذ تحتفظ الأنماط الاجتماعية بروابط وقواسم مشتركة عديدة) إلى مجتمع متعدد قائم على المصالح التجارية والسياسية في إطار العولمة والقرية الكونية العالمية، ومثل هذا المجتمع عادة ما يكون مجتمعا منفتحا على مصراعيه لكافة أنماط السلوك والتنظيم الاجتماعي والفكري والعقائدي والقيمي، ويستمر ما استمر الأساس الذي يقوم عليه إلا وهو الاقتصاد عادة، من خلال تحول المدينة أو الحاضرة إلى مركز إقليمي أو دولي للمال والأعمال، كمدن لندن ودبي

وسنغافورة وكوالمبور ونيويورك، وغيرها من المراكز المالية والتجارية والاقتصادية العالمية والإقليمية، فالحرية في هذه الحواضر شاملة لكافة الأنماط، وتوضع القوانين والأنظمة بناء على وجود العشرات إن لم يكن المئات من القوالب الاجتماعية المتعددة والمختلفة والمتناقضة، وجميعها تحظى بنفس الحقوق وفي إطار من الشمولية والاتساع، لان هذه المدنية تعتمد في وجودها وبقائها واستمرارها كحاضرة مزدهرة ومتقدمة على وجود هذه الأنماط، ومساهمتها النشطة في التنمية والأعمار، وفي مثل هذه المدنية لا يمكن أن يتم التفريق بين المجتمع المواطن والمجتمع المقيم، فكلاهما يشكلان عماد للواقع وبحصص متساوية، وفي هذا المضمار يصف فولتير المشهد الديني في انجلترا

في القرن التاسع عشر «انظر إلى بورصة الأوراق المالية في لندن هناك يجري اليهودي والمسلم والمسيحي معاملاتهم معا وكأنهم من دين واحد ولا ينعتون بالكفر غير المفلسين».

في مثل هذا المجتمع العالمي توضع الأنظمة والقوانين والتشريعات - خاصة الحقوقية منها - لتلبي حاجات كافة المكونات والاتجاهات والأنماط، لتتسع غالبا مساحات الحرية الشخصية وتصبح الكثير من الضوابط مرتبطة بها، من اجل تحقيق هدف مركزي يتمثل في استيعاب النظام العام لكافة التيارات والقوى الاجتماعية بشكل عام، لذلك نعتقد انه في المراكز الحضرية العربية من الضروري أن تصبح الكثير من الضوابط الدينية والاجتماعية جزء من السلوك الشخصي والقناعات الفئوية، على أن تتخذ القواسم القيميه المشتركة حدا جزائيا وقانونيا عاما، حتى تتمكن الحاضرة العربية من الحفاظ على هويتها القومية والدينية والأخلاقية والقيمية والوطنية من جهة، وتكون قادرة على المنافسة في عصر العولمة، والتحديث المستمر من دون معوقات من جهة أخرى.

لعل من ابرز الحواضر العربية التي نجحت في الحفاظ على هويتها القومية والقيمية، وفي نفس الوقت احتفظت بموقعها الحضاري الريادي هي إمارة دبي

بدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نجحت الإمارة في جذبها للآلاف من الأوربيين والأسيويين للعيش إلى جانب بعضهم البعض، ولو لم يكن هؤلاء الأوربيون القادمين من العالم الأول المتفوق قد وجدوا في الإمارات عموما ودبي خصوصا ضالتهم في الرفاه والإنتاجية وتوافر المقدار المناسب من الحرية الشخصية والحدود الدنيا على الأقل من الحقوق الفردية والثقافية والاجتماعية والإنسانية بشكل عام، علاوة على الأداء الأمثل للدولة في الأمن والقضاء وإدارة الاقتصاد، لم يكونوا ليقدموا على مغامرة الانتقال للعيش في دبي والإمارات، بيد أنهم وجودا فيها نظاما حقوقيا يمنحهم كأتباع ثقافة مغايرة للثقافة العربية الحد الأدنى من الحقوق والامتيازات والمكاسب، وتحققت بذلك الأهداف الإستراتيجية للإمارة، التي من أهمها جذب الآلاف من ذوي التخصصات والمهارات للعمل والعيش في دبي أطول فترة ممكنة، وتوفير سبل حياة ميسرة لهم عبر نظام قانوني متسامح ومرن، وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة تبقي الإمارة حاضرة مزدهرة ومتقدمة، مع المحافظة على هويتها القومية والوطنية والقيمية.

ويمكن القول أن مجتمع الحاضرة العربية العالمية بحاجة إلى:

١ـ سيادة نظام حقوقي يستوعب كافة المكونات، ويحقق لها حرية الأنماط والسلوكيات والثقافات والأديان، من خلال سن حدود رصينة وواسعة لا يمكن تجاوزها بحكم القانون، حتى لا يختل نظام التوازن الاجتماعي، الذي يحافظ على هوية الحاضرة وتراثها.[1]

(١) إن احترام خصوصيات وحقوق وأنماط كل تكتل اجتماعي من خلال التنظيم أمر في غاية الأهمية لتحقيق توازن في البيئة الاجتماعية، فلا يكون هناك مثلا مسجد أو كنيسة إلى جانب ملهى، أو أن تباع الكحوليات في الأسواق العامة، وان تتوافر أماكن خاصة بالعائلات المحافظة مثلا حتى تتمكن نسائها من ممارسة هوايتها كالسباحة والغطس وكافة أنواع الرياضة، وكل ذلك من اجل إحداث توازن بيئي اجتماعي في هذه الحاضرة العربية العالمية يحافظ على هوية وحقوق كافة الأنماط من جهة، والهوية الوطنية للحاضرة من جهة أخرى، لتتحول أوجه الحياة في الحاضرة إلى نمط عام يحمل في داخله أنماط متعددة ومتنوعة اجتماعيا ودينيا وقيميا، تعيش في داخله بهدوء وسكينة واستقرار.

٢ـ سيادة نظام قضائي مدني يقوم على التوازن وتوفير الخصوصية لكل أتباع ملة وثقافة في بعض جوانبها الحيوية المعبرة عن ثقافتها وهويتها الفرعية.

٣ـ فيما عدا ذلك يخضع الجميع لنظام قضائي وحقوقي موحد.

****

من خلال ما سبق نستطيع أن ندون أهم أسس التراث التي يجب توظيفها في النهضة العربية، وهي كالتالي:

١ـ الدين / ويشمل قطعيات أحكامه الفقهية والعقائدية، وتعاليمه الأخلاقية وثوابته العامة، مع مراعاة تطبيقها بشكل نسبي وعصري، وبما يتلاءم ويتفق مع متطلبات التنمية، والتفريق بين جوانبه الفردية والجماعية، ومساحتها المحلية والوطنية.

٢ـ اللغة / حيث أنها عنصر مهم جدا وحيوي، ويعتبر بمثابة الركن الثاني للهوية العربية واهم عناصرها الموروثة، لذا يجب تعريب ما يمكن من المصطلحات والمفاهيم للحفاظ على مكانتها ودورها الريادي.

٣ـ النظم الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية في عصور الازدهار والانحطاط العربي، حيث يجب دراستها بتعمق، واستخلاص المناسب منها في هذا العصر وتوظيفه في التنمية.

كما يجب النهل من الحداثة ما يلي :

١ـ نتاجها التقني والتكنولوجي.

٢ـ نتاجها الفكري والفلسفي والثقافي والعلمي، بما يتناسب مع معطيات المرحلة ومتطلبات التنمية.

٣ـ نظامها السياسي والحقوقي، الذي يقوم على القيم الإنسانية المشتركة، والحكم الدستوري الرشيد وتوظيفها بما يتفق مع الهوية العربية.

٤ـ النتاج الفكري الإنساني المعاصر كقيم الدولة الدستورية والديمقراطية والمواطنة والحريات الشخصية وحريات الإعلام والصحافة والفكر والرأي والمعتقد والضمير، والحريات الدينية، ومفهوم مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان بمختلف اتجاهاتها (كحقوق المرأة والأقليات الدينية والأيدلوجية) وعدم التمييز بناء على العنصر أو اللون أو الانتماء الفكري أو الدين أو المذهب أو الطائفة.

٥ـ التفاعل الايجابي مع العولمة والنظام الدولي الحاكم، وشئون البيئة وحقوق المخلوقات الحية الأخرى، والسعي الحثيث لاحتلال مكان في سباق الريادة الإنساني، والمساهمة مع مختلف شعوب العالم في تنمية وأعمار الأرض والحياة الإنسانية في مختلف جوانبها.

ولا بد من العمل بنتاج الفكر والتنظيم البشري (الفكري والتقني) الذي يمثل آخر مخرجات العلم والمعرفة، على أن يكون ذلك في إطار الشخصية القومية والهوية الوطنية والنمط الاجتماعي والقيمي، حتى يتحول إلى جزء من البيئة العربية واحد منتجاتها، ويمكن ملاحظة أن العرب بعد تدشينهم لنظامهم الديني والسياسي انفتحوا على الحضارات الأخرى ونهلوا منها نتاجها العلمي والمعرفي في مختلف المجالات، وأعادوا زراعتها في بيئتهم الجديدة، بمعنى أن العرب بدئوا حضاريا في كثير من الأصعدة من حيث ما انتهى إليه الآخرون، وكذلك على العرب اليوم النهل من منتجات ومخرجات الحضارة العالمية، خاصة تلك التي تعتبر قيم كونية متفق عليها ما بين مختلف الأمم والشعوب، في نفس الوقت الذي يعكفون فيه على قراءة جديدة للتراث ليستخلصوا منه ما هو صالح ومتوافق مع العصر، ليكونوا بذلك قد أسسوا لمنظومة انسجام ما بين المحلي والعالمي، والماضي والحاضر والمستقبل، والتراث والحداثة، ليدشنوا بذلك حضارتهم العربية الجديدة في الأقلية الثالثة، وهذا ما قامت به أوربا في بدايات نهضتها في القرون الوسطى، فقد نهلت من المسلمين وغيرهم كافة ما توصلوا إليه في مختلف العلوم والمعارف والتقنيات، وعملوا على تطعيم

بيئتهم بها، ومن تم تطوير أنظمتهم المركزية لكي تتلاءم مع هذه العلوم ومتطلبات النهضة وسنن التطور، فاسقطوا الدين من مركز السلطة الزمنية، وحولوه إلى جزء من مؤسسات المجتمع المدني، والغوا القوانين الدينية الكنسية التي تقف حائلا أمام الإبداع والإنتاجية، وحولوا المتبقي منها إلى قوانين سارية بعد ملائمتها مع القيم القانونية الجديدة، وما وصل إليه الفكر القانوني والقضائي الأوربي من خبرة ومعرفة، وتحول النظام السياسي بذلك إلى نظام دستوري وحلت الإقطاعيات الاقتصادية، وبدا بتشييد منظومة حقوقية وقضائية وثقافية واجتماعية تتفق مع ما تم من تحديث للنظامين السياسي والديني، وما استزرع في البيئة من تقنيات وعلوم، متسمة بالتجدد الدائم والمستمر، حسب حاجات ومتطلبات التنمية المستديمة.

إن توفر الحرية لدى المفكر، والفرصة لدى المبدع، وغياب الهاجس الأمني الغذائي والجنائي، وتقدير قيمة الوقت، جعل أوروبا في وقت قصير اكبر حظيرة لتفريخ العلماء وتنشئة الموهوبين وتربية المبدعين، ومع تسارع عمليات التراكم المعرفي والانتشار التكنولوجي والتوسع الاقتصادي، كان من الطبيعي أن يتقدم المجتمع الأوربي الصناعي على سواه من المجتمعات خاصة الزراعية منها، والتي عدت مجتمعات متخلفة على نطاق واسع، لأنها غذت تابعة بشكل مضطرد للمجتمعات الصناعية المتفوقة علميا وتكنلويجا واقتصاديا وثقافيا.

ولم تحقق أوربا هذه القفزة الهائلة إلا عندما تجاوزت صراع الطبقات والتيارات والاتجاهات، وتخلف الأنظمة المركزية، وتمكنت من نقل منتجات وعلوم الأمم الأخرى إلى منظومتها العلمية، فكانت النتيجة نشوء الحضارة الغربية المعاصرة بكل ما تحمله من سمات القوة والانجاز والإبداع.

العدالة بين القضاء الديني والقضاء المدني

يحتدم النزاع بين تيارات النهضة في شان القضاء والعدالة، التي تعتبر دون شك من اخطر وأعظم المسائل والقضايا على المستوى الحضاري والإنساني، بل

انه ليس هناك من أمل على نحو الإطلاق في تدشين منظومة حضارية ما، وضمان تطورها وازدهارها بعد ذلك إلا بالعدالة، حتى إن العدالة جزء من أصول الدين وفروعه عند المسلمين، إذ لا محيض عن أهميتها الكبرى، وبطبيعة الحال فان مشاريع النهضة العربية تطرح مفاهيم مختلفة للعدالة، فالمشروع الديني يطرح القضاء المبني على القواعد الفقهية والأصولية للمذاهب الإسلامية، ويطرح العلمانيون بالمقابل القضاء المدني الوضعي، الذي يحكم بناء على البرهان والمصلحة، ويستند على معايير علوم الحقوق والقانون والاجتماع والطب بفروعها المختلفة، و يستند عليها في حدود وضوابط وجزاءات نظامه العدلي.

بطبيعة الحال لا بد عند وضع مجرد تصور لنظام عدلي متقن ورشيد من مراعاة كافة الانتماءات الاجتماعية، الدينية منها والمدنية، على حد سواء، وبفروعها وتصنيفاتها المختلفة، حتى يمكن بناء نظام عدلي محكم، يراعي التراث الديني ويعمل في نفس الوقت بما وصل إليه الفكر البشري في مضمار العدالة والحقوق والمنظومة الحديثة للسلطة القضائية بمختلف اختصاصاتها الجنائية والمدنية والدينية والتجارية والاقتصادية والعلمية وغيرها.

عندما نلقي نظرة على النظام العدلي في بريطانيا، نلاحظ أن القضاء يستند على النتاج الحقوقي المعاصر ومخرجاته، بيد انه كذلك توجد محاكم إسلامية ويهودية تعالج قضايا الحقوق الشخصية والأسرية والوراثة والزواج والمنازعات المالية بين الأفراد، ويستند القانون العام البريطاني إلى قاعدة تسمى « الحكم البديل، أي إن طرفي النزاع يقومون بالتوقيع الموثق قانونا على إنهما يرغبان بالتقاضي في محكمة يهودية، أو إسلامية، وهنا تصبح قراراتها نافذة برضا الطرفين، ويستند القانون أيضا إلى إن مسائل الزواج والطلاق ليست من صلاحية الدولة، فهي مسائل دينية، وأغلبية المسلمين واليهود يلجئون للمحاكم الدينية لتسوية كافة القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية على وجه العموم، لذا فان السلطات القضائية وأجهزة تطبيق القانون تعترف بكافة الأحكام

الصادرة عنها، إذا ما كانت مسبوقة بقبول أطراف النزاع لأحكامها.

وكذلك في إسرائيل، توجد محاكم للمسلمين والمسيحيين، تعمل على ترتيب مسارات العدل في قضايا الأحوال الشخصية بمختلف أنواعها، بشرط رغبة أطرافها في الاحتكام للمحاكم الدينية وقبولهم بأحكامها.

إذن الغرب بكل ما يحمله من تطور وتقدم هائل، حققه من دون الاستناد بشكل مباشر على شريعة دينية ما، يراعي حق المتدينين وأتباع الطوائف الدينية اللجوء للقضاء الديني، ويعترف بأحكامها ويقرها قانونا، ونعتقد إذن بان في الدولة العربية يمكن وضع تصور للمسار العدلي وفقا لهذا النمط، حيث يمنح لكل أتباع طائفة ما حق تأسيس محكمة خاصة بشئونها الدينية الخالصة، التي تعبر عن هويتها الدينية كالزواج والطلاق والوراثة وحضانة الأبناء والنزاعات المالية، وغيرها من القضايا التي لا يمكن أن تتجاوز ضمير الإنسان المسلم أو المسيحي أو اليهودي أو غيرهم من أتباع الأديان، وفي نفس الوقت يمنح أصحاب القضايا والمنازعات فرصة اللجوء للمحاكم المدنية التي تنظر في ذات الاختصاصات، ولكن في نطاق من مسارين :

المسار الأول : إصدار الأحكام بما لا يمس الثوابت القطعية التي لا خلاف فيها على نحو الإطلاق بين أتباع الأديان كالإسلام، الذي يشكل معتنقوه النسبة العظمى في معظم الأقطار العربية.

المسار الثاني: إصدار الأحكام فيما عداها، وفقا لاعتبارات المصلحة بغض النظر عن الاختلاف الفقهي، من خلال الاستناد على القواعد والمعايير القانونية والحقوقية المحكمة، والمرتبطة بالأسس التي يقوم عليها النظام العدلي.

ونعتقد بان هذا كفيل بتحقيق التوازن بين القضاء الديني والقضاء المدني في الإسلام والمسيحية أيضا، وبطبيعة الحال يعالج القضاء المدني القضايا التي لا يعالجها القضاء الديني إلا من خلال الاجتهاد المبني على الظن والتخمين (وهي الغالبية العظمى من القضايا) وهذا ما لا حق للفقهاء بان يفرضوه على المجتمع، إلا من خلال

الضوابط الدستورية بطبيعة الحال.

وتطرح هنا مسالة شائكة أخرى ألا وهي: هل يمكن أن تصبح المرأة قاضية في الدولة الحضارية العربية ؟

وهذا السؤال يطرحه الدينيين عادة، وطرح السؤال يشير إلى إن هناك ثمة حالة من الارتباك والشك في العقل الديني التقليدي، حيث إن العقل المعاصر (إن صح التعبير) لا يطرح هذا السؤال وإنما يجيب عليه بحكم البداهة ب نعم، بيد إن العقل الديني التقليدي والضمير الشعبي العربي يطرحه لأنه يعيش حالة من التنازع ما بين الموروث ومخرجات الحضارة المعاصرة، وفي مقدمتها ما وصلته المرأة في كثير من دول العالم من تطور، حيث أصبحت وزيرة وسفيرة ورئيسة وقاضية، بينما ما يزال العقل العربي في بعض البلدان يتساءل ببراءة هل للمرأة أن تقود السيارة أم لا؟ وهل يحق لها أن تصبح نائبة في البرلمان أم لا ؟

في بعض الأحيان تصبح الأسئلة من هذا النوع ارفع قدرا كلما نضج العقل وتعددت التجارب وغنم الإنسان المزيد من حقوقه، وفي بعضها الآخر تكون ردة فعل على المنجزات الحضارية للآخر المخالف ومدى إمكانية تطبيقها في المجتمعات المتخلفة، ومنها بطبيعة الحال هل يمكن للمرأة أن تصبح قاضية أم لا؟.

ويمكننا الإجابة على هذا السؤال بالقول: إن المرأة عندما تصبح قاضية فإنها تقوم بممارسة مهامها

من خلال ضوابط محكمة، وعبر خضوعها للمراقبة والمحاسبة والالتزام بالنظم التشريعية المقررة، لن تحكم القاضية بناء على عاطفتها أو رغباتها أو أهوائها (كما يصور ذلك أتباع الفكر التقليدي) وإنما من خلال التقيد بالمعايير القانونية والأحكام الجزائية والتنظيمية المدونة في النظام القانوني المركزي، كما أن القضايا المعروضة على المحاكم تمر بمراحل وإجراءات إدارية وعدلية متعددة، من أهمها مرورها على المحاكم الابتدائية والاستئناف والتمييز إلى غير ذلك، علاوة على وجود المحامين والصحافة والرأي

العام، وكل هذه المؤسسات والضوابط والإجراءات والنظم الإدارية والقانونية والعدلية تمنع على نحو الإطلاق أن تصدر المرأة القاضية أحكاما مؤدلجة أو نابعة من مصلحة خاصة أو منطلقات مسبقة مرتبطة بجوانب الضعف في شخصيتها كامرأة، نعم سابقا كان القضاة في القرون الوسطى يحكمون بناء على نظرتهم الشخصية وميولهم العقائدية وثقافتهم العامة واجتهاداتهم الخاصة، ما جعل القضاء عرضة للأهواء الشخصية والعواطف وتدخل الحكام وأصحاب المصالح، والمرأة قطعا لم تكن مؤهلة لتولي هذا المنصب الخطير في ذلك الزمان البعيد، ولكن في عصرنا الراهن عندما تمتلك أي امرأة الكفاءة لتولي منصب سياسي أو عدلي أو تشريعي أو تنفيذي، فإنها ستكون ملزمة بأداء وظيفتها القيادية أو الإشرافية بناء على الالتزام بنظام قانوني محكم ورشيد، يمنع تداخل الأهواء والمصالح ويجعل أدائها للوظيفة بناء على كفاءتها وقدرتها على تحقيق مخرجات ايجابية من شغلها لوظيفتها العامة.

ويطرح أيضا نقطة أخرى ألا وهي الزواج المدني بين أتباع الطوائف المكونة للدولة القطرية كحل

لأحكام حرمة الزواج بين أتباع بعض الطوائف والأديان، وما ينتج عنها من إشكاليات كشرعية الأبناء والتوريث والطلاق وغير ذلك، ومن الطبيعي أن يعترض الكثير من الفقهاء ورجال الدين المسلمين والمسيحيين على ذلك ويرون حرمته بيد إن الزواج هو في النهاية نوع من العقود، والعقد شريعة المتعاقدين، التي يرعاها وينفذها القانون، والشرعية في معناها الجوهري هي شرعية معنوية وليست حقيقة، فلا يمكن الجزم على نحو الإطلاق بان أي امرأة غير مسلمة تزوجت برجل مسيحي وأنجبت منه أطفالا (والعكس عند المسيحيين) بأنه زواج باطلا وإنها أقدمت على ارتكاب جريمة الزنا، وان أبنائها غير شرعيين، وان هذا حكما إلهيا مقدسا، فكل ذلك لا يعدو أن يكون ظنا واجتهاد متوارثا، ولعله يظهر فقيه من أي مذهب في يوم ما ويفتي بغير ما تسالم عليه الفقهاء ورجال الدين، ومن دلائل ذلك ما أفتى به المرجع الشيعي

الشيخ يوسف ألصانعي من عدم جواز زواج الرجل على زوجته إلا برضاها، وانه باطل في غير ذلك ولا اثر قانونيا له، ويعتقد المفكر الإسلامي الجمال البنا بحلية زواج المرأة المسلمة من رجل مسيحي بشروط وضوابط، ويؤيده المفكر الإسلامي البارز الدكتور حسن الترابي في ذلك،[1] بيد إن شرعية الزواج وما ينتج عنه ويرتبط به يمكن نقلها من التشريع الديني بطوائفه المختلفة إلى تشريع قانوني محكم لمن أراده، وكحل للاختلاف في تحصيل الشرعية عند المسلمين والمسيحيين واليهود، وغيرهم من أتباع الملل والنحل، خاصة عندما يتعلق هذا الأمر بمواطني الدولة العربية الوطنية، والتي تعاني من معضلات في هذا الشأن كمصر ولبنان والسودان، وغيرها من الدول التي تتعايش فيها أكثر من ديانة أو طائفة، ففي الأصل الدستور والقانوني والواقعي ينتمي كافة المواطنين إلى دولة واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو المذهبية، ومن أهم عوامل التفكك والتشرذم هو إقامة حواجز قانونية واجتماعية ونفسية قائمة على الاعتقاد الراسخ بحرمة الزواج أو نجاسة البدن وغير ذلك من الأحكام التي قد تكون عامل حاسما من عوامل ضعف اللحمة الوطنية بين أبناء المجتمع الواحد، مما يسبب شرخا عميقا في مشروع الدولة القطرية ودولة ما بعد القوميات والطوائف، التي تتجاوز أبعادها الانتماءات الفرعية بكافة أشكالها، ومن المؤسف أن يمتد نطاق التحريم إلى حد إصدار فتاوى بحرمة وبطلان الزواج ما بين أتباع المذاهب الإسلامية، ورفع قضايا خلع بحجة عدم كفاءة النسب، وكل ذلك دليل على استفحال النزعات المذهبية والقبلية واستشراء قيم التعالي والعنصرية في بعض المجتمعات العربية على حساب الانتماء الوطني والمشروع الحضاري على مستوى الدولة الوطنية والأمة بشكل عام، ومن البديهي القول أن الانتماءات المذهبية والقبلية والطائفية لا تبني مجدا ولا تؤسس لحضارة ولا تحقق للمتكسبين بها على حساب الانتماء للوطن إلا التأخر

(١)إلا انه بطبيعة الحال لا يمكن التعويل على آراء المفكرين والباحثين باعتبارهم غير متخصصين في إصدار الفتاوى الدينية.

والتراجع.[1]

فالعرب عندما انشئوا دولتهم بما تضمه من كيان ديني وسياسي جديد تجاوزوا بالنسبة المطلوبة على الأقل الولاءات القبلية والعشائرية، بل لم يكن كيان الدولة العربية الإسلامية ليستمر لولا إخضاع القبائل لسلطة الدولة وحاكمتيها، والغرب لم يتقدم إلا بقفزه على التباينات المذهبية والعرقية والعنصرية، والولايات المتحدة لم تحقق ما هي عليها اليوم من قوة وحضارة عتيدة إلا بعد إقرارها بحقوق النساء وحظر الاستعباد ومنح السود حقوقهم الإنسانية والوطنية، حتى إن الشعب الأمريكي عام ٢٠٠٨م انتخب أول رئيس اسود في تاريخ دولته، ولو إن والد الرئيس الأمريكي حسين اوباما هاجر إلى إحدى دول العالم الثالث لانتهى المطاف بباراك بان يصبح إنسان محدود القيمة ويعاني من تمييز بسبب لونه وعقيدته، ولكن والده هاجر إلى أمريكا، التي استقبلته ومنحته جنسيتها وكافة حقوق المواطنة، فأصبح ابنه بعد أكثر من أربعين عاما رئيسا لها.

من ناحية أخرى لا يمكننا فرض الزواج المدني على المجتمع، لذلك نرى أن الزواج المدني متروك للمواطنين، فهو متاح لكل من أراده وارتضاه، ونعتقد بأنه كعقد قانوني يمنح الأسرة المكونة في الأساس من مواطنين بالغين عاقلين رشيدين الاعتراف والحماية القانونية، والمعالجة الشاملة لمعطياته ونتائجه كالإقرار بشرعية

(١)النظام القبلي لا يمكن أن يكون أساسا لبناء صرح حضاري على نحو الإطلاق، فالقبيلة بأعرافها وأنظمتها وقوانينها وضعت لمعالجة وإدارة مجموعة محدودة من الأفراد في نطاق تعاليم لم تخصص إطلاقا لتشيد نظام حضاري، وإنما لحكم مجموعة من الأفراد المنتمين لعرق مشترك، بينما يعج الفضاء الاجتماعي بقبائل أخرى لديها أنماط قد تكون مشتركة وقد تكون متنافرة، والدين لا يمكن أن يكون صرحا أوحد لأي صرح حضاري يعتد به، نظرا لتنازع مذاهبه وطوائفه واختلاف أصولها الفقهية والعقائدية، وعدم القطع بصحة أي منها، من ناحية أخرى وظيفة الدين ليست في بناء الحضارة وإنما المساهمة في إدارتها، عبر تعاليمه التي تدير غالبا الجوانب الفردية وبعض القواسم المشتركة، ودعم بعض الأنظمة المركزية الأخرى ببعض التعاليم والمفاهيم العامة التي يمكن توظيفها في بعض التشريعات.

الأبناء والحضانة والطلاق والوراثة إلى غير ذلك من مسائل، فهو حلا مثاليا لأبناء الدولة العربية الوطنية، وتحديدا منسوبي الطوائف الروحية المتعددة، فالزواج في أصله وجوهره ليس سوى تعبير عن أراده شخصين عاقلين وهو في الإسلام والمسيحية عبارة عن بضع كلمات يتفوه بها كل من الرجل والمرأة بشهادة مجموعة من الشهود ليصبح نافذا، ثم يسجل في عصرنا الراهن في الدائرة الحكومية كمبنى الأحوال الشخصية أو المحكمة حتى يحضا بحماية ورعاية القانون، وبالتالي فان هذا الزواج يتجاوز المذهب والطائفة واختلاف الطوائف الروحية في أحكام الأحوال الشخصية، ويستند على قانون وطني موحد للأحوال الشخصية، ويعتمد على قيم المواطنة بغض النظر عن أية انتماءات فرعية، ويمكن إجراءه كعقد مدني والتفوه به وجدانا قبل ذلك أو بعده، وفقا للمعتقد الروحي، الذي يقوم على أساس الإرادة والاختيار المعبر عنها بهذه الكلمات أو تلك، حتى انه قيل في الأثر «ما قام بناء في الإسلام كالزواج» لتركزه السهل في بضع كلمات تعبر عن إرادة طرفين بشهادة شاهدين، ولا شك أن الزواج المدني تعبير عن إرادة طرفين مواطنين مسئولين، قاما بإجراء عقد مضمون الحقوق والآثار والنتائج، بحكم القانون وبسلطة مؤسساته الشرعية، وهما بذلك يتحملان مسئولياتهما الأخلاقية والقانونية، أمام الله، ثم المجتمع، متجاوزين الخلافات المذهبية والطائفية، وفي هذا تجسيد للوحدة الوطنية وحكم القانون، وتمهيدا لإسقاط التاريخ الموغل في الكراهية من معادلة بناء المستقبل العربي المنشود.

صناعة التشريعات العربية

إن التشريع إذا وضع على مقياس شريحة أو فئة أو مكون اجتماعي معين وتجاهل بقية المكونات، فان هذا التشريع سواء كان حقوقيا أو سياسيا أو اقتصاديا، سيؤدي إلى اعتباره هضما لحقوق بقية المكونات، وسيكون التفاعل معه وتطبيقه بشكل عكسي، علاوة على أن أثره ونتيجته ستكون سلبية بالنسبة لبقية المكونات، ما سيؤدي إلى تراجع العدالة في المجتمع، وسيوجه الطاقات الفردية والاجتماعية نحو الصراع

على المكاسب والنفوذ والسلطة، لان في الأخيرة الطريق نحو تغيير النظام التشريعي لصالح الطبقة التي سوف تغنمها وتمسك بعرش النظام السياسي، الذي يعتبر من دون منازع رأس الأنظمة المركزية الحاكمة.

إن إصدار تشريعات فئوية سيؤدي في الكثير من الأحيان إلى صراعات دامية، وتفكك على مستوى الوطن والمجتمع، بما يشكله ذلك من عائق خطير أمام تجسيد منظومة التحضر والتقدم والحركة باتجاه الإزهار والتقدم، وهذا ما تعاني منه العديد من البلدان العربية التي تشهد صراعات عاتية، تسببت في تعطيل التنمية وبناء الإنسان، فكل حزب أو تيار أو مذهب يريد تبؤ السلطة بغية وضع نظام ما ينسجم مع مقاييسه ومعاييره الخاصة، بينما من المفترض في الدولة العربية الوطنية أن تكون المنظومة التشريعية المتجسدة عادة في التنظيمات القانونية الصادرة عن السلطات التشريعية، ولوائحها التنفيذية الصادرة عن السلطة التنفيذية، علاوة على القوانين والأنظمة التي تصدرها المؤسسات والجهات الخدمية والإشرافية، مناسبة ومنسجمة مع مصالح ومكتسبات وحقوق كافة مكونات الشعب.

و يمكن وضع تصور بالنسبة لصناعة التشريعات في الدولة الحضارية العربية من خلال التالي:

١ـ لا بد من جعل القطعيات اليقينية في الدين والأخلاق والضمير الجمعي حدا للتشريع لا يكن تجاوزه.

٢ـ لا بد أن يتصف التشريع بالاستيعابية والشمولية لحقوق التيارات الفكرية والطائفية والمذهبية والعرقية ومكونات المجتمع ككل.

٣ـ أن يكون التشريع في حدود واجبات ومهام السلطة التشريعية، بحيث لا يتجاوزها ليدخل في نزاع مع السلطة التنفيذية كما في بعض الدول العربية، حيث يتنازع البرلمان والحكومة الصلاحيات، مما يؤدي إلى التداخل السلبي والتشابك بين السلطتين، كأن يتدخل البرلمان في كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكومة، كما يعمد

النواب إلى فرض خلفياتهم الثقافية ونظرتهم لوظائف السلطة في شئون المجتمع المدني، واستغلال صلاحياتهم في تحقيق مآرب أيديولوجية ضيقة، وفي المقابل تتعامل الحكومة بانتقائية مع قرارات وتشريعات البرلمان، وهكذا دواليك، وتكون النتيجة تراجع في مسيرة التنمية، وتعطيل للديمقراطية، التي تهدف إلى تحويل المناصب القيادية والإشرافية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى مناصب وظيفية خدمية محددة الصلاحيات.

٤ـ أن لا يتجاوز التشريع حقوق الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يعد تدخلا سافرا في الحقوق والسلطات الفردية والعامة، بمعنى آخر يجب أن يكون التشريع متصفا بالموضوعية والحرفية، وفي نطاق صلاحيات النظام السياسي ومهامه وحدود سلطته الموضوعية المحددة والمنصوصة، حتى لا يتحول البرلمان إلى سلطة مستبدة، أو تتحول الدولة ككل لدولة متسلطة ذات نظام ريعي متخلف، فالدولة يجب أن تكون مؤسسة رعاية وإدارة، تقوم بواجباتها المنوطة بها في ظل هامش يتيح للأفراد والجماعات ومكونات المجتمع ككل تكوين مساراتها الفكرية والدينية والعدلية وأنماطها الثقافية والاجتماعية والإنسانية بشكل عام، في إطار الانتماء الوطني وفي نطاق قوانينه ونظمه الصادرة من مؤسساته التشريعية.

الرقابة الدستورية والرقابة الدكتاتورية

لا بد من وجود نظام رقابي يحمي الأمن الاجتماعي والجنائي والأخلاقي والديني في الدولة العربية الحضارية، على غرار أي دولة متمدنة في هذا العالم، بيد إن الخلل الذي تعاني منه الكثير من أنظمة الرقابة العربية وأنظمة الرقابة في العالم الثالث أنها توضع من اجل حماية مكون واحد من مكونات المجتمع، عادة ما يكون المكون المسيطر على مؤسسات الأنظمة المركزية، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى انتهاك حقوق وامن المكونات الأخرى، ويصيب منظومة الوحدة الوطنية بخلل شائك، بسبب تمتع مجتمع السلطة بالحماية والرقابة، بينما تتعرض مكونات الدولة الوطنية الأخرى إلى

الإهمال والانتهاكات، مما يشيع الاضطرابات العنيفة بين أبناء الوطن الواحد، وهذا ما يمكن ملاحظته في بعض الأقطار، حيث تنشط الحملات الإعلامية ضد أتباع بعض الانتماءات المذهبية أو القبلية أو الطائفية، ويتعرضون للكثير من الطعون التي تشيع ضدهم مشاعر الكراهية والاحتقار والنبذ، مما يعزز الشعور العميق بعدم الانتماء للوطن، ويوجه الطاقات نحو الصراعات التي تستنزف الإمكانيات والقدرات الوطنية، بينما تقوم أجهزة الرقابة بمراقبة اشد التفاصيل دقة، عندما تتناول المادة الإعلامية قضايا وشئون مجتمع السلطة، وتقوم بحفظ حقوقه كاملة، وتمنع أية منتجات إعلامية ثبت مشاعر الكراهية ضده، أو تتطرق إلى الجوانب السلبية من تاريخه.

إن الرقابة ليست سوى ضابط للحريات وليست مقيدة لها، لذلك لا بد أن تكون ذات معايير عامة متصلة بالمنظومة الدستورية والقانونية والحقوقية والثقافية في الدولة العربية الحضارية، لذلك فإنها يجب أن تصون أمن وحقوق ومشاعر كافة مكونات المجتمع العربي، وذلك في حدود قانونية واضحة ومرنة، بحيث لا تصبح سيف مشرعا على حرية الكلمة، وفي نفس الوقت لا تمرر عليها منتجات إعلامية تهدف إلى إلحاق أذى بالوحدة الوطنية.

ولعل من أهم ضوابط الرقابة هو عدم نشر ثقافة الحقد والكراهية القومية والمذهبية والطائفية بمختلف أنواعها واتجاهاتها، كإصدار فتاوى التكفير أو الآراء والأفكار التي تقصي وتطعن في الأفراد أو المعتقدات أو الأعراض، وكذلك ثقافة الاستهزاء والنيل من الأديان والأشخاص والمذاهب والأديان والطوائف والقوميات، لان في ذلك مساسا بالوحدة الوطنية والمصلحة الوطنية العليا، فالوطن يتكون من مكونات قومية أو مذهبية أو طائفية أو قبلية أو عرقية، علاوة على انتماءات سياسية وأيديولوجية وفكرية متنوعة، لذلك لا بد من وجود منظومة رقابية تراعي حقها في الوجود واعتبارها جزء أصيل من الدولة الوطنية، وبما لا يؤثر على فاعليتها ومساهمتها في الإنتاج والأعمار، فالسماح بنشر مواد إعلامية مسيئة لإحدى المكونات الاجتماعية،

يعجل بإخراجها من الوفاق والإجماع الوطني، وسيجعلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحشد طاقاتها وإمكانياتها باتجاه الدفاع عن نفسها، وبالتالي تنغلق على ذاتها ويتلاشى في أفرادها وتياراتها مفهوم الانتماء للوطن وقيم الوحدة الوطنية، وتتجه لحماية نفسها ومكتسباتها، والحصول على مكتسبات جديدة، عوضا من المساهمة في الأعمار والإنتاج، وتصبح ثقافتها السائدة ثقافة دفاعية منغلقة وهامشية، وتتكون بينها وبين المكونات الأخرى فجوة سيكولوجية تعززها تيارات متطرفة نشأت في ظل التهميش والاضطهاد وعدم الحماية الإعلامية، وعادة ما تنكمش على همومها المحلية المحدودة وتبتعد عن الهموم الوطنية، بما يعزز في النهاية من ثقافة الوطن الإقليمي، الذي يقتصر على أتباع هذا المكون وهمومه المحلية فقط، وبالتالي فان الدولة تخسر جزء من مكوناتها، إذ انه سينشغل في صراع دائم مع المكونات الأخرى، وفي مقدمته مجتمع السلطة، وسيوجه هجومه نحو مؤسسات الحكم فيما بعد باعتبار إن من يديرها احد المكونات العدوة له، لتتلاشى في النهاية أية حركة حقيقة باتجاه التنمية، وتسود في الدولة الصراعات المدوية وعلامات الجمود والتخلف والانكماش على المفاهيم المحلية أو الإقليمية ذات الصبغة المذهبية أو القبلية أو العرقية أو القومية الانفصالية، ليصبح في النهاية هم كل مكون حماية نفسه وصون مكتسباته وامتيازاته، في ابتعاد تام عن أية هموم وطنية جامعة ومشاريع تنموية تعبر عن روح الانتماء للدولة الوطنية، مما يضعف في خضم ذلك الأنظمة المركزية، خاصة جهاز الدولة، لصالح القوى الفرعية والانتماءات الضيقة، لذلك فان دول العالم المتقدم سعت إلى سن منظومة رقابية تجنب شعوبها الدخول في معممة الصراعات الفئوية أو القومية أو المذهبية أو العرقية.. الخ، وتوجه طاقاتها وإمكانياتها نحو الذوبان في الحياة الوطنية، وتدفعها نحو الإنتاج والأعمار والمساهمة في التنمية والإنتاج، بعد أن أزاحت عن طريقها كافة مؤثرات وعوامل التشتت والضعف والانحلال، واندمجت كافة مكوناتها في مكون واحد مركزي ألا وهو شعب الدولة الوطنية الواحد، الذي يقوم على قيم التعدد

والتنوع الايجابي، ويرتبط بعقد اجتماعي وسياسي يقوم على الولاء للدستور الجامع والإيمان بشرعية الأنظمة المركزية الحاكمة، لذلك فان الرقابة القانونية هي التي تعمل على ضبط ممارسة الحقوق الفكرية والإعلامية، بما لا يمس بحقوق مكونات النسيج الشعبي والجماهيري بمختلف انتماءاتها، وتهدف الرقابة القانونية أيضا إلى حفظ امن الدولة وأسرارها العسكرية والسياسية وفقا للقانون، وبما يحفظها ككيان أساسي يستند عليه البناء الحضاري، مع الضمان التام لحرية الرأي والفكر والكلمة والضمير ونشر الحقيقة، وكافة الحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والعلمية والأدبية والدينية.

ونرى إن إنشاء رقابة قانونية متقنة تجرم بث مشاعر وقيم الكراهية وتنشر ثقافة النقد الموضوعي يستوجب تحويلها من مجرد قيم إلى منظومة قانونية متكاملة وتجسيدها كثقافة مجتمعية، وجزء من أهداف منظومة التعليم والتربية، لتترسخ وتصبح جزء لا يتجزأ من السمات الشخصية للهوية الوطنية على الصعيد الفردي والجماعي.

إذن تتركز مهام الرقابة القانونية في :

١ـ حفظ حقوق ومكتسبات الانتماءات الفرعية المكونة للنسيج الوطني.

٢ـ حفظ الأمن العام (بمختلف أبعاده) للأفراد والمؤسسات.

وفيما عدا ذلك فان آفاق النقد والفكر والتفكير مشرعة من اجل المساهمة الفاعلة والمثمرة في التنمية والمضي نحو بناء الحضارة العربية المنشودة.

كيف نمنع الاستبداد السياسي ؟

إن الممارسة الديمقراطية كنظام إداري في تداول وظائف الدولة القيادية والإشرافية، أو مؤسسات المجتمع المدني، وغير ذلك من التنظيمات المختلفة، غير كافي لمنع الاستبداد والاستئثار بالسلطة على مختلف مستوياتها، خاصة في مؤسسة مهمة وخطيرة كالدولة، لذلك تتطلب فاعلية النظام الديمقراطي في شئون الحكم وتحقيقه لأغراضه وغاياته، المتمثلة في تجديد القيادات الحاكمة فكرا وثقافة ومعرفة، بما يضمن

للدولة والمجتمع التطور والتقدم المستمر، وعدم تركز الإدارة السياسية في فئة معينة، لذلك لا بد من وضع ضوابط قانونية من اجل تحقيق ذلك، ونعتقد إن من أهمها ما يلي :

تحديد مدة شغل الوظائف القيادية كرئاسة الدولة (في الدول الجمهورية) وعضوية البرلمان، إذ انه ما الفائدة من جعل الترشيحات لرئاسة الدولة مفتوحة أمام شخصية قد تتمتع بكاريزما أو شعبية طاغية، أو ما شابه ذلك، وما الفائدة من برلمان ينتخب كل ٤ سنوات وأعضاءه يرشحون أنفسهم وينتخبون في كل مرة ؟ إذ إن تولي نفس الأشخاص ولو بالانتخاب يعني ببساطة أن نفس الثقافة والأيديولوجية ونفس الأهداف ستكون هي الحاكمة والموجهة لحركة السلطة من دون أي تجديد أو تطوير أو تحديث، وهذا ما تعاني منه دول العالم الثالث بشكل عام، بينما يمكن النظر للدول المتقدمة من منظور آخر، فمثلا عندما تولى الرئيس الأمريكي باراك اوباما السلطة في الولايات المتحدة خفض الأموال المخصصة لبرامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وأمر بإغلاق معسكر غوانتنامو، والسجون السرية الأمريكية في أوربا، وتغير الخطاب الأيديولوجي المتشدد إلى خطاب سياسي أكثر واقعية وانفتاح وتسامح، وأمر اوباما بالاستعداد للخروج من العراق وأفغانستان، ودعا إيران إلى حل سلمي لازمة برنامجها النووي والى الحوار بينها وبين الغرب، كما صادق على الكثير من القرارات الداخلية التي ناقض فيها سياسات الإدارة الجمهورية السابقة، بينما لو بقي جورج بوش في السلطة، واحتل الجمهوريون مقاعد الكونجرس مرة أخرى فان الولايات المتحدة قد تخوض المزيد من الحروب، وتخسر المزيد من الأصدقاء، وتسوء سمعتها أكثر، وتستشري مشاعر العداء والكراهية لها في مختلف أنحاء العالم، وربما تتفاقم الأزمة المالية الأمريكية والعالمية، ولكن المراقبون يجمعون على إن الشعب الأمريكي أراد التغيير وتطلع إلى رسم صورة جديدة للولايات المتحدة في الخارج، وان الأمريكيون يرفضون خوض بلادهم حروبا جديدة، ويطمحون إلى رؤية عالم أكثر أمنا وتعاونا،

وهذا ما عبروا عنه عندما انتخبوا الديمقراطيين لقيادة البيت الأبيض والكونجرس، بيد انه من الطبيعي إن هذا التجديد ورفد السلطة الأمريكية بدماء شابة ومتنورة، لم يكن ليحدث لولا إجراء انتخابات حقيقية شهدت لها كبرى المنظمات الدولية، ولم تكن لتعطي نتائج ايجابية ملموسة لولا تحديد مدة من فترتين كحد أقصى لتولي منصب رئاسة الولايات المتحدة.(١)

إن عدم تحديد مدة محددة لشغل المنصب القيادي سيؤدي غالبا إلى استغلاله في أغراض خاصة وأنانية، وتكوين لوبي وقوى ضغط دخل أجهزة السلطة السياسية ومنظومة المجتمع، وتسخير السلطة لتحقيق أهداف فردية وفئوية تتعلق بشاغل المنصب ومن يتبعه، أما إذا ثم تحديد مدة معينة لا يمكن تجاوزها، علاوة على وجود هيئات رقابية مهمتها التأكد من عدم استغلال المناصب العامة وأداء شاغليها مهامهم وفقا للقانون، إضافة إلى الصحافة الحرة ومؤسسات المجتمع المدني الناضجة، فان

الفساد في أجهزة النظام السياسي وبقية الأنظمة المركزية ستكون في أدنى مستوياتها، وسيزيد من إنتاجيتها، وسترفد بشكل دوري بالعقول المبدعة والكفاءات التي تساهم في بناء الصرح الحضاري.

٣ـ وضع قواعد متقنة لصلاحيات كل سلطة على حده، خاصة السلطة التنفيذية، حتى لا يحدث تعارض وتضارب وتداخل سلبي بين السلطتين، مع انسجام قانوني بين التشريعات والبنود الدستورية المرتبطة بشكل أو بآخر بالمنظومة الثقافية والحقوقية العامة.

---

(١) إن الرئيس الأمريكي فرانلكين روزفلت تولى الرئاسة مرتين متعاقبتين، ثم خالف العرف القاضي بعدم ترشح الرئيس للمرة الثالثة وفاز في الانتخابات، ثم رشح نفسه للرئاسة للمرة الرابعة وفاز فيها أيضا، وتوفي وهو رئيس البلاد، بعد ذلك عقد الكونجرس جلسة حدد فيها مدة الرئاسة بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وفي بريطانيا كان رئيس الوزراء ونستون تشرشل قد انقد بريطانيا من أهوال عديدة في الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك خسر الانتخابات وعاد مواطنا عاديا.

٤ـ يجب أن يحتوي الدستور على بنود واضحة وصريحة، تتحول بموجبه الدولة إلى مؤسسة شعبية إدارية ذات صلاحيات محددة وواضحة، بحيث لا تزاحم المؤسسات المدنية والجماهيرية، بل تكون مهمتها إشرافية رقابية تنظيمية تشريعية قضائية، في إطار من الإتقان والتنظيم، بحيث لا يكون شاغل إحدى وظائفها القيادية قادرا على إسقاط أيديولوجيته على القانون والجهازين التنفيذي أو التشريعي، بل يتحول منصبه إلى وظيفية عمومية محكومة بالقانون، وبهذا تتحول الدولة برمتها إلى مؤسسة عامة ذات سلطات مقيدة في نطاق الانتماء المطلق للنظام السياسي، كأحد الأنظمة المركزية الحاكمة في البيئة العربية في إطار الدولة الوطنية.

الاقتصاد الوطني بين الرأسمالية الاستهلاكية والرأسمالية المقيدة

ينعكس شكل النظام السياسي والديني ومدى التداخل بينهما وعلاقتهما ببعضها البعض، باعتبارهما النظامين المركزين الرئيسيين في الدولة العربية الحضارية على الأنظمة المركزية الأخرى، والنظام الاقتصادي يعتبر دون شك في المرتبة الأهم بعدهما، فتأثير أداء النظامين السياسي والديني على النظام الاقتصادي شكلا ومضمونا ونشاطا مباشر وحيوي، فالنظام السياسي المستقر والنظام الديني المتسامح والمنفتح، يتيحان أداء اقتصاديا متميزا جيدا ومتوازنا، ولا شك إن النظام الاقتصادي هو الذراع الاستثمارية لعوامل ومقومات النهضة المرتقبة، وتبرز عدة إشكاليات بالغة الأهمية على هذا الصعيد، أهمها : كيف يمكن منع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من تكوين وتفعيل الفكر البرجوازي القائم على استغلال العمال والموظفين ومؤسسات الدولة لصالح نشاطهم الاستثماري وطموحاتهم الشخصية؟ وكيف يمكن ضمان عدم تسخير شاغلي الوظائف القيادية في مؤسسات الدولة المختلفة لسلطاتهم من اجل دعم نشطاهم الاقتصادي والتجاري حتى لو كانت وظائفهم مؤقتة؟ وكيف يمكن محاربة الاحتكار المالي؟ باعتبار إن الدولة وان كانت شخصا اقتصاديا إلا أنها في المقام الأول منظمة وراعية للاقتصاد والمال والأعمال؟ وكيف يمكن حماية الطبقات المستهلكة؟

خاصة من ذوي الدخل المحدود والفقراء؟ وللإجابة على هذه الأسئلة الهامة نطرح عدة نقاط متسلسلة تشكل إجابات مختصرة عليها، وذلك فيما يلي:

١ـ يجب أن تحتوي مؤسسات المجتمع المدني منظمات وجمعيات مدنية غير ربحية، كجمعيات محاربة الغلاء و حماية المستهلك، تهدف إلى محاربة الغلاء اللاشرعي، وحماية المستهلك من المضاربات والأنشطة التجارية المختلفة، وتقوم بتوعية المستهلكين بحقوقهم وكيفية التعامل مع الشركات المنتجة والمستوردة للسلع.

٢ـ منح الصحافة كسلطة رابعة حرية توعية الجمهور بمخاطر الاحتكار والكسب والغلاء اللاشرعي، وتوعية المجتمع بالأنشطة اللاشرعية، وحالات الفساد المالي والإداري في مؤسسات ودوائر الدولة والقطاع الخاص، ومتابعتها ورصدها وعرضها على الرأي العام، وذلك بهدف المساهمة في محاربة الفساد بشكل عام.

٣ـ الانتخابات الدورية للمؤسسات الاقتصادية في بعض دوائرها، كالغرف التجارية والصناعية والزراعية، والتي تمثل مصالح التجار وأصحاب رؤوس الأموال، لتمكينهم من تمثيل أنفسهم ومؤسساتهم، والتعامل مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بحرفية وتوازن مبني على أسس ذات صبغة دستورية وقانونية محكمة، والمساهمة النشطة في التشريعات الكفيلة برسم السياسة المتعلقة بقطاع التجارة والصناعة والزراعة وتنميتها وتطويرها، ووضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها.

٤ـ في مقابل أصحاب رؤوس الأموال والطبقات الإقطاعية والإنتاجية تمنح الطبقات الاستهلاكية بأنواعها فرصة تمثيل أنفسهم وفقا لصلاحيات محددة أيضا، من اجل حفظ مصالحهم ومكتسباتهم وتطويرها، وحل كافة مشاكلهم التي قد تواجههم أمام مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والطبقة الإنتاجية، عبر التصريح بإنشاء النقابات العمالية المنتخبة التي تهدف إلى حماية ورعاية وتطوير حقوق العمال، وإنشاء اتحادات أصحاب الحرف والمهن كالمزارعين والصيادين والمهندسين والصحفيين.. الخ، وكل ذلك في إطار قانوني محكم، بغية الحفاظ على مصالح كافة الشرائح والفئات

المنتجة، وضمان مساهمتها الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية.

٥ـ سيطرة الدولة على الموارد المحدودة كالمياه والنفط، أو منحها لشركات مساهمة محكومة بقانون يمكن الدولة من إعادة السيطرة عليها وإدارتها عند الحاجة، وذلك بهدف حماية الموارد ومنع استنزافها أو احتكارها، باعتبارها موارد عامة، من حق كافة أبناء الدولة الاستفادة منها.

٦ـ عدم سن تشريع اقتصادي مركزي إلا بمشاركة ممثلين عن مختلف الشرائح والفئات الاقتصادية في السلطة التشريعية، حتى لا يصبح القانون محتكرا ومعبرا عن مصالح شريحة معينة، ومسخرا لتحقيق أهدافها الفئوية الضيقة على حساب المصلحة العامة.

٧ـ سن قانون يحظر منع شاغلي الوظائف القيادية في الدولة، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية من ممارسة النشاط التجاري أو إدارة شركاتهم ومؤسساتهم الخاصة بشكل مباشر، أثناء شغلهم لوظائفهم الحكومية، بغية تخفيض نسبة استغلال السلطة في سبيل تحقيق أهداف تجارية خاصة.

٨ـ التغيير الدوري وفقا للقانون لرؤساء الأجهزة الرقابية في الدولة، بغية الحفاظ على حياديتها وفاعليتها، وقدرتها على ألتعاط مع حالات الفساد المختلفة.

في نهاية الأمر سيبقى من المستحيل القضاء التام على الفساد واستغلال السلطة، لأنها ببساطة من الظواهر الملازمة للنشاط البشري في مختلف أنحاء العالم وعلى مر العصور، إنما المهم الذي يجب أن تصل إليه الدولة العربية الحضارية هو تقليص نسبة الفساد المالي والإداري، وظواهر استغلال السلطة لأدنى نسبة ممكنة، ورفع نسبة المكتسبات الحقوقية للعمال وأصحاب المهن والحرف ورؤوس الأموال والإقطاعيين والمستهلكين لمعدلات مرتفعة، بما يحقق تنمية اقتصادية حقيقة، واستغلال امثل للموارد المتاحة والمقومات الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفر، بما يعزز توفر السيولة اللازمة لبناء الصرح الحضاري المرتقب.

نظام التربية والتعليم

إن التعليم احد أهم مؤسسات النظام الثقافي، ويجب أن يرتكز على مقومات جامعة وحاضنة وممثلة عن مختلف مكونات المجتمع العربي، لكي تكون مخرجات التعليم قوية بما يكفي لتوظيفها في برامج التنمية والأعمار، فالتعليم جزء رئيسي من مشاريع البنى التحتية التي تتوقف عليها قدرة الدولة على تنمية مواردها البشرية باعتبارها العماد الأساسي لمشروع النهضة وأساس الحضارة المرتقبة.

يقول أركون في احد تصريحاته: كل فكر نقدي عقلاني عن الدين ممنوع في المجتمعات الإسلامية والعربية من قبل الأنظمة الحاكمة ومعارضاتها الأصولية على حد سواء. ولذا فان تعليم الإسلام من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة يظل حتى الآن في أيدي التقليديين المنغلقين على الحداثة وفتوحاتها العلمية والفلسفية، وبالتالي فإذا لم يحصل إصلاح جذري لبرامج التعليم السائدة فسوف يظل الأصوليون مسيطرين على الساحة ولن تنفع محاربتهم أمنيا ولا حتى عسكريا، بل ينبغي أن يواجَهوا فكرياً وعلى أرضية التراث الإسلامي نفسه، ينبغي أن نقدم قراءة جديدة مقابل قراءة قديمة، أو تأويلاً جديداً للإسلام غير هذا التأويل القديم الذي عفا عليه الزمن ولكن الذي لا يزال راسخ الجذور حتى الآن، وهو الذي يخلع المشروعية القداسية على أقوال المتطرفين وأفعالهم ن وعندئذ ينكشف مدى جهلهم وقصورهم ليس فقط بالحداثة العالمية وإنما أيضا بالحداثة العربية الإسلامية التي أشعت على العالم كله انطلاقا من بغداد والقاهرة وقرطبة والأندلس الزاهرة، وهذا يعني أن الفهم السائد عن الإسلام حاليا في العالم العربي متخلف عن فهم كبار علمائنا وفلاسفتنا في العصر الكلاسيكي قبل ثمانمائة سنة أو حتى ألف سنة! إنه متخلف عن فهم أبي الحسن العامري وأبي حيان التوحيدي ومسكويه وابن رشد، وكل أولئك الذين وفَّقوا بين العقل والدين أو بين الإسلام والفلسفة الأرسطوطاليسية».

ونرى إن التعليم يجب أن يكون حياديا بما يكفل أن يخرجه عن أية معادلة صراع

طائفي أو مذهبي أو عرقي أو قبلي أو تمييز سلبي بين الجنسين، ويركز على صقل القدرات والمواهب العلمية، ويشجع على الابتكار وتحفيز التفكير والإبداع والإنتاج، ولتحقيق هذه الهدف نعتقد أن نظام التعليم يجب أن يحتوي على ما يلي :

١ـ أن توضع المناهج العلمية والعملية، خاصة منها المتعلقة بأعمال القطاع الخاص كالوظائف الإدارية والصناعية والزراعية والتجارية، علاوة على الوظائف ذات الطبيعة العلمية والبحثية والتخصصية، بالتشارك مع القطاع الخاص والمؤسسات العلمية ذات الصلة، لضمان مخرجات تعليم قوية وقادرة على المساهمة في التنمية، ورفد الصرح الحضاري بكفاءات عالية الكفاءة، تلقت برامج تعليمية ذات جودة عالية ومتصلة اتصالا حقيقا بالواقع التقني والتكنولوجي والاقتصادي.

٢ـ بلورة تعليم ديني يركز على القواسم المشتركة، ويؤكد على احترام الآخر المخالف الداخلي والخارجي، الفكري والديني والمذهبي والطائفي بين أبناء الدولة الوطنية، وبينهم وبين غيرهم من أبناء الدول والأمم والحضارات الأخرى، وتعزيز منظومة الأخلاق العامة والقيم الروحية.

٣ـ وضع مناهج كفيلة بإنتاج ثقافة وطنية جامعة تجسد قيم التسامح والتعدد والتنوع والحقوق في المجتمع، كممارسة وسلوك ومنظومة ثقافية، وجزء من سمات الشخصية الوطنية، وتنبذ مشاعر وقيم الكراهية والتمييز والاضطهاد، وتدعم منظومة الانتماء الوطني باعتباره الانتماء المركزي الجامع والحاضن والمشترك بين كافة الانتماءات الفرعية.

٤ـ قراءة سيرة الاختلافات والخلافات والصراعات التاريخية العربية بموضوعية واتزان، بحيث تظهر للنشء آثارها السلبية والايجابية، وتحثه على استخلاص العبر منها، والعمل على نبذ أي صراعات تؤدي إلى تفكك المجتمع وتراجع منظومة الولاء للوطن.

٥ـ قراءة موضوعية ومحايدة للتاريخ العربي والإسلامي، والتاريخ البشري بشكل عام، بما يعزز روح التفكير الخلاب والنقد والبحث العلمي، في صفوف الناشئة وطلاب الدراسات العليا.

التجديد والإصلاح
بين الراديكالية ومتطلبات التنمية والتحديث

تبرز نقطة مهمة وجوهرية ألا وهي نظام منح الحقوق وتطبيق البنود الدستورية والتشريعات الأساسية، إذ أن الدستور الأمريكي على سبيل المثال احتوى مع بداية تأسيس الدولة الاتحادي الأمريكية على الكثير من البنود الحقوقية المتصلة بالقيم الإنسانية العامة كالعدالة والحرية والمساواة وعدم التمييز والاضطهاد ودولة القانون والديمقراطية[1] ومؤسسات المجتمع المدني وإطلاق الحريات الفردية والعامة، وغيرهما من القيم التي تستند عليها تشريعات وأنظمة وقوانين الدول الديمقراطية المتقدمة، إلا إن تطبيق هذه البنود وتحويلها إلى قوانين ملزمة في الغرب الأوربي والأطلسي تطلب قطع شوطا حضاريا

(١) يجب التأكيد دستوريا والتأصيل كثقافة جماهيرية ووطنية على إن الممارسة الديمقراطية ليست سوى وسيلة وليست غاية، وإنها كممارسة ليست مطلقة الصحة وضرورة حتمية، إن الديمقراطية كممارسة لا تتأتى إلا في نطاق من الاستقرار السياسي والتأصيل الثقافي والنظام الحقوقي الرصين، فعدم حصول مكون ما من مكونات المجتمع على نصيبه من إدارة السلطة في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة، لا يعني أن ينتقص من حقوقها ومكتسباتها في أي جانب من جوانب الانتماء الوطني وامتيازاته، وعدم القدرة على تمرير الرؤى والمشاريع في إطار الصرح السياسي الجامع والمشترك لا يعني عدم القدرة على تطبيقها وتفعليها على المستوى الفردي وفي نطاق مؤسسات المجتمع المدني، فدور الدولة في الأطر الحديثة يقتصر على تنظيم الحريات الشخصية والجماعية بمختلف مساراتها في نطاق قانوني محكم وجامع.

استمر عشرات السنين، فتحرير العبيد أذى من جملة أسباب أخرى إلى اشتعال فتيل حرب أهلية أمريكية طاحنة استغرقت سبع سنوات، وخلفت آلاف القتلى، وحصول المرأة على حقوقها السياسية والمالية مر بمراحل متتالية ونضال محموم، وكذلك حصول السود على حقوقهم الإنسانية والدستورية كذلك مر بمنعطفات وصراعات وأحداث دامية في بعض الأحيان، وتطلب تضحيات جسيمة، حتى أصبح المواطنين الأمريكيين من أصول افريقية في أعلى قمة الهرم السياسي الأمريكي في العقد الأول من الألفية الثالثة، كما إن المجتمعات الغربية تطورت تطورا طبيعيا، فكانت في بداياتها مجتمعات زراعية إقطاعية، ثم تحولت إلى مجتمعات صناعية رأسمالية، وتطورت منظومتها السياسية والحقوقية والاجتماعية بناء على ذلك، وحتى الآن ما يزال مستوى أجور النساء في بعض الدول الأوربية كفرنسا اقل من الرجال، وفي الولايات المتحدة أعتمد الرئيس الأمريكي باراك اوباما تشكيل لجنة وطنية مهمتها تعزيز وضع المرأة في المجتمع الأمريكي.

إذن الأقطار العربية لن تخرج عن هذه السنن التي مرت بها المجتمعات الأخرى، فالمجتمع العربي يجب تغيير بيئته تدريجا، وكلما مضت البيئة باتجاه التغيير الايجابي، كلما أصبح بالإمكان زرع القيم الجديدة والإصلاحات الأساسية والفرعية فيها، عبر سن التشريعات والقوانين المنظمة لسلوك الأفراد، إذ انه لا يمكن فرض القيم فرضا كما حدث في العراق وأفغانستان، ولا يمكن إحداث نقلة فجائية في المجتمع، حيث سينتج عنها خلل في التوازن الاجتماعي، والكثير من الاضطرابات والمعضلات، علاوة على ضعف وعشوائية أداء الأجهزة المدنية المشرفة على تطبيقها، لذلك لا بد من التدرج في منح الحقوق وإحداث التغييرات[1] وإدخال الإصلاحات، عبر وضع برامج تهيئة مركزة ومتتابعة وسلسلة، حتى يكون الانتقال للوضع الجديد هادئا ومتوازنا ومحققا لأهدافه العليا، المتمثلة في تشييد الصرح الحضاري المتسم بالقوة والثبات والتكون الطبيعي.

(١) ومن هذه الحقوق، حق المرأة في اعتبارها مواطنة حرة مستقلة ورشيدة، حيث يجب تحديد سن معين تتمكن منه المرأة من ممارسة حقوقها المشروعة، وتحولها بذلك إلى مواطن مسئول ومعتبر أمام أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وانتقال الولاية عليها من ولاية الولي الفرد إلى ولاية القانون، بيد انه لا يمكن حدوث ذلك دون تهيئة البيئة لتقبل مثل هذه التحول الجذري في كيان المرأة العربية، وذلك عبر التدرج في منحها حقوقها الإنسانية والوطنية، وفقا لخطة رشيدة وواقعية، ينتهي مطافها بمنح المرأة كامل حقوقها الإنسانية والدستورية والقانونية على مختلف الأصعدة والميادين.

الدين والسلطة

في عالمنا العربي ثمة إشكالية خطيرة ما تزال تشكل عائقا أمام النهضة، ألا وهي خضوع الدين لسيطرة القوى المتنفذة في المجتمع، إذ ظل الدين الشرعية الأولى التي تسعى إليها الحكومات والقوى المعارضة لها على حد سواء، بل كل القوى السياسية تقريبا بما فيها قوى اليمين والشمال، فقد سعى بعضها إلى قراءة التراث بدقة علها تجد فيه نصا مقدسا أو معتبرا، أو وثيقة تاريخية، أو مفردات لغوية، أو نظم اجتماعية، أو فتاوى دينية، أو عقائد مذهبية، أو اتجاهات طائفية، تشرعن من خلالها وجودها في المجتمع، مما عرض الدين على مر الزمن لمحاولات السيطرة وإسقاط المصالح السياسية على الدين بمدارسه الفقهية واتجاهاته المذهبية، وقد أذى ذلك إلى نشوء بعض المذاهب التي قامت على أسس نفعية ومصالح سياسية، ولعل انقراضها دليل على ذلك، إذ أنها تلاشت بمجرد زوال نظام سياسي معين، أو ظروف اقتصادية معينة، أو صراعات سلطوية أو مرحلة حضارية ما.

إن تحصيل الشرعية من التراث، خاصة التراث الديني عرض الدين للتشويه والتحريف، وما تزال الكثير من المفاهيم والقيم المتوارثة مشوهة ومتعارضة مع سنن التطور والنهضة، لأنها ليست وليدة الدين كدين، وإنما وليدة ظروف وملابسات عارضة وأحداث طارئة التصقت بالنظم الدينية وأصبحت جزء منها، لذلك فإنها لا تعدوا أن تكون سوى عوارض يجب إهمالها على الأقل وعدم أخذها بعين الاعتبار، لأنها ليست من ثوابت الدين وإنما اجتهادات ونظم جاءت من المورث.[1]

(١) يذكر في هذا الصدد ما كان من أمر الدولة العثمانية في أوائل عهدها، حيث اعتنقت المذهب الحنفي على خلفية رأيه المشهور في إن الخلافة في غير قريش والعرب جائزة، فكان أن فرض المذهب الحنفي واتخذ مذهب دولة الخلافة العثمانية المعتمد، وما كان أيضا من أمر حكام الدولة الصفوية، الذين فرضوا المذهب الشيعي على الشعب الإيراني، فقد كان الإيرانيون قبل ٧٠٠ عام تقريبا يعتنقون مذاهب أهل السنة والجماعة، بيد إن الدولة الصفوية تحالفت مع الفقهاء الشيعة، ومنحت بذلك الشرعية الدينية اللازمة، حيث أصبح الشاه الصفوي حاكما نيابة عن الفقيه، وقد رفع في فرض المذهب الشيعي في إيران شعار «التشيع أو السيف»، وقامت ثورة العباسين على أساس الرضا من آل محمد، وإنهم خرجوا على الأمويين الذين سفكوا دماء بني هاشم في واقعة الطف وغيرها من الوقائع التي سفك فيها الدم الهاشمي، وإنهم خرجوا للثار لآل بيت النبي ﷺ فخرجت ثورهم من العراق معقل العلويين، وكسبوا شرعية لحكمهم باعتبارهم الذين اسقطوا الحكم الأموي واخذوا بثار أبناء النبي ﷺ، علاوة على كون العباسيين أبناء عم النبي ﷺ مباشرة.

وبغض النظر عن المسار التاريخي الذي يؤيده وينتقده المؤرخون من مختلف الاتجاهات الفكرية والمذهبية لتاريخ العلاقة بين الدين والدولة في العالمين العربي والإسلامي، فان تحصيل الشرعية الدينية ليس خطأ بحد ذاته، ولكن ذلك يحتم على الدولة العربية الحضارية كسب شرعية دينية من فئة محددة من مكوناتها، وإهمال الفئات الأخرى، بل وإسقاطها من هذه المعادلة، مما يحتم الاعتقاد في نظر أتباع الشرائح المهملة بفساد الدولة الديني والعقائدي، مما يفقدها جزء من شعبها بسبب ذلك، وتكون في نظره كيان غير شرعي، وقد يكون ذلك عاملا من عوامل الضعف والتفكك في المستقبل، لذلك فان تحصيل الشرعية يجب أن يكون من خلال القاعدة التي تستند عليها كافة المكونات والتي تقوم عليها الأنظمة المركزية، والتي تعتبر بمثابة وثيقة العهد الجماعي لكافة الأطراف، والمعبر عنها بـ «الدستور والنظام السياسي المحايد» الذي يقف على مسافة واحدة من مختلف مكونات المجتمع العربي.

لذلك نعتقد أن تحييد الدين عبر تحويل قطعياته إلى تشريعات وحدود قضائية ونظامية ملزمة، والتعامل مع الاجتهادات الفقهية القائمة على الظن والتخمين من خلال المنظومة التشريعية المتفق عليها والمساحة الواسعة في النظام الاجتماعي، سيخفف من حدة سيطرة بعض القوى على الدين ككيان ومنظومة، حيث لا يمكن للاجتهادات الدينية أن تجسد إلا من خلال السلطة التشريعية، وما عدا ذلك فان العمل بها يعود إلى الأفراد والجماعات في إطار آفاق الحريات المسموح بها في نطاق الحياة الاجتماعية.

من ناحية أخرى على الدولة استحداث وظائف خاصة برجال الدين والفقهاء، فالوظيفة الدينية في الدولة العربية الحضارية لن تكون تحت سيطرة سلطة قد تتدخل في عملها أو تسعى إلى الإخلال بواجباتها وأسسها العقائدية والأخلاقية وارتباطاتها الفقهية، لأنه من المفترض أن تكون وظيفة حكومية خاضعة لرقابة قانونية تمنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق أهداف غير شرعية، وتحظر تسخير الوظيفة العامة لصالح شخص أو جهة ما، بخلاف الدولة الفوضوية التي يختلط بها المال العام مع المال الخاص، وسيطرة المسئول الأول على كافة مرافقها ومؤسساتها بشكل غير مشروع،

بحيث يستغلها لتحقيق أهدافه ومراميه ومصالحه من غير مراقبة أو محاسبة.

إن تحويل الاجتهادات والاستنباطات القائمة على الأسس العقائدية والفقهية والأصولية للدين (من أي مذهب كان) إلى مجرد تشريعات قابلة للقبول والرفض، سيحول الشرعية من الدين إلى الدستور، خاصة وان الدين لا يمكن أن يكون مركزيا نظرا لتعدد مذاهبه واتجاهاته، بينما الدستور عقد جماهيري وشعبي متفق عليه ما بين مختلف مكونات المجتمع الوطني، لتقل بذلك (إلى حد كبير) الصراعات المحتدمة التي تسعى من خلالها التيارات المتنافسة السيطرة على الدين واكتساب الشرعية لبرامجها وأطروحاتها وأهدافها، وعلى رأسها تحولها لنظام سياسي حاكم.

بطبيعة الحال سيظل استغلال الدين حالة طبيعية في المجتمع البشري، ولكن كلما ارتقت النهضة وتجسدت الحضارة على ارض الواقع، بكل ما تحمله من آفاق وإبداع وعلوم، وما يزخر به المجتمع من مؤسسات وأنظمة مركزية قويمة وناضجة، كلما قلت المتاجرة بالدين وتراجعت الصراعات حوله، وازدهرت في المقابل منظومة العقلانية والنضج السياسي والثقافي، الذي يجعل تحصيل الشرعية من القبيلة أو المذهب أو الطائفة أو العرق كسب غير شرعي، ويحصر الشرعية في الدستور المجمع عليه، بما يتضمن من تعاليم دينية وقيم إنسانية قائمة على العقلانية والتنوير.

الدستور أساس النهضة الحضارية

عندما تنهار الدولة فإنها عادة ما تتفكك لوحدات قائمة على أساس الدين أو الطائفة أو المذهب أو القبيلة أو العرق أو اللون، تماما مثلما حدث لدول عديدة في آسيا و إفريقيا، فالاتحاد السوفييتي مثلا انقسم إلى خمسة عشر جمهورية، ما بين إسلامية ومسيحية، أي انه عاد إلى مكوناته الأساسية التي نشا منها، أي خمسة عشر دولة وعشرات الأديان والأعراق، وكذلك فان كثير من دول العالم ليست سوى مجموعة متداخلة من الانتماءات المختلفة والمتعددة، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي تتعدد ولاياتها وأديانها وأعراقها وأصولها القومية ومشاربها الثقافية، إلا إن الأمريكيين

تمكنوا من تأسيس دولة انصهرت فيها كافة الاثنيات والأعراق التي يتكونون منها علاوة على تعددهم السياسي والاجتماعي والثقافي والديني، فأمريكا مكونة من خمسين ولاية، أي خمسين حكومة محلية، يسودها نظام اتحادي مركزي ووحدة لغوية وقواسم تاريخية واحدة، ومن خلال النظام السياسي الأمريكي الاتحادي تشكلت الأنظمة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتطورت إلى أن أصبحت أمريكا اليوم أقوى دولة على وجه الأرض.

العرب أنفسهم كانوا قبل نشوء نظامهم الديني والسياسي على يد النبي الكريم ﷺ مجموعة من القبائل المتناحرة والأديان المختلفة والمصالح المتضاربة، وتفرقهم وتفككهم في العصر الجاهلي كان سببا مفصليا من أسباب تخلفهم وسيطرة الآخرين عليهم، وإنها نفس الإشكالية الحضارية اليوم أيضا، فالعرب مشتتين سياسيا ودينيا ومذهبيا، وهذا التفكك أدى إلى شيوع الصراعات والنزاعات المستمرة، المعضلة هنا إن معظم الدول العربية تتعد فيها الانتماءات بل وتتناقض في بعض الأحيان، وبالتالي فان تحقيق وحدة انصهارية أمر مستحيل، لذلك يجب الاتفاق على دستور تضعه كافة المكونات الاجتماعية، وتصبح بنوده القانونية والتنظيمية مصدر الشرعية الوحيد، كما هو معمول به في دول العالم المتقدم، وهذا الدستور هو الذي سوف تقوم عليه الأنظمة المركزية شكلا وماهية، لينصهر الشعب العربي في إطار دولة وطنية قوية تعتمد على أسس قويمة، توظف من خلالها طاقات الشعب وكفاءاته نحو الإنتاج والأعمار، بعد إن تجاوز أهم عائق من عوائق بناء صرحه الحضاري الوطني ألا وهو شرعية مؤسسات أنظمته الحاكمة، وذلك بوضع دستور قويم يجمعه ويوحده في نطاق دولة واحدة قوية ومتماسكة.

الدين والازدهار الحضاري

ثمة حضارات ازدهرت في سالف الزمان وحديثه، رغم أنها لا تستند على الإيمان

بدين سماوي صحيح، من وجهة نظر المسلمين على الأقل، ويتناقض نمطها الاجتماعي والقيمي كثيرا عن المجتمعات العربية، ورغم ذلك فإنها تعد من الأمم المزدهرة والدول المتطورة والشعوب الناهضة، وكل ذلك بسبب امتلاكها لأنظمة مركزية رشيدة، تعتمد على النتاج الإنساني الذي يقوم على القيم الإنسانية والنواميس البشرية والسنن الكونية في الأرض والوجود، من ناحية أخرى نهلت الأمم المتطورة في هذا العصر من خلاصة الفكر البشري، الذي ساهم فيه المسلمون والمسيحيون واليهود بمختلف مذاهبهم، علاوة على أتباع الأديان والمذاهب الوجودية والفلسفية والروحية الأخرى، وكان من بين التعاليم والقوانين ما هو سماوي وقطعي الصدور من السماء في اعتقاد أتباع الديانات السماوية الثلاثة، أي إن الحضارة الغربية المعاصرة تستند على موروث البشرية ونتاجها لذلك تقدمت حضارتهم وازدهرت، بينما تخلف العرب لعدم امتلاكهم لأنظمة مركزية قويمة تمكنهم من استغلال إمكانياتهم البشرية والطبيعية، من ناحية أخرى قامت الحضارات السابقة كذلك على الحد الأدنى المطلوب من التمسك بالقيم الإنسانية والسنن البشرية والطبيعية، فتقدمت وازدهرت وتطورت، كالحضارات الفرعونية والبابلية والإغريقية واليونانية، وفي القرن العشرين يمكن ضرب مثل بالاتحاد السوفييتي أيضا، الذي شهد فترات تطور حضاري سريع وازدهار اقتصادي وتقدم علمي، وذلك بسبب إتاحته الحرية للبحث العلمي في مجاله المدني والعسكري، ولكنه اغفل الاهتمام بالإنسان على وجه العموم، وأدار موارده وفقا لنزعة أيدلوجية متطرفة، وشابه مؤسساته الفساد والاستبداد والجمود، فتراجع اقتصاده وانهار سريعا، أما الصين فقد عانت هي الأخرى من خطر انهيار نظامها السياسي والاقتصادي بسبب استفحال الجمود والتقادم في منشئاتها ودوائرها الرئيسية، ولكنها استطاعت الصمود عبر تجديد مؤسساتها وإصلاح اقتصادها ونظامها الإداري، واهتمت بالإنسان والدين وانفتحت على العالم، وفتحت مدنها للاستثمارات الخارجية، واستطاع النظام

الشيوعي بذلك تجنب خطر الانهيار والسقوط، وهكذا فان كافة الأمم والشعوب إذا عملت بالحد الأدنى المطلوب من التمسك بالسنن والنواميس المنظمة للحياة البشرية، والمسيرة للكون والحياة على الأرض بشكل عام، تستطيع الصمود والاستمرار وضمان دوران عجلة التنمية والتطور والازدهار، وأي امة تبتعد عن العمل بالسنن والنواميس والقواعد الإنسانية والحاجات العارضة فإنها سرعان ما تنهار، وهذا ما تعاني منه الأمة العربية، فالعرب بحاجة إلى التمسك بمتطلبات وحيثيات الواقع وفقا لمعطياته العلمية والبحثية، وفي مقدمتها تطوير أنظمتهم المركزية الحاكمة، وعلى رأسها النظامين الديني والسياسي، ليتمكنوا من التعامل مع آخر منتجات الفكر البشري على مختلف الأصعدة والميادين، فان نجحوا في ذلك فان بلادهم سرعان ما ستزدهر مثل غيرهم من الأمم والشعوب التي حولهم.

ويمكن الاستشهاد بماليزيا أيضا، حيث للدين الإسلامي واديان أخرى وجود تشريعي وقيمي وثقافي، ورغم ذلك تطورت وازدهرت، لأنها حدثت نظامها الديني بحيث ينسجم مع معطيات ومتطلبات التنمية والتحديث، يقول مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق : «في ماليزيا لدينا اختلافات دينية وعرقية وثقافية ولغوية، ولدينا تباينات اقتصادية، ولكننا اعتبرنا أن أهم شيء هو تحقيق الاستقرار من خلال إيجاد أجواء التسامح فيما بيننا... ثم قررنا أن نتشارك (في الثروة والسلطة)... إنك لا تستطيع أن تستحوذ على كل شيء لنفسك.. وإذا حاولت ذلك فسيكون هناك عدم استقرار، ولن يتحقق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن ما ستحصل عليه سيقلُّ أكثر فأكثر، أما عندما ترغب في مشاركة الآخرين، فإنهم سيشعرون أن لهم نصيبهم وأن لك نصيبك... وسيكون هناك استقرار وينمو الاقتصاد.. وبالتالي ينمو نصيبك، ويستفيد الجميع وحول اقتداء ماليزيا بالأمم الأخرى يقول مهاتير : «محاضر: نعم هاتان المسألتان هما الأهم. ولكن هناك الأفكار: كيف تحفّز بلداً ؟ كيف تحقق تنمية؟

هناك أشياء تفعلها كل دولة.

في حالتنا نظرنا إلى كل الدول القريبة منا، وقرّرنا أن اليابان وكوريا هما نموذجان جيدان» وحول إشارته لوجود أنظمة مركزية قوية: «القيادة مهمة بالتأكيد، وفي ماليزيا حتى لو كان الناس أذكياء جداً، ومدربون جيداً، فإنه إذا لم تكن هناك قيادة فلن يكون بإمكانهم تحقيق أهدافهم» وحول علاقة الدين بالدولة في ماليزيا : «أهم شيء هو كيف تستفيد بالشكل المناسب من الإسلام، وليس وفق تأويلات البعض، إذا كنت شيعياً تتبع إمامك فقط، إذا كنت سنياً شافعياً فتتبع الشافعي فقط!!... لا، ولكن عد إلى الأسس. وعند ذلك لن تضيع.

وحول توظيف منتجات العصر في التنمية، واعتبارها الدين كأحد أهم النظم المركزية: «الإسلام قال لك «اقرأ»... لم يقل اقرأ الدين فقط.. ولكن اقرأ (بشكل مطلق).. ماذا كان لدى الرسول ليقرأ في ذلك الوقت وهو لا يستطيع القراءة؟.. المسلمون الأوائل قرؤوا من دراسات الإغريق والآسيويين... وبنو حضارة إسلامية عظيمة، ولكن مع القرن ١٥ الميلادي، جاء علماءُ فقهٍ حددوا العلم بعلم الدين.. في الوقت الذي درس فيه الأوروبيون وخرجوا من عصور الظلمات... وبدؤوا نهضتهم، حصرنا نحن العلم بالدين، وانشغلنا في الصراع بعضنا مع بعض» وحول منظومة الحريات العامة، ومنها الحريات الدينية في ماليزيا «لا، الإسلام يزودنا بالتوجيه السليم، يصلي هو بطريقته وأصلي بطريقتي... علينا أن نتسامح... هم يقولون إنك ضال... وأنت تقول إنهم ضالون. ولكن إذا تسامحتم فلن يكون صراع.. دعهم يعبدون بطريقتهم، لا تجبرهم على دينك، الإسلام لا يجبرهم على أتباعه، أو أن تقول لأحدهم إذا لم تسلم فسأقطع رأسك!!»

في إيران اضطر الفقهاء الحاكمون إبان الثورة الإسلامية في عام ١٩٨٩م التخلي

عن الكثير من الفتاوى و الأعراف والآراء الفقهية لصالح المتطلبات الحتمية لقيام دولة قوية وصامدة، وقد تمكن الإيرانيون من إنشاء قاعدة لاقتصاد ذاتي ومستقل وشيدوا الكثير من المشاريع الكبرى في وقت قياسي[1] وفي الغرب المسيحي يمكن ملاحظة أن الكثير من الدول المتقدمة يغلب عليها اعتناق المذهب البروتستانتي،

(١) حيث جرت في إيران محاولات جادة وعملية لتكييف الفقه مع واقع الدولة، ومصالحته مع الكثير من المفاهيم الغربية، وبالذات فيما يتعلق بالمواطنة والدستور والحقوق والمشاركة الشعبية.. الخ، حيث إن هذه القضايا والمصطلحات الحديثة لم يعالجها الفقه الإسلامي (الشيعي على الأقل) وفقا لنظرة عصرية، وقد كان الفقهاء يرفضونها باعتبارها تتعارض مع المفاهيم الأممية للإسلام، التي تتجاوز الوطن القطري والدستور الوضعي، وتعتبر الأحكام الفقهية بمثابة الأساس التي تستند عليها القوانين العامة، من دون الاستعانة بأي مشاركة شعبية إلا بمقدار ما يسهل على الفقهاء عملية استنباط الأحكام الشرعية.

كما أجرى الإيرانيون عملية مصالحة واسعة بين الدين والوطن، من اجل تفعيل وتعميق الهوية الوطنية ، كانت من نتائجها حصول المرأة على الكثير من الحقوق والمكاسب التي تتعارض مع فتاوى الفقهاء وآرائهم التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة في كثير من الحقوق السياسية والاقتصادية، ونظرا لفتح باب الاجتهاد في الفقه الشيعي فقد اصدر بعض الفقهاء من الذين شهدوا التغييرات الواسعة في المجتمع الإيراني خلال السنوات الثلاثين الأخيرة فتاوى تصب في خانة تعزيز مشاركة النظام الديني في التأسيس لصرح حضاري وطني يعتد به، فقد أصدروا فتاوى تساوي بين ديات المواطنين الإيرانيين مهما اختلفت أديانهم، وظهرت فتوى واحدة على الأقل تساوي بين دية الرجل والمرأة أيضا، وعلى صعيد القضاء وضع قانون قضائي مكتوب يحظر بموجبه على القضاة الاجتهاد وإمعان النظر في القضايا التي يعالجها.

واكتشف الفقهاء ورجال الدين من خلال التجربة العملية إن الكثير من الأحكام الدينية لا يمكن تطبيقها وان الإصرار عليها سيؤدي إلى نتائج سلبية، فاجتهدوا في موضوع الغناء والموسيقى وأجازوا الكثير من أنواعها بشروط ميسرة، وأجازوا السينما والمسرح والفنون بشكل عام.

لقد اكتشف الفقهاء الحاكمون في إيران إن الفقه الذي بين أيديهم منتج قبل قرون عديدة ولا يصلح لإدارة الواقع نظرا لقدمه وعتقه، وان التوسع في قاعدة درأ المفاسد والتحريم بشكل عام ستؤدي إلى ردة اجتماعية عن الدين، وبالتالي سقوط مشروع دولة الفقهاء، وان عدم إصلاحهم لمنظومتهم الفقهية ونظامهم الديني عموما سيؤدي إلى صدام شرائح وفئات عديدة من السلطة الجديدة، والى ضعف تأثير الفقهاء ورجال الدين كشريحة إشرافية حاكمة (تمسك بدفة إدارة نظامين مركزيين دفعة واحدة) على المجتمع وظهور قوى معارضة قوية ونشطة تنافسهم على الحكم والسلطة.

باعتباره الأكثر انفتاحا وتسامحا وانسجاما مع الواقع، مما يسمح بدوران عجلة التطور العامة من دون عوائق، من ناحية أخرى لم تتمكن دول أمريكا الجنوبية، وهي دول مسيحية إجمالا من اللحاق بركب دول العالم الأول رغم كونها تشترك معها في الديانة، حيث لا يكفي أن يعتنق المرء دينا ما حتى لو كان على قدر من التسامح والايجابية، بقدر ما يجب أن يمتلك الآلية والبرامج والخطط الشاملة التي من خلالها يوافق ما بين الدين والواقع، وبالتالي يوظفه في عملية البناء ليصبح نظاما مركزيا فعالا ونشطا ومثمرا، ودول أمريكا الجنوبية بسبب تخلف أنظمتها المركزية الحاكمة بشكل عام، وعدم قدرتها على تحديثها وتطويرها ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تواجهها، والتي تشكل عقبة في وجه التطور والأعمار، لم تتمكن من اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، على غرار نظيراتها من الدول العربية والإسلامية وأقطار العالم الثالث بشكل عام.

أفكار ورؤى ختامية

١ـ إن سيادة القيم الإنسانية وأصالتها في الحياة البشرية دفع بالفكر البشري على مر العصور وبين مختلف الأمم نحو ابتكار العديد من الأصول والقواعد التي تهدف إلى تنظيمها، لأنها كقيم متصلة بالطبيعة الإنسانية ليست مقتصرة على شعب دون آخر أو امة دون أخرى، فكافة الأمم والشعوب والانتماءات الإنسانية تشترك فيها بصورة مطلقة، وإنما يختلف النظام الذي يدير القيم الإنسانية ويستثمرها بما يؤدي إلى الاستفادة من معطياتها، والعرب ليسوا بدا عن بقية شعوب الأرض، ويحتوي تاريخهم الديني على بعض الممارسات التي تصب في هذا المضمار الحيوي لكل امة (أوردنا بعضها في الصفحات السابقة)، فالقرآن الكريم يحتوي على العديد من النصوص القرآنية التي تؤكد على سيادة القيم الإنسانية وأصالتها وحتميتها في بناء أي صرح حضاري، مثلا يقول تعالى في كتابه العزيز : ﴿**يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا**﴾ (النحل/ ١١١) ففي يوم القيامة يسمح الخالق سبحانه تعالى لعباده بالدفاع عن أنفسهم في حضرته التي تمثل العدالة المطلقة، إذ لا يتصور إنسان موحد بان الله عز وجل يظلم عبيده أو يصدر عليهم أحكام غير عادلة، فليس في يوم القيامة سوى العدالة المطلقة والتي لا تحتاج لأي دفاع أو احتجاج أو رد، ورغم ذلك فان الله سبحانه وتعالى يسمح لعباده بان يدافعوا عن أنفسهم، بينما لا يسمح للإنسان

في الكثير من دول العالم الثالث بأي فرصة للدفاع عن نفسه، وتصدر بحقه أحكام فورية بلا محاكمة أو بعد محاكمة صورية! وعلاوة على ذلك فان الخالق سبحانه وتعالى يشهد على الإنسان أعضاءه البدنية لتكون عدالته عز وجل مطلقة وكاملة من دون أي لبس أو اشتباه، قال تعالى: ﴿**يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (النور / ٢٤) ويقول تعالى : ﴿**كُلًّا نُّمِدُّ هَـٰؤُلَاءِ وَهَـٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا**﴾ (الإسراء/ ٢٠) فالله سبحانه وتعالى رغم إن بعض عباده لا يؤمنون به ولا يقرون بربوبيته وإلوهيته إلا انه عز وجل يمنحهم حقهم كاملا في الحياة الدنيا، ولا يحرمهم رزقهم ونتائج عملهم بأسباب السعادة والرخاء، رغم ما هم عليه من وثنية وظلال، كما كان من شان أتباع الحضارات الوثنية قبل نزول الأديان السماوية، الذين عملوا بالسنن والنواميس، فما كان من الله سبحانه وتعالى إلا أن رزقهم وعلمهم من علمه اللامتناهي، رغم إنهم لا يعبدونه بل يعبدون الأوثان، فالخالق عز وجل رئف بهم ورحمهم ولم يمنعهم عطائه، رغم بعدهم عنه وعبادتهم لأصنام والهة لا تضر ولا تنفع.

٢ـ إن كافة القيم التي يفتخر بها العرب منذ أيام جاهليتهم موجودة عند غيرهم أيضا، ولكن بصور أخرى وبأشكال مختلفة، فعلى سبيل المثال (العفة) وهي عدم ممارسة الجنس قبل الزواج، سواء للرجل أو المرأة، هذه القيمة المطلقة في العالمين العربي والإسلامي موجودة أيضا عند الغربيين، فعلاوة على حرمة الزنا في الديانة المسيحية ثمة تيار اجتماعي متدين في الغرب يرفض ممارسة الجنس قبل الزواج وفي غير إطار مؤسسة الزواج مطلقا، ويرتدي معتنقوه خاتم يعرف بخاتم العفة، وفي إحدى الدول الأفريقية شجعت الحكومة أبناء الشعب بعدم ممارسة الجنس إلا في إطار الزواج فقط.

والحشمة أيضا قيمة موجودة في الغرب، فنساء الكنيسة والفتيات المتدينات يرتدين ملابس فضفاضة، وقد شرعت بعض الولايات الأمريكية قوانين تحظر ارتياد

المؤسسات الحكومية بملابس متبرجة، والزواج وان كان يجرى في المحاكم والدوائر الحكومية إلا إن الغالبية العظمى من الغربيين يجرون عقد قرانهم في الكنيسة وفقا للتعاليم والقوانين المسيحية، وتؤمن معظم شعوب العالم بوجود كائنات أخرى عاقلة غير الإنسان كالملائكة والجن والشياطين، وعالم البرزخ والحياة بعد الموت والثواب والعقاب والجنة والنار ويوم القيامة، والزكاة والخمس والصدقات تعاليم دينية أصيلة في الغرب والعالم بشكل عام، ولكن تحت مسميات مختلفة، ففي دول الغرب يدفع المواطنون ضرائب دخل إجبارية تذهب لصالح مؤسسات العمل الخيري والخدمة العامة، في الولايات المتحدة يعمل ٦٪ من الشعب الأمريكي في الجمعيات الخيرية، ونشرت الصحف الأمريكية أخيرا خبر تنحي رئيس شركة مايكروسوفت العملاقة السيد بيل غيتس عن إدارتها وتفرغه للأعمال الخيرية، وهناك ولايات الأمريكية ما تزال تمنع الخمور بناء على رغبة أكثرية السكان، وينقل عن رئس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون بأنه عندما استشهد الشيخ احمد ياسين (رحمه الله) سجد لله شكرا!! وقد قال ذات مرة في مقابلة انه كان يصلي عندما ورده خبر عملية انتحارية (فدائية) في إحدى مدن إسرائيل !

ولا تخلو مدينة من مدن العالم من معبد أو كنيسة أو مسجد يعبد فيها الله، أو ما يعتقد بأنه الإله الواحد المطلق.

وفي تعاليم الأديان الأخرى كالمسيحية واليهودية حثا على الصلاة والصيام والحج والصدقات،[1] وكذلك تشترك كافة الأمم والشعوب في القيم الإنسانية كالعدالة والحرية والمساواة، ولكن كل منها يفسرها ويعمل بها ويطبقها بصور مختلفة.[2]

أما اليهود الذين يعتبرون الأكثر عداء للمسلمين منذ القدم، فان شريعتهم

(١) في الإنجيل نص يقول ما معناه «إن المسيحي الجيد هو من يهب عشر ماله للمسيح».
(٢) بيد إن المطلوب في امة العرب إن يضعوا نمطا استيعابيا لكافة أنماط تطبيق القيم الإنسانية حتى يتمكنوا من تشييد صرح حضاري متين وراسخ.

تعد الأقرب للشريعة الإسلامية في كثير من تفاصيلها من أية شريعة أخرى، سماوية كانت أو أرضية، فهناك الكثير من التعاليم المشتركة مثل تحريم الخمور وجواز تعدد الزوجات والحجاب واللحم الحلال، وجميعها من المسائل الفقهية التي يدور حولها بشكل دائم جدل ونزاع فقهي بين المذاهب اليهودية المختلفة، خاصة بين المذهبين الرئيسيين «السفارديمية» و«الأشكنازية»، ومن طرافة الأمر ما قاله بعض الباحثين بان القارئ عندما يطلع على تفاصيل بعض الأحكام الفقهية اليهودية المختلف عليها يظن بأنه يتصفح كتابا فقهيا إسلاميا!! ففي موضوع الحجاب أو غطاء المرأة لرأسها، يحتدم الجدل بين المدارس الفقهية اليهودية، فالمذهب السائد بين السفارديم يستند على فتوى للحاخام يوسف حرّم فيها على النساء اليهوديات ارتداء الباروكات، وطالبهن بوضع غطاء للرأس وفقا للقاعدة الأصولية اليهودية الواردة في الأسفار القديمة المعتمدة في المذهب والتي تنص على إن «شعر المرأة عورة» وهذا ما تطبقه النساء السفارديات، أما النساء الأشكنازيات فلا يضعن غطاء للرأس ويرتدين الباروكة.

وكما يرفض بعض العرب والمسلمين مسعى التقريب بين المذاهب، فان بعض اليهود يرفضون كذلك فكرة التقريب بين المذاهب اليهودية، وكما يحرم بعض علماء المدارس الفقهية الإسلامية الصلاة خلف إمام من مذهب عقائدي مختلف، يحرم بعض اليهود صلاة السفارد مثلا خلف إمام من الأشكناز والعكس، وقد جرت محاولات يهودية عديدة لتوحيد صيغ الصلوات إلا إنها جوبهت بالرفض التام !!

وكما يوجد بعض الفقهاء المسلمين من يحرم الزواج بين أتباع المذاهب الإسلامية، فهناك أيضا من السفارد والأشكناز من يحرم على السفاردي الزواج من أشكنازية، والعكس صحيح.

والإيمان بوجود خالق عظيم مبدع ليس خاصا بالمسلمين فقط، فأغلبية أمم الأرض تؤمن بوجود الله سبحانه وتعالى، بشكل أو بآخر، فمثلا في إحصائية أجريت عام ٢٠٠٧م إن ٨٥ ٪ من سكان الولايات المتحدة يؤمنون بالإله كخالق للكون، في

نيجيريا ٩٨ ٪، في أيرلندا أن ٨٧ ٪، وذكر ١٩ ٪ من الذين تعرضوا لكوارث أرضية مثل زلزال تسونامي الذي قتل ٣٠٠،٠٠٠ شخص، بأن هذه الكوارث عززت إيمانهم بوجود الله.

وفي مقابل قول الكثير من الباحثين الإسلاميين ورجال الدين بان الديمقراطية ممارسة أو نظاما غير شرعية ولا تتفق مع مبادئ الإسلام، ظهرت بعض أراء كبار الفقهاء ورجال الدين الذين وجدوا فيها نظاما لا يتعارض مع القواعد الفقهية والأصولية الإسلامية، فعلاوة على ما استعرضناه في الصفحات السابقة من آراء شمس الدين والنائيني والأفغاني، فان ثمة علماء ومفكرين إسلاميين آخرين يقولون بشرعية الديمقراطية كنظام للإدارة السياسية، منهم الشيخ يوسف القرضاوي: «إن نظام الحكم الديمقراطي الذي يقوم على الانتخابات واختيار الناس لمثليهم وحكامهم هو اقرب الأنظمة إلى نظام الشورى الإسلامي، صحيح إن الانتخابات يمكن أن تتعرض للتزوير وان النظام نفسه يمكن أن يفسد، لكنه أفضل بما لا يقاس من نظام الحزب الواحد ومن تاليه الحكام كما يحدث في النظم الشمولية «ويقول الخطيب البغدادي في (أصول الدين): قال الجمهور الأعظم من أهل السنة ومن المعتزلة، ومن الخوارج، أن طريق ثبوت الإمامة هو الاختيار من الأمة».

ويقول الإمام احمد ابن حنبل : الإمام هو الذي يجمع عليه المسلمون كلهم بقول: هذا إمام.

وعن التطابق بين نظام الشورى ونظام البرلمان المعاصر يقول عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه (الشورى في ظل الحكم الإسلامي): من خلال السيرة الراشدية، نرى أن القرارات الهامة، كانت تتخذ بموافقة الأكثرية من أهل الشورى، ويستشهد القائلون بإلزامية الشورى بقول (محمد عبده): ما معنى الشورى، ولماذا أمرنا الله بها، إذا كان الحاكم لا يتبعها، أو يلتزم بها؟

إن القرآن لم يتحدث عن (ولي الأمر) بصيغة المفرد، وإنما تحدث عنه بصيغة

الجميع، وفي ذلك تزكية للجماعة، وللقيادة الشورية، وعدول عن سبيل التفرد والانفراد بأمر المسلمين.

واشترط القران الكريم الطاعة لأولياء الأمر ولاختصاصهم بما اختصهم به، أن يكونوا من الأمة.. بمعنى أن يكونوا موضع اختيارها، ومصدراً لثقتها، وأهلاً لقيادة حياتها. وفي هذه الدلالات القرآنية تأكيد على وجوب اشتراك الرعية بالشورى في اختيار الحاكم، وإلا لما جاز وصفهم بأنهم من هذه الرعية.

(فليس منا مَن هو مفروض بالغلبة والقهر والاستبداد).

ونضيف فوق هذه الحجج ما يلي :

١ ـ يقول (ابن عباس) رضي الله عنه : لما نزلت الآية الكريمة ـ وشاورهم في الأمر ـ قال النبي ﷺ : «أما إن الله ورسوله لغنيان عنها، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي فمن استشار منهم لم يعد رشداً، ومَن تركها لم يعدم غيا».

ولقد أوجب الإسلام الشورى إذا الأمر ـ كما يقول الفقهاء والأصوليون ـ للوجوب، ما لم تكن هناك قرينة تصرفه عن الوجوب إلى الندب.. وهنا لا قرينة.

بل إن ربط الرسول بينها وبين (الرشد) في حال تحكيمها، وبينها وبين (الغي) عند إهمالها، يرقي بالأمر إلى ما هو فوق الواجب، إذ لا يعقل أبداً أن يكون الأمر للندب، فيصير (الغي) مباحاً.

٢ ـ يقول ابن تيمية في الجزاء الخامس من فتاواه: (ليس لأحد من الناس أن يلزم الناس ويوجب عليهم إلا ما أوجبه الله ورسوله، فمن أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله، وحرم ما لم يحرمه الله ورسوله، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، وهو مضاه لما ذمه الله في كتابه من حال المشركين).

ـ فهل حرم الله أن تختار الأمة حكامها، وأن تنزع منهم ثقتها وبيعتها إذا خانوا الأمانة..؟

ـ هل حرم الله أن تختار الأمة بالاقتراع الحر نواباً عنها يمثلونها في برلمان حر يحمي حقوقها، ويراقب تصرفات الحاكم، ويشارك مشاركة فعالة في اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية..؟

ـ هل حرم الله أن تنهض في الشعب مؤسسات سياسية، تتنافس في خدمته، وتسهم في إرباء وعيه السياسي؟ وهل حرم الله المعارضة البرلمانية، والصحافة الحرة، والقضاء النزيه؟ هذه هي الشورى، وهذه هي الديمقراطية الملزمة للحاكم.

٣ ـ وحتى لو شككنا بإلزام الإسلام للحاكم بالشورى، فإن الإمام الطوخي الحنبلي يقول: (إذا تعارض النص مع المصلحة قدمت المصلحة على النص).

قيل له: هذا إفتيات على النص..!

قال: (بل هو تحقيق وتنفيذ للنص.. لأن إقامة المصالح العامة للناس، من أهم أغراض الشريعة والنص).

إن إلزام الحاكم بالشورى إقامة للمصالح العامة للناس.. وهو من أغراض الشريعة.

وقد رأى الاصلاحيون الإسلاميون أمثال الشيخ محمد شلتوت ومصطفى السباعي وغيرهم إن مسالة أهل الذمة جرى تجاوزها منذ منتصف القرن التاسع عشر من خلال التنظيمات العثمانية، وان الناس اليوم في مختلف الدول الإسلامية متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون، ولا تمييز للمسلم على غير المسلم.

وعلاوة على إن كثير من الأحكام الفقهية مختلف عليها من قبل الفقهاء أنفسهم، فقد ظهرت بعض من الاجتهادات المناقضة لما هو بديهي من أحكام الفقه الإسلامي بشقيه الشيعي والسني، وكان اغلبها عبارة عن آراء فقهية متوافقة مع النظم الحقوقية المعاصرة، والتي تشكل من وجهة نظرنا أساسا يمكن الاستناد عليه في التشريع في بعض البلاد العربية والإسلامية، في ظل النظام الديني المركزي الجديد والنظام الحقوقي المنبثق عنه، فمثلا كان الرأي السائد عند التيارات الدينية انه يحق للرجل الزواج على

زوجته ما يشاء إلى ٣ زوجات من دون قيود، وكان الكتاب الدينيون يسفهون القيود القانونية التي وضعتها بعض الدول العربية على زواج الرجل بزوجة ثانية، ويعتبرونها معادية للإسلام، إلا إن الشيخ يوسف ألصانعي، وهو مرجع ديني إيراني أفتى أخيرا بضرورة الحصول على إذن الزوجة السابقة للارتباط بأخرى، ويعتقد بكراهة الزواج المتعدد، ويرى كذلك أن دية المرأة مساوية لدية الرجل، ويخالف أيضا من يقول بنقصان دية الذمي عن المسلم، ويعتقد بأنه لا دليل قرآنيا على انحصار الطلاق بيد الرجل، وقد دعا البرلمان الإيراني إلى سن تشريعات ترتكز على هذه الفتاوى.

وظهرت اجتهادات كثيرة تقول بمساواة الدية بين الرجل والمرأة وبجواز تولي المرأة المناصب العامة، بما فيها قيادة الأمة والقضاء.(١)

كما شمل الاجتهاد بعض اشد الأحكام الشرعية الإسلامية حساسية كحدي الزناة والسرقة، فقد وجدت رأيا لأحد فقهاء الامامية يقول بان قطع يد السارق لم يرد في القران الكريم وإنما المقصود بكلمة «قطع» وضع قيد على اليد وليس قطعها كما يفهم من الآية، يقول آية الله محمد جواد الموسوي الغروي : «المراد بقطع الأيدي قطع أيدي سراق أموال الناس كيفما كانت السرقة... فاوجب الله عز وجل قطع أيديهم بمعنى عزلهم واخذ المغصوب والمنهوب منهم.. وهذا معنى قطع أيديهم سواء في الرجال أو النساء، وعزلهم وتعزيرهم واخذ المال منهم نكال عليهم، إذ لا يستطيعون حينئذ أن ينالوا أغراضهم.. وهذا العزل واخذ المال يوجبان كبتهم وقطع تصرفهم وسلب قدرتهم وإذهاب غرضهم.. وهذا ما اخترناه من التفسير»، وينقل عن المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله انه يجوز سماع الغناء والطرب الخالي من الموسيقى الصاخبة والكلام الذي لا يدعو إلى الفاحشة ومدح الحكام الظلمة، كما للشيخ محمد جواد مغنية رأي مشهور في جواز تزويج المرأة لنفسها، سواء كانت بكر أو ثيب، والشيخ ناصر مكارم الشيرازي يفتي بان غير المسلم وجميع بني الإنسان طاهرين

(١)ينقل عن المرجع الشيعي المرحوم عبد المحسن الحكيم انه كان يرى جواز تقليد المرأة في الفتوى، في رأي شاذة عن الحكم الفقهي المشهور بعدم جواز تقليد المرأة.

كالمسلمين.[1]

وينقل عن الإمام الشيخ محمد عبده قوله» أما ما جاء في القران فعلى العين والرأس، وأما ما جاء في الحديث فعلى العين والرأس، وأما ما قاله الأئمة فهم رجال ونحن رجال» والمعروف أن عبده كان قاضيا أيضا، وكان راية أن لا يتقيد بظواهر القانون، وإنما يتحرى العدالة، لان الالتزام بظواهر القاعدة القانونية تعني تجميد العدالة في نطاق ضيق ومحدود، بينما تعتبر القاعدة القانونية دليلا إرشاديا لتحري العدالة لا حصرا بها، وقد شكا بعض الناس الإمام إلى المستر «سكوت»، ممثل بريطانيا في مصر، لأنه خالف نص القانون في بعض القضايا، فلما سأله المستر «سكوت» عن حقيقة الأمر، أجابه الإمام بسؤال..

قال الإمام: هل العدل وضع لأجل القانون؟، أم أن القانون وضع لأجل العدل؟

قال المستر «سكوت»: لا. بل القانون وضع لأجل العدل.

فشرح الإمام أحكام القضايا للمستر «سكوت» فاقتنع بها وأكد صحة اجتهاده.

---

(١)ويبرز المفكر الإسلامي المعروف الدكتور حسن الترابي بآراء جريئة في هذا المضمار، إذ يرى مشروعية تولي المرأة الحكم في الدولة الإسلامية، ويجيز لها تزويج نفسها بكرا أو ثيبا، وكذلك زواجها من غير المسلم، ولا يرى في الحجاب ذلك الساتر الذي يغطيها بالكامل، بل انه ذلك الحجاب الذي يستر صدرها وجزء من محاسنها، ولها أن تؤم الرجال في الصلاة، وان شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل مطلقا، ويدعو إلى حكم ديمقراطي انتخابي تعاقدي تعاقبي ولا يمانع من تولي المسيحي أو اليهودي شئون البلاد والعباد ما دام منتخبا من قبل الشعب، ويظهر في الأفق أيضا المفكر الإسلامي جمال ألبنا الذي يوافق الترابي في معظم فتاواه ويضيف عليها أن الحجاب هو التعفف، وانه بذلك ليس مقتصرا على النساء دون الرجال، وله موقفا مشهود من فريضة الزكاة، حيث يدعو إلى إخراجها وفقا للمعطيات الاقتصادية المعاصرة، وعدم العمل بالموارد والنسب التي ذكرها الأقدمون، بيد إننا نعيد التأكيد على إن آراء الكتاب والباحثين لا يمكن نسبها في نهاية الأمر لأي مدرسة فقهية معتبرة.

وينقل عن الإمام عبد الغني الطوخي الحنبلي قوله : «إذا تعارض النص مع المصلحة رُجِّحت المصلحة على النص».

وعندما سال: كيف يهمل النص، وترجح عليه المصلحة؟

أجاب :

«لم يردْ نصٌ يعارض المصلحة، وما جاء نص إلا لخدمة المصلحة».

وتبرز أيضا تجربة الشيخ محمد مجتهد شبستري، الذي يتبنى آراء حقوقية جريئة، تعتبر متعارضة مع النمط السائد بين الفقهاء، خاصة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والحريات الشخصية والعامة، فمنها قوله بضرورة التخلّي عن ما يطلق عليه نظرية حقوق الإنسان في الإسلام، انطلاقا من ضرورة التعايش مع الإنجازات الإنسانية في العالم، كما أنه يقول بأن تجارب السلف في حقوق الإنسان لا يمكن اتخاذها قدوة في تطبيق القضايا الحقوقية، لأن تصرفاتهم كانت مرتبطة بظرفها التاريخي الذي قد لا يتطابق مع ظرفنا المعاصر، وإنما يمكن فقط اتخاذهم قدوة وأساساً للنظرية المعاصرة في الحقوق، ويميل شبستري إلى رفض الاتجاه الطبيعي الذي يعتقد بأن الحقوق والقوانين لا بد أن تتناغم مع متطلبات التكوين والطبيعة، وهي المقولة التي سادت الفكر الإسلامي خلال العقود الماضية، وبناء عليها وضع النظام الحقوقي للمرأة والذي تعارض لاحقا مع النظام الحقوقي العالمي السائد، واحدث تفاوتا كبيرا حقوقيا وإنسانيا ما بين المرأة المسلمة ونظيراتها من الأمم الأخرى، لا سيما في الغرب، ولهذا يدعو شبستري إلى عدم قراءة موضوع المرأة من زاوية الحقّ الطبيعي، وإنما من زاوية متطلّبات الحياة وأوضاعها ومستجداتها التي تسير دوماً في ظل صيرورة وحراك مستمرّ دءوب.

٣ـ إن دور الدين عند العرب لا يختلف كثيرا عن دوره عند غيرهم من الأمم والشعوب، فللدين حضور ووجود حقيقي في كثير من بلدان العالم، وتتشابه الكثير من التعاليم الدينية بين الإسلام وغيره، من ذلك ما جاء في القرآن: ﴿**لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ**

إِلَهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً﴾ (الإسراء/ ١٧) ويعادل ما جاء في التوراة «أنا الرب إلهك، لا تعبد ربّاً آخراً إلى جانبي. يجب أن لا تصنع صورة لربّك».

ـ التوراة «قدّس يوم الرب/ يوم السبت» القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة/ ٩).

ـ التوراة «أكرم أباك وأمّك فيطول عمرك في الأرض التي وهبك الله إياها» القرآن: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا**﴾ (الإسراء ٢٣).

ـ التوراة: «لا تقتل/ لا تجني على أحد»، القرآن الكريم: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالحَقِّ**﴾ (الأنعام / ٥١).

وما جاء في التوراة والإنجيل والقرآن تحول بشكل أو بآخر إلى منظومة أخلاقية وقيمية إنسانية عالمية، تطبقها الشعوب وفقا لقيمها وأعرافها، كل ما في الأمر إن الدين عند العرب يحتوي على تشريعات ذات صبغة عمومية كبعض الأحكام العبادية التي تؤدى بشكل جماعي كالصلاة والحج والزكاة، وبعض القوانين والتعاليم العملية التي يجب الاخذ بها في المنظومة التشريعية والحقوقية والقضائية.

ومثلما تستند قوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية على الشريعة الإسلامية في المقام الأول، فان قوانين الأحوال الشخصية في الفاتيكان وإسرائيل مثلا تستند أساسا على الديانتين المسيحية واليهودية، ومثلما يرفض المتطرفون في الدولة العبرية الانسحاب من القدس الشرقية والضفة الغربية لأسباب دينية صرفة، فان الإسلاميين العرب يرفضون إنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، ويطالبون بإزالة إسرائيل من الوجود وقيام دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، وكما إن القمار محرم في الشريعة الإسلامية فانه كذلك محرم في اليهودية، وتحظر القوانين في إسرائيل افتتاح صالات القمار بأي شكل، في تطابق مع القوانين السارية في الكثير من الدول العربية.

بيد إن ما يعاني منه العرب هو عدم قدرتهم على تدوير التراث الديني وجعله متوافقا مع منتجات العصر، أما الآخرين فقد تمكنوا من تدوير تراثهم الديني وتحديث لائحته التطبيقية، وتمكنوا بذلك من تسخيره في التنمية، ولم يعد بذلك عائقا أمام عمليات البناء والأعمار.

٤ـ لقد تخلص الغرب مبكرا من عقدة الخوف من تراث الآخرين ونقد الذات من الجذور، فانفتح بثقة وعقلانية على كافة الأمم دون استثناء، وفي مقدمتها الأمة العربية والشرق الإسلامي بشكل عام، فنشا نتيجة ذلك تيار فكري أطلق عليه «المستشرقون» وهو تيار فكري بحثي يهدف إلى دراسة الشرق الإسلامي والعربي من جميع النواحي، ولا شك إن هذا التيار قد رفد الحضارة الغربية بالكثير من النظم والقوانين والتعاليم والعلوم والمعارف التي وظفت بمهارة في بناء صرح الحضارة الأوربية المعاصرة، وعلى العرب كذلك أن ينشئوا حركة علمية مشابهة، تهدف إلى دراسة الغرب من مختلف الجوانب وعلى كافة الأصعدة والميادين، ويوظفوا ما يناسبهم من الحضارة الغربية في بناء صرحهم الحضاري العربي.

٥ـ يحتاج العرب إلى وضع أسس ولبنات قويمة في كيان صرحهم الحضاري المرتقب، ومن أهمها بعد تأسيس النظم المركزية هو وضع اللبنة الأساسية للهوية، ولا شك إن هوية العالم العربي هي الانتماء للعروبة كقومية ولغة وتاريخ وكيان ووجود، والإسلام كدين سماوي كريم، تدين به الغالبية الساحقة من الشعوب العربية، وبالتالي فان العرب يتوحدون على مستوى الانتماء القومي والتاريخي والديني والوجودي الجامع، ومن خلال الانتماء الوطني والقومي والديني تصبح كافة الانتماءات فرعية في ظل الهوية العربية المركزية، ومن اجل تعزيز قيم التعدد والتنوع في ظل الهوية الجامعة التي يمكن أن يتفق أبناء الدولة الوطنية على كافة عناصرها أو بعضها (كالدول التي تعيش فيها أقليات أو أكثرية مسيحية، كما في مصر ولبنان والسودان مثلا) فانه لا بد من وضع قوانين صارمة تهدف إلى منع بروز أي هوية فرعية على حساب الهوية المركزية.

٦ـ إن العرب مؤهلون للنهضة، ويجب أن يكونوا من الأمم الناهضة والمتطورة، فدينهم آخر ديانة سماوية منزلة، ومن أرضهم انبثقت كافة الأديان التوحيدية وعاش معظم الأنبياء والمصلحين والروحانيين، وتضم الحواضر العربية كافة الأماكن الدينية المقدسة لدى أكثر من ملياري مسلم ومسيحي ويهودي على وجه الأرض، كما قامت على أرضهم الحضارات العظيمة التي شيدتها البشرية، ويزخر تاريخ الوطن العربي بالأحداث التاريخية العظيمة والوقائع الخطيرة التي غيرت مسيرة البشرية ورفدتها بالعلوم والحكمة، كما أنجب الشرق العربي آلاف الشخصيات التي ساهمت في تنمية الكيان البشري وتطوره، كما وتضم أراضي العالم العربي ثروات ضخمة من النفط والغاز والمعادن والمياه والأراضي الزراعية الخصبة، ويمتلك العرب طاقات وكفاءات بشرية كبيرة، وكافة هذه العوامل ستمكنهم من ممارسة دور أساسي في الحياة الإنسانية بمختلف مرافقها.[1]

بيد إن ما يجب على العرب إن يعكفوا عليه هو تجديد نظامهم الديني، حتى يتمكنوا من توظيف الدين والاستفادة منه في بناء صرحهم الحضاري، نعم الدين

(١) على الساسة والمفكرين العرب أن يكونوا واقعيين في مجالات كثيرة، منها الوحدة العربية المركزية والتي يستحيل تحقيقها على المدى المنظور، لذلك يمكن بذل الجهد من اجل انجاز أهداف أكثر واقعية وفائدة، كالسعي لإنشاء سوق عربية مشتركة، ولعل تتابع المشاريع المشتركة والنضج السياسي سيؤدي إلى بلوغ مرحلة الاتحاد الفيدرالي، وتجربة دولة الإمارات ماثلة للعيان في مدى قدرة العرب على تأسيس دولة فيدرالية ناجحة، كما إن منظومة الاتحاد بين الدول قد تغيرت كثيرا عما كانت سابقا، فليس من الضروري أن تكون الوحدة بين كيانات سياسية معينة اندماجية ومركزية، بل إن أكثر تجارب الوحدة بين الدول والشعوب نجاحا كانت تجارب الحكم الفيدرالي، كألمانيا والولايات المتحدة، لذلك على العرب أن يؤسسوا منظومة تعاون عربي مشترك قد تقودهم في يوم ما إلى اتحاد شبه فيدرالي على غرار الاتحاد الأوربي على الأقل.
كما ويتحتم على الدول العربية أن تخصص نسب معتبرة من ميزانياتها للبحث العلمي بكافة فروعه، ودعم المؤسسات البحثية الغير حكومية، وتخصيص برامج علمية لدراسة نظم الدول المتطورة ومدى إمكانية تطبيقها في الحواضر العربية، وتمويل برامج مكثفة لتنمية الإنسان العربي وتطويره.

منقسم ومتعدد، ولكنه يحتوي على أساسيات وثوابت متفق عليها بين مختلف المذاهب والاتجاهات، بما يشكل قاعدة جيدة للانطلاق منها في عمليات التحديث والتجديد، وليس المقصود بالتجديد الديني بطبيعة الحال هو تجديد الدين في أصله وواقعه، فالدين لا يتغير إذا ما كان منزلا من السماء حقا، ولكن الذي يتغير هو فهم المجتمع للدين، ومدى قدرته على جعل هذا الفهم متناغما مع الواقع، ومنسجما مع جوانب الحياة الأخرى، ومساهما في التنمية بشكل عام، بحيث يتجاوز الخلافات والاختلافات المذهبية والفقهية ويحتويها، من خلال تأسيس نظام ديني سلطوي محوري، وهذا ما لا يمكن أن يحدث إلا بالاتفاق على المبادئ الأساسية، الفقهية والعقائدية والمفاهيمية، وجعلها جزء من منظومة الحكم والإدارة المركزية في البيئة العربية، ومن الضروري أن تتاح الفرصة الكاملة لتطوير آليات دراسة الدين وفهمه بعمق، من خلال مساحات الحرية الواسعة النطاق، التي ستمكن تيارات التجديد الدينية من أداء عملها وتحقيق أهدافها، ومن الطبيعي أن تبقى حالة ما من الصراع والتنافس الايجابي والسلبي بين التيارات الدينية، إلا إنها حالة طبيعية إذا ما كانت في نطاق القانون، الذي يحتويها بحيث لا تشكل عائقا أمام حركة الأعمار، ومن بين هذه التيارات الدينية ستختار الأمة من يمثلها في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومختلف الدوائر التابعة للأنظمة المركزية، بحيث تساهم أطروحاتها في التغيير والتجديد والتحديث ودفع مسار التنوير والتنمية والأعمار في مختلف المجالات.[1]

٧ـ إن ضمان الحريات وفي مقدمتها الحريات الشخصية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، وإتاحة الفرصة للأفراد والتيارات والاتجاهات الجماهيرية لممارسة أنماطها المتعددة والمتنوعة من أهم مقدمات وشروط النهضة، وذلك لاستثمار

(١) ذلك إن حكم الله اليقيني أمر يستحيل الوصول إليه، ومهما اجتهد فقهاء الأمة وعلمائها في استنباط الأحكام الشرعية وفقا لمدارسهم الفقهية، فأنهم لن يصلوا إلى اليقين المطلق، ولكن مخرجات هذا الاجتهاد يمكن تطبيقها على المسارات الفردية والجماعية في نطاق محدد، ومن الممكن تحولها إلى منظومة تشريعية وقانونية من خلال المؤسسات التشريعية الجامعة لكافة مكونات الأمة، وبذلك يمكن الاستفادة من الدين في التشريع والتنمية.

الطاقات البشرية في عمليات التنمية المختلفة، وسيادة قيم التعاون والإخاء والانتماء الوطني ما بين مختلف مكونات الدولة العربية، قال تعالى: ﴿**اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ (الحج/ ٦٩) فالاختلاف والخلاف، سواء في أحكام الشرع، أو في الأنماط الاجتماعية، أو في القضايا السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من المسائل التي تنشى عنها تيارات واتجاهات متباينة، سيظل ويستمر إلى الأبد، وانه لا حقيقة دينية أو سياسية أو اجتماعية مطلقة يمكن التعويل عليها إلا فيما نذر، وحقيقة عدم اتضاح الحقيقة يمكن جعلها مرتكزا أساسيا في البيئة العربية، لتقوم على قواعد ومرتكزات من العقلانية والشك والنقد والتجربة والبرهان، والبحث المستمر عن المجهول، بما يحقق معدلات تطور عالية في ظل مستويات رفيعة من الحداثة والتمدن.

إن وضع معايير قائمة على النسبية الزمنية والمكانية والتطبيقية ومبنية على الأثر والنتيجة هو ما يمكن اعتماده من بين العديد من الأفكار والآراء المرشحة لاتخاذها قوانين وأنظمة وتشريعات، ما سيجعلها مبنية على أسس تجريبية لا يقينية، قابلة للتعديل أو التعليق أو الإلغاء والاستبدال، بما يحقق وجود منظومة قانونية متطورة بكل المقاييس.

من ناحية أخرى نعتقد بأنه لتحقيق ذلك لا بد إن تستزرع في المنظومة الثقافية العربية المناهج البحثية الموضوعية المناوئة للنزعة الدوغماثية، حتى يتم تحرير العقل العربي من المفاهيم والقيم التولتارية والحديدة ومناهج التفكير الميتلوجية.

بالعقل بنيت الحضارات وشيدت المدنيات، وكان الدين على مدى مسيرة التاريخ البشري ضابطا وهاديا وموجها وجزء من البيئة ونظاما من ضمن أنظمة أخرى، وهو كغيره من الأنظمة يحتاج دوما إلى تحديث وتجديد وتطوير ليكون قادرا على أداء دوره المناط به بكل كفاءة واقتدار.

ونعتقد إن على المفكر العربي أن يكسر كافة المحظورات، وان يفكر في اللامفكر فيه، ويحطم جدار المحرمات الفكرية، حتى يتمكن من إدراك الواقع المحيط به ويستنبط

من مختلف منابع الفكر والثقافة، بما يساهم في بناء الصرح الحضاري العربي العربية.

بالحرية والعقلانية، بالدين والحداثة، يمكن حفظ تماسك المجتمعات العربية بمختلف تياراتها وانتماءاتها واتجاهاتها، حيث يصبح الوطن هو البيت الكبير الذي يحتضن كافة مكونات الشعب، ويتخذ الانتماء للأمة الواحدة قاعدة للعمل العربي المشترك المبني على ثوابت ومرتكزات ومعطيات قويمة ورصينة تتجاوز كافة عوامل الفرقة والتشرذم، ويتمكن الوطن العربي كأمة ودول وطنية من الاستفادة من نتاج الفكر الإنساني الهائل في مختلف العلوم والمعارف، ولن يتأتى لشعوبنا العربية أن تتبوأ مكانتها الطبيعية إلا بتجديد أنظمتها المركزية وتجسيد القيم الإنسانية في بيئتها بشكل شامل ومطلق، لتصبح كافة الممارسات والنظم والتشريعات والقوانين وسائل وليست غايات في حد ذاتها، حينها فقط سنكون كعرب قد عملنا بالسن والنواميس التي وضعها الخالق سبحانه وتعالى لحياتنا كبشر، وحينئذ سنتمكن من تشييد حضارتنا العربية الجديدة، في حقبة تاريخه ووجودية تعتبر دون شك من أكثر الحقب رقيا وتقدما وازدهارا في تاريخ البشرية، إلا إنها تظل محدودة أمام علم الله سبحانه وتعالى، وطموحات الإنسان التي لا تعرف الحدود، فكلما نهل المخلوق البشري من علم خالقه الغير محدود زاد شغفه باكتشاف المجهول وزادت طموحاته واتسعت آفاقه، والعرب قادرين على أن يساهموا في تحقيق آمال وطموحات الجنس البشري ويجسدوا بصمتهم على جبين الزمن إلى الأبد.

المصادر والمراجع

١ـ القرن الكريم.

٢ـ الإنجيل.

٣ـ التوراة.

٤ـ **الإسلام المعاصر والديمقراطية**.. عبد الجبار الرفاعي.

٥ـ **مصادر المعرفة الدينية**.. آية الله محمد جواد الموسوي الغروي.

٦ـ **ولاية الفقيه والديمقراطية**... د. مسعود اسدالله.

٧ـ **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار**... د. محمد البهي.

٨ـ **المشروع الحضاري الإسلامي** في حوار مع السيد محمد حسين فضل الله... محمد عبد الجبار.

٩ـ **دين ضد الدين**... د. علي شريعتي.

١٠ـ **الدين والدولة وتطبيق الشريعة**.. د. محمد عابد الجابري.

١١ـ **في الاجتماع السياسي الإسلامي**... الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

١٢ـ **علم الاجتماع ومدارسه**.. د. مصطفى الخشاب.

١٣ـ **تاريخ الخلفاء**.. الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي.

١٤ـ **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**.. هاينتس كرامر.
١٥ـ **مبادئ علم السياسة**.. مجموعة من أساتذة الجامعات السعودية.
١٦ـ **الأنظمة السياسية المعاصرة**... د. يحيى الجمل.
١٧ـ **تاريخ التشريع الإسلامي**.. د. عبد الهادي ألفضلي.
١٨ـ **التعددية والحرية في الإسلام**.. الشيخ حسن الصفار.
١٩ـ **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**.. د. احمد سعيفان.
٢٠ـ **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**.. د. احمد السرحال.
٢١ـ **التقليد في الشريعة الإسلامية**.. عزالدين بحر العلوم.
٢٢ـ الردة في الإسلام.. حسن الغريب.
٢٣ـ **نحو فقه للمرأة يواكب الحياة**.. مهدي مهرزيان.
٢٤ـ **صنع المستقبل العربي**.. د. محمد عبد العزيز ربيع.
٢٥ـ **تحطم الأسطورة**... بروس ب. لورانس.
٢٦ـ **الأخلاق والسياسة الخارجية**.. كان أي. سميت.
٢٧ـ **جمهورية أفلاطون**.. ترجمة حنا خباز.
٢٨ـ **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**... أبو الحسن الندوي.
٢٩ـ **الخاتمية**.. محمد صادق الحسيني.
٣٠ـ **تاريخ المذاهب الإسلامية**.. الإمام احمد أبو زهرة.
٣١ـ **العالم العربي في التاريخ الإسلامي**.. د. إسماعيل احمد ياغي.
٣٢ـ **التفوق الإيراني وملامح التجربة العربية**.. عبد الرحمن صالح المشيقح.
٣٣ـ **الأحوال الشخصية**.. الإمام محمد ابوزهرة.
٣٤ـ **نقد الفكر الديني**.. حسن الحسيني.

٣٥ـ **الفكر السياسي عند الاباضية والزيدية**.. د.سالم هلال الخروصي.

٣٦ـ **العولمة والديمقراطية**.. كمال مجيد.

٣٧ـ **الفكر الإسلامي الحديث بين السلفيين والمجددين**.. د. محمود إسماعيل.

٣٨ـ **ميثاق العولمة**.. روبرت جاكسون.

٣٩ـ **الفكر الإسلامي مواجهة حضارية**.. محمد تقي المدرسي.

٤٠ـ **ابن إدريس الحلي**.. علي همت بناري.

٤١ـ **التأويل**.. احمد البحراني.

٤٢ـ **الإنسان ذلك المجهول**.. الكسيس كاريل.

٤٣ـ **المجتمع المدني والدولة المعاصرة**.. احمد شهاب.

٤٤ـ **معرفة الإسلام**.. د. علي شريعتي.

٤٥ـ **فقه الشريعة والحياة**.. الشيخ عبد الغني عباس

٤٦ـ **فخ العولمة**.. هانس بيترمارتن.

٤٧ـ **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**.. عبد الرحمن الكواكبي.

٤٨ـ **عندما يحكم الإسلام**... المؤلف

٤٩ـ **العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**.. الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي.

٥٠ـ **تاريخ الحضارات العام**.

٥١ـ **موسوعة الحضارة**.

٥٢ـ **نقد الفكر الديني**.. د. صادق العظم.

٥٣ـ **قريش من القبيلة إلى الدولة المركزية**.. خليل عبد الكريم.

٥٤ـ **فلسفة عصر النهضة**...

٥٥ـ **قصة التنوير**..

٥٦ـ **قضايا في نقد العقل الديني**..د. محمد أركون.

٥٧ـ **الدولة العثمانية**.... الشيخ علي محمد الصلابي.

٥٨ـ **الحضارة**.. د. حسين مؤنس.

٥٩ـ **اليهودية بين التطبيق والنظرية**.. د.علي خليل.

٦٠ـ **الدولة الأموية**.. الشيخ علي محمد الصلابي.

٦١ـ **أخبار الدولة العباسية**.. تحقيق الدكتور عبد العزيز الدوري.

٦٢ـ **تاريخ الحضارات العام**..

٦٣ـ **تاريخ الشعوب الإسلامية**.. كارل بروكلمان.

٦٤ـ **الإيمان بالكتب**... الشيخ: محمد بن إبراهيم الحمد.

٦٥ـ **الأخلاق المسيحية**.. جولرج منزريدي.

٦٦ـ الدول الرخوة..سيرج سور.

٦٧ـ **دراسات في تاريخ أوربا في العصور الوسطى**.. د. إبراهيم طرخان.

٦٨ـ **مصر بين الدولة الاسلامية والدولة العمانية**.. خالد محسن.

٦٩ـ **نظام الحكم والإدارة في الإسلام**.. الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

٧٠ـ **اقتصادنا**.. محمد باقر الصدر.

٧١ـ **صحيح مسلم**.

٧٢ـ **بحار الأنوار**.

٧٣ـ **صحيح البخاري**.

٧٤ـ **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ**.. المؤلف.

٧٥ـ **المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية**... إ.س. سفينسسيكايا.

٧٦ـ **تاريخ هيودوت**... ترجمة : عبدالاله الملاح.

٧٧ـ **الحضارات القديمة**.. الجزء الثاني.. ترجمة نسيم واكيم اليازجي.

٧٨ـ **تاريخ الفرات القديم**.. طه باقر.

٧٩ـ **نحو خلافة ديمقراطية**.. احمد الكاتب.

٨٠ـ **موقع «رجال الدين» في حياة الإسرائيليين**... د. عبد الله اليحيى.

٨١ـ **موسوعة الفرق والمذاهب الإسلامية**.... د. عبد المنعم حنفي.

٨٢ـ **سنن الترمذي**.

٨٣ـ **الموسوعة القرآنية المتخصصة**..

٨٤ـ **مجموعة فتاوى ابن تيمية**.

٨٥ـ **وصول الأخيار إلى أصول الأخبار**، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري، ط قم : ٩٣.

٨٦ـ **وسائل الشيعة**.. الحر ألعاملي.

٨٧ـ **قواعد الحديث**... محي الدين الموسوي الغريفي.

٨٨ـ **الخلاف بين العلماء أسبابه وموقفنا منه**... الشيخ ابن عثيمين.

٨٩ـ **هداية الأبرار**... الميرزا الاستبردادي.

٩٠ـ **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** - الجزء السادس.. د. جواد علي

الدراسات والبحوث

١ـ **قراءة في كتاب «القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم»** موريس بوكاي.

٢ـ **الإيمان بالكتب**.. الشيخ محمد بن إبراهيم الحمد.

٣ـ **تحديد مفاهيم الحضارات والثقافات والديانات** الدكتور عبد الهادي

بوطالب.

٤ـ **حقوق الأقليات الدينية والسياسية في النظام الإسلامي**.. الدكتور حسن الزين.

٥ـ **محاضرات في حقوق الإنسان**.. جمع وتأليف صباح كاظم بحر.

٦ـ **نصوص في التوراة والإنجيل تدعوا لتوحيد الإلوهية**.. عبد الباسط بن يوسف الغريب.

٧ـ **قراءة في الدستور العراق**.. د. عدنان ألطعمه.

٨ـ **الإبداع والمعرفة في عصر العولمة** د. محمد عبد العزيز ربيع.

٩ـ **سلسلة مقالات** الأستاذ جمال البنا.

١٠ـ **سلسلة مقالات** الأستاذ محمود الحاج

المحتويات

إهداء ٥
تمهيد ٧

الفصل الأول

الدين بين حكم الله والاجتهاد البشري ١٣
ما هو الدين ؟ ٥٢
أسباب وجود الدين ؟ ٥٩
آراء في الدين كظاهرة اجتماعية ٦٢
ماهية الشخصية الإنسانية ٦٩
أصل الوجود الإنساني بين الأديان السماوية والعلم ٧٥
الإنسان من وجهة نظر الأديان السماوية الثلاثة ٧٩
طبيعة الإنسان ٧٩
يَا ابْنَ الرُّوحِ ٧٩

الفصل الثاني

القيم الإنسانية.. ١٠١
في الدين والايدولوجيا والتاريخ ١٠١
القيم الإنسانية في نصوص الأديان السماوية والأرضية ١٠٨

القيم الإنسانية في الحضارات القديمة ١٣٤
المسيرة التاريخية للقيم الإنسانية ١٥٧
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٧١
الدين والحضارة ١٨٧
انهيار الحضارات ٢٢٣
بين العوامل الغيبية والعوامل التاريخية ٢٢٣

الفصل الثالث

البيئة العربية ٢٣٧
بين الموروث الأيديولوجي والفكر الإنساني المعاصر ٢٣٧
هل سيفشل العراق؟ ٢٨٧
مشاريع النهضة العربية ٢٩١
في القرن العشرين ٢٩١
صور من التخلف العربي ٢٩٥
لماذا تخلف العرب عن ركب الأمم المتقدمة ؟ ٣٠٢
تصورات في تجديد البيئة العربية ٣٠٧
إشكالية الدين والحداثة ٣١٠
تصورات في إعادة إحياء ٣٢١
الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين ٣٢١
دور الدين في التشريع ٣٣٢
البيئة العربية ٣٥٩
في عصر العولمة.. رؤى وتصورات ٣٥٩
حدود الحرية بين تيارات متعددة ٣٦٠
أولا : الحرية في إطار المجتمع الواحد ٣٦٤
ثانيا: الحرية في إطار المجتمع المتعدد ٣٦٥
الحرية في إطار المدنية العربية العالمية ٣٦٦
العدالة بين القضاء الديني والقضاء المدني ٣٧١

صناعة التشريعات العربية	٣٧٨
الرقابة الدستورية والرقابة الدكتاتورية	٣٨٠
كيف نمنع الاستبداد السياسي ؟	٣٨٣
الاقتصاد الوطني بين الرأسمالية الاستهلاكية والرأسمالية المقيدة	٣٨٦
نظام التربية والتعليم	٣٨٩
التجديد والإصلاح	٣٩١
بين الراديكالية ومتطلبات التنمية والتحديث	٣٩١
الدين والسلطة	٣٩٣
الدستور أساس النهضة الحضارية	٣٩٥
الدين والازدهار الحضاري	٣٩٦
أفكار ورؤى ختامية	٤٠٣
المصادر والمراجع	٤١٩
الدراسات والبحوث	٤٢٣